وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامـــعـــــــة القادسية

كـــلـــيـــــــة الآداب

قـــســـــــم اللغة العربية

التعليلُ في كتابِ المقتصدِ في شرحِ التكملةِ لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)

رسالة قدّمها

زاهر سهيل عبد الله

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة القادسية ، وهي جزءٌ من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة

بإشراف

أ.د. شكران حمد شلاكة المالكي

١٤٤٥ هـ

٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

(الكهف / ٧)

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعداد هذهِ الرسالة الموسومة (التعليلُ في كتابِ المقتصِد في شرحِ التكملةِ لعبدِ القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) التي تقدّم بها الطالب (زاهر سهيل عبد الله)، قد جرت تحت إشرافي في جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – لغة.

الاسم : أ.د. شكران حمد شلاكة

التاريخ : / / ٢٠٢٤م

التوقيع :

الاسم : أ.د. محسن تركي عطية

(رئيس قسم اللغة العربية)

التاريخ : / / ٢٠٢٤م

التوقيع :

اقرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير

جامعة القادسية/ كلية:
الدراسات العليا

نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير :---زاهر سهيل عبد الله عيس---

قسم :---اللغة العربية---اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة ---جيد جدًا عال---في

التعليل في كتاب المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني وعليه وقعنا.
وبقيد عنوان (دراسة صوتية صرفية) .

اعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
١	حسام عدنان رحيم	أ.م.د		رئيسًا
٢	شيماء مجي رباط	أ.م.د		عضوًا
٣	منار خالد بادي	أ.م.د		عضوًا
٤	شكران حمد شلاكة	أ.م.د		عضوًا ومشرفًا

يصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميـــــد

٢٠٢٤ / ١٢ / ٢

الإهـداء

إلى عنوانِ الصبرِ ... مُذلّةِ الكفرِ . . . ذُرّيةِ المختارِ

إلى عنفوانِ عليّ وعفّةِ الزهراءِ إلى جريحةِ الزمانِ وحضنِ الأيتام

إلى زينب الكبرى بنتِ ريحانةِ المصطفى وعليّ المرتضى

(عليهم أفضل الصلاة والسلام)

أهدي بضاعتي المزُجاةِ مشفوعةً بالحبِ والطاعةِ

شكرُ وعرفان

الحمدُ للهِ الذي خَلَقَ فَرَزقَ، وأَلْهَمَ فَأَنْطَقَ، وابْتَدَع َفَشَرَعَ، وَعَلا فَارْتَفَعَ، وَقَدَّرَ فَأَحْسَنَ، وَصَوّرَ فأَتْقَنَ، واحْتَجَّ فَأَبْلَغَ، وأعْطى فأَجْزَلَ، والصلاة والسلام على أشرفِ الخلقِ أبي القاسم مُحَمَّدٍ وآلِ بيتهِ الطاهرينَ وصحبهِ المنتجبينَ.

يطيبُ لي أنّ أتقّدم بجزيل الشكر والامتنان لمجلس كلية الآداب في جامعة القادسية المتمثل بعميدها الاستاذ الدكتور (نبيل عمران الخالدي) والملاك التدريسي فيها وبخاصة ملاك قسم اللغةِ العربيةِ رئيساً وتدريسيين وموظفين لما قدّموه لنا من تسهيلات طيلة مسيرتنا الدراسية فلم يبخلوا بمشورةٍ علميةٍ ومساندةٍ معنويةٍ، فكلُّ الكلماتِ لا تفي شكرهم. جزاهم الله عني خير الجزاء ..

ولم تكنْ دراستي هذه لترى النور لولا أُناسٌ عُرفوا بالخلق السامي، والعلم الجمّ، فكانوا نبعاً ثرّاً ، أنهلُ من معينهِ العذب، فلم يبخلوا عليّ بمعلومة أهتدي بها أو نُصْحٍ وإرشادٍ، وأحسبُ أنّ كلمةَ شكرٍ وعرفانٍ قاصرةٌ عن الإيفاء بذلك المعروف الجميل وأخصُّ منهم الاستاذ الدكتور الفاضل (حيدر حبيب حمزة الجبوري)، والاستاذ الدكتورة الفاضلة (شكران حمد المالكي) اللذين يسرا لي الكتابة في هذا الموضوع، والشكر موصول إلى أساتيذي الأفاضل في قسم اللغة العربية، ولاسيما من تلمذت لهم في السنة التحضيريّة فمن دواعي العرفان بالجميل، وردّ الفضل إلى أهله أنّ أتقّدم بخالصِ شكري وامتنانِي لهم جميعاً سائلا الله – جلّ وعَلا – أن يحفظهم ويوفقهم لكلَّ خير إنّهُ سميعٌ مجيبٌ ، وأخصُّ منهم بالشكر السيد رئيس قسم اللغة العربية المحترم ، الاستاذ الدكتور (محسن تركي عطية)، فكان نعَم الأب والمعلمُ ، دعائي له بالتوفيق وحسُن العاقبة، ولا يفوتني أنْ أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الذين تحملوا عناءَ مراجعة الرسالة والاطلاع على ما فيها، ثم تفضلوا عليّ بأن قدموا لمناقشتها، وتصويب ما زلّ بهِ قلمي، وما أنا إلَّا رهن إشارتهم وطوع أمرهم فيما يوجهونني إليه. والشكر موصول الى زملائي وزميلاتي في قسم الدراسات العليا ؛ لوقوفهم بجانبي في كثير من مفاصل البحث وأتقدّم بوافر الشكر والتقدير العاليين إلى عائلتي وأقربائي، وإلى كل من أسهم من قريبٍ أو بعيدٍ في إخراج هذا البحث، فلهم منّي جميعًا كلّ الودَّ والاحترامِ، اللَّهُمَّ امْدُدْ في أعمارهم وزدْهم رفعةً وشرفاً، وَأَبْلُغْهم أقصى آمالهم ديناً ودنيا وآخرة.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

التسلسل	الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية		
الإهداء		
شكر وعرفان		
المقدمة		أ – ث
التمهيد	القيمة العلمية لكتاب المقتصد في شرح التكملة	١ – ١٢
الفصل الأول	**التعليل بالقياس**	**١٣**
	القياس	١٣
المبحث الأول	**القياس بحسب الاستعمال**	**١٦ – ٣٧**
أ.	القياس المطّرد	١٦ – ٣٠
ب.	القياس الشاذ	٣٠ – ٣٦
ت.	القياس المتروك	٣٦ – ٣٧
المبحث الثاني	**القياس بحسب العلة الجامعة**	**٣٨**
أ.	قياس العلة	٣٨ – ٥٣
١–	القياس المساوي	٣٨ – ٤٧
٢–	قياس الأولى	٤٧ – ٤٨
٣–	قياس الأدون	٤٨ – ٥٣
ب.	قياس الشبه	٥٣ – ٧١
ت.	قياس الطرد	٧١ – ٧٥
المبحث الثالث	**القياس بحسب الوضوح والخفاء**	**٧٦ – ٩٣**
أ.	القياس الجلي	٧٦
ب.	القياس الخفي	٧٦ – ٧٧
	القياس بحسب اللفظ والمعنى	٧٧ – ٨٣
أ–	القياس اللفظي	٧٧ – ٨٠
ب–	القياس المعنوي	٨٠ – ٨٣
	قضايا أخرى في القياس	٨٣ – ٩٣

١-	القياس على الأكثر	٨٣ – ٨٧
٢-	القياس على الأغلب	٨٧ – ٨٨
٣-	القياس على الأحسن	٨٨ – ٨٩
٤-	القياس على الأقيس	٨٩ – ٩٢
٥-	القياس على الفصيح	٩٢ – ٩٣
الفصل الثاني	**مرتكزات التعليل بالعلّة عند عبد القاهر الجرجاني**	**٩٤ – ١٥٤**
١-	علة الإتباع	٩٤ – ١٠٠
٢-	علة الاستثقال	١٠٠ – ١٠٢
٣-	علة اجتماع علتين أو أكثر	١٠٢ – ١٠٥
٤-	علة الأصل	١٠٦ – ١١١
٥-	علة التقاء الساكنين	١١١ – ١١٥
٦-	علة أمن اللبس	١١٥ – ١١٨
٧-	علة الأولى	١١٨ – ١٢٢
٨-	علة التأكيد	١٢٣ – ١٢٤
٩-	علة التخفيف	١٢٤ – ١٢٧
١٠-	علة التعويض أو العوض	١٢٧ – ١٣١
١١-	علة التغليب	١٣١ – ١٣٢
١٢-	علة التوهم والغلط	١٣٣ – ١٣٥
١٣-	علة الحمل على المعنى	١٣٥ – ١٣٧
١٤-	علة الشبه	١٣٧ – ١٣٨
١٥-	علة الفرق	١٣٨ – ١٤٣
١٦-	علة القرب من الطرف	١٤٣ – ١٤٥
١٧-	علة القوة	١٤٥ – ١٤٦
١٨-	علة الكراهة	١٤٦ – ١٤٨
١٩-	علة المساواة	١٤٨ – ١٥٠
٢٠-	علة المشاكلة	١٥٠ – ١٥٢
٢١-	علة الوجوب	١٥٢ – ١٥٤
الفصل الثالث	**التعليل بالإجماع والاستصحاب والأدلة الأخرى**	**١٥٥ – ١٩٦**
المبحث الأول	التعليل بالإجماع	١٥٥ – ١٦١

المبحث الثاني	**التعليل بالاستصحاب**	**١٦٢ – ١٧١**
المبحث الثالث	**التعليل بالأدلة الأخرى**	**١٧٢ – ١٩٦**
أ–	التعليل بدليل الاستحسان	١٧٢ – ١٧٨
ب–	التعليل بدليل كثرة الاستعمال	١٧٨ – ١٨١
ت–	التعليل بدليل الاشتقاق	١٨٢ – ١٨٥
ث–	التعليل بدليل قوة المعنى	١٨٥ – ١٨٧
ج–	التعليل بدليل عدم النظير	١٨٧ – ١٩١
ح–	التعليل بدليل الإلحاق	١٩١ – ١٩٦
الخاتمة		١٩٧ – ١٩٩
قائمة المصادر والمراجع		٢٠٠ – ٢٢٢
ملخص الانكليزي		A – C

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدّمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي جعل حمدهُ فاتحة كتابه ، و خاتمة دعوى أوليائه في جنتهِ، فقال : ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ – (يونس : ١٠) وصلى الله على مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيّينَ ، وعلى أنبيائه المرسلين وآله الطيبين الطاهرينَ ، وأصحابهِ المنتجبين.

وبعدُ ...

يُعدُّ كتاب المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) من أبرز شروحهِ وأهمّها الذي شرح فيه كتاب (التكملةِ) لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ولعلّهُ من أوسعِ مؤلفاته الصرفية من حيثُ غزارة المادة العلمية ؛ إذْ تضمّن آراءه واتجاهاته، وامتاز بوفرة التعليل والتحليل، وسارَ فيهِ على خطى المتقدمين، فهو ينقل عنهم ويعلق مؤيداً أو معارضًا أو مخرجاً تخريجات غير التي دوّنها المتقدمون فيعدُّ شرحًا متممًا للتكملة، ومن مزايا هذه الطريقة في الشرح إيراد ألفاظ المتن في الشرح جميعها، مما يُعين القارئ على فهم ألفاظه وكشف معضلاته، وقصد من وضع هذا الشرح أن يكون معيناً على التكملة ، فاقتصر على حلِّ مشكلاته وإيضاحِ غموضاتهِ سالكًا مسلك الاقتصاد بين الإيجاز والإطناب حتى لا يبتعد كثيرًا عن غرضِ النصّ.

ويمتازُ كتابُ المقتصد بأبرز ظاهرة ميّزت الكتاب، ألا وهي ظاهرة التعليل فقد بلغَ الكلام في العلل على يدِ عبد القاهر الجرجاني مبلغًا كبيرًا سائرًا على هدْي أبي على الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في ذلك، فلم يترك مسألةً من غيرِ تعقيبٍ، أو تعليلٍ، أو توضيحٍ، متخذًا من أدلةِ القياسِ، والآياتِ القرآنيةِ والنصوصِ الشعرية والأحاديث النبويّة وغيرها معينًا له في ذلك، فضلًا عن إيرادهِ آراء النحاة على اختلاف مذاهبهم، مع عقد المقابلة بينها غالبًا والوقوف عليها بالمناقشة والرد واستخلاص الرأي المناسب من ذلك كلّه، فجاءَت هذه الرسالة للوقوف عند هذه الظاهرةِ وقفةً وصفيةً تحليليةً تُلفت الانتباه لما لهذا الكتاب من أثرٍ كبيرٍ في الصرفِ وما تركته ظاهرة التعليل الصرفي من آثار في الدراسات الصرفية والصوتية الحديثة ، وما أولاهُ المحدثون من اهتمام بهذه الظاهرة رغبةً في تبسيط القواعد والأقيسة والكشف عن أسرار اللغة ولاسيما

الأسرار الذهنية للأحكامِ الصرفيةِ، فضلًا على استقصاءِ العللِ الصّرفيةِ ودراستها عند عبد القاهر الجرجاني ومن ثم معالجتها ومناقشتها عند عُلماء العربية في العصور المختلفة، وبيان منهجه في التعليل، وأسلوبه، وطريقته في التعامل مع المسائل الصرفية، ولعل من أهم دواعي اختياري لهذا الموضوع أهمية الشرحِ وسلطته في الدرس الصرفي، ولاعتمادِهِ أقوى المتون في الصرف وهو الجزء الثاني من كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي أبْهرَ العقول ودارت عليه رحى التأليفِ ؛ لذا كان من الفخرِ للباحث في الشأن الصّرفي قراءتهُ فقد كان حضوره رائدًا، ومادتهُ مرجعًا، فضلًا عن ذلكَ أن هذا الشرحَ لم يفردْ بدراسةٍ مستقلةٍ، برغم غزارة العلومِ الصوتية والصرفيةِ فيه، فقلة الدراسات بهذا الجانب عن هذا العالم الجليل الذي تميّز بقوة الإرادة وعلو الهمة، وما يمتلكه من عقليّة متفتّحةٍ مستوعبةٍ لعلومِ اللغةِ وكان على درايةٍ بعلمِ الكلامِ والمنطقِ، وعالمًا في النحو والصرف والبلاغة ولاسيما نظريته في النظم وإعجاز القرآن وكتابيه (اسرار البلاغة ودلائل الإعجاز) هي التي دعتني للكشف عن جهدِهِ الصرفي.

وقد اتّبعت في هذه الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليّا يقوم على إيرادِ نص الشارح وتفكيكهِ، والموازنة بينه وبين نصوصِ النحويين ، ثم أذكرُ أراءَ العلماء المحدثين لأجل عقد موازنة لغويّة بين آراء المتقدمين . ولاسيما عبد القاهر الجرجاني وآراء المحدثين، مراعياً التسلسل الزمني في ذلك وبناءً على ذلك فقد اقتضت طبيعة الدراسة وغزارتها أن تنقسم على ثلاثة فصول يسبقها تمهيدُ وتعقبها خاتمةُ.

أمّا التمهيدُ فقد أوجزتُ فيهِ الحديث على (القيمةِ العلميةِ لكتابِ المقتصدِ في شرحِ التكملةِ) واحتوى الفصل الأول : على التعليلِ بالقياسِ فجاءَ على ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول : القياس وتعريف القياس لغة واصطلاحاً عند القدماء**

والمحدثين ، وأنواع القياس في اللغة ، أولاً :

أقسام القياس بحسب الاستعمال : أ- القياس المطّرد ، ب- القياس الشاذ ، ت- القياس المتروك.

- **والمبحث الثاني : أقسام القياس بحسب العلة الجامعة ، وتتضمن :-**

أ : قياس العلة : وهو ثلاثة أقسام : ١- القياس المساوي ، ٢- قياس الأَوْلى ، ٣- قياس الأَدْوَن

ب : قياس الشَّبه.

ت . قياس المطّرد.

- **والمبحث الثالث : القياس بحسب الوضوح والخفاء يقسم على :-**

أ – القياس الجلي ، ب . القياس الخفي.

والقياس بحسب اللفظ والمعنى ويقسم على أ– القياس اللفظي ، ب – القياس المعنوي .

وقضايا أخرى في القياس :

أمّا الفصل الثاني : فجاء بعنوان مرتكزات التعليل بالعلّة عنْدَ عبد القاهر الجرجاني.

والفصل الثالث : التعليل بالإجماع والاستصحاب والأدلة الأخرى ، واحتوى على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعليل بالإجماع.

المبحث الثاني : التعليل بالاستصحاب.

المبحث الثالث : التعليل بالأدلة الأخرى.

ثم ألحقتُ تلكَ الفصول بخاتمةٍ ، دوّنتُ فيها أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث.

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات منها : كان ميدان هذا الموضوع واسعاً جدًا إذْ لا يكادُ يخلو كتاب في اللغة العربية من العلل النحوية والصرفية وغيرها، وغزارة التأليف وكثرة الآراء عند أبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني، ودقّة المادة الصرفية وسعتها فهي أصعب في فهمها من المادة النحوية، وكان عبد القاهر الجرجاني يلتزم الغُمُوض وتداخل العِلَل مما يؤدّي إلى الخلط فيما بينها وصعوبة وضعها في مكانها المناسب، وكان الجرجاني في الغالب لا يصرّح (بالعِلّة) فاعتمدت على نفسي بقراءة مسائله مرارًا وتكرارًا ؛ لاستخراج هذه العِلل ودراستها في مظانها.

وقد اعتمدتُ في هذا البحثِ على مجموعة من الكتب الأصول كان أبرزها كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، و المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، وكتاب معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧ هـ) ومعاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥ هـ) ، والأصول لابن السراج (٣١٦ هـ) وكتاب التكملة لأبي

علي الفارسي (٣٧٧هـ) وكتاب الخصائص لابن جني (ت٣٩٢هـ) وكتاب المقتصد في شرح التكملة وغيرها ، وشروح الشافية ومنها شرح رضي الدين (ت ٦٨٨هـ) ، وركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥ هـ) وشرح الخضر اليزديّ (ت٧٢٠ هـ) وغيرها، وأمّا الحديثة : فكان أهمّها مؤلّفات د. إبراهيم أنيس ، و د. عبد الصبور شاهين ، و د. حسام النعيميّ ، و د. جواد كاظم عناد و د. صباح عطيوي وغيرهم وبعد .. أتوجّه بالشكر والتقدير، عرفانًا بالجميل لأستاذتي الدكتورة (شكران حمد شلاكة المالكي) لتفضّلها بالإشرافِ على هذهِ الرسالةِ فكانت المُرْشدةُ الناصحةُ المخلصةُ في عملها فلها منّي الشكر الجزيل وجزاها الله عنّي خير ما يجزي بهِ الأبرار، وجعل هذا الجهد في ميزان حسناتها.

وختاماً : هذا جهدي المُضَني وحسبي أنّي اجتهدتُ فإن أصبتُ فمن الله وحدهُ ، وله الشكرُ والحمدُ على توفيقهِ وإنْ أخطأت فمن نفسي "وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلتُ وإليهِ أنُيب".

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

وصلى الله على مُحَّمدٍ وعلى آلهِ الطيبين الطاهرين وصحبِه أجمعين .

الباحث

زاهر سهيل عبدالله

التمهيد

(القيمة العلمية لكتاب المقتصد في شرح التكملة)

يعدُّ كتاب (المقتصد في شرح التكملة) أنموذجًا نفيسًا لتراث القرن الخامس الهجري وأثراً بارزًا من آثارِ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني من كبار النحويينَ عالم النحو والبلاغة[1]، (ت ٤٧١هـ) ولعل قيمة هذا الشرح نابعة في المقام الأول من قيمة كتاب التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وهو من المتون المهمة في القرن الرابع الهجري التي دارت عليها رحى التأليف لأهميتهِ وسلطتهِ في الدرسِ الصرفي فأنكبَّ عليه الشراح يشرحونهُ ويبسطونهُ للمتعلمين ، وقد برزَ من بين هذه الشروح شرح الجرجاني فكان الأول في كلِّ شيءٍ في احتوائِهِ المادة العلمية والتي جمعَ فيها خلاصة دراسة الصرف السابقة من عصرِ الخليل وسيبويه حتى عصره بإيجازٍ بالغٍ، ولعلَّ أبرزَ ظاهرةٍ ميّزت هذا الشرح هو عنايتهِ بالتعليل الصرفي فهو يُعدُّ موسوعة صرفية متكاملة لما جمعَ فيه عبد القاهر الجرجاني من المسائل والمصطلحات الصرفِيةِ مدعومةً بالتفصيلاتِ والتعليلاتِ فقد تناولَ الجرجاني العلل في أبواب شرحه جميعها ، فهو يوردُ العلّة ثم يبدأ بتفسيرها وتوضيحها ، زيادة على تذييل الحكم الصرفي بالكثير من آراء العلماء ومناقشتها ومعالجتها عند النحاة السابق منهم واللاحق ، و قصدَ من وضعِ هذا الشرح توضيحَ التكملةِ؛ ليُعينَ القارئ والباحثَ على فهمِ ألفاظهِ وكشفِ معضلاتهِ وإيضاح غموضاته واتّبعَ منهجاً معتدلاً بين الايجازِ والإطنابِ حتى لا يذهب بعيدًا عن غاية النص الأول، ولتسليط الضوء أكثر على أهميّة الكتاب وقيمته العلميّة ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أموراً عدّة منها :

١- يُعزى سبب هذه العناية البالغة بكتاب المقتصد في شرح التكملة إلى أنّه من أعظم الكتب التي تضمّها المكتبة العربية ، فهو كتابٌ شاملٌ لأبوابِ الصرف، واضحُ العبارةِ ، جميلُ الصياغةِ ، حسنُ السبكِ والبعد عن التكلف والتعقيد والغموض.

٢- أنهُ شرحٌ ممزوجٌ للتكملة، فهو ثمرةُ تضافر جهود عالمين من أكابر العلماء سعيا إلى خدمة اللغة العربية، فالناظر في هذا الشرح يستشفُ منه الدرجة العالية التي تَبوَّأها بين مصنّفاتهِ

---

[1] ينظر : نزهة الألباب في طبقات الأدباء : ٢٦٤ – ٢٦٥ ، وإنباه الرواة : ١٨٨/٢، وفوات الوفيات : ٢ / ٣٦٩.

الصرفيةِ ، كونه جامعاً لأصول البحث الصرفي من حيث أُسسهِ العامة القائمة على الاستقراء والقياس والتعليل والاستدلال بالقرآن والشواهد الشعرية والنصوص الأخرى التي يركنُ ويطمئنُ إليها طالبُ العلمِ ، مع الاستيعاب لآراء من سبقهِ من العلماءِ وعقد المقارنة بينها واستخلاص الرأي المناسب بعد المناقشة والتعليق.

٣- سيادةُ المنهج التعليمي في مخاطبةِ المتلقي مستعملَ الحوار وأسلوب المناظرة المتخّيلة، معتمدًا عقليته الفذّة في اقتراح الأسئلة، فهو يقيمُ شبه محاورة بين السائلِ والمجيبِ في مسائل صرفية عدّة، فهو السائل والمجيب، **ومن مصاديقه في ذلك قوله** : ((فإن قلت : إنّكم عدلتم عن الظاهر من حيث أثبتم همزة وصل مفتوحة وأصلها الكسر ، فالجواب : أن هذا عدول عن الظاهر يقبله القياس، وذاك أن الهمزة لما جعلت مُوصلةً إلى حرف غيرت لنقلها من بابِ إلى بابِ وكان فيه الخفة .. فإذا جاز لكَ أن تقول : إن الهمزة المقطوعة وصلت لكثرة الاستعمال كان قولي : إنها فتحت لذلك أولى))[١].

ومن مصاديقهِ أيضًا في ذلك مجيء (فَعَل وأَفْعَل) بمعنى واحد قولهُ (يكون مجيء أَسْقَيته بمعنى سَقَيْتُه، لأجل أنّ المعنى على التعدية من سَقَى يَسْقِي فكأنه قيل : سقيته على الحقيقةِ فإن قلت : فلو كان كذلك لوجب أن يجيء أَفْعَلت في الجميع ، فيقال: أَفْسَقْتُه و أَزْنَيْتُه، فالجواب :

أن هذا وهمٌ منك، وذاك أنه وإن كان ورد على هذا المعنى، فإنّه توسع فيخصّ بمثال واحد..))[٢].

٤- تفقَّهَ عبد القاهر الجرجاني وبرعَ في فنون شتى، فهو يعدُّ من علماء النحو والصرف والبلاغة والنقد والأدب وذاع صيته فانتهت إليه رئاسة النحو في زمانهِ ، فتصدّر في جرجان، وشدت إليه الرحال ، وقصدهُ طلاب العلم يقرؤون عليهِ و يقرؤون كتبهِ ، فاختير كتابهُ (المقتصد) مصدراً من أُمّات مصادر الصرف ، فهو من أكبر كتب عبد القاهر الجرجاني في مجال علم الصرف ، وأتمها فقد جمعَ فيه فأوعب، والذي يظهر فيه قمّة النضجِ العلمي لمؤلفه وعصره، كما تظهرُ فيه الشخصية العلمية الموسوعية التي اتّسمَ بِها الجرجاني[٣].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٢٥٣.

[٢] نفسه : ١٠٩٢/٣.

[٣] نزهة الألباب في طبقات الأدباء : (لابن الأنباري) : ٢٦٤.

٥- اقتفى أسلوبَ الافتراض والاحتمال العقلي وطريقة الإلزام في شرحهِ ، أي افتراضُ الإشكال والرد عليه ، **ومن مصاديقهِ في ذلك قوله** : ((فإن قلت: إنّ ما اسم على حرفين ، وقد حذف أحد الحرفين فبقي حرف واحد، فكان يجب أن يلزمه الهاء ، كما لزم لم يَقِهِ لما بقي حرف من أصول الكلمة. فالجواب : أنّ ما اسم غير متمكن ، والأسماء غير المتمكنة كثيراً ما تكون على حرف واحد نحو الكاف في ضَرَبِكَ وأمّا الفعل فلا يكون على حرف واحد ، فالحذف الذي لحق عَمَّ ليس مثل الذي لحق لم يَقِ ، ثم إن (ما) لمّا امتزجت بالجار والمجرور صارا في حكم الشيء الواحد ، فخرجت عن أن تكون مثل قِهْ ، لأنّ الفعل ليس مركباً هاهنا مع كلمة أخرى ، فيخرج بذلك عن أن يكونَ الوقف والوصل على حرف واحد))[١].

٦- ترسّم خُطا أبي علي الفارسي في كثيرٍ من تعليلاته وشواهده وأدلته، فنجدُ الجرجاني في كثير من المواضع يوردُ العلّة ثم يبدأ بتفسيرها وتوضيحها بالأدلة التعليمية تجنبًا للغموض وعدم الفهم.

ومن مصاديقه على ذلك تعليله أن الميمَ في (مِنْجَنِيْق) أصلٌ بقوله ((وكذا مِنْجَنِيْق الميم فيهِ أصل يدلّك على ذلكَ أنهم قالوا : مَجَانِيق ، فحذفوا النون التي بعد الميم ،وإذا ثبت زيادة النون بعد الميم ، لم يجزْ الحكم بزيادة الميم ؛ لأنك حينئذٍ تجمع على أول الكلمة زيادتين، وذلكَ لا يكون إلّا في الأسماء الجارية على الفعل نحو : مُنْطَلَقِ ، فأما نحو: إنْقَحل من القَحْل ، فلا اعتداد به لقلة نظيره ، وليس فيما ذكروه من قولهم : جَنَقُونا دلالة على زيادة الميم لأجل أنّه يكون فِعْلا صيغ لهذا المعنى وضمن بعض حروفهِ ليكونَ أبين..))[٢].

ويُفهمُ من نصهِ أنّه ذهب إلى أصالة الميم في (مِنْجَنِيْق) واستدل بجمعه على (مَجَانِيق) وهذا الاشتقاق يدلَّ على زيادة النون الأولى في (مَنْجِنِيْق) ، وزيادة النون تدلُّ على أصالة الميم، إذْ لا يجتمع حَرفان زائدان في أول الاسم الذي لا يجري على الفعل، فقد اسْتدلَ بعَدم النظير، إذ ليس هناك اسم غير مشتق من فِعْلهِ وفي أوّله حرفان زائدان، وبزيادة النون الأولى استدلّ أيضًا على أصالة النون الثانية واستثنى من ذلك الأسماء الجارية على الفعل نحو مُنْطَلَقِ ، وسبب ذلك ؛ لانّ الزيادة لا تلحق الرباعي أولاً في أبنية الأسماء[٣].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١/٢٩١ – ٢٩٢.

[٢] نفسه : ٣ /١٢٣٠-١٢٣١.

[٣] يُنْظر: المقتضب : ١/ ١٩٧، والتكملة : ٥٦١ ، وشرح الملوكي في التصريف، والمزهر : ٢ / ٢٥- ٣٣.

٧- كان يعوّل كثيرًا على القياس ومن مصاديقهِ في ذلك ما جاء في (باب حكم الساكنين إذا التقيا) بقولهِ ((أعلم انّكَ إذا أمرت الواحد من نحو: ردّ وشدّ ، كان القياس أن تقول ارْدُدْ بإظهارِ المثلين ، لأجل أنّ الإدغامَ يقتضي في المثلين يسكن الأول ويتحرك الثاني))[١].

يكشفُ نصَّ الجرجاني أنّ المثلين المدغمين قد يكونان على هَيْأة ساكن فمتحرك ، أو هما متحركان ، وفرّق سيبويه بين صورتين في المضعّف هما :

الاولى : ما سكنتْ لامهُ وفيه توجيهان مختلفان ، التوجيه التميمي لهُ أن الأصل (أرْدُدْ) نقلت حركة المثال الأول (عين البنية) إلى الحرف الساكن الصحيح الذي قبلها فصار: (أرْدُدْ) لم يعتد التميميون بسكون المثل الثاني بسبب أنه عارض لا بذاتهِ وإنّما حسَب الحالة ((الوقف فرع على الوصل زيادة على تحريكه عند الوصل نحو : أرْدُدِ الرجل))[٢].

وكان توجيه السيرافي بناءً على أنّ التحريك جيء بهِ للتخلص من التقاء الساكنين بقوله: ((وأمّا بنو تميم فذهبوا إلى أن الحرف الثاني من هذين الحرفين قد يتحرك لاجتماع الساكنين إذا قلت : أرُدْدِ الرجل ولم يعضض اليوم شيئا. فلما جاز تحريكه لاجتماع الساكنين سكنّاهُ بالجزم أو بالأمر ،وتركنا الأول على سكونهِ قبل الجزمْ و الامر ثم حركنا الثاني لاجتماع الساكنين كما حركتهُ في لم يَرُددْ الرجل))[٣]. وكان عبد القاهر الجرجاني على منهجٍ واضحٍ مستقيمٍ في توجيه الادغام عند تميم ،فهو يرى أنّ الذي دعا بني تميم إلى هذا الادغام حرصهم على إزالة المثلين ؛ لثُقل ذلك على اللسان [٤].

والأخرى : ما تحركت لامه وسُكّنت عينه، وهذه الحالة محل اتفاق بين اللهجتين، ويرى د. جواد كاظم أنّ (أرْدُدْ) نُقلت ضمّةُ الدال إلى الرّاء للحصول على صورة لا مندوحة عن تغييرها ، حيث التقاء الساكنين. وعليه لا جرمَ، أن تجاوراً بين صامتين كان سببًا في ظهور (رُدّ) على صورتها، إلاّ أنّه تجاور مختلف عمّا دارَ في خلد النحويّين، وكان نتيجة لافتراض النقل. إنّ التجاور يقع أول الكلمة ؛ وينمازُ بأنّهُ بين صامتين الأول منها ساكن والثاني متحركَ، فكان سببًا

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١٨٨/١ .

[٢] اللغات في شرح الشافية دراسة صوتية صرفية (د. حيدر حبيب حمزة)، مخطوطة : ٨.

[٣] شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٣٥٨-٣٥٩ .

[٤] ينظر :- المقتصد في شرح التكملة : ١٨٥.

في مجيء (أرْدُدْ) على صورتها ايضاً. انّ هذا يُعين في اجتراح وصف آخر لما حدثَ من تحوّل، وذلكَ بافتراض أن الأصل هو (رْدُدْ) ، ثم تخلّص الحجازيون من الابتداء بالساكن بجلب صُويت الوصل : رْدُدْ ← أُرْدُدْ ←؟ ـُـ ر / د ـُـ د

امّا التميميّون فتخلصوا من هذهِ الكراهة بإسقاط الصّامت الثاني مع حركتها (الدالّ الأولى) ؛ لوجود مماثل له، وتعويضه بإطالة نطق مماثله (الدّال)، فإتباعه بحركة ؛ اذْ لا يكون صامت مشدّد من دون حبسٍ أطول ينتهي بحركة : رْدُدْ رُـ / دّ ـَـ [1].

وعلى الرغم من عنايته بالقياس بيد أنّه لم يغفل السماع فنجدهُ كثيراً ما يحتكم إلى السماع في تعليلاته، فالسماع هو الدليل الأقوى والأرجح ؛ لأنه حمل الكلام على ما نطق به العرب ومن مصاديقه في ذلك قوله :- ((أن يكون القصد في اسم الفاعل النسب ، فيترك فيه التأنيث في الأغلب ، ويجوز تأنيثه أيضًا -- ومنه قوله تعالى: ﴿ عِيشة راضية ﴾.[2] ، قال الشاعر :

لَقَـدْ عَيَّـل الأيتـام طَعْنَـةُ نَاشِـرة أنَـا شِـرَ لا زَالَـتْ يَمِينُـكَ آشَـرَهْ[3]

المعنى ذَاتُ رضىً، وذاتُ أَشر، أي لا زالت مقطوعة عن الخير ويجوز عندي في ﴿عِيشة رَاضِيةٍ﴾ وجه آخر وهو أن يكون من رَضِيَ كقولهم : نهارك صائم وليلكَ قَائم ، والمعنى عِيْشَةِ يُرْضَى فيها))[4].

٨- أنّ التأملَ في هذا الشرح يُغري القول إنّ كتاب المقتصد هو سجلٌ ضخمٌ جامعٌ قد ضمّ مادة صرفيةٍ وصوتيةٍ ولغوية وغيرها إلى جانب ما حواهُ من الآيات القرآنية وقراءاتها والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والشعر العربي الفصيح وبعض أقوال العرب ، وحوى أغلب آراء العلماء وعللهم في المسألة الواحدة ولاسيما شيخه محمد بن الحسين بن عبد الوارث بن أخت أبي علي الفارسي المتوفّى سنة إحدى وعشرين وأربعمئة[5].

---

[1] ينظر : تجاور الساكنين في مدوّنه النحو العربي .(د. جواد كاظم) : ١٢٧-١٢٨.

[2] الحاقة : ٢١ ، والقارعة : ٧.

[3] اختلف في قائل هذا البيت : في الأضداد لقطرب : ٨٧ ، وفي الأضداد لابن الأنباري : ١٢٨ نائحة همام بن مرة.

[4] المقتصد في شرح التكملة : ٢/٦٨٩ – ٦٩٠.

[5] ينظر : معجم الأدباء ١٨/ ١٨٦ ، وبغية الوعاة : ١/ ٩٤.

وشيخ شيخه أبو علي الفارسي، وظهرت نزعتهُ البصرية في شرحه هذا، فهو يشير إلى البصريين بقوله أصحابنا وأخذَ عن الكوفيين وردّ عليهم، ومن الأدلة على بصريته، قولهُ : ((فَأمّا نحو بَيَّع وقيَّم فَفَيْعِل عندنا ، وعند الكوفيين فَعْيِل مقلوب))[١].

ووافق الكوفيين في همزة (أيمن) بقوله : ((وأمّا همزة أيْمُن الله ، فالأصل فيها القطع؛ لأنّها جمع يمين كقولهِ : – يَأتي لَها مِنْ أيْمُنٍ وأَشْمُلِ

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال))[٢].

وردَّ على الكوفيين قائلًا : ((ولا تقل: أخذت المائة الدرهم ولا المائتي الدرهم ؛ لأن ما حكوه من قولهم الخمسة الأثواب لا يقاس عليه))[٣].

ولوحظ أنّ منهجه قائم على الاحتجاج ، فلا يكاد يذكرُ حكماً أو تعليلاً أو تعليقاً إلاّ أَتبعهُ بدليلِ قرآني أو شاهد شعري وغيرها، ونلتمسُ ذلك في تعليله لقوة (أفْتعل من (فَعل) في المعنى بقوله : ((وكذا افْتَعَلْت أقوى من فَعَلْت، وقال سبحانه : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[٤]. فأوقع كسب على الخير، واكْتَسب على الشر؛ لأنه يستعظم لكونه منهياً عنه ، فكان الفعل فيه أشد ..))[٥].

٩- ومن مزايا (كتاب المقتصد) حرصَ عبد القاهر الجرجاني على إيفاد المراد من عبارة أبي علي الفارسي ، فهو يقسم الباب على عدّة فقرات ، ثم يتبع كل فقرة بالشرح والتوضيح ويذكر أحياناً في أثناء الشرح عبارات من التكملة ملتزماً بالمتن احياناً ثم يتبعه بقوله : يعني ، فكانت شخصيته المتميزة ظاهرة ومؤثرة في الشرح وبأسلوب واضح سهل ، لذا عُدَّ شرحهُ من أخفِ الشروح على نفوس المتعلمين ، فقد لجأ إلى التأويل الذي يعلّلهُ بكلام العرب وطريقة استعمالهم بعض الألفاظ التي تبدو أنها بعيدة عن الأصل المستعمل في اللغة ومن مصاديق ذلك قوله : ((فأمّا حوائج فقد قالوا إنّه ليس من كلام العرب ، ووجهه عندنا أن يكون جمع مُحْوِجَة على حذف الزوائد كما أنّ اللَّوَاقح جمع مُلقِحَة، والطَّوائِح جمع مُطِيحة، فكأنه حَائِجَة

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٢/ ٩٦٧.

[٢] نفسه : ٢٤٦/١، والبيت في ديوان الفضل بن قدمة بن عبيد ابو النجم العجيلي : ١٩٠.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ٤٩٩/١.

[٤] البقرة : ٢٨٦.

[٥] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١١٠٧.

وحَوَائِج كما أن التقدير هناك لآقِحَة ولَوَاقح وطَائِحَة وطَوَائِحِ، وهذا النحو كثير في كلامهم))[١].

يفهم من نصهِ أنّه يؤول هذا القول إنّ جمع حاجة على (حوائج) جاء على القياس لا كما قال العلماء أنّه جَمع على غير القياس.

١٠- اتَّسم هذا الشرح بشيءٍ من الطول والتفصيل والإكثار من التقسيم وذكر الأوجه في بعض المسائل الصرفية وتجلّت شخصية عبد القاهر الجرجاني فيه واضحة فهو ينقل عن المتقدمين ويعلق برأيه مؤيدًا أو معارضًا أو مخرجًا بتخريجات غير التي نصَّ على نقلها الأوائل.

ومن مصاديقه في ذلك قوله : ((وإذا قيل: الواحد في القدم سبحانه ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[٢].

واقوى من ذا عندي قوله سبحانه ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾[٣] ؛ وذلك أنه جرى صفه هنا على اسم الله سبحانه، ولم يجر هناك عليه ، وإنّما جرى على ما يعود إليه في المعنى وهو قوله سبحانه ﴿ إله واحد ﴾...))[٤] كذلك اتّسم هذا الشرح بتفسير مصطلحات النحاة ومن مصاديق ذلك قوله : ((فظاهر قول أبي علي : "لم يستحسنوا" يدل على أنه يجوز على قبح ، على أنهم كثيراً ما يقولون : لا يحسن والمعنى لا يستعمل ، والقياس ألا يجوز ، فإن كان ففي ضرورة))[٥].

وقال ايضًا:((وقالوا : قالت العرب (مصايب) فأخطأت ومعنى الخطأ هناك الغلط والذهاب عن القياس))[٦]. يتّضح من قولهِ أنّه يريد بالخطأ هنا الغلط والابتعاد عن القياس .

١١- ومن قيمة الكتاب أنّه نقِل عنهُ علماء منهم :

١- ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله : ((قال الجرجاني إنما قلبوها أي (الالف في على لَدَى، وإلى)) مع الضمير ليدلوا بذلك على أنها أصل ،وليست منقلبة عن غيرها مما أصله الحركة))[٧].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٨٧٢/٢ ، وينظر : ١/ ٥٥ – ٥٦ .

[٢] البقرة : ١٦٣ .

[٣] الزمر : ٤.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٤٨٣ .

[٥] نفسه : ٢ / ٩٩٤.

[٦] نفسه : ١٤٤٦/٣.

[٧] شرح المفصل : ٣٤/٣ .

وقال عبد القاهر الجرجاني : ((وأمّا على لدى وإلى، فإن الألف منها تقلب عند الإضافة إلى المضمر وحده، فيقال: عليه و إليهِ ... وكذا كلْ مضمرٍ ، ولا تقلب إذا أضيفت إلى الظاهر لا تقول عليّ زيد..))[١].

يتضح من النصّين أعلاه أن الضمير إذا اتصل بـ(على، ولَدَى وإلى) انقلبت الالف ياءً ؛ لأن هذهِ الألفات أصول بأنفسها ، وليست بمنقلبة عن حرف متحرك كما في الاسم نحو: (رَحَى) والفعل نحو (غزا ، ورمى) التي تضاف الى الضمير والاسم الظاهر من دون قيد أو شرط، فضلاً عن أنّ في قولك (عليه، ولديه) نلاحظ أنّ الالف أُبدلت بـ (ياءٍ ساكنةٍ) عند الاضافة الى الضمير استشعاراً منه أن البناء على السكون ، ولو كانت في تقدير الحركة، لم يثبت مع انفتاح ما قبلهِ.

٢- الرضي (ت ٦٨٨هـ) بقولهِ : ((وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيدّ وثمود، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ...))[٢].

وقال عبد القاهر الجرجاني :((وإن كان الحرف الواقع قبل الأخير حرف لين جاز التضعيف نحو حمَّادَّ، وذلك انّ الوقف يربى على الوصل بساكن واحد، ألا ترى أنّهُ يجتمع فيهِ ساكنان مظهران صحيحان نحو : هذا بَكْرْ ولا يكون ذلك في الوصل، فلمّا كان يجوز في الوصل أن يجتمع ساكنان أولهما حرف لين والثاني مدغم نحو : دَابَّة جاز أن يجتمع في الوقف ثلاثة الأول حرف لين، والثاني مدغم، وذلك لأجل أنّ الوقف يمتد فيه النفس فيقويه على اللفظ بالساكن ...))[٣].

يُفهمُ من النصين أعلاهُ ما يأتي :

أ- أن مسوّغ تضعيف الحرف إذا كان مسبوقًا بمدّةٍ في نحو : سعيدّ ؛ لأنّ المدَّ في حروف المد يقوم مقام الحركة والساكن المدغم يجري مُجرى المتحرك ؛ لانّ اللسان يرتفعُ بهما دفعة واحدة أي ان الوقف يمتد فيه النفس فيقويهِ على اللفظ بالساكن[٤].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٤٠٥ – ٤٠٦ .

[٢] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢ / ٣١٥ .

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٢٦٤ .

[٤] ينظر :- شرح الشافية لمصنفها : ٢ / ٧٨١ – ٧٨٢ .

ب–سوّغَ التضعيف لكون الحرف الواقع قبل الأخير حرف بين نحو حَمَّادّ ولهذا فالوقف يعلو على الوصل بساكن واحد إلاّ تُلاحظ أنّه يجتمع فيهِ ساكنان مظهران صحيحان نحو : (هذا بَكْرْ) في الوصل.

٣- ابن جعفر رضى الدين إبراهيم بن جعفر (ت ٦٥٠هـ) بقولهِ : ((قال الجرجاني : ولولا ذلكَ لكان قولهم : أنثت الفعل خطأ))[١].

وقال الجرجاني : ((لأن التأنيث لا يختص بما كان نحو : غُرْفة دون ضَرَبَت ، ولم يكن يقع التأنيث على التاء في ضَرَبَتْ ، لوجب أنْ يقالَ : إنّ قول النحويّين : أنثت الفعل خطأ))[٢].

يتضّحُ من النصين أعلاه لما كان التأنيث هو فرعٌ على التذكير فأنّهُ يحتاج إلى علامةٍ تدلُّ عليهِ ، والعلامة الأولى التي تدل عليه هي (التاء) التي تدخل على الفعل الذي يكون فاعلهُ مؤنث وتدخل على الاسم المؤنث نحو (فاطمة)، كما تدخل على الأوصاف المشتركة بين المذكر والمؤنث نحو (صادقة ،مؤمنة) ولا تدخل على الأوصاف الخاصة بالمؤنث نحو: حائض، وثيّب ، ومرضع.

٤- الجاربردي (ت٧٤٦هـ) بقولهِ : ((وقال عبد القاهر رحمه الله : معنى المطاوع أنهُ قَبَل الفعل ولم يمتنْع))[٣].

وقال عبد القاهر الجرجاني : ((فانْفَعَل له باب واحد ، وهو أن يكون مطاوع فَعَل في كَسَرتْه فانكَسَر وقَطَعْته فانْقطَع، ومعنى المطاوع له : أنّه قَبَل الفعل ولم يمتنعْ))[٤].

يَفْهمْ من النصين اعلاه ان (انْفَعَل) صيغة من صيغ الفعل الثلاثي المزيد، وتأتي لمعنى المطاوعة، أي يطاوع الثلاثي سواء أكان دالاً على علاج أم لم يكن نحو : قَطَعَهُ فانْقطَعَ وكَسَرته فانْكَسَر ولمطاوعة غيره قليلًا، نحو: أطلقتهُ فانطَلَقَ وعدّلته فاَنعدلَ ولا يقالُ : علمْتَهُ فانْعَلمَ ولا فهّمته فانْفَهَم لانّ هذه الافعال لا تَعدَ من الأفعال العلاجيةِ قال ابن السراج : ((وليسَ على وزنِ ذواتِ الأربعة ، وهو ما أُسكنَ أوله ودخلَ عليه ألفُ الوصلِ وهي تجيءُ

---

[١] المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي (رضى الدين ابراهيم) : ١٥٣.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ٥٥٣ .

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٤٩/١ .

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ١٠٩٩/٣.

ثمانية أبنِيةِ : انْفَعَلَ وافْتَعَلَ ،... الأول : انْفَعلَ ، هذا البناءُ يجيءُ للمطاوعةِ نحو : قطعتُهُ فانقطَع))[١].

ويتضح أن الرضي كره توالي المقاطع المتحركة من دون أن يفصل بينها بساكن ؛ لأنّه يمثل ثقلاً في النطق إذْ يقول : ((إن مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً ، وكلّ كثيرٍ عدو للطبيعة))[٢]. ونُعِت هذا التوالي ليس بالمكروه فحسب ، بل هو مفقود في كلامهم[٣]. ومن هذا التّصَور صرّح ابن عصفور بقولهِ : ((وأمّا الثلاثي المزيد فينقُسم ثلاثة أقسام : قسم جاء على وزن الرباعي وهو ملحق به، وقسم جاء على وزن الرباعي وليس بملحق به، وقسم لم يجيء على وزنه))[٤]. فبالتأكيد أنّ ما ليس على وزن الرباعي ولا ملحقا به يشكل ضرباً مختلفاً عن سابقيهِ ، فليس فيهِ أدنى تشابه لهما . وما يلفت الانتباه تعليل لابن يعيش يتعلق بزيادة النونِ في (انْفَعَل) بقوله : ((وأمّا في زيادتُها للمطاوَعَة نحو أنْفَعَل فذلك من قبل أن النون تُناسبُ هذا المعنى ألا ترى أن النون حرف غَنِّيٌّ خفيف فيه سهولة وامتداد ، فكانت حاله مناسبةً لمعنى السّهولة والمطاوعةِ))[٥]. ولا أحسب أن هذا التعليل للزيادة يتّصفُ بالشمولية ، فما حال زيادتها في غير المطاوعة كقولهم : انْسَلَخَ الشهر، وانَطلقَ الفارس[٦].

وقال الجاربردي أيضًا : ((قال الإمام عبد القاهر الجرجاني : لا يوجد شيء حذف عينه أكثر من اثنين (مُذْ وَسهْ) وأمّا ثُبْةٌ فالأكثر على أن لامها محذوف من ثَبَيْت إذا جمعت))[٧].

وقال الجرجاني : ((ولا تكادُ تجد شيئاً حذف عينهِ أكثر من اثنين نحو : مُذْ وَ سَه وأمّا ثُبْةٌ فالأكثر على أن لامها محذوف من ثَبَيْت إذا جمعت))[٨].

---

[١] الاصول : ٣/ ١٢٦.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٨/٢ .

[٣] يُنظْر : أبحاث صرفية (د . شكران حمد ، و د . غفران حمد) : ٤٨.

[٤] الممتع : ١/ ١٦٦ .

[٥] شرح المفصل : (ابن يعيش) : ٩ / ٣٠١ .

[٦] يُنظر : ابحاث صرفية : (د. شكران – د. غفران) : ٥٠ .

[٧] شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١ / ١٢.

[٨] المقتصد في شرح التكملة : ١٠٠٤/٢ .

ونخلصُ من هذين النصَّين أنّ (سَهْ) الأصل (ستُهَ) على وزن (فَعْل) بحذف التاء أي العين فـ(سَهُ) على زنة (فَلُ) و (مُذ) الأصلُ : (مُنْذُ) على وزن (فَعْلَ) فحذفت النون تخفيفاً لكَثْرة دوُران الكلمة ودَلَّ على ذلك قولهم في التصغير (مُنَيْذُ وسُتَيْهة) وفي الجمع(أمْناذ ، وأسْتاه) أمّا ثُبَة قالوا في جمعها (ثُبُونٌ) و (ثُباتٌ) وفي النسب (ثُبَة : ثُبَوِيّ) فلم يُرَدّ ما ذهبَ من بناء البنية، غير أنهم أبدلوا حركة فاء الاسم كراهية أن يكون بمنزلة ، (هَنُون ، وبَنُون) الذين فيهما الواو والنون أصل[1]. و(وَثَبَةٌ) أصلها (ثبْوةٌ) على زنة (فعْلَةٍ) من الفعل الماضي (ثبا) والمضارع (يثبو) حذفت لامها وهي (الواو) وعوض منها الهاء في آخر الكلمة.

- ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) بقولهِ : ((قولهم يغلبُ المؤنث على المذكر في مسألتين، أحدها : ضَبُعْان في تثنية ضَبُعْ للمؤنث وضِبْعَان للمذكر إذ لم يقولوا : ضِبْعَانَان. والثانية : التاريخ فإنّهم أرّخوا بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الجرجاني وجماعة))[2].

وقال الجرجاني ((وأمّا قولهم : ضَبُعَان وتركهم ضِبْعَانَان فإنّه في الظاهر تغليب للمؤنث على المذكر بالعكس مما يجب إلا أنّ فيه حكمة ، وذاك أنك تقول ضَارِبِ وضَارِبة، فتخرج المؤنث عن المذكر من حيث إنّك تدخل الزيادة على لفظ المذكر وضَبُعَان في اللفظ فرع على ضَبُع من حيث أن الزيادة لحقتهُ ، وهي الألف والنون))[3].

يبدو من النصين أعلاه أن من أصول العربية أن كل ما يطرد حكمه ولا ينحل نظمها انّه يقدّم الأصل على الفرع في الحكم ، لذا متى تقابل المذكر والمؤنث غلب حكم المذكر على المؤنث لأنه هو الأصل ، والمؤنث فرع عليهِ إلا في موضعين ، الأول اذا ارَدتَ تثنية المذكر والمؤنث من (الضباع) قلت : ضَبُعَان، فأجريت التثنية على لفظ (ضَبُع) وهو مؤنث او أهملت لفظ المذكر (ضَبُعَان) كراهةً لما يجتمع من الزوائد لو ثُنّي على لفظ المذكر. وهذا ما صرّح به أبو علي الفارسي بقوله : ((ومما ثُنّي على غير واحدهِ قولُهم (ضِبْعانٌ) لذكر الضِّباع ، زعم أبو الحسن وأبو عمر أنّهم اذا أرادوا تثنية (ضِبْعانِ) قالوا في تثنيتهِ (ضَبُعانِ) فثَنَّوا المذكّر على اسم المؤنث ، فغَلب المذكرَ المؤنثُ في هذا

---

[1] ينظر كتاب سيبويه : ٢/٨٠، ٣ / ٣٦١ – ٣٦٣.

[2] المغني : ٧٣٦.

[3] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٣٧٠ – ٣٧١ .

الباب))[1]. والآخر: أنّهم أرخوا الليالي التي هي مؤنثة دون الأيام التي مفردها (يوم) وهو مذكر، ولعَلّهم فعلوا ذلك مراعاة للأسبق ، والأسبق من الشهر ليلته[2].

[1] شرح الابيات المُشكلة الإعراب المسّمى "ايضاح الشعر" : ١٣٦ .

[2] ينظر : الأشباه والنظائر : ١ /٢٨٩ – ٢٩٠ ، وظاهرة التغليب في العربية (رسالة) : ١٧.

الفصل الأول

التعليل بالقياس عند عبد القاهر الجرجاني

ويتضمن ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : القياس بحسب الاستعمال.
- المبحث الثاني : القياس بحسب العلة الجامعة.
- المبحث الثالث : القياس بحسب الوضوح والخفاء.

القياس بحسب اللفظ والمعنى.

قضايا أخرى في القياس.

الفصل الأول

التعليل بالقياس

توطئة :-

إن من أوليات ما يدركه الإنسان في حياته الاعتيادية، مبدأ العلية القائل : إن لكل شيءٍ سببًا، وهو من المبادئ العقلية الضرورية ؛ لأنّه يجدُ في صميم طبيعته، الباعث الذي يبعثه إلى محاولة تعليل ما يجد من أشياء، وتسويغ وجودها، باستكشاف أسبابها، وهذا الباعث موجود بصورة فطرية في الطبيعة الإنسانية[١].

وذهب الدكتور النشار في معرض كلامه على العلّة عند أرسطو بقوله : ((إنها قانون عقلي منطقي، تستند إليه أبحاث المنطق جميعًا))[٢].

لذلك فإن دارس اللغة العربية يذهب دائمًا إلى إيجاد علّة لكل ما يراه من أحكام، وقواعد، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علّة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف[٣].

ولا يخفى ما للتعليل من أهميةٍ بالغةٍ في تفسير الظواهر تفسيرًا متماشيًا مع روح اللغة وما هو عليه في الدرس اللغوي الحديث، فهو نسيجٌ رابطٌ بالأصلين السماع والقياس، وهو وسيلة في إقناع المتلقي ومحاورته، فهو يبين السبب الكامن وراء كل ظاهرة لغوية فيما لا يكفي الدليل النقلي والعقلي على بيانها وإظهارها[٤]، يُلاحظ ان العّلة لصيقة بالحكم الصرفي والنحوي منذ نشأتهِ، وأخذتْ تتسع شيئاً فشيئاً، وزاد الاهتمام بها، ممّا جعل النحاة ينشغلون بها أكثر من انشغالهم بغيرها ، فاستعانوا بها لتفسير قواعدهم ومناهجهم و أبنيتهم ومقولاتهم وتبسيطها فالعلة هي (تغيير المَعْلول عمّا كان عليه)[٥]. يفهمُ من نصّهِ أنّه أراد بتغيير المَعْلول هو التغيير من

---

[١] ينظر : فلسفتنا : ٢٦١.

[٢] مناهج البحث عند مفكري الإسلام : ١٥٧.

[٣] دراسات في كتاب سيبويه : ١٥٥.

[٤] ينظر : ابن جني والأصول النحوية، الدكتور إبراهيم أحمد الشيح، (بحث) : ٣٥.

[٥] رسالة الحدود : ٦٧ .

حاله الأصلي إلى حالِ آخر ؛ لأجل أنّ ثباته على الاصل لا يُسأل عنه علته[١]. وفي حدٍّ آخر هي ((ما يتوقّفُ عليه وجودُ الشّيء ويكون خَارِجاً مؤثراً فيهِ))[٢].

والعلّة في الصناعة اللغوية أحد أركان القياس الأربعة التي يعتمد عليها قال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) : ((ولابدّ لكل قياس من أربعة أشياء : أصل، وفرع، وعلّة، وحكم))[٣] فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس، والعلّة هي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه[٤].

---

[١] ينظر : العلّة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث (أطروحة) : ٨.

[٢] التعريفات : ١٤٥/١ .

[٣] لمع الأدلة : ٩٣.

[٤] ينظر : نفسه : ٩٣.

المبحث الأول

التعليل بالقياس

القياس :

لاشك في أنّ القياس هو الأساس لكثير من العلوم ، فهو يأتي بعد السماع من حيث صحّة الاستدلال اللغوي وقوة الاحتجاج والسماع يعتمد على النصوص المسموعة والقياس يعتمد على النظر والعقل ، ولعلّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري (ت ١١٧هـ) أول من وجّه القياس إلى معنى الحمل بقوله : ((.. عليك بباب من النحو يطردُ وينقاس))[١].

بمعنى يحملُ عليه غيره في حكمهِ.

وحدّهُ الرماني (ت ٣٨٤م) بقوله هو : ((الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحّة الأول صحة الثاني، وفي فساد الأول فساد الثاني))[٢].

يتضح من قوله إنّ القياس هو الجمع بين شيئين، وصحة أحدهما (المقيس عليه) يؤدي إلى صحة الآخر، والعكس صحيح.

وقال الشريف الجرجاني في تعريف القياس : ((قولُ مُؤلّف من قضايا إذا سلّمت لِزَم عنها لذاتها قولٌ آخرٌ .... وعند أهل الأصول القياس إبانة مِثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر))[٣].

ويرى أحمد أمين أنَّ النحويين قد برعوا في القياس إلى أقصى حد، فكل عملهم قياس، ونظروا إلى الأعم الأغلب فجعلوه قاعدة، وجعلوا ما جاء على خلاف ذلك شاذًا لا يصح الاتيان بمثله[٤].

---

[١] طبقات النحويين واللغويين : ٣٢.

[٢] الحدود في النحو (علي بن عيسى الرماني) : ٣٨.

[٣] التعريفات : ١٥٩، وينظر : الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة. د. عبد الحسين مبارك، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢م : ٨٥.

[٤] ينظر : مدرسة القياس في اللغة، أحمد أمين، مجلة المجتمع العلمي العراقي، الجزء الأول، سنة ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م : ٩٧.

وينقسم القياس الوارد عند عبد القاهر الجرجاني على أربعة أقسام هي :

١- القياس بحسب الاستعمال.

٢- القياس بحسب العلة الجامعة.

٣- القياس بحسب الوضوح والخفاء.

٤- القياس بحسب اللفظ والمعنى.

القياس بحسب الاستعمال

أولا : القياس بحسب الاستعمال وهو على :

١- القياس المطّرد، وهو كلام يأتي موافقاً لأقيسة كلام العرب، وَعرّفهُ ابن جني بقولهِ ((ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً))[١].

وعرف أيضًا بأنه : ((الجاري على النظائر))[٢]. ومن أمثلته :

(علة حذف الواو) :

يتبّين أنّ ما فاؤه واوًا نحو : وَعَدَ ، و وَرَدَ ، و وَزَنَ ، وهو من باب (فَعَل : يَفْعِل)، فحكمه حذف فائه لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ أصلية لقولك (يَعِدُ ويَرِدُ ويَزِنُ) وأصلها : (يَوْعِدُ و يَوْرِدِ و يَوْزِن)، غير أنهم وجدوا الكلمة قد توالت عليها ثلاثة أشياء مستنكرة أحداها الياء وثانيها الكسرة وثالثها الواو فلما كان كذلك حذفوا واحداً منها وهو الواو ليخف أمر الاستثقال[٣].

ويمكن تقسيم رؤية العلماء إلى هذا الحذف وفق الآتي :-

الاولى : رؤية قوامها حذف الواو للثقل، ذهب سيبويه أنّ علة حذف الواو هنا لوقوعها بين الياء والكسرة في مثل (يَوْعِد وَ يْوزِن) مما يسبب ثقلاً في الكلمة ولذلك حذفت الواو طلباً للخفه[٤].

---

[١] الخصائص : ٩٨/١.

[٢] الحدود في النحو : ٤٢.

[٣] ينظر كتاب سيبويه : ٥٢/٤ – ٥٣ ، والانصاف في مسائل الخلاف : ٧٨/٢- ٧٨٧. (مسألة ١١٢).

[٤] ينظر شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤٣٣/٤ – ٤٣٥ ، والممتع : ٤٢٦/٢ – ٤٣٧.

وامتدت هذه الرؤية الى ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله : ((إذا كانت الواو أولًا وكانت فَاءً نحو وَعَدَ يَعْد حُذِفَت الواو لوقوعها بين ياء وكسرةٍ ، لأنّ مضارعَ ، فَعَل يَفعِلُ ، فوعَد فَعَل، فإن كان الماضي مثلُ وجَلَ، جاء المضارع علىَ يَفعَل، وتثبتِ الواو، لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرةٍ))[١].

وأمّا الدافع الذي أدى إلى حذف الواو دون الياء أو الكسرة للتخفيف ؛ لعدم جواز حذف حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهة الابتداء بالواو. ولم يجز حذف الكسرة، لأنّها علامة وزن الكلمة، لذا حذفت الواو، وحذفها أبلغ في التخفيف لأنها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة فقوى سبب حذفها وجعلوا سائر المضارع محمولاً على (يَعِدُ ونَعِدُ وأعِدُ) فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياءٍ وكسرةٍ لئلا يختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف[٢].

والأخرى : رؤية أساسها تعدي الفعل ولزومه ويعلّل الفراء حذف الواو من بناء المضارع المثال الواوي(يَفْعِل) ، فرقًا بين الفعل المتعدي واللازم، فالكوفيون عدّوا الفعل المحذوف الفاء في المثال الواوي فعلاً متعدياً، والفعل الذي لم تسقط منه الفاء فعلاً لازماً. إذ قال الفراء ((..وانّما كسروا ما أوّله الواو، لأن الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين فأمّا الذي يقع فالواو منه ساقطة، مثل (وَزَنَ ويزِنُ)، والذي لا يقع تثبت واوه في يَفْعل))[٣]. وخرجَ من هذا الرأي إذْ ذكر أنّ هناكَ أفعالاً لازمة وردت محذوفة الفاء كـ (وقع يقع) و (وَضَعَ يَضَعُ) وغيرها[٤].

وقد رجح عبد القاهر الجرجاني الرؤية الأولى معللا ذلك بقوله : ((وجدوا الكلمة قد توالى عليها ثلاثة أشياء مستنكرة أحدها، الياء والثاني الكسرة والثالث الواو، فلما كان كذلك حذفوا واحداً منها، وهو الواو، ليخف أمر الاستثقال ، فقيل : يَعِدُ فوزنه يَعِلُ، وقيل: أعِد ونَعِدُ وتَعِدُ ، فحذف منها وان كان لا يقع فيه الواو بين ياءٍ وكسرةٍ ؛ لأنّ حروف المضارعة أخوات ، فلّما حذف مع

---

[١] الاصول في النحو : ٢٧٦/٣ ، وينظر المنصف : ١٨٤/١.

[٢] ينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٦ – ٢٢٧ .

[٣] معاني القران (الفراء) : ١٥٠/٢ ، وينظر : مجالس ثعلب : ٣٦٠/٢ ،والانصاف في مسائل الخلاف : ٧٨٢/٢ (مسألة ١١٢) .

[٤] ينظر المنصف : ١٨٧/١ – ١٨٨.

أحدها للعلة المذكورة حذف مع الآخر وإن لم تكن العلة قائمة فيها مراعاة لطريقة المشاكلة إذ لو قيل : نَوْعِد وأَوْعِد وتَوْعِد ويَعِد زيدُ لكان اختلافاً و تنافراً في اللفظ والباب))[١].

ويتضح الأمر أكثر بقوله : (ويزيد في قوة الحذف أنّ الواو والياء إذا اجتمعتا وكانتا على صفه يتأتى معها الإدغام قلب الواو نحو: سيّد في سَيْوِدِ ، و ذلك لاستكراه اجتماع المثلين ، فلما اجتمع هنا ثلاثة أمثال الواو والياء و الكسرة ، ولم يمكن الإدغام إذ كان السابق متحركاً وكان من حق المدغم أن يكون ساكنا أُعلّ بالحذف فقيل : يَعِدُ فاعرفه)[٢].

والمتأمل في قول الجرجاني يلحظ ما يأتي :-

١- إنَّه قصد بقوله : (... ثلاثة اشياء مستنكره ...) هو وجود التتابع (ى ـَ و / ع ـِ).
٢- وهذا التتابع يمثل ثقلاً فكان السبيل للتخلص منه هو الحذف، وحذفت الواو لضعفها بالسكون.
٣- إنَّ العلة الغائية من هذا الحذف هو الخفة (الحذف أبلغ في التحقيق)[٣].
٤- جعل الحذف قياساً مطرداً في بقية التصاريف للمشاركة قال : وقيل : ونَعِدُ ، وتُعِدُ تحذف منها وإن كان لا يقع فيه الواوين ياء وكرة بالأن حروف المضارع أخوات بالمشاكلة)[٤].
٥- حَرصَت اللغة في توجيهها على الاطراد خشية تنافر اللفظ و الباب في : نَوْعِد ، وأَوْعِد، وتوعِد ويَعِدُ ، وهذا يكشف عن نظام اللغة ؛ لأن (تَوْعِد) على زنة (يَعِل).
٦- سعتِ اللغة في هذا الضرب من الأبنية للحفاظ على الوزن والباب فأفعال هذا النوع من الباب الثاني (فَعَل يَفْعِلُ) وكذلك حذف الواو من الوزن إذ يطرد فيها (أعِدُ – أَعِلُ) و (نَعِدُ نَعِلُ) وَ (يَعِدُ – يَعِلُ).
٧- يلحظ أنّ العلة الحاكمة هي وجود الكسرة، أنك لو فتحت العين لأمتنع الحذف، فتقول : يوعَد، ويوزَن[٥].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٣٥٠.
[٢] نفسه : ٣ / ١٣٥١.
[٣] ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠ / ٥٩.
[٤] ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ١٣٥١.
[٥] ينظر : شرح الملوكي في التصريف : ٣٣٣ / ٣٣٤.

وعّلة حذف الواو واجبة لذا نُقل من (يَفْعَل) إلى (يَفْعِل) لتحقيق هذه الغاية، وقد جاءت الحالتان في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ ﴾[١].

٨- وقوع الواو بين ياء مفتوحة، وحرف صامت مكسور، وترتب على هذا التحول الإعلال بالحذف، ويمكن كتابة ما حدث صوتياً :

الأصل المفترض: يَوِعد : (ي ـَ و/ع ـِ د ـُ) (ي ـَ ع ـِ د ـُ) حذفت الواو (فاء الفعل) فصارت (يَعِدُ). أمّا ابن يعيش فقد رأى بأن (فَعَل – يفعِل) مما كانت فاؤه واواً، يلزمه الإعلال بحذف واوِهِ في المستقبل، نحو (يَجِدُ) ، و (يَرِدُ) ، إذْ قال : ((فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على فَعَلَ ومضارعه على يَفْعِل بالكسر ففاؤه التي هي الواو محذوفة نحو وَعَد يعِدُ و وَزَن يزِنُ والاصل يوعد ويوزن فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فحذفت استخفافاً وذلك أنّ الواو نفسها مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرة والفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم فلما اجتمع هذا الثقل اثروا تخفيفه بحذفِ شيءٍ منه ولم يجز حذف الياء لأنه حرف المضارعة وحذفهُ إخلال مع كراهية الابتداء بالواو ولم يجز حذف الكسرة لأنه بها يعرف وزن الكلمة فلم يبقَ إلا الواو فحذفت وكان حذفها أبلغ في التخفيف))[٢].

يتضح من كلام ابن يعيش أنّ البنية المفترضة (يَوْعِدُ وَيَوْزِنُ) مرفوضة ، وسبب رفض هذه البنية هو وقوع الواو بين الياء والكسرة ، فاجتمع ثقل الواو مع ثقل الياء والكسرة ، ولاشك أن الفعل أثقل من الاسم ، وما يعرض فيه أثقل ممّا يُعرض في الاسم، لذا أوجب حذف الواو وجوباً وذلك لأنّ الواو مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان : الياء والكسرة ؛ لذا وجب التخفيف بالحذف[٣].

ومن هذه الاشياء المستثقلة فلم يجز حذف الياء لأنها حرف المضارع، وحذفها يُخلُّ بمعناها مع كراهية الابتداء بالواو ، ولم يجز حذف الكسرة ؛ لأنّه بها يُعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا حذف الواو ، وكان أبلغ في التخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة ، مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوى سبب حذفها[٤]. فتكونت الصورة المنطوقة هي (يَعِدُ ، ويَزِنُ) وذهب اليزدي، أنّ الواو تحذف إذا تليت بكسرة وسبقت بياءٍ أو ما محمول عليها ، فهذا هو المحمول عليها ، وهو حروف

---

[١] الاخلاص : ٣.

[٢] شرح المفصّل (ابن يعيش) : ١٠ /٥٩.

[٣] ينظر : شرح الملوكي في التصريف : ٣٣٣ / ٣٣٤.

[٤] ينظر : شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ٨٨.

المضارعة سوى الياء، نحو قولك : تَعِدُ وأَعِدُ ، ونعِدُ ، فحذفت الواو هنا مع أنّها لم تقع بين الياء والكسرة إلحاقاً لها بالواو التي وقعت بين الياء والكسرة ، اي حُملت عليها طرداً للباب ، ولأن الكل جيء به لمعنى المضارعة[١].

وأما المحدثون فيمكن تقسيم رؤيتهم في هذا التحول وفق الآتي :

١- رؤية موقعية : يرى الدكتور تّمام حسان الموقعية بالإعلال (الحذف) حذف فاء الثلاثي في المضارع المفتوح حرف المضارع نحو (وَعَدَ : يَعِدُ) والأمر نحو (عِد) والمصدر المكسور الفاء الساكن العين نحو (عِدّة)[٢].

وأمّا الدكتور عبد الجبار النايلة يرى سبب حذف الواو هو (الموقعية) أيضًا بسبب مكانها بين الياء والكسرة ، إذْ هما ضدان لها فلا يحسن بقاؤها بينهما ، وحمُل عليهِ (أَجَدُ ويَجدُ ، و أَعِدُ و نَعِدُ) ليجري الباب كله على طريقة واحدة[٣].

٢- رؤية قوامها توافر المثلث الحركي : يرى الدكتور عبد الصبور شاهين التّخلص من الحركات الثلاث (ي ـَ و) إلى الحركة الواحد (ي ـَ) ، فهذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المقطع[٤].

وقال الدكتور عبد القادر عبد الجليل : ((أنّ (وَعَد) إذا دخلت عليها (ياء) المضارعة، تتوالى فيه (أربع) مقاطع صوتية قصيرة ، تفضي إلى عدم التجانس الصوتي حيث تتدخل المخالفة الصوتية لفض هذا النزاع عن طريق تقليل عدد المقاطع ، والمقطع المرشح هذه الحالة من المقطع الأول لعدم إخلاله في البناء الدلالي (للكلمة))[٥].

وهذا المثلث من الصوائت غير المتجانسة تشكّل بتتابع الياء والفتحة والواو ، وكثير ما يفرُّ منه الناطق الى إجراء صوتي وهنا مال الى إسقاط الواو ، إذ إنّ التشكيل الصوتي للبنية (يَوْعِدُ). ي ـَ و / ع ـِ / د ـُ .

---

[١] ينظر: شرح الملوكي في التصريف : ٢٣٤ /٢٣٥، وينظر شافيه ابن الحاجب (الخضر اليزدي) : ٢/ ٨٢٠.

[٢] ينظر: اللغة العربية معناها ومَبناها : ٢٧٧.

[٣] يُنْظر : الصرف الواضح : ٣٤١.

[٤] ينظر: المنهج الصوتي : ٨٤.

[٥] علم الصرف الصوتي : ٤١٤.

في المقطع الأول اجتمع ثلاثة صوائت متنافرة فسقطت الواو ؛ لأجل التخفيف، فصار تشكيل المقطع الصوتي للبنية (يَعِدُ) : ى ـَ / ع ـِ / د ـُ نلحظ أنّ الواو لم تقع بعدها مباشرة الكسرة بل وقعَ تتابع صوتي ثلاثي اجتمع في مقطع واحد فأحتاج التخفيف من خلال إسقاط أثقل عنصر من التتابع الصوتي وهو (الواو)[١].

: ي ـَ و / ع ـِ / د ـُ .

: ي ـَ / ع ـِ / د ـُ (بحذف الواو).

٣- رؤية قوامها توافر المزدوج الصوتي : يرى الدكتور جواد كاظم أنّ نسبة حذف الواو في (يَوْعِد) راجع الى كراهة صوت العلة : المثلث الحركي (ي ـَ و) فكان الإجراء بإسقاط الجزء الأخير من المثلث الحركي. (و) الذي يمثلُ كراهة في الفعل خاصة، ويمكن بيان هذا التحول في مضارع المثال الواوي

يَوْعِدُ : ي ـَ و/ع ـِ / د ـُ

: ي ـَ / ع ـِ/ د ـُ [٢].

أما رأي الدكتورة شكران حمد في حذف الواو في (يَوْجِد – ويَوْعِد) جاء لُيناغم لغة الدرس الصوتي الحديث أي توفر مثلث : (ي ـَ و) في أول البنية ، والتحوّل فيه يكون بإسقاط الجزء الأخير منه (و) فالحذف يمكن أنْ يكون كالآتي :

يَوجِدُ : ي ـَ و /ج ـِ / د ـُ

ي ـَ /ج ـِ / د ـُ . بالحذف

وما ورد منها بالضم في عين الفعل المضارع (فَعَل – يَفْعُل) بضم عين الفعل في المضارع (ضعيف) وخارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، وهو مكروه عند النحاة ، ولكنه يمكن أن يفسر على الاتباع لحركة الإعراب للشح بها، أو لأنّ هذا البناء كان مستساغاً عند قبيلة بني عامر[٣].

ومن مصاديقه ما ذكره الصرفيون في (همزة أيْمُن) من رأيين :

---

[١] يُنظر : الإعلال في العربية دراسة ألسنية معاصرة (د. كاظم جار الله) : ٩٦.

[٢] ينظر: المزدوج فى العربية : ١٠٦-١٠٧.

[٣] يُنظر : أبحاث صرفية (د. شكران حمد – و. د/ غفران) : ٢٠، وكراهة توالي أعلالين، د. شكران (بحث) : ١١٢.

الأول : أنها همزة وصل ، وتُستعمل في القسم ، قال سيبويه : ((ومثل ايم الله وأيمن : لا ها اللهِ ذا ، حذفوا ما هذا مبنيٌّ عليه فهذه الاشياء فيها معنى القسم .. وزعم يونس أن ألف أيْمَ موصولة . وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الالف كما فتحوا الالف التي في الرَّجُل . وكذلك أيْمنُ))[١]. يفهم من النص أنّ (أَيْمُن) همزتها للوصل وقال في موضع آخر : (من ألفات الوصل الألف التي في آيْم وأَيْمُن و الدليل على أنها موصولةً قولهم : ليْمُنُ الله ، قال الشاعر :

فقال فريقُ القوم لمّا نشدتهم نعم وفريق ليْمَنُ الله ما ندرى)[٢]

وذكر المبرد : ((واعلم أنّ من هذه الحروف أيمٌ ، وأيمْنُ وألفها ألف وصل – وليس يجمع يمين ولكنه اسمٌ موضوعٌ للقسمِ ، ولو كان جميع يمين لكانت . ألفهُ ألف قطع))[٣]. وأيّدهُ ابو علي الفارسي في هذا القول[٤].

ونقل أبو سعيد السيرافي عن البصريين أنّ الف أيمن هي ألف وصلٍ ، وأن أيمْنُ اسم موضوع للقسم غير مشتقٍ من شيءٍ من الاسماء المعروفة[٥].

الآخر : إنّها همزة قطع ، وأن (أيْمُن) جمع على وزن (أَفْعُل) ، قال ابو سعيد السيرافي : (وذكر أبو إسحاق الزجاج وهو قول الكوفيين أَنَّ أَيْمُن. جمع يمين، كما قال أبو النجم (ت ١٣٠هـ) : يأتي لها من أَيْمُن وأشُملِ)[٦].

يفهم من القول إنّ (أَيْمُن) في القسم جمعُ (يمين) وأن همزَتهُ همزةُ قطع. وأتّكا الكوفيون في قولهم هذا الى مقولة الخليل بن أحمد، إذ قال :((وأيْمُن حرف وضع للقسم ، فإذا

---

[١] كتاب سيبويه : ٣/ ٥٠٣.

[٢] نفسه :٤ / ١٤٨ ، ٣/ ٥٠٣ ، والبيت ينظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٢٧١ ، وشرح نصيب بن رباح (د . داوُد سَلوم) : ٩٤ .

[٣] المقتضب : ٢ /٣٢٩ .

[٤] ينظر : التكملة : ١٨٦ .

[٥] ينظر : شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٥ / ١٧ ، وديوان ابو النجم : ٣٤٨.

[٦] شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٥ / ١٧، والبيت من الرجز المشطور، وهو من ديوان أبي النجم الفضل بن قديمه العجلي : ٣٤٨. وينظر : المنصف : ١ / ٦١.

لقيتهُ الألف واللام سقطت النون ، مثل قوله : أيْمُ الحقَّ، وتقول : أَيْمَن ربَّكَ ، واليمين : يؤنث، والجميعُ : الأيْمَامُ والأيْمنُ -- وأيمْنُ : جماعةٌ ، أي يميناً بعد يمين ، قال زهير :

فَتُجْمَعُ أيْمُنٌ منّا ومنكُمْ بُمقْسَمةٍ تَمورُ بِها الدّماءُ

والمقسمة : اليمينُ ، اي تحلفون ونحلف فيكون قد جمع اليمين))[1].

ذهب الجرجاني إلى أنّ همزة (أيْمُن) همزة قطع وهو جمع (يمين) ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ، وعرض الجرجاني الرأيين معاً قال: ((وأمّا همزة أيْمُن الله، فالأصل فيها القطع ؛ لأنّها جمع يمين كقوله :

يَأتي لها مِنْ أيمُنٍ وأشْمُل.

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ، وكذا إذا قيل : ايْمُ اللهِ ؛ لأن اللام محذوفة من أَيْمُن ، وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصّرف هذه الكلمة على ألسنتهم إلى أن أجحفوا بها، فردوها الى حرف واحد، فقالوا : مُ اللهِ ، وقول أبي علي " وقد ألحقوا هذه الهمزة قولهم في القسم : أَيْمنُ في ظاهرة بعض التسامح ؛ لأنّ هذه الهمزة لم تلحق الكلمة بعد أن لم تكن بل هي همزة أفْعُل جمعًا كما ترى في البيت، ثم وصلت غير أنّه أراد أنهم جعلوا في هذه الكلمة همزة وصل على الجملة، وإن قيل على ظاهر كلامه : إن همزة أَفْعُل حذفت حذفاً حتى سكن أول الكلمة ، فلما أريد الابتداء ، ألحقت الهمزة ، كان قولاً ، وأمّا من كسر ، فقال : إيَّمُ الله ، فإنّه لما سقط اللام أجراه مُجْرى أبن ، فادخل عليه همزة الوصل ، فكأنّه وضع فيه مثال فَعْلٍ ، ثم لما حذف اللام أتى بالهمزة ، وهذا يقوي القول بظاهر كلام أبي علي ؛ لأنّ مجيء الهمزة مكسورة يدل على أنّها ليست تلك التي في أَفْعُل ، وأنها مجتلبة للابتداء بالساكن ابتداء))[2].

وعلل الجرجاني هذا الرأي بأنّ همزة (أَيْمُن) الأصل فيها القطع لأنها جمع يمين ، ثم استدرك قائلاً :((لكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال، وكذلك إذا قيل : أيم الله ؛ لأنّ اللام محذوفة من أيمن ، وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصرّيف هذه الكلمة على ألسنتهم))[3].

---

[1] العين : ٨ / ٣٨٧ – ٣٨٨ (يمن) ، والبيت ينظر : ديوان زهير: ١٤.

[2] المقتصد في شرح التكملة : ٢٤٦/١ – ٢٤٧، والبيت ينظر : ديوان أبي نجم العجلي : ٣٤٨.

[3] نفسه :٢٤٦/١.

فهو يثبت على صحة هذا الرأي بأن (أَيْمُن) على وزن (أَفْعُل) وهذا الوزن يختص بهِ الجمع ولا يكون للمفرد.

وصرّح الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) موضّح الرأيين بقوله : ((ذهب الكوفيون الى أن قولهم في القسمُ (أيْمن الله) جمع يَمينٍ. وذهب البصريون إلى أنّه ليس جمع يَمينٍ، و أنّه اسم مفرد مشتق من اليُمْن))[١].

وقد استند الكوفيون على أمرين هما :

١- أن همزة أيْمُن ثبتت في قولهم (أمُ الله لأفعلنّ) فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها.
٢- أنّ أَيْمُن على وزن (أَفْعُل) وهذا الوزن اختص بالجمع، فهمزته للقطع لكنّها وصلت لكثرة الاستعمال[٢].

وقد ردّ البصريون هذا الرأي بأمرين هما :

١. أن قولهم إن (أَيْمُن) على وزن (أَفْعُل) وأَفْعُل وزن يختصُ بهِ الجمع ولا يكون في المفرد فغير مسلّم، فقد جاء ذلك في المفرد .
٢. وسُمِع من العرب قول من قال في : أَيْمُن الله : مُ اللهِ، ولو كانت اَيْمُن جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلاّ حرفاً واحداً ، لذا هو ليس بجمع ، ووجب أن يكون مفردًا[٣].

ويتضح لنا في هذه المسألة أمرين هما :

أنّ الكوفيين يذهبون الى أنّه جمع على (أَفْعُل) وهمزته للقطع ، والبصريين يرونه مفردًا مشتقًا من اليمن وهمزته للوصل.

وقد أيدّ ابن عصفور رأي البصريين[٤].

---

[١] الانصاف : ١ / ٤٠٤ – ٤٠٥ (مسألة ٥٩)، وينظر الجنى الداني : ٥٣٨ – ٥٤٠ .
[٢] ينظر الإنصاف : ٤٠٧/١، والنكت الحسان : ١٩١.
[٣] ينظر الإنصاف : ٤٠٧/١ – ٤٠٨.
[٤] ينظر: المقرب : ٣٩٢.

وقال الرضى: ((والدليل عليه تجويز كسر همزته وإنّما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفاً لعدم (إفْعُل) بكسر الهمزة في الاسماء والافعال ... ويستبعد اصالة (أفعُل) في المفردات أيضاً))[١].

ويفهم من قوله الرضي انّه أراد بقوله (لعدم (إفْعُل) بكسر الهمزة في الاسماء والافعال) أنه لا يمكن تأتي إيْمُن مكسورة الهمزة مع كونها فاء الكلمة ، ولو وردت كذلك يكون وزنها (فِعْلُل) وهو مفقود.

أمّا رؤية الدرس الصوتي الحديث في همزة (أَيْمُن)، فيمكن تقسيمها على رؤيتين :

الأولى : ما ذهب إليه الدكتور جواد كاظم عناد الذي يراها همزة قطع وليس همزة وصل إذ يرتكز في رؤيته على رؤية ابن جني لقول الخليل، قال ابن جني : ((واذا كان (ال) عند الخليل حرفاً واحداً ؛ فقد كان ينبغي أن تكون همزته مقطوعة ثابتة كـ قاف((قد)) وباء " بل "، الا أنّه لما كثر استعمالهم هذا الحرف ؛ عرف موضعه ؟ فحذفت همزته ، كما، حذفوا "لم يَكُ" و " لا أدرِ" ،و " لا أدر" ، و "لم أبلْ"))[٢].

قال : ((إن المضي في هذا الاحتمال ، أعنى عدّ همزة الوصل مصوّتا، يقوّي هذا الذي ذهب اليه الخليل من أن الهمزة في (أل) هي همزة قطع، فبهذا التصنيف يندفع ما تقرر من استثناء لهمزة الوصل المفتوحة من الحذف في الدرج حين تدخل عليها همزة الاستفهام))[٣]. وعلى هذه الرؤية يمكن جعل الاطراد مستمراً في القاعدتين الصوتيين هما :

الاولى : تسقط الهمزة في الدرج.

الاخرى : التحولات التي يتعرض لها هذا المصوّت، كقلْبِ الهمزة الفاً أو جعلها بين بين. ويمكن تطبيق هذا التوصيف على (أيْمُن) بالصورة الآتية :

آيْمن : ء ـَ / ء ـَ / ي / م ـُ / ن ـُ	تحذف الهمزة الثانية
: ء ـَ / ـَـ ى / م ـُ / ن ـُ .	حركتان متماثلتان بالاتحاد

---

[١] شرح كافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٤ / ٣٠٦.

[٢] المنصف : ١/ ٦٦، ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٩ / ١٧.

[٣] تجاور الصوامت في العربية : ١١٠.

: ء ـً ـي / م ـُ ـ / ن ـُ . اختصار العله الطويلة

↓

: ء ـَـ ي / م ـُـ / ن ـُـ .

الأخرى : ويمثل هذه الرؤية الدكتور صباح عطيوي فقد جسّد رؤيته على اغتفار العلماء لالتقاء الساكنين في هذا الموضوع وطرائق معالجاتهم له ، بقلب الهمزة الثانية الفاً. وهذا لا يخرج من تحقق مقطع مديد في الدرج وهذا تتجنبه العربية مقطعياً لثقله[١].

وعلى هذا فإنه ذكر توجيهين : الاول : إسقاط الهمزة الثانية (همزة الوصل) مع مصوّتها ، ومدّ الصوت بالمصوت القصير ويمكن القول إنّ هذا المد في الالف يحمل دلالة الاستفهام والخبر وهذا الاجراء لا يخلو من قضية دلالية (عدم الالتباس بين الاستفهام والخبر)[٢].

ويمكن أن نلحظ هذا التوصيف في الآتي :

آيْمُن : ء ـَ / ء ـَ ي / م ـُ / ن ـُ ((اسقاط الهمزة الثانية مع مصوتها مع مدّ الصوت))

: ء ـً ي / م ـُ / ن ـُ .

الآخر : اسقاط الهمزة الثانية فقط ، إذ يلتقي المصوتان القصيران ، فيتحدان بمصوت طويل واحد[٣].

أأيمن : ء ـَ / ء ـَ ي / م ـُ / ن ـُ إسقاط الهمزة الثانية وحدها

: ء ـً ي / م ـُ / ن ـُ

ومن مصاديقه أيضًا حذف همزة (أَفَعَلَ) من مضارعه :-

ذُكِرَ أنّ الفعل الماضي إذا كان على (أفْعَلَ) فإنَّك تَحذف همزته وجوباً في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ، وجاء تعليله عند سيبويه بقوله : ((وزعم الخليل أنه كان القياس أن

---

[١] ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ٨٥ .

[٢] نفسه : ٨٥ .

[٣] نفسه : ٨٦.

تثبت الهمزة في (يُفْعِلُ) و (يُفْعَلُ) وأخواتهما كما ثبتت التاءُ في (تَفَعَّلْتَ وتَفاعَلتُ) في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب (أَفْعَلَ) من هذه الموضع فاطّرد الحذف فيه ؛ لأن الهمزة تثقلُ عليهم، كما وصفتُ لك. وكُثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كُلْ و تَرَى))[1].

والمتأمل في نصِّ سيبويه يرى اختلاف حركتي الهمزتين.

الاولى المضمومة والاخرى المفتوحة والانتقال من الضَمة الى الفتحة فيه من الثقل الواضح لذا وجب حذف الهمزة الثانية، وتحذف همزة المضارع المتكلم من (أُأَكْرِم) تخفيفا ، وحمُلِتْ عليه أمثلة المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول، نحو : (أُكْرِم) و (نُكْرِم) و (تُكْرِمُ) وما لم يسم فاعله منه (أُكْرَم) و(مُكْرِمٌ) و (مُكْرَمٌ) ، لأنّ الهمزة بطبيعتها صوت ثقيل يجري مجرى التهوع[2].

وقد تابع المبرد رأي سيبويه إذ قال ((وأمّا (أَفْعَلْت) فنحو : أكرم يُكْرِمُ، وأحسن يُحْسِن . وكان الأصل يُؤكَرِم/ ويُؤَحْسِن حتى يكون على مثال يُدَحْرج ؛ لأنّ همزة أكرم مزيدة بحذاء دال دحرج، وحق المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف ، ولكن حذفت هذه الهمزة ، لأنّها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه، فتجتمع همزتان فكرهوا ذلك، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه ، كما حذفت الواو في (يَعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة))[3].

ولم يبتعد ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) عن هذا إذ قالَ : ((.. فأكرِم مثل (دحرج) ملحق به وكان القياسُ أنْ يقول في مضارع أكرم ، يُؤكرم، مثل (يُدَحْرِجُ) فاستثقلوا ذلك لأنّه كان يلزمُ مِنْهُ أنْ يقول : أنا أُكْرِم مثلُ أُدَحْرِجُ، أُأَكْرِمُ ، فحذفوا الهمزة استثقالا لاجتماع الهمزتين ، ثم أتبعوا باقي حروف المضارعة الهمزة))[4]. وقد ذكر هذا الحمل والقياس أبو على الفارسي[5].

---

[1] كتاب سيبويه : ٤ / ٢٧٩ . وينظر : المنصف ١ /١٩٢ ، والشاهد وأصول النحو (د. خديجة الحديثي) : ٢٥٩.

[2] ينظر : نفسه : ٥٤٨/٣.

[3] المقتضب : ٢/ ٩٧ ، وينظر : الإعلال في كتاب سيبويه :٣١٧.

[4] الاصول في النحو : ٣٣٣/٣ – ٣٣٦.

[5] ينظر : التكملة : ٥٢٤.

- والمتأمل في قول ابن السراج يستشف الآتي :

١- إنَّ الأصول المفترضة (يُؤَكرِم) من (أكرم) والقَيَاسَ منه يجري على وفق (يُدَحْرِجُ) ، وهذه الصورة ثقيلة ، فحذفت الهمزة ، لأنه كان يلزمه إذا أراد التّحدث عن نفسه أنْ يجمعَ بين همزتين وهذا متعذّر.

٢- العلة الغائية من هذا التحوّل هو التخفيف بسبب الثقل الحاصل لاجتماع همزتين في أول الكلمة وأطّرد ذلك في بقية الصيغ.

وذكر ابن جني أنك تحذف الهمزة في (نُكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرَم) ولو شئت نطقت بالهمزة وما اجتمعت فيه همزتان ، ولكنّهم حرصوا على المماثلة، وكرهوا أن تتعدد صور المضارع، فتأتي مرة بالهمزة ومرة بغيرها ، لذا حذفوا الهمزة حفاظا على التجانس في كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الاصلية المنفردة في مثل: (خَذ وكُلْ) فحذفهم الهمزة الزائدة عند صحبتها همزة أخرى زائدة أحق[١].

وقد ورد في كلامهم على الاصل المرفوض ضرورة كقول الراجز :

فإنّه أهل لأنْ يُؤَكِّرَمَا[٢].

وقولهم (يُؤَثفَيْن) وله صورتان :-

الاولى : أن تكون مثل (يُؤَكرم) وتكون على لغة من قال : (ثَفّيْتُ القِدْرَ)

والأخرى : أن تكونَ (يُؤثْفَين = يُفَعْلَيْنَ) بمنزلة (يسُلْقَيْنَ).

و(يُجَعْبَينَ فتكون أثفيّة) على هذه فُعْليّة وتكون على لغة من قال : (أثفيتُ القِدْرَ)[٣].

---

[١] ينظر : المنصف : ١/ ١٩٢ .

[٢] ينظر : المقتضب : ٢ / ٩٨ ، والمنصف : ١ / ٣٧ ، ٢ / ١٨٤ ، والخصائص: ١/١٤٤، البيت من الرجز المشطور، وهو لأبي حيان الفقعسي ، والشاهد فيه : أثبت الهمزة على الاصل ، ولم يحذفها تخفيفا ؛ لضرورة الشعر والقياس حذفها.

[٣] ينظر التصريف الملوكي : ٣٥.

أمّا الجرجاني فقد قال : ((فأصل يُكْرِمِ يُؤَكْرِم على مثال يُعَكْرِمَ غير أنّه اجتمع همزتان قولك : أنا أُأَكْرِم فحذفت الثانية ؛ لأنّ اجتماعهما مرفوض عندهم ، ثم أجرى الباب على وجه واحد ، فلم يقل : يُؤَكْرِم ولا تُؤَكْرِم ، وإن كان لا يجتمع همزتان لئلا يختلف الباب، فحروف المضارعة أخوات إذا وجب حكم في واحدة أجرى الجميع على ذلك ، ومثله تَعِد وأعِدُ ونَعِدُ في متابعة يَعِدُ، ويُعاد إلى الأصل في الضرورة كقوله : فإنّهُ أهل لأن يُؤكِّرَما.

ووجب أن يكون يُؤَكْرِم على مثال يُدَحْرِج))[1].

ويظهر من هذا النص ما يأتي :-

١- يفهم من النص أنْ يُكَرِم هو (يُؤَكْرِم) على مثال يُعَكْرم وأنّ العلة الغائية من هذا التحول هو التخفيف.

٢- جاءت الهمزة الاولى مضمومة والأخرى مفتوحة وهذا الاختلاف في حركتي الهمزتين سبب الثقل إذ الانتقال من ضمَّ الى فتحٍ فيه ثقل ، وهذا مما أوجب حذف.

٣- كان التحول بسبب الثقل لاجتماع همزتين في بداية (أأُكْرم) واطّرد ذلك على بقية الصيغ، لما كرهوا أن يختلف المضارع فيكون تارة بهمزة ، و أخرى بغير همزة.

٤- القياس في (يُؤَكْرم) القلب لا الحذف ، فيكون (يُوَكْرم)، ولكن عندما كانت همزة الفعل زائدة وليس أصلية، والقلب لا يقع إلا على الأصل ، لأن الأصل أقوى من الزائد ، لذا حذفت الهمزة الثانية ولم تقلب فصار : يُكْرِم[2].

وصرّح ابن الحاجب بقوله :- ((.. والتزم في باب أُكرم حذف الثانية وحُمل عليه أخواتها ..)[3]. وأيدَّه هذا الرأي ركن الدين، ونقره كار[4].

وهنا ينبغي أن نشير الى أنّ الاصل في التخفيف الحاصل في كلمة إذا كانت همزتها الأولى مضمومة والأخرى مفتوحة، أن تقلب الثانية واوًا كما في (أأُيَدم : أُويدم) لكن هذا الامر خولف في باب (أُكْرِم) ؛ كونه ألتزم حذف الهمزة الثانية : أُأكرِم أُكرِم[5] ؛ لأن الغاية الاستقبال.

---

[1] المقتصد في شرح التكملة :٣/ ١٠٨٢ – ١٠٨٣.

[2] ينظر : ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية – صوتية (عبدالله محمد زين) : ٤٤.

[3] شرح الشافية : (لمصنفها ابن الحاجب) :١/ ٩٣.

[4] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٧١٢/٢ ، ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ١٨٣ .

[5] ينظر: كتاب سيبويه : ٥٥٢/٣ ، والمقتضب : ١ / ٣٠٠.

أمّا المحدثون، فيرى منهم د. عبد الصبور شاهين أن همزة (أفعل) تسقط في صيغة المضارعة، في نحوه : أكرم – يُكْرِم، وكذا في بقية صيغ الكلمة ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، فيقال : مُكْرِم، مُكْرَم. مع ملاحظة أن هذا الحذف جارٍ هنا على صوت صامت هو الهمزة [١].

في حين ذهب د. محمد فاضل السامرائي إلى أنّ : (الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي، فإنّها تحذف في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (أكرمَ ، يُكْرِم ، مُكرِم، مُكرَم) بحذف الهمزة، والاصل في المضارع يُؤَكْرِم ، واسم الفاعل (مُكرِم) والأصل (مُؤَكْرِم) واسم المفعول (مُكْرَم) والأصل (مُؤَكْرَم))[٢].

ويمكن توصيف الإجراءات الصوتية بالآتي :-

الاصل : ء ـُ / ء × ـَ ـ ك / ر ـِ ـ م . حذفت الهمزة الثاني

: ء ـُ ـَ ـ ك / ر ـِ ـ م . بالانزلاق تخلّق صوت نصف الصامت (الواو)

: ء ـُ / و ـَ ـ ك / ر ـِ ـ م .

ب – القياس الشاذ.

لم تسلم لغتنا من التأثر بغير العربية، إذ دخل هذه اللغة ما يؤثر في فصاحتها لفظاً بمخالفة القياس.

وقد ورد في استعمال القدماء لفظة الشاذ إذْ حدّه الخليل لغة : ((شذّ الرجل من اصحابه، أي : انفرد عنهم ، وكل شيء مُنفرد فهو شاذ –– وكلمة شاذة، وشذّاذ الناس متفرقون، وكذلك شَذَّانُ الحمى))[٣].

وعرفه ابن جني بقوله : ((ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره))[٤].

---

[١] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية (دكتور عبد الصبور شاهين): ٢٠٢.

[٢] الصرف العربي : (د. محمد فاضل السامرائي) : ٢٤٦.

[٣] معجم العين : ١٥/٦ (الشين والذال).

[٤] الخصائص : ٩٨/١.

وجاء في وصف العلماء لبعض الألفاظ وبعض التراكيب بالشذوذ ، إشارة إلى ما لم يجرِ على القاعدة، ويعبرون عن امثلتها بأنها تحفظ ولا يُقاس عليها ، فالشاذ هو ما خرج عن القياس ؛ وهو ناتج من كثرة كلام العرب، واختلاف اللهجات[١].

وقسّم الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) الشاذ على نوعين هما : شاذ مقبول والآخر مردود ، أمّا الشاذ المقبول فهو الذي يجيء على خلاف القياس ويقبل عند الفصحاء و البُلغاء ، وأمّا الشاذ المردود فهو الذي يأتي على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبُلغاء[٢].

ويفهم من كلام الشريف الجرجاني الأمور الآتية :-

أ- الشاذ (غير المطرد) يكون مخالفاً للقياس دائماً.

ب-بعض الشاذ يكون مقبولاً وبعضه غير مقبول.

ت-ما جاءَ على خلاف القياس مرهون برأي الفصحاء قبلوه أو ردوه .

ث-الشاذ منه القليل ، ومنه الواسع الكثير.

وقال فيه العيني (ت ٨٥٥ هـ) : ((ما يكون وجوده كثيراً ولكن يكون على خلاف القياس))[٣].

وذُكِر هذا النوع من القياس بألفاظ كثيرة منها قبيح كقول سيبويه: ((فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : ((قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تُكلّمُ به العرب))[٤].

ومنها ضعيف في وصف بيت من الشعر، فقال: ((فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشعر))[٥].

---

[١] ينظر : القياس في النحو العربي : ٣٧.

[٢] ينظر: التعريفات (الشريف الجرجاني): ١٦٤.

[٣] شرح المراح في التصريف : ٤١ .

[٤] كتاب سيبويه : ٣٦٣/٢ – ٣٦٤.

[٥] نفسه : ٨٥/١.

وقال ايضًا : ((وقد جاء في الكلام (مَفْعُولَ) وهو غريب شاذ، وكأنهم جعلوا (الميم) بمنزلة الهمزة إذا كانت أولاً فقالوا : ((مُفْعُول) كما قالوا : (أُفْعُول) فكأنهم جمعوا بينهما في هذا))[١].

وعدُّ عبد القاهر الجرجاني النسب الى (قُرّاء ونظائرها) على قُرّاويّ من باب الشاذ إذ قال : ((وأما قول من قال : قُرّاويّ ، فشاذ لا يقاس عليه))[٢].

وصرّح عبد القاهر في جواز الإدغام : ((اعلم أنّ المنفصلين إذا كان ما قبل الحرف الأول منهما ساكنًا، وكان الساكن من حروف المد، جاز الإدغام نحو : المَالُ لِزيد .. وأمّا عَبُشَّمْسِ في عَبْدِ شَمْس ، فشاذ معدود في تغيير الأعلام، فهذا في الإدغام بإزاء مُحْبَب في الإظهار))[٣].

يتّضح من نصِّ الجرجاني بأنّ المثلين المتحركين إذا التقيا وكان قبل أولهما حرف مدّ ساكن جاز الإدغام نحو : المالُ لِزيد[٤].

فقالوا في النسب إلى عبد شمس : عَبْشمي وعبد الدار : عبدري واستدلوا بقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وتضـــحكُ منّـــي شَـــيْخةٌ عَبْشَـــميّةٌ كـــأن لـــم تَـــرَ قبلـــي أســـيرًا يمانيـــا[٥]

وعدَّ الأشموني النسب إلى المنحوت من الكلمتين شاذاً وقال: (وإنّما فعلوا ذلك فراراً من اللبس)[٦].

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) : ((اعلم أنّهم يستعملون : غَالِباً وكثيرًا ونادرًا ، وقليلاً، ومطردًا ، فالمطرد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونَه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبٌ ، والخمسة عشر

---

[١] كتاب سيبويه : ٤/ ٢٣٧.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ٤٤٨/١.

[٣] نفسه : ١٦٢٥/٤ – ١٦٢٦.

[٤] كتاب سيبويه : ٤٣٧/٤ ، وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٨٠ – ٢٨١.

[٥] خزانة الأدب : ٢٠٢,١٩٦/٢، وسر صناعة الإعراب : ٧٦/١.

[٦] شرح الاشموني على الفية ابن مالك : ٢٧١/٤ .

بالنسبة لها كثير لا غالبٌ، والثلاثة قليلٌ ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يُقَال فيهِ ذلك))[١].

ويرى د. هنري فليش أن تحقق المزدوج، قائم على ما ذكره النحويون من قديم عن التقاء الساكنين ، أو إدغام المثلين في كلمتين، إذ اشار سيبويه الى ذلك بقوله : ((وكلّما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسنَ))[٢].

فقد أجاز ادغام المثلين ، اذا كان قبل أولهما حرف مد ، نحو: إن المالُ لّك ، وهما يظلمانّي، كما أجاز إذا كان قبل أوّل المثلين ، حرف لين غير مدّ نحو : ثُوْبُ بَكْر ، وقد علل سيبويه جواز الإدغام ههنا ، لان فيهما مدّا ولیناً. وأمّا عبشمِيّ في عبد شمس فهو شاذ معدود في تغيير الأعلام، والملاحظ انّهُ من النحت والإدغام بوقت واحد، وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمعنى (جعفر) ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر، وهذا على غير قياس[٣].

ووصف الدكتور سعيد جاسم الزبيدي القليل والنادر والشاذ والقبيح والرديء والضعيف والفاسد والمحال بقوله: (وهذه كلّها وإن كانت تختلف في معناها ودورانها عند النحاة تؤدي ما لم يجرِ على القاعدة ، ويعبرون عن أمثلتها بأنها تحفظ ولا يقاس عليها وهذا هو المقصود))[٤].

ومن مصاديقِهِ قول الجرجاني ((وأمّا مَجِيء فَمَوان فقد تقدم أنّه يكون مثل سَنوات وسَانَهت في كون اللام مرة واواً وأخرى هاء ، وقد قيل : إنّه جمع بين العوض والمعوض منه وذلك أن الميم بدل من الواو ، فكأنه جعلها مزيدة وردّ الواو ، فوزنه على القول الأول فَعَل، وعلى القول الثاني فَمَع ، وهذا النحو من الشاذ الذي لا يعمل عليه))[٥].

يظهرُ من هذا النصّ أنّ النحاة انقسموا في (فَمٌّ) من (فَوْه) **على قسمين** :-

---

[١] الاقتراح : ١١٤.

[٢] يُنتظر : العربية الفصحى، (د. هنري فليش) : ٢٠٤ ، و المزدوج في العربية ، (د. جواد كاظم) : ١٣.

[٣] ينظر : كتاب سيبويه : ٣٧٦/٣ ، وأوضح المسالك : ٢٨١/٣.

[٤] القياس في النحو العربي : ٣٧.

[٥] المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ١٣١٨- ١٣١٩ .

الأول : يرى أنّ (فَمْ) حذف من أصله الهاء والواو ؛ فأصله (فَوْه) بزنة (فَعَل) لقوهم في الجمع (أفواه) بزنة (أَفْعال) فهذا يدلُ على أنّ أصل. (فَمْ) ، (فوْه) ولقولهم في التصغير (فُوَيْه). فضلاً عن أنّ تصاريف الكلمة الأخرى تشهد لذلك نحو : (مفوّه) و (تفوّهت).

قال سيبويه : ((وأما فَمٌ فقد ذهبَ مِنَ أصله حرفان ، لأنه كان أصلهُ فَوْه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دَم))[١].

يُفهم من كلامهِ أن الأصل المقدر ثلاثي، وإن كان ظاهره مكونًا من حرفين (فَمُ) (ليس أحدهما حرف لين ، والميم فيه بدلا من عين الكلمة (الواو) وعُللَ الإبدال بتقارب مخرجهما فكلاهما صوتان شفويان ففي الميم هُوِيٌ في الفم يشابه امتداد الواو[٢].

وتبدل الواو مكان الميم لتخفيف النطق . وأمّا الهاء فحذفت من دون تعويض لخفائها.

((والهاء إذا كانت لا ماً فإنها قد تحذف كما اِنّ الياء والواو إن كانتا لامين قد تحذفان وذلك لمشابهة الهاء الياء والواو في الخفاء ولأنها من مخرج ما هو مشابه لهما وهو الألف ، فكما ان الياء والواو إذا كانت لامين تحذفان كذلك تحذف الهاء لمشابهتها لهما في الموضع الذي حذفتا فيه))[٣].

ويجوز إتمام الكلمة على ثلاثة أصول بزيادة الواو و التي هي في الأصل عين الكلمة وضعها مكان اللام ، كقول الفرزدق :

هما نفثا في فيَّ مِنْ فَمَويْهما على النّابح العاوي أشدَّ رِجَامِ[٤]

فجعل الشاعر الواو لاَمًا بقوله (فَمَويْهما) عند التثنية إتماماً لأصول الكلمة وما هي إلا عين في الأصل أمام القسم الآخر الذي يمثله الأخفش فيرى أنّه ميم (فَمْ) بدل من (الهاء) وان المحذوف من (فَم) هو (الواو) فكأن الأصل (فَوْه) مرَّ بثلاث مراحل، احداهما : القلب المكاني بين الواو والهاء وذلك بقلب (الهاء) الى موضع (الواو) فصار (فَهْو) بزنة (فَلْع) ، وثانيهما :

---

[١] كتاب سيبويه : ٣ / ٣٦٥ ، وينظر : شرح الشافية لمصنفها : ٢ / ٨١٩.

[٢] يُنظر : سر صناعة الإعراب : ٢/ ٤١٤.

[٣] البغداديات: ١٤٩ ، وينظر المخصص : (ابن سيدة ت ٤٥٨هـ)، ١ / ١٣٤.

[٤] ديوانه : ٧٧١.

حذف الواو لوقوعها طرفاً ، فتكون عرضةً للتغيّر، وثالثهما : الإبدال بين الهاء والميم ، ويمكن وصف كتابة هذا التحول مقطعياً بحدوث قلب مكاني بين الهاء والواو فصار:

فَهْو : ف ـَ ه / و ـُ

فه : ف ـَ ه

فم : ف ـَ / م ـُ

وقد استعان الاخفش بقول الفرزدق الذي جاء بهِ. سيبويه تعضيداً لمذهبه – دليلاً على مذهبه (الاخفش) في أصل (فَم) فقد اثبت الفرزدق الواو (لامًا) للكلمة في (فمويهما) بعد القلب المكاني ولو كانت الواو عينًا ولم تقلب لما كان لحضورها وجه[1].

وهذا المذهب شاذ ومردود من جوانب عدّة :

١– لوجود النظائر التي حذفت لاماتها كـ (دَمْ ، ويَدْ) وغيرها.
٢– إنّ ما ورد من الفاظ (فاه ، فُوه ، وفيه) لا يمكن توجيهها على وفق مذهب الأخفش.
٣– اِن الفرزدق في هذا البيت ، قد جمع بين (الواو والميم). اي جمع بين (العوض والمعوض منه) ومن المعلوم أن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يقع في كلام العرب إلّا في الضرورات الشعرية[2]، فالكلمة مجهورة و منقوصة ، لذلك جاز أن تكون الواو لاماً في موضع الهاء من (افواه) فتعتقب عليها الهاء مرة، والواو مرة أخرى فأجريت مجرى (سنة وعضة)التي يكون جمعها (سنوات وعضوات)[3].

أمّا رأي المحدثين :

فقال برجشتراسر : ((الميم في كلمة (فَمْ) أبدلت من الواو، ونحن نعرف أنها ميم التمييم، الذي هو التنوين في اللغة العربية ، فكان الرفع : fum , والخفض : Fim والنصب : Fam. والميم فيها لم تصر نونًا مع سائر الميمات الانتهائية، بل بقيت على حالها، لأنهم كانوا يتلقونها كأنها أصلية، فأضافوا إليها الإعراب والتنوين ، فصارت : فمٌ ، فمٍ ، فماً ، فنقلت الميم من آخر

---

[1] ينظر: البغداديات : ٤٩ ١، والمخصص : (الفم)، ١٣٥/١ – ١٣٧ ، و شرح الشافية لمصنفها : ٢ / ٨١٩.
[2] ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٣٩، والانصاف : ٢٨٢/١.
[3] ينظر: الانصاف : ١/ ٨٢ ، ، ولسان العرب : ١١ / ٢٤٥ (قوه).

الكلمة إلى وسطها ، ومن أجل ذلك لم يجزِ عليها القانون الصوتي الذي بمقتضاه ، أصبحت الميم الانتهائية، نوناً في اللغة العربية))[١].

ويرى الأستاذ الدكتور عادل نذير أن التحليل الصوتي (ف ـُـ)

تعرض الصائت الطويل الواو المديّة إلى انشطار فنتجَ عنهُ مزدوج (ف ـُـ و) أي نتج من الصائت (ـُـ) ، نصف الصائت (و)، ثم أُبدل ميماً ، فصارت (ف ـُـ م) ونصف الصائت يُبدل بنصف الصائت (ـَـ) ، فصارت (ف ـَـ م) تخلصاً من السياق الصوتي الثقيل ، وبقاء نصف الصائت (ـُـ) يُعد من التوالي المتماثل للصوائت[٢].

ت-**القياس المتروك** : أوجزهُ يحيى المغربي بقوله : ((وكما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً))[٣].

وهذا القياس يسمى بالمهجور، ويقصد به الاصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام[٤].

قال سيبويه : ((وأمّا ثلثمائة الى تسعمائة فكان ينبغي ان تكون في القياس مئين أو مئات))[٥].

وصرّح الجرجاني أن صياغة المضارع من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة مثل : أُكْرِمَ ، القياس فيه أن تبقى الهمزة في المضارع فيقال : يُؤَكْرِم إلّا أنّه قيل فيه يُكرِم ، فدّل على أنْ (يُؤَكْرِم) أصل متروك[٦]، إذ يقول : ((فأصل يُكْرِم يُؤكْرِم على مثال يُعكْرِم غير أنه اجتمع همزتان في قولك : أنا أُأَكْرِم فحذفت الثانية ، لأن اجتماعهما مرفوض عندهم ، ثم أجرى الباب

---

[١] التطور النحوي للغة العربية : ٥١.

[٢] ينظر التعليل الصوتي عند العرب: ٣٦١.

[٣] ارتقاء السيادة : ٦٣.

[٤] يُنْظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤١ .

[٥] كتاب سيبويه : ٢٠٩/١.

[٦] ينظر : كتاب سيبويه : ٢٧٩/٤.

على وجهٍ واحدٍ، فلم يقل : يُؤكْرِم، ولا تُؤَكْرِم، وتُؤكرم، وإن كان لا يجتمع همزتان لئلا يختلف الباب...))[١].

يُفهم من نص عبد القادر الجرجاني أن حرف الهمزة من الحروف التي تحذف في بعض المواضع ، ومن هذه المواضع إذا جاءت في مضارع الأفعال المبدوءة بها ، إذْ تحذف مَن الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة) نحو (أُكْرم) ، والقياس فيهِ أن تظهر الهمزة في المضارع فنقول في (أُكْرم – يُؤكْرِم) إلّا أنّا نقول فيهِ : يُكْرِم بزنة : (يُفْعِل) ، فيعني ذلك على أنّهُ أصلٌ متروك مرفوض، والغاية من هذا التّحوّل طلب الخفة وإيثار السهولة في النطق[٢].

قال سيبويه : ((واعلم أنّ الهمزَتين إذا التقتا وكانت كلٌّ واحدةٍ منهما من كلمة ، فإنَّ أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرتُ لكَ، كما استثقل أهلُ الحجاز تحقيق الواحدة . فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتُحقّقا))[٣].

يتضح من نص سيبويه أن (يُؤكْرِم) هو الأصل المرفوض الذي تجتمع فيه همزتين في مكان واحد وقد ذهب المبردَ إلى امتناع نطق الهمزة مع الهمزة في مضارع (أَفْعل) المسند إلى المتعلم نحو (أُ أَكرِم) كراهة اجتماع همزتين في كلمة واحدة لذلك تُحْذَف إحداهما ، لأنّه كان يلزمه إذا أَخبر عن نفسهِ أن يجمعَ بين همزتين وهذا ممتنع)[٤].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٠٨٢.

[٢] ينظر : المقتضب : ٧٢/١.

[٣] كتاب سيبويه : ٣/ ٥٤٨ – ٥٤٩ .

[٤] ينظر : المقتضب :٢٩٦/١، والمنصف : ١٩٢/١.

المبحث الثاني

ثانيا : القياس بحسب العلة الجامعة

هو هذا النوع من القياس ينقسم على ثلاثة اقسام :

أ- قياس العلة ، ب – قياس الشبه ، ت- قياس الطرد، والغرض منها إلحاق صيغ ومفردات ما غير منقولة مع أخرى منقولة : ومعاملتها معاملة ما تلحق به[١]، وعلى التفصيل الآتي :-

أ- **قياس العلة** : وهو : ((أن يُحمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل))[٢]، وهذا يعني أنّ تتحقق العلة التي أوجبتِ الحكم للمقيس عليه في المقيس كي يلحق بهِ الحكم، **وينقسم هذا على :**

١- القياس المساوي : ويعني به حمل فرع على أصل ، وحمل نظير على نظير[٣]، والنظير : ((هو الشبيه بماله مثل معناه وإن كان من غير جنسه))[٤].

وقيل هو : ((يشبه قياس النظير على النظير قياس الأصل على الأصل في أنَّه قياس بين متساويين إلا أنّه يختلف عنه في أمرين : أولهما : إنّ الأحكام فيه تتساوى ولا تتبادل، وثانيهما : إنّ النظير قريب عقلاً ومنطقاً من نظيره، فالعلة فيه واضحة، أمّا في قياس الأصل على الأصل فلا قرب في العلة بين الأصلين إلّا النص المحتج به))[٥].

وذكر العلماء هذا النوع من القياس ومن مصاديقه :

أ- إعلال الجمع، وتصحيحه حملاً على المفرد الذي أُعلّ في الجمع، فإذا كانت الواو معلّة في المفرد ، أُعلّت في الجمع، قال سيبويه : ((وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنّه لا

---

[١] ينظر : الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي (د. جواد كاظم عناد) : ١٤٨، والاحتجاج الصرفي عند شُرّاح الشافية في القرن الثامن الهجري (د. باسم محمد عيادة) : ١٣٥.

[٢] لمع الأدلة (الأنباري) : ١٠٥.

[٣] ينظر: القياس في اللغة العربية (حسين محمد الخضر) : ٧٧.

[٤] الحدود في النحو : ٤١.

[٥] نظرية الاصل والفرع في النحو العربي : ١٧٠.

يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر لأنّهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحدة ، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قُلِبَ في الواحد، وذلك قولهم: دِيْمَةٌ ودِيَمٌ ، وقامة وقِيَمْ ...))[١].

لا شك فيه أن أصل الياء واوٌ في كلمة (قِيْمة) فهي (قِوْم) بدليل (يقوم) فهي منقلبة ، وبهذا تكون صورة جمعها (قِوَم)[٢]، وبعبارة أخرى أن الأصل من (قِيَم) هو (قِوَم) بالواو لا بالياء ؛ لأنها من التقويم وجاء الاعلال في (قِيم) نحو قوله تعالى : ﴿جَعَلَ الله الكعبةَ البيتَ الحرام قياماً للناس﴾[٣].

وزادَ سيبويه بقوله : ((وهذا أجدر أن يكون إذ كانت بعدها ألف . فلَّما كانت أخفّ عليهم والعمل من وجه واحد جَسروا عليه في الجمع ؛ إذا كان في الواحد محوّلاً ، واستثُقلت الواو بعد الكسرة كما تُستثقل بعد الياء)[٤].

ويبدو أن وقوع – الواو – بعد الكسرة مكروه ؛ ومن ثم حدث القلب، فضلاً عن أنّ قلب الواو ياء قد وقع في المفرد ، وهو خفيف، فأوجب حمل الجمع عليه لأنه أثقل منه. وقال ابن السراج : ((فجميع هذا لم يعلّ للكسرة التي قبلهُ فقط ، لان الكسرة إنما تقلبُ الواو ياء إذا كانت الواو ساكنة ولكن هذه الواو ضارعتِ الواو الساكنة باعتلالها في الواحد فأعلوها في الجميع فإن لم تعتل في الواحد لم تعلَّ في الجميع، وذلك قولهم : كُوزٌ وكِوزةٌ وعُودُ وعِوَدة – – وقد قالوا : ثِيَرة قلبوها حيث كانت بعد كسرةٍ وهذا شاذٌ ...))[٥].

وقال ابو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) : ((فأمّا من قالَ : (ديْناً قِيماً)[٦]، فكأنه أجراهُ مصدراً على الفِعل، ألا ترى أنّهُ ليس في الصفات شيءٌ على فِعَلٍ إلا قومُ عِدَىً وَمَكَانُ سِوَىً،

---

[١] كتاب سيبويه : ٣٦٠/٤.

[٢] ينظر: الصرف العربي أحكامهٌ ومعانٍ، د. محمد فاضل السامرائي : ٢٢٨.

[٣] المائدة : ٩٧.

[٤] كتاب سيبويه : ٣٦١/٤.

[٥] الأصول في النحو: ٢ / ٤٠٩– ٤٠١٠.

[٦] الانعام : ١٦١.

ومن ذلك عَوْدُ وعِوَدَةٌ ،و زَوْجَ وزَوَجَةٌ. فأمّا دِيْمَةٌ وديمٌ، فإنّما لم يُصحَّحِ الواو لاعتلالِها في الواحد)[1].

ويفهم من نصّهِ ما يأتي :

أنه أعُلَّ المصدر لإعلال فعلهِ ، وبيان ذلك أنه لما أعُلّ الفعل ، وهو قامَ من قمتُ – أعُلَّ المصدر ، وهو قيام حملاً عليه ، لأنّ الأصل قِوَام، والمضارع (يقومُ) ثم أبدلتِ الواو ياء لوقوعها عيناً في مصدر أُعلّ فعلهُ، فالفعل (قامَ) الأصل فيه (قَوَمَ) أُبدلت الواو ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (قام) ، وأُعل المصدر (قيام) تبعاً لفعله، فأبدلت الواو ياءً لوقوعها عينا مكسوراً ما قبلها في مصدر أُعِلَّتْ العين من فعله، وتلاها ألف ، فأنْ لم تكُنْ الألف في الجمع صحّت الواو مثل : زوج و زَوْجَة و عَوْدِ وعِوَدة وقال ابن جني : ((... قالوا : « دِيَمٌ ، وقِيَمٌ، وحِيَلٌ » بالقلب لمّا كان الواحد مقلوباً ، فهذا وَجْهٌ : وأيضا فإنّهم أرادوا أن يكون بين « قِيَمٍ، وحِيَلٍ » وبين ما الواو ظاهرة في واحده نحو : « زَوْج وزوَجَةٍ »... فَرْقٌ. « ودِيْمَةٌ » من : « دامَ يدومُ » و « قِيْمَةٌ » من « قامَ يقومُ » و « حِيْلَةٌ » من : « حالَ يحولُ » الى هذا ترجعُ معاني هذه الحروف))[2].

ونقف عند رأي الجرجاني بقوله : ((اعلم أنّ أصل/ قِيَم قِوَم ، وهو كعِوَض في التعرّي من مشابهة الفعل غير أنّ له حكماً آخر ، وهو أنّه في الأصل مصدر كالرّضا يوصف بهِ كما يوصف بسائر المصادر، والمصدر يعتلُ باعتلال الفعل ألا تراك قلت : قُمْتَ قيامًا، فأعللتَ بقلب الواو ياءً ليكون كالفعل ، ولم يُقل ذلك في خِوَان إذ لم يكن مصدراً، ولذلك أعْلَلْت قيماً ؛ لأنه مصدر، ولم تُعل عوضًا لكونهِ غير مصدر إذ الغرض في ذلك أن يكون مصاحباً للفعل ، فيعتبر مشاكلته له وغير المصدر لا يصاحب فِعَلا... فإذا كان قِيَم قد أُعتل فالوجه أن يكون مصدرًا ، وأمّا عَوْد وعِوَدَة ، فبمنزلة عِوَض ؛ لأنهُ لا يشبه الفعل وزناً ، وليس بمصدر فيُعَلُّ ليجري على حكم الفعل ، وإما دِيَم فإنّه ، وإن كان مثل عوض من دَام يَدُوم ، فإن الإعلال في هذه العين قد حصل في الواحد حيث قيل : دِيَمة ، وذلك لوقوع الواو ساكنة بعد الكسرة ، فحمل الجمع على الواحد لتحصل المشاكلة ، وإذا كان المصدر يتابع الفعل في الإعلال مع أن

---

[1] التكملة : ابو على الفارسي : ٥٩٧ (مرجان).

[2] المنصف : : ٣٤٥/١.

المصدر أصل كان أن يتبع الجميع الواحد مع أنه فرع ليحصل التشاكل أولى وأوجب ، وعلى هذا حكم ما اعتل في الواحد من هذا النحو، فأُعلّ في الجمع نحو: قِيْمة وقِيَم من قَامَ يَقُومُ))[1].

والمتأمل في نصّ الجرجاني يُلحظ ما يأتي :

١- أن العلة الغائية هي المساواة بين المصدر والفعل من حيث التصحيح والإعلال فالمصدر يُعَلُّ باعتلال الفعل نحو : (قُمتَ قِياماً) - فالإعلال في المصدر محمول على الفعل ؛ لانّ الإعلال في الافعال هو الأشهر.

٢- تقلبُ الواو ياءً إذا وقعت عينًا في مصدر صحيح اللام مسبوق بكسرةٍ معلّة في المفرد ، فمفرد (قِيَم) هو قيْمة : قِوْمَة ، ومفرد (نيران) هو نار بدليل (النور).

٣- يُفْهَم من قولهِ : ((.. أعْلَلْت قيماً ؛ لأنّه مصدر ولم تُعل عوضاً لكونه غير مصدر إذْ الغرض في ذلك ان يكون مصاحباً للفعل، فيعتبر مشاكلته له وغير المصدر لا يصاحب فِعَلا ..))[2]. أنّه جعل الإعلال في المصدر وجعل التصحيح في غير المصدر كعِوَض وخِوَان وعَوْد ؛ لأنها لا تشبه الفعل وزنًا، وكذلك تصحَّ في ما يجيء على فِعال ، نحو: جواب لعدم الكسرة.

٤- أن كلمة (قيامًا) مصدر لفعل معتل (قامَ) وهذا الفعل أُعل إعلالاً آخر هو المصدر. ويتضّح ممّا تقدم أن سيبويه وكثير من العلماء يوجبون قلب الواو ياءً فيما قُلبت فيه الواو في مفرده إذا جمعُ [3].

وقال الرضي : ((فنقول : قلبت الواو المذكورة ياءً لثلاثة أشياء أحدها: أن تكون مصدراً لفعل مُعَل نحو عاذ عِياذاً واقْتَادَ اقتياداً ؛ ولا نريد كون الفعلِ مُعَلاً بهذا الإعلال بل كون الفعل أُعِلَّ إعلالا ما ، كما في أن الواو في عِياذِ قلبت ياء لإعلال عاذ بقلب الواو ألفاً ... وثانيها : أن تكون الكلمة جمعاً لواحد أُعلّت عينه بقلبها ألفا كما في تَارَة وتِيَرٍ ، أو ياء كما في ديمة وديمٍ وريحٍ ورياحٍ ، وشذ طيالُ جميع طويل ؛ إذ لم تُعل عين واحده ، وصح رِواء مع أن واحده مُعلّ العين ، اعنى ريّان ... وثالثها ... وهو أضعفها ، ومن ثم احتاج الى شرط آخر ، و هو كون

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٤٥٣ - ١٤٥٤.

[2] نفسه : ٣ / ١٤٥٣.

[3] ينظر: كتاب سيبويه : ٤ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، والأصول في النحو: ٢ / ٤٠٩ ، التكملة : ٥٩٧ ، والمنصف: ١/ ٣٤٥.

الالف بعد الواو الواقعة بعد الكسر – كون الكلمة جمعاً لواحد ساكن عينه ، كـ حياض وثياب .. وإنّما احتيج إلى شرط آخر لأن واو الواحد لم تُعل، بل فيها شبه الإعلال ، وهو كونها ساكنة))[١].

فالتصحيح نحو (حاجَة وحِوَج) والاعلال نحو (دِيَمه ودِيمَ واخواتها ، والقياسُ في (حِوَج): (حِيَج) لأن الواو قبلها كسرة وهي مُعَلَّةٌ في الواحد ، لكنها شذّتْ من الباب. أمّا (الواو) في المفرد شبيهة بالمعَلَّة، وهي الساكنة ، نحو رَوْضَ رِياض ، وسَوْط سِياط ، فالصورة الاصلية لجمعهما هي (سِواط ورِواض) وبلحاظ الأصل فالواو وقعت عينًا فيه ، والجمع صحيح اللام وقد وقعت الالف بعد الواو، والواو مسبوقة بالكسرة مع سكونها في المفرد، الصرفيونَ يرون أن هذهِ الواو تقلب ياءً أحيانا لا تقلب إلاّ إذا فقدت شرطاً من الشروط السابقة نحو (كِوَزة) و (عِوَدَة) لعدم مجيء الالف بعدها ، ولم تقلب في (طِوَال)؛ لان الواو متحركة في المفرد طَويلٌ[٢].

والمتأمل في هذا التحّول يلاحظ اسبابًا عدّة مستثقلة وجدت في الجمع وفي واحدهِ، منها:

١– سكون (الواو) في الواحد، والساكن ضعيف.
٢– وقوع الكسرة قبل الواو في الجمع.
٣– ثقل الجمع ، ووقوع الالف بعد الواو، والالف تشبه الياء[٣].

ويرى د. عبد الصبور شاهين أن حدوث التحوّل يعود لسببين :

هما : وقوع الواو بعد الكسرة ، والآخر : هو خضوع الواو لحكم الصيغة الصرفية أي الميزان الصرفي سواء أكانت جمعاً أم مصدراً[٤].

ومن مصاديقهِ ما جاءَ في استواء دلالة (فَعَل وأفْعَل) بيان صيغة (أفْعَل) من الصيغ الزائدة بحرفٍ واحدٍ أو ملحقةٍ بـ (دَحْرَجَ) وتأتي لمعانٍ كثيرةٍ منها :

---

[١] شرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ١٣٧ – ١٣٨.
[٢] ينظر: المهذب في علم الصرف (د. هاشم طه وزميليه) : ٢٣٩ ، والصرف العربي (محمد فاضل السامرائي): ٢٢٨ / ٢٢٩.
[٣] ينظر : الاعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة : ١٦٠ – ١٦١.
[٤] ينظر : المنهج الصوتي للبنة العربية :١٨٨.

أن صيغة (أفْعَل) تأتي للتعدية غالباً ، قال عبد القاهر الجرجاني : ((وأفْعَل للتعديةِ غالبًا))[١]، نحو : بركتِ الأبلِ وأبركتُها، ويجيء (أفْعَلَ) بمعنى (فَعَل) كَسرَى وأَسْرَى ، وسَقَى وأسْقَى، وأسْقَاه الله بمعنى سَقَاهُ الله ، وشَغَلَهُ وأشْغَلَهُ ، قال سيبويه : ((وقد يجيء فعَلْتُ وأَفْعلتُ المعنى فيهما واحد ، إلّا أن اللغتين اختلفتا ، زعم ذلك الخليل. فيجئ بهِ قوم على فعلت ، ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفْعلتُ . كما أنّه قد يجيء الشيء على أفعلتُ لا يُستعمل غيره، وذلك قِلتهُ البيع وأقلتهُ))[٢]، وقال في موضعٍ آخر : ((ومثل ذلك : نَعِمَ الله بك عيْنًا، وأنعم الله بك))[٣].

من الآيات التي استعملت فيها الثلاثي قوله تعالى : ﴿ **وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا** ﴾[٤].

أمّا صيغة (أَفْعَل) في قوله تعالى : ﴿ **وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا** ﴾[٥].

وقد جمعهما الشاعر لبيد في قولهِ :

سَـــــقَى قـــــومي بنـــــي مَجِـــــدٍ وأسْـــقى نميـــراً والقبائـــل مـــن هـــلالِ[٦]

وقال أبو حاتم (ت ٢٤٨هـ) : (سَريتُ بالقوم وأسريتُ بهم لغتان معروفتان. وأنا مُسْرِ بهم وسارٍ بهِم ويقال أيضًا : سَريت بالقومِ و أسريتُ أي سرتُ ليلاً وقال الله عزّ وجلّ : ﴿أن أُسْرِ بعِبادي﴾[٧] مقطوعة الألف وقد وصل بعضهم الألف فقال : أن أسرى بعبادي))[٨].

---

[١] المفتاح في الصرف : ٤٩.

[٢] كتاب سيبويه : ٤ / ٦١ ، وينظر : أوزان الأفعال ومعانيها (د. هاشم طه شلاش): ٥٦ – ٧٣ ، وأبنية الصرف (د. خديجة الحديثي) : ٤٤٣.

[٣] كتاب سيبويه : ٦١/٤.

[٤] الانسان : ٢١.

[٥] المرسلات : ٢٧.

[٦] ديوان لبيد : ٧١.

[٧] الشعراء : ٥٢.

[٨] فعلتُ وأفعلتُ : (أبو حاتم السجستاني) : ٩٣ .

وقال ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) : ((ولا يكونُ فعَلَ وأَفْعل بمعنى واحد ، كما يكونا على بناء واحد إلّا أنْ يجيء ذلك في لغتَيْن مختلفتَيْن ، فأمّا من لغةٍ واحدةٍ ، فمحال أن يختلف اللفظان ، والمعنى واحد ، كما يظنُّ كثيرٌ من النّحويين واللغويين . وإنّما سمعوا العرب تتكلّم بذلك على طباعهم ، وما في نفوسها، من معانيها المختلفة ، وعلى ما جَرَت بهِ عاداتُها وتعارُفها، ولم يعرفُ السامعون تلك العلة فيه والفروق ، فظنّوا أنهّما بمعنى واحد ، وتأوّلوا على العرب هذا التأويل من ذاتِ أنفسهم . فإن كانوا قد صَدَقوا في رواية ذلك عن العرب ، فقد أخطئوا عليهم في تأوُّلِهم مالا يجوز في الحكمة وليس يجيء شيء من هذا الباب إلّا على لغتين متباينتين كما بيّنا، أو يكون على معنيَيْن مختلفَيْن، أو تشبيه شيءٌ بشيءٍ))[١].

وابن درستويه من أوائل العلماء الذين لم يرجحوا الترادف بين (فَعَلَ وأَفْعل) على معنى واحد، وايده في ذلك رضي الدين الاستراباذي وابن الغياث (ت ١١٣٥هـ)[٢].

وقال السيرافي: ((ومثل ذلكَ نَعِمَ بك عينا ، وأَنْعم الله بك عينًا ، فهذا من باب فَعِلتُ وأفعلت بمعنى واحد، ويقال : اِن قومًا من الفقهاء كانوا يكرهون استعمال هذه اللفظة ، وهي نَعِمَ الله بك عيْناً ، لأنّه لا يستعمل في الله (عزَّ وجلَّ) نَعِمَ اللهُ ،و للقائل أن يقولَ : الباء في بك بمنزلة التعدي ، ألا ترى أنّك تقولُ : ذهب الله به وأذهبه ، ومعناها واحد، وزَلْتَهُ من مكانهِ وأزَلّتُه))[٣].

وصرّح أبو علي الفارسي ((وأمّا ما كان على وزن الأربعة، وليس مُلحقاً به فثلاثة أبنية وذلك أَفْعَل وفعّل و فاعل ، تقول : اكرمْتُه ، وأفْطَر،... وقد جاءَ أَفْعَل في هذا المعنى قالوا : أَسْقَيْتَهُ أي قلتُ له : سَقَاكَ اللهُ ... ويجيُء إفْعَلَ في معنى فَعَلَ :نحو: قلتُهُ البيع وأقلتُهُ ... وبَدَأ اللهُ الخَلْقَ وأبْدَأهُمْ)[٤].

وأوضح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) توافق (فَعَل وأَفْعل) استعمالاً على أنّ (أَفْعل) من المنقول عن (فَعَل) بمعنى التعدية ، غير أن المفعول بهِ حُذِفَ معها، إذ قال ((وأما أَخْصَفتْ

---

[١] تصحيح الفصيح : (ابن درستويه): ٧٠.

[٢] يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٨٣/١ ، والمناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية (ابن الغياث) : ١ / ٦٩.

[٣] شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤٤١/٤ .

[٤] كتاب التكملة : ٥٢٥ – ٥٢٦ .

فكأنّها منقولة عَن خَصَفتْ ، كأنَّهُ – والله أعلم – يخصفان أنفسهما أو أجسامهما من ورق الجنة، ثم حُذِفَ المفعول على عادة حذفه في كثير من المواضع ...)[١].

أمّا عبد القاهر الجرجاني فيقول : ((فأَفْعَل يجيءُ للتعدية في الغالب نحو : ذَهَبَ وأَذهَبْتُهُ ... والرابع : أن لا يكونُ للهمزة تأثير ويكون بمنزلة فَعَلت ، وذلْك قلتُ البيع وأقلته... والخامس : أن يكون أفَعلْت بمنزلة فَعَلت في شيءٍ من المعنى دون كلّه ، وذلك كقولهم : أصْحَت السماءُ فهي مُصْحِية، و صَحا السكران ، فمعنى الانكشاف واضح في الفعلين غير أنّ كلَّ واحدٍ منهما أختص بشيءٍ على الانفراد ...))[٢].

وزادَ في موضع آخر قائلاً: ((ويكون مجيء أسقيتهُ بمعنى سَقَيْتُهُ لأجل أن المعنى على التعدية من سَقَى يَسْقي فكأنه قيل سَقَيْته على الحقيقة)[٣].

ثم يستعمل الاحتمالات العقلية فيفترض الإشكال ويرد عليه ليعلّل لمن يظنُّ أن ذلكَ يكون في الجميع فيقول : ((فإن قلت : فلو كان كذلك لوجوب أن يجيء أفْعَلت في الجميع، فيقال : أَفْسَقْتَهُ وأَزْنَيْته وأحْيَيْتَهُ، فالجواب : أنّ هذا وهمٌ منكَ، وذلك أنّه وإن كان وردَ على هذا المعنى، فإنه توسع فيخص بمثال واحد ليكون أوضح ...))[٤].

ويبدو أنّه خصّ التوسع في المعنى في مثال واحد (أَفْعَل) دون (فَعَل).

وبعدما قارب على شرح مادته نراهُ يستدرك عليها بشرط يلزمُ فيه فيقول : ((هذا وليس كل موضع يجيء فيه فَعَلته يشاركه أفْعَلته، ألا تراكَ تقولُ : قوّمتُ الرمح وما أشبهه ، وهو من قام يقوم، ولا تقول : قوَّمتُ زيداً أي جعلته قائمًا وإن كنت تقولُ : أَقَمْتهُ))[٥].

نستشفُ من نصّهِ اعلاه ما يأتي :-

١- أَنَّهُ ساوى بين (فَعَل) و (أَفْعَل) في المعنى الحقيقي (التعدية) .

٢- كان للمعنى أثرهُ في التوجيه .

---

[١] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (ابن جني) : ١ / ٢٤٥ .

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٠٨٤-١٠٨٧.

[٣] نفسه : ٣ / ١٠٩٢ .

[٤] نفسه : ٣ / ١٠٩٢

[٥] نفسه : ٣ / ١٠٩٢.

٣- أن زيادة المبني تدلّ على زيادة المعنى ، وقد يعود ذلك إلى مجيءِ لفظين مختلفين أحدهما في لغة قوم ، والآخر في لغة قوم غيرهم .

وقال ابن يعيش : ((قال صاحب الكتاب : و أفعل للتعدية في الاكثر نحو أَجْلَسْته وأَمْكَثْتَهُ وللتعريض للشيء وأن يجعل بسبب منه نحو أَقْتلته وأَبْعته إذا عرضتهُ للقتل والبيع ومنه أقبرتهُ واَشْفيتهُ .وأَسْقيته إذا جعلت له قبراً وشفاءً وسقياً ... ويجيء بمعنى فَعلْت تقول قَلْتَ البيع وأَقْلته وشَغَلْته وأَشْغلته وبكرَ وأَبْكرَ))[١].

وقد ردَّ بعض العلماء مجيءَ (أَفْعل) بمعنى (فَعَل) إلى اختلاف اللهجات العربية ، وقد نسبوا (فَعَل) الى أهل الحجاز و (أَفْعَل) إلى أهل تميم ، فهناك بعض القبائل تستعملُ (سَقَى) وبعضهم يستعملُ (أَسْقى) والقرآن الكريم سجّل هاتين اللغتين، و أَسْتعملَ اللهجتين (سَقَى ، وأَسْقى) وهذا دليلٌ على صحّة اللغتين ، وهذا تشريف لهذه القبائل التي استعملت لهجاتها في القرآن الكريم الخالد[٢].

أما المحدثون : فقد أشار الدكتور هاشم طه شلاش في كتابه (أوزان الأفعال ومعانيها) إلى معاني زيادات الأفعال ومنها (أَفْعل) وقد تابعَ القدماء في كثير من معانيها، وقد بلغت المعاني عندهُ ستة وعشرين معنىً ، مضيفاً بعض المعاني التي أخذها من نصوص المتقدِمينَ ، كمعنى التهيؤ الذي ذكره مثل خَفَقَ الطائر إذا طارَ ، وأَخْفق إذا ضربَ بجناحيهِ ، واستخلصَ هذا المعنى من عبارات القدماء وتفريقهم بين (فَعَل وأَفْعل) ومن المعاني الأخرى التي زادها معنى (وَهَبَ) مثل : اَشْفيته وهبتَ لهُ شفاءً، وما زادهُ ايضًا (التمكن من الشيء) مثل : أَحْفرتُ البئر أي تمكنتُ من حفره ، وذكر أيضًا معنى (الحمل) نحو : أَكْذبتهُ أي حملته على الكذب ، ومعنى (الإظهار) نحو أبأست ، أي أبانت البأس وذكر معاني أخرى في الجعل والصيرورة[٣].

---

[١] شرح المفصل : (ابن يعيش) : ٧ / ١٥٩.

[٢] ينظر المزهر : ١ / ٣٨٤ – ٣٨٦.

[٣] ينظر : اوزان الأفعال ومعانيها (د.هاشم طه) : ٦٥.

أمّا الدكتورة خديجة الحديثي فقد وقفت عند معاني (أَفْعَل) التي جاءت عند سيبويه وعند بعض المتقدمين مثل : أَشْرقتِ الشمس، وشَرَقَتِ الشمسُ ، وضَاءَ القمرُ ، و أَضْاء القمرُ، وذكرت لأصبح وأمسى معنيين : الدخول في الحين وما يغني عن الفعل الثلاثي[١].

٢- **قياس الأولى** : وهو : (حمل أصل على فرع)[٢]، أي يكون الفرع فيهِ أولى بالحكم من الأصل لقوة العلة فيهِ ومن مصاديق ذلك حمل الإعلال في المصدر على الإعلال في الفعل قال عبد القاهر الجرجاني في (باب المصادر والأفعال المشتقة ...) : ((... أنهم قالوا : قامَ يَقُومُ قياماً وأخْتار أَخْتياراً واجْتَوَروا أجتِوارًا واعْتَبِرُوا المشاكلة بأن صححوا المصدر بتصحيح الفعل ، وأعلوه بإعلاله))[٣].

يستشفُ من نصّه أنّ المصدر يُعل ويصحُّ قياساً على الفعل الذي هو فرع على المصدر، فالتحوّل في المصدر محمول على الفعل ؛ لان الاعلال في الافعال هو الاقوى.

وقال الجرجاني في ((باب لحاق همزة الوصل في الاسماء التي ليست بمصادر: ((...والضرب الثاني : أن تدخل همزة الوصل على الكلمة عوضاً عن تغيير لحقها ، وذلك مثل (ابْن، واسْم) الهمزة قد صارت عوضًا من لام الفعل المحذوف ... وكفى دليلاً على أن الهمزة أصلها الفعل أنّها لا تدخلُ على الأسماء التي لم يحلقها حذف ولم يلابسها اعتلال نحو رَجُل فَرَس))[٤].

يفهمُ من نصَّ الجرجاني أن الفعل لأصالته في التصريف خضع لأمور عدّة منها : بناء بعض امثلته على السكون فعند الابتداء بها أدخلوا همزة الوصل للإمكان مثل (ابْن ، واسْم) فصارت عوضاً من لام الفعل المحذوف ؛ لأنّ (اسْم) أصله (سمو) و (ابْن (أصله (بنو) فحذفت لام الفعل تخفيفًا وسكن أولاهما، لذا حملت مصادر تلك :الأفعال على أفعالها في إسكان أولها ، والإتيان بالهمزة عوضاً من تغيير لحق الكلمة[٥].

---

[١] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه (د. خديجة الحديثي) : ٣٩١.

[٢] كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٤.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٠٥٩.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٢٤٦.

[٥] ينظر : توضيح المقاصد : ١٥٥٣/٣.

ومن مصاديقه بهذا النوع من القياس في (باب التضعيف في بنات الياء والواو قولهُ : ((إنهم لم يقولوا : يَحْواوَّ ، لأن اللام / المعتل لا تدخلهُ الحركة في حال الرفع ، فلو قلنا : يَحْواوّ كان خلاف ما عليه الكلام هذا مع وجود المندوحة عنه ، وذلك لما ثبت لحرف اللّين من القلب إلى الألف إذا انفتح ما قبله ، وإلى الياء إذا انكسر ما قبله ، فكان أن يقال : احْوَاوَى يَحْواوى ليكون على المنهاج المعتاد أولى من أن يلزم ما يخالف القانون من غير فائدة))[١].

بّين الجرجاني أنّ الضمة تستثقل في الواو والياء في حالة الرفع في الفعل، فلا تدخله الحركة، ولكن في قولنا : يَحْواوّ نجد خلاف ما عليه الكلام ؛ وذلك لما ثبت لحرف اللين من القلب إلى الألف إذا انفتح ما قبله ، وإلى الياء إذا انكسر ما قبله نحو : أَحْوَاوَى يَحْوَاوِي ، فقلبوا الواو الثانية ألفاً ، فصارت بمنزلة أحْوَى – يُحْوِي وأَقْوَى يُقْوِي ، وكان هذا التحوّل في الفعل على المنهاج المعتاد أولى من أن يلزم ما يخالف القانون من دون فائدة[٢].

٣- **القياس الأدون** : هو (حمل الضد على الضدِّ)[٣]. وجاء في تهذيب اللغة النّقْضُ: إفسادُ ما أَبرمْت من عقدٍ أو بناءٍ ، و النقضُ : اسمُ البناءِ المنقوض إذا هُدِمَ)[٤].

وعرّف الرّماني النقيض بقولهِ : ((هو المنافِي لما نافاه بأنّهما لا يجتمعان في الصّحة وهو على وجهين أحدهما على طريق الإيجاب والآخر على طريق السلب نحو موجود معدوم واللاحي موجود ليس بموجود))[٥].

بمعنى الذي يكون ضدّاً أو منافياً لغيرهِ / وحدّهُ يحيى الشاوي (ت ١٠٩٦هـ) : ((والضد على الضدّ هو قياس الأدون))[٦].

أي إنّ العلة في الفرع أضعف منها في الأصل. وذكر سيبويه موضحاً بأن العرب كانت تحمل النقيض على النقيض ، وذلك بأن الموت قد يحمل على الحياة ، والعظيم يحمل على الصغير ، والقوي يحمل على الضعيف ، والكثير يحمل على القليل في البناء[٧].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٤ / ١٥٩٥.

[٢] ينظر: التصريف العربي : ١٨٧.

[٣] الاقتراح : ٢٢٠.

[٤] تهذيب اللغة : ٨ / ٢٦٩ (نقض).

[٥] رسالة الحدود: (الرماني) : ٧٢/١.

[٦] ارتقاء السيادة : ٦٥.

[٧] ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٣١ – ٣٢.

ومن مصاديقه في (باب الابتداء)، (أل) التعريف ذهب الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) إلى أن أداة التعريف هي (أل) والهمزة فيها أصلية ، وهي همزة قطع لا وصل ، لأنّها مفتوحة ، عكس همزة الوصل التي تأتي مكسورة ، إن لم يعترضها عارض ، فإن أصابها عارض ضمّت أو فُتحت ، وقد تتغير همزة (أل) من القطع إلى الوصل عنده لكثرة استعمالها لغرض التخفيف[١].

أمّا سيبويه (ت ١٨٠ هـ) يرى أنّ اللام فقط هي أداة التعريف ، وأنّ الهمزة همزة وصل زائدة جيء بِها للنطق باللام الساكنة ، إذ قال : ((وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفُ واحدٌ كقَدْ وأَنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قولهِ : أَأُريدُ ، ولكن الألف كألف أَيْمُ فِي أَيْمُ الله ؛ وهي موصولة كما أنّ ألف أيّمٍ موصولة ، حدّثنا بذلك يونس عن ابي عمرو ، وهو رأيه ...))[٢].

وقال المبرد (ت ٢٨٥ هـ) : (ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، فجعلت معها اسماً واحدًا بمنزلة (قَدْ) ألا ترى أنّ المتذكّر يقول : (قد) فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها فإن توهّم شيئا فيه ألف الوصل قال : (قدى) يقدّر قد انطلقت . قد استخرجت ، ونحو ذلك وكذلك في الألف واللام تقول : جاءني (ال) وربّما قال : (إلى) يريدُ الأبن ، الإنسان على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف))[٣].

نستشف من نصَّ المبرد أنّهُ ترديدُ لما ذكره سيبويه بأن أداة التعريف هي (أل) ولكن الخلاف وقع في الهمزة أزائدةٌ أم أصليةٌ ثم وصلت لكثرة الاستعمال ؟

قد يتفق المبرد مع سيبويه أنّ حرف التعريف (اللام) وحدها ، وأمّا الهمزة فمجتلبة لتُوصل النطق بالساكن ، أو لتسهيل النطق به في حالة الابتداء ، فجعلت معها اسماً معلومًا بمنزلة (قَدْ).

وصرّح أبو علي الفارسي بأسميّة (الـ) إذْ قال: ((الأسماء الموصولة نحو قولهم : الذي والألف واللام في نحو : القائم و الضارب))[٤].

---

[١] ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٣٢٤.

[٢] كتاب سيبويه : ٣ / ٣٢٤.

[٣] المقتضب : ٢ / ٩٢ ، وينظر : ١ / ٢٢١ – ٢٢٢.

[٤] الإيضاح العضدي : ٥٤.

وزاد في موضع آخر : ((إن أخبرت عن اسمك بالألف واللام قلت : الضارب زيدًا أنا وبالذي : ضرب زيداً أنا ففي كل واحد من ضرب ، والضارب ذكَر مرفوع يعود إلى الذي))[١].

فيُؤكّد اسميّة (أل) من وجهين، ألأول : أنّه جعلها مخبراً عنه كما أخبر عن (الذي) ، والآخر : أعاد إليها الضمير من الصلة، ولم يكن الضمير عائداً إلى محذوف ؛ لأنّك عندما تقول : (الذي ضرب زيداً أنا (لا تعيد الضمير إلى محذوف، علاوة على ذلك أنه جمعهما تحت حكم واحد في قوله: (كل واحد من ضرب ، والضارب ذكر مرفوع يعود الى الذي) فإذا امتنع عود الضمير في (ضرب) إلى محذوف، امتنع كذلك في (ضارب) استناداً الى كلامه السابق : في (ضرب، وضارب) ضمير يعود على (الذي) أو على الاسم الموصول (أل) الذي هو بمعنى: (الذي) . و قال ابن جني : (اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف حرفًا واحدًا، لأنه نقيض التنوين الذي هو على حرف واحد[٢].

وقال الجرجاني: ((اعلم أن الخليل يذهب إلى أن حرف التعريف هو (أل) بمنزلة قد، وصاحب الكتاب يقول : إن اللام وحده علم التعريف والهمزة جاءت لتوصل الى اللفظ به إذا وقع في أول الكلام ، فوجه مذهب الخليل ومشابهة هذا لقد ، أنه يحدث في الفعل تقريبا، ألا ترى أنّك إذا قلت : قد فَعَل زيدٌ كُنْت قد أفدت معنًى لم يكن في قولك : (فَعَل) عارياً من قد، كما أن الرجل فيه زيادة فائدة ليست في رجلٍ ، ويستدل على ذلك بأمرين :

أحدهما : أنّهم يقولون في التذكر : ألِي كما يقولون : قَدِيْ ، فيثبتون الحرفين جميعاً ، ولا يقولون : لِيْ. والثاني : أنّهم ينشدون مثل قوله :

مِثْــلَ سَــحْقِ البُــردِ عَفَّــى بَعْــدَكِ الــ قطــــرُ مَغْنـــــاه وتأويْـــبُ الشـــمال[٣]

وله نظائر في أشعارهم ، فقد جعلوا اللام حرف روي ، و قطعوها من الكلمة كما قال :

أفِـــدَ الترحُّـــل غيـــر أنْ رِكَابَنَـــا لمّـــا تَـــزل برحَالنـــا وكـــأن قـــد[٤]

---

[١] الايضاح العضدي : ٥٨.

[٢] المنصف : ١ / ٦٩ .

[٣] ينظر : ديوان عبيد بن الابرص : ١٢٠ .

[٤] ينظر : ديوان النابغة الذبياني : ٨٩.

فقطع (قد) من الفعل ، وقد تكون الهمزة قد وصلت لكثرة الاستعمال كما ذكرنا في ايْم ، وكما حذفوا في (لم يَكُ) و (لم أُبَلْ) لمّا كثر دورانها ويقويه أن الهمزة مفتوحة كما أنّها فِي اَيْمُن كذلك))[1].

احتج الجرجاني بقياس الحمل على الضد في معرض حديثه عن الأصل في التعريف أهو اللام وحدها أم الالف؟ واتضح من خلال تحليله لنصّي الخليل وسيبويه أنّه يعضّدُ رأي سيبويه بقوله: ((وأما وجه مذهب صاحب الكتاب، فهو أن التعريف (معنى) يمتزج بالشيءِ ، فيجب أن تكون علامته في اللفظ موازية له في الاتصال، فجعل حرفاً ساكناً ليشتد اتصاله بالكلمة ، ويدلك على قصدهم فرط الاتصال أنّهم آثروا اللام من بين سائر الحروف ؛ لأنّها تدغم في كثير منها ، ثم أنّهم التزموا الإدغام نحو قولك : الرّجل ، ولم يجوزوا تركه نحو ٱلرَّجل كما يجوزون ذلك في سائر الكلام نحو أن تقول : هَلْ رَأيت ، وألْسنة ، وما أشبه ذلك، فقد تقرر أنهم قصدوا أن يكون بمنزلة ما يصاغ عليه الكلمة في الاتصال ، وإذا كان كذلك ، كان الأولى أن يكون حرفا واحداً ، ويوضحه أنّه لو كان مثل (قد) لكان كلمة دخلت على الاسم لمعنى بمنزلة هل ، فكما أن الإدغام لا يجب في (هل) كذلك يجب على مقتضى قول الخليل أن يجوز الإظهار وما استدل به أنهم قالوا : مررتُ بالرَّجلِ ، فتخطاه العامل ، فلو كان في الاصل (أل) لكان التقدير الانفصال ... كذلك، ألا تراك تقول : أبزيد مررت أم بَعَمْرُو ؟ ولا تقول : بأزيد مررت ، فلولا أنه بمنزلة الراء من رَجُلٍ لما تجاوزه العامل ..))[2].

ويمكن ان نستشف من الكلام السابق أمور عدّة منها :-

١- إنّ الخليل جعل حرف التعريف (أل) بمنزلة (قَدْ) أما سيبويه جعل اللام وحدهُ علم التعريف ، وأما الهمزة جيء بها لتوُصِيل الى اللفظ كون اللام ساكنة.

٢- قاسَ الخليل أو عقدَ مشابهه بين (أل) و (قَدْ) ، فكلتاهما أفاد معنى ، فقولك(قد فعل زيد) ليس كقولك (فَعَل) غير مسبوقة بقَدْ ، وقولك (الرّجل) ليس كقولك (رَجل) ، وعضّد الخليل كلامه هذا بأمرين :

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٢٤٧ – ٢٥٠.

[2] نفسه : ١ / ٢٥٠ – ٢٥١.

الأول : قوله : ((أنّهم يقولون في التذكير : أَلِي كما يقولون : قَدِي ، فيثبتون الحرفين جميعًا ، ولا يقولون : لِي))[١].

والآخر : أن ما يدلُّ على أن حرف التعريف هو (أل) لقد وردت عنهم في الشعر مفصولةً عن المعّرف مثل قوله :

مثــل سَــحْقِ البُــردِ عَفــىً بَعْــدَكِ ألْــ قَطْــــرُ مَعْنَــــاه وتأديـــب الشّـــمالِ[٢]

فقد جعلوا اللام حرف روي ، وفصلوها عن المعّرف (قَطْرُ).

٣- أن الدليل على التنكير حرف واحد وهو التعريف كذلك الدليل على التعريف حرف واحد بجامع الضّدية.

٤- سيبويه جعل التعريف (مَعْنىً) يمتزج بالشيء، لذا حُرّكت اللام بالسكون لتشد الاتصال باللفظ ليكون .أسماً معلوماً.

٥- وما يقطع أن حرف التعريف لا يقاس (بقَدْ)، لأنّك تقول : قد خرجَ بكرٌ وعادَ زيدٌ فيكون قد جاء معًا بالفعلين في معنى التقريب ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ بالرَّجُل وغلام الذي عرفت على أن تدخل في المعطوف معنى التعريف ؛ لأنّه (غلام) معطوف على معرفة، لذا عرفت أن حرف التعريف في الرّجل بمنزلة الراء منه[٣].

ومن مصاديقه بقياس الحمل على الضد على أن الغالب في مصادر الثلاثي (فَعَلَ) المفتوح العين إذا كان متعديا يأتي مصدره على زنة (فَعْلِ) بفتح الفاء وسكون العين سواء أكان الفعل صحيحًا ام معتلاً فمن مصادر(فَعَلَ) المتعدي نحو : نَحَتَ نحتًا، وطرق طرْقاً ووَضَع وَضَعْاً نحو، وقَال قوْلاً : قتل قَتْلاً إمّا إذا كان لازماً فيكون على زنة فُعُول سواء أكان الفعل صحيحًا ام كان معتلاً غير الأجوف نحو : خَرَجَ خُرُوجاً ، جَلَسَ جُلُوسًا، وَصَلَ وُصُولاً[٤]، وقال عبد القاهر الجرجاني : ((فاعرف أنّ فعولاً بابه في غير المتعدي نحو : خَرَجَ خرُوجًا ودَخَل دُخُولاً وقَعَد قُعُوداً)[٥].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٢٤٨.

[٢] بيت من بحر الرمل، ديوان عبيد بن الأبرص : ١٢٠، والخصائص : ٢٥٥.

[٣] ينظر : المقتصد في شرح التكملة: ٢٥٢/١.

[٤] ينظر : الصرف العربي احكامٌ ومعانٍ (د . محمد فاضل السامرائي) : ٧١- ٧٢.

[٥] المقتصد في شرح التكملة : ١٠٦٨/٣.

وإن كان مدلوله صنعة من الصنائع كان على زنة فِعَالة نحو : كتَب كِتَابة وأجرى على الأخير، وهو محل الشاهد ما يجري مجرى الصنائع نحو قولك : عَبَرَ الرُّؤيا عِبَارَة ؟ لأنّه ضده فحُمِل عليه.

ب-**قياس الشبه** : وهو ((أن يحمل الفرع على الاصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الاصل))[١].

أو هو (حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه))[٢].

ومصداقه في النسب إلى ما آخره ألف : يقول سيبويه ((وذلك نحو حُبْلَى و دِفْلَى ، فأحسنُ القول فيه أن تقول : حُبْليٌّ ودِفْليٌّ ، لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثةِ بينات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف))[٣].

ويظهر من كلام سيبويه أنّ الاسم المقصور إذا كان رباعيًا وألفه بدل غير زائدة كان الوجه تقلبها واواً ثم تحلق ياء النسب بِها ، كقولك في : حَبْلى – حُبْلوِيّ ، تعامل الألف على انّها من الكلمة نفسها . والأحسن الحذف فتقولُ في : حُبْلى – حُبْلِيّ ، تحذف الألف وتلحق ياء النسب مباشرة وهي زائدة ليست للإلحاق.

وقال المبرد : ((أمّا ما كان ألفه أصلاً ، أو مُلْحِقة بالأصْلِ منصرفةً في النكرة فإنَّ الوَجْه فيهِ ، والحَدّ إثباتُ الألف، وقلْبها واواً ، للتحّرك الذي يلزمها ، وذلك قولك في النسب إلى مَلْهًى: مَلْهَويَّ ، وإلى مِغْزىً : مِغْزَوِيٌّ))[٤].

وصرّحَ في موضع آخر: ((... فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل أجودها، واحقّها بالاختيار، وأكثرها وأصحّها وأشكلُها لمنهاج القياس حذف الألف ، فتقول في النسب الى حُبْلَى : حُبْليّ ...)[٥].

---

[١] لمع الأدلة : (الأنباري) : ٥٦.

[٢] نفسه : ٥٦.

[٣] كتاب سيبويه : ٣ / ٣٥٣

[٤] المقتضب :٣/ ١٤٧.

[٥] نفسه : ١٤٧/٣ ، وينظر: التكملة : ٢٤٢.

يفهمُ من نصّي المبرد إلى أنّ الألف في(ملهى ومغزى و مرمى) تقلب واواً ، كونها رابعة ومنقلبة عن حرف أصلي ، وللتحرك الذي يلزمها، وللحفاظ على الحرف الأصلي للفرق بينه وبين الزائد كألف حُبلى ، أمّا الألف فِي (حُبلى .. ودِفْلَى) فحقها الحذف وهذا الوجه هو أصحّها وأشكلها عندهُ لمنهج القياس[١].

وقال ابن السراج : ((وتبدل الياء من الواو في ... ومن ذلكَ مُقْصِيّ : ومَرْمِيّ ، وإنّما هو مَفْعُولُ ، وكان القياس أن تقول : مَقْصَويّ ومَرْمويّ ، ولكن لما سكنتِ الواو بعدها الياء قلبوها ياءً وادغموها فيها ..))[٢].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ الالف في حُبْلى : حُبْلِيّ وفي دُنْيا : دُنْييّ تكون زائدة للتأنيث فالأوجه حذفها[٣].

ويذكر ابن جني أنّ المقصور إذا كانت ألفه رابعة ، فلها صورتان، الصورة الاولى : أنْ تكون مبدلة غير زائدة ، والوجه قلبها واواً ، نحو مَغْزيَ مَغْزِويّ و مرمى : مَرْموِي ، ويجوز الحذف فتقول فيها ، مُغْزِيّ، وَمُرَّمِيّ[٤]، وهو يذكر أنّ الحذف في المبدلة إنّما هو الحمل على الزائدة [٥].

والصورة الأخرى : أن تكون الألف زائدة فالوجه هنا الحذف، فتقول في (سَكْرَى وحُبْلَى : سَكرِيّ وحُبلِيَّ) ويجوز البدل فتقول : سَكرْويّ وحُلْبوِيّ[٦].

وقال الجرجاني : ((اعلم أن الالف الثالثة تقلب واواً إذا نسب الى الاسم تقول في رَحَى : رَحَوِيَّ ولا تعود إلى الياء لأجل أن الواو لا يثقل هنا ثقل الياء من حيث لو رجعت إلى الياء، جمعت بين ثلاث ياءات ، وإذا قلبت الالف واواً ، لم تكن جمعت ذلك ، والالف في عصا مع انقلابها عن الواو بهذه المنزلة تقول : عَصَوِيّ فتقلبها واوا ، وأصحابنا يقولون : إن الواو في عَصَوِيَّ بمنزلة الواو في رَحَويّ في أنها منقلبة عن الالف ... اعلم أن الألف الرابعة إذا كانت

---

[١] ينظر: شرح الفية ابن معطٍ : ١٢٥٥.
[٢] الأصول في النحو: (ابن السراج) : ٢٦٣/٣.
[٣] ينظر : التكملة : ٢٥٧ ، وشرح جمل الزجاجي : (ابن عصفور) ٣١٩/٢.
[٤] يُنظر: اللمع في العربية :(ابن جني) : ١٣٦.
[٥] ينظر : الخصائص : ٣١٠/١ .
[٦] ينظر: اللمع في العربية (ابن جني) : ١٣٦ .

منقلبة عن حرف أصل قلب واواً ، وذلك كألف مَرْمَى ، لأنه مَفْعَل من رَمَيْت ... أن الأصل في الالف المزيدة / الرابعة أن تحذف إجراءً لها مجرى التاء فتقول : حُبْلي ودُنْيِيّ في دُنيا كَبَصْرِيٍّ فِي بَصْرة ، كما أن الأصل في الألف المنقلبة عن الأصل أن تبدل واواً نحو ما ذكرنا من مَرْمَوِيَّ فِي مَرْمَى وَمَعْنَوِيَّ في المعنى ، ثم إنّهم يدخلون كل واحدة من الزائدة والمنقلبة عن الأصل على صاحبتها ، فيقولون في دُنيا : دُنْيَويّ تشبيهًا لهُ بِمَلْهَوِيَّ ومَعْنويّ ، ويقولون : مُوسَوِيّ في مُوسَى..))[1].

والمتأمل في هذا النص يُلاحظ أمورًا منها :-

١- أن الالف إذا كانت ثالثة قلبت واواً فيقال في عصا ورحى : عَصَوِيّ ورَحَوِيّ فالواو منقلبة عن ألف وهي منقليه عن واو أو ياء ، والداعي إلى هذا الإعلال أنهم لم يكونوا ليرّدوا الياء الى ما يستثقلون ، فهي كانت معتلة مُبدّلة لذا فروا ممّا يستثقلون قبل أن يُضاف إلى الاسم.

٢- وأن كانت ألفه رابعة ، فإمّا أن تكون مبدلة غير زائدة وإما أن تكون زائدة ، فالرابعة إذا كانت منقلبة عن أصل، فالوجه قلبها واواً، فتقول : مغزَوِيّ و مَرْموِيّ ، ويجوز الحذف فتقول : مَغزِيّ وَمَرمِيّ وهو يذكر أن أجراء الحذف لها مجرى التاء كبَصْري فى بصرة . وأن كانت الالف زائدة ، وكان ثاني الكلمة ساكناً نحو: حَبْلى ودْنيا فالأجود حذفها فتقول حُبْلِيّ وَدَنْيِيّ ، ويجوز قلبها واوا فتقول حُبْلُويٌّ.

٣- أرادَ بقولهِ (إنّهم يدخلون كل واحدة من الزائدة والمنقلبة عن الاصل على صاحبتها) هو حمل ألف معزى في النسب على الألف المنقلبة عن الأصل مثل (مَلْهى)، فقالوا مغزويّ كملهويّ، بضرب من الشبه، ويجوز أن تحمل على ألف التأنيث الزائدة فقالوا مغزى كما قالوا حُبلى بضرب من الشبه ايضا[2].

وذهب ابن يعيش إذا كانت ألف المقصور رابعة، فينظر الى حركة الحرف الثاني، فإن كان متحركاً كقولك بَرَدَى وجَمَزَى حذفت ألفهُ وتلحق ياء النسب فتقول : بَرَدِيّ ، وجَمَزِيَّ ، وعُلِل

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٤٢٢ – ٤٢٥.

[2] ينظر كتاب سيبويه : ٣٥٢/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١ / ١٦٧.

سبب حذف الألف لتوالي الحركات، فحركة الحرف الثاني بمنزلة حرف في الكلمة ، فعدَّ الألف في حكم الألف الخامسة، والألف إذا كانت خامسة وجب حذفها[١].

وإن كان الحرف الثاني ساكناً في النسبة إليه ثلاثة أوجه الوجه الاول : الحذف ، إن كانت زائدة للتأنيث تقولك في حُبْلى – حُبْلِيّ ، وفي سَكْرى – سَكْرِيَّ[٢].

وقد حذفت الالف هنا منعا لالتقاء الساكنين ، فهي ساكنة وياء النسب الاولى. ساكنة، وساكنان لا يلتقيان ، وهذا الوجه أجود ؛ لكون الالف زائدة للتأنيث والزيادة مُدعاة للحذف.

الوجه الثاني : وهو قلب الألف واواً، كقولك في حُبْلى – حُبلوِيّ ودنْيا – دُنيوِيّ إن كانت مزيدة للتأنيث ، وأعشى أعشوِيّ ومَلهى – مَلْهَوِيّ اذا كانت منقلبة عن أصل، وأرطى أرطَوِيّ و مَعزى – معزويّ اذا كانت زائدة للإلحاق[٣].

وعلّة قلب الالف واواً ههنا ؛ لأنّ الحرفَ الثاني ساكنٌ والساكن بمنزلة العليل الضعيف فصار شبيهاً بما ألفه ثالثة ، لذا قلبت الالف كما قلبت في الاسم الثلاثي المقصور.

الوجه الثالث : قلب الألف واواً وزيادة ألف قبلها ، فتقول في حُبْلى – حبلاويّ ، وملهى – ملهاويّ ، ودَنْيا – دنياويّ ، وقد شاعت هذه الظاهرة وكثر استعمالها في العصر الحاضر[٤]، وفي هذا الوجة قلبت الالف واواً وزيدتِ الألف قبلها تشبيها لها بالممدود ، هو وجهٌ ضعيفٌ[٥].

وصّرح ابن الحاجب بقوله : ((وتُقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واواً كعَصَوِيّ ورَحَويّ ومَلْهَوِيّ وَمَرْمَوِيَّ ، ويحذف غيرها كـ : حُبْلِيَّ وجَمَزِيَّ ومَرَمَيَّ وقَبَعْثَرِيَّ، وقد جاء في نحو: حُبلىّ : حُبلَوِيّ وحُبْلاوي بخلاف نحو جَمَزَي))[٦].

يتضح من نص ابن الحاجب أنّ الالف إذا كانت ثالثة أو رابعة تقلب واواً نحو : عصا – عصوِيّ ، وملهى – ملهوِيّ ، و إن كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الوجهان القلب

---

[١] يُنْظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٥٠/٥.
[٢] يُنْظر : كتاب سيبويه: ٣٥٢/٣ ، والمقتضب : ١٤٧/٣ ، واللمع في العربية (ابن جني) : ١٣٦.
[٣] ينظر : كتاب سيبويه : ٣٥٢/٣ – ٣٥٤ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٦٠٦ – ٦٠٧.
[٤] يُنْظر: النحو الوافي : ٦٦٢/٤.
[٥] ينظر: اللّباب في علل البناء والاعراب : ٢ / ١٤٨ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٦٠٦.
[٦] الشافية في علم التصريف : (ابن الحاجب) : ٣٩.

والحذف : فتقول . في مَلْهَى و حَبْلَى (مَلْهَوِيّ ، ومَلْهِيّ ، حُبْلَوِيٌّ ، وحُبْلِيّ). وقال الرضي : ((وأمّا الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للإلحاق، أو أصلية فالأشهر الأجود قلبها واواً دون الحذف ؛ لكونها أصلاً أو عوضًا من الأصل أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فرقًا بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية، ويتحتمُ حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كجَمَزى ؛ لزيادة الاستثقال بسبب الحركة ...))[١].

وذهب الجاربردي في حَمَل ألف مغزى في النسب بالألف المنقلبة عن الأصل) كـ (مَلْهَى) ، فقال مغزوِيٌّ كملهويّ، بضرب من الشبه، ويجوز أن تحمل على ألف التأنيث الزائدة فقال مَغْزَى كما قال حُبْلى بضرب من الشبه ايضا، فمغزى ملحقة بـ (دِرْهم) حملت على الألف المبدلة مرة وعلى الزائدة مرة أخرى، وفي هذا يقول : ((فيجوز فِي مِعْزَى مِعْزَوِيّ، تشبيهًا بألف التأنيث كحُبلي و مِغْزاوي كحُبْلاويَّ))[٢]، وذكرَ هذا القياس نقره كار[٣].

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ كان قبل الالف ثلاثة أحرف فيكون على نوعين من الكلمات : كلمات تحرك ثانيها مثل: (جَمَزَى) وهذه تسقط ألفها في النسب فيقال (جَمزِيٌّ) وكلمات سكن ثانيها ، مثل : حُبْلى، ويجوز فيها الحذفُ فيقال : حُبْليٌّ. والقلبُ : حُبْلُوَي . الأرجح في الزائدة للتأنيث الحذف ، وفي المقلوبة عن اصل ، أو التي للإلحاق مثل عَلقى – القلب، فيقال : ملهويّ وعلقوِيّ[٤].

وذهبت الدكتورة خديجه الحمداني إلى مراعاة تسلسل الالف في الاسم المقصور وحركة الحرف الثاني من الاسم ، بمعنى أنّ الاسم المقصور إذا كانت الألف المقصورة رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، كقولك في كَنَدا – كَنَدِيّ ، لان الالف رابعة وثاني الاسم متحرك ، لذا حذفت الالف من أجل التخفيف أما إذا وقعت الالف رابعة وثاني الاسم المقصور ساكن جاز في الالف المقصورة وجهان عند النسب : فإمّا حذفها أو قلبها ياء فنقول في : نِمْسَا – نِمْسِيّ أو نمسوِيّ أو نِمْسّيٌّ، ونمساوي على القلّة : ولكن الأخير يؤدي الى

---

[١] شافية ابن الحاجب :(الرضي) : ٣٩/٢.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب : (الجار بردي) : ١٣٠.

[٣] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ٧٣.

[٤] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٢.

ثقل في نطق الكلمة واجتماع ثلاثة امثال والعرب تكره توالي ثلاثة أمثال ، لذلك حادوا من الياء الى الواو لتتحقق الخفة في الكلمة[١].

وذهب الدكتور حاتم الضامن إلى أن النسبة الى الاسم المنتهي بألف تكون ألفه على ثلاث صور: للتأنيث ، أو للإلحاق، أو أصلية ، فإن كانت للتأنيث أو للإلحاق ، ووقعت رابعة أو خامسة حذفت ، إلا إذا كانت ساكنة الحرف الثاني والالف رابعة ، فتقول في النسبة الى حُبارَى : حباريّ والى جَمَزى وهو ضرب من السير : جمزِيّ أمّا إذا كان الحرف الثاني ساكنا والالف رابعة، فيجوز فيه أن تقول في النسبة إلى حبلى و ذكرى و دنيا : حبليّ او ذكريّ ، و دنييّ ، ويجوز لك أن تقول : حُبْلوِيّ ، وذكرويّ ، ودنيويّ ، ويجوز أيضًا أن تقول : حبلاوي، وذكراوي ، وذلك بأن تزيد ألفاً قبل الألف الرابعة ثم تقلب هذه الألف الرابعة واواً. وتضيف ياء النسبة ، حملاً للكلمة على ما آخرهُ ألف التانيث الممدودة كحمراوي ، وحوراوي وإذا كانت الالف أصلية قلبت واواً إن كانت ثالثة بغض النظر عن أصلها ، فتقول في النسبة الى عصا : عَصَويّ وإلى فتى : فتويّ ، وعلة قلبها واواً طلبًا للخفة اللفظية أو للتخلص من الثقل ، أما زِانْ كانت رابعة فيجوز فيها حذف الالف، فتقول في النسبة الى ملهى ملهوِيّ[٢].

عبارة الدكتور د. صباح عطوي أكثر وضوحاً. بقوله محللًا : ((ومقطعية ياء النسب هي : / ـِ ي ي / فعند اتَّصالها بالثلاثي المقصور انشطرت الألف إلى فتحة و واو من باب المغايرة والتيسير؛ لأنّ قلبها ياءً يُؤدي إلى توالي الأمثال وهو أمرٌ تكرهه العربيَّة ، فنقول في عصا عصويّ، أي :

: / ع ـَ / ص ـً + ـَ ي ي / ⟵ / ع ـَ / ص ـَ / و ـِ ي ي / .

وفي رحى رحويّ :/ ر ـَ / ح ـً + ـِ ي ي / ⟵ / ر ـَ / ح ـَ / و ـِ ي ي /.

وهذا يجري على الرباعي إذا كان ساكن الثاني نحو (حُبْلى) فِي وجهٍ من وجوه النسب الجائزة فيه ، فنقول : (حُبْلَوي) .

---

[١] ينظر : أبحاث صرفية: (د/ خديجة زبار الحمداني) : ٢٢٢-٢٢٣.

[٢] ينظر: الصرف (د. حاتم ضامن) : ٣٣٣.

حُبْلَوي : / ح ـُ ب / ل ـَ + ـِ ي ي / ⟵ ح ـُ ب / ل ـَ / و ـِ ي ي /.)) [1].
ـَ و

ومن مصاديقه على هذا القياس ما جاء في تصغير فرزدق وجحمرش. ذكر العلماء مذاهب في تصغير فَرزدق وجحمرش[2]، **يمكن إجمالها بالآتي** :-

المذهب الأول : أن يحذف الحرف الخامس كما في جمع التكسير ، ذكر سيبويه أن هذين الاسمين يصغران على فُرَيْزِدُ وجُحَيْمِر وقد حذفوا الحرف الخامس منهما ؛ لأن الثقل حصل بهِ، ولئلا يكون عجزُ الكلمةِ أكثر من صدرها[3].

وقال المبرد : ((اعلم أنك إذا صغّرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصل فإنّك لا تحذف من ذلك إلّا الحرف الأخير لأنّه يجري على مثال التحقير وذلك قولك في سَفَرجل – سُفَيْرج وفي شَمَردل شُمَيْرد وفي جَحَمرش جُحَيْمر وفي جَرَدحل جُرَيْدح وكذلك إن كانت في ذوات الخمسة زائدة حذفتها ثم حذفت الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال وذلك قولك في عضرفوط عُضيرف ... ومن قال فُرَيْزق لم يقل في جَحَمرش جُحَيْرش وإن كانت الميم من حروف الزيادة لبعدها من الطرف ولكنّه يقولُ في مثل شَمَردل شُمَيْرد وإن كان هذا أبعد أنّ اللام من حروف الزيادة))[4].

والمتأمل في هذا النص يلحظ أن علة الطرف والبعد كانت حاضرةً ، وقد أيّدهُ في هذا المذهب ابن السراج [5].

- **المذهب الثاني** : حذف الحرف الشبيه بالزائد ، واختاره الزمخشري موظفًا توظيف الحرف الزائد على الحقيقة، فيقال في تصغير (جَحَمْرش و فَرزدْق) (جُحَيْرش وفُرَيْزِق) وذلك قوله : (وأمّا الخماسي، فتصغيرهُ مستكرهٌ كتكسيرهُ لسُقوطِ خامسهِ، فإن صُغّر قيل في

---

[1] التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ٢٠٢ – ٢٠٣ .

[2] الجحمرش : الثقيلة السمجة من النساء ، وقيل العجوز الكبيرة الغليظة (لسان العرب) : ٥٥٤/٨ (جحمرش).

[3] ينظر : كتاب سيبويه، ٣ / ٤١٧، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٣ / ٣٩٩، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١ / ٣٢٨.

[4] المقتضب : ٢٤٧/٢.

[5] ينظر الاصول في النحو: ٣٩/٣ – ٤٠.

فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِدٌ، وفي جَحْمَرِش جُحَيْمِرٌ، ومنهم من قال : "فَرَيْزِقٍ وجُحَيْرِش"، بحذف الميم ؛ لأنّها من الزّوائدِ، والدّال لِشبهها بما هو منها وهو التاء. والأوّل الوَجهُ قال سيبويه : لأنّه لا يزالُ في سُهولةٍ حتى يُبلغ الخامس، ثمّ يَرتَدِعُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ الَّذِي ارتدع عِندَهُ. وقال الأخفش سمعتُ من يقول : "سُفَيْرِجِلٌ" متحرّكاً والتصغيرُ والتكسيرُ من وادٍ واحد)[1].

يكشف هذا النص عن علة حذف الدّالِ ، راجعة لمجاورتها الطرف ، وشبهها بالتاء التي هي من حروف الزيادة. ولم يستحسن ابن يعيش هذا الرأي وعدّهُ غير صحيح، إذ قال: ((فأمّا قول صاحب الكتاب فِي "جَحَمْرِش" : "جُحَيْرِش" بحذف الميم ؛ فليس بصحيح ، واظنّهُ سَهْواً ؛ لأنّ الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدةٌ من الطرف غيرُ مجاورة له، فلم يحسنْ إلّا حذفُ الشين ، نحو "جُحَيْمِرٍ"))[2].

المذهب الثالث : ألّا يحذفَ من حروف الكلمة الخماسية فيقال في تصغير (سُفَرْجَل) : (سُفَيْرِجِل) بكسر الجيم، قال سيبويه ((قال الخليل : لو كنتُ محقرًا مثل هذه الاسماء لا أحذفُ منها شيئاً كما قال بعض النحويين لقلتُ : سُفَيْرِجْلٌ كما ترى ، حتى يصير بزنة دُنَيْنِيْر))[3].

أمَّا عبد القادر الجرجاني فقد صرّح معللاً : ((وأمّا قولهم فَرَازِق فحذفوا الدال ، لأنّه يشبه حروف الزيادة من جهة مجاورتها التاء ومجيئها بدلًا منها نحو : ازْدَان ، وقوله : " وكذا " القياس فِي خُدَرْنَق " يعني أن يحذف النون ؛ لأنّها من حروف الزيادة، وهي أولى بذلك من الدال في فَرَزْدق ، لأن الدال محمولة بالشبه على حكم الزائد ، وليست بأصل في الزيادة والنون أصل فيها، وأمّا جَحْمَرِش ، فلم يجز حذفها مع كونها من حروف الزيادة لبعدها من الطرف.))[4].

والمتأمل في نصِّ الجرجاني يلحظ الآتي :-

١- أنّه لم يوجب حذف الحرف الخامس بل عامل الحرف شبه الزائد معاملة الحرف الزائد في إجراء الحذف عند التصغير.

---

[1] المفصل : ٣٠٢ – ٣٠٣. وشرح المفصل : (ابن يعيش) : ٣ / ٣٩٩.

[2] نفسه : ٣ / ٤٠٠ ، ٣ / ٣٩٨.

[3] كتاب سيبويه : ٤١٨/٣ ، وينظر: الاصول في النحو : ٣ / ٥٨ ؛ وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١٦٧/٤.

[4] المقتصد في شرح التكملة : ٩٩٠.

٢- يفهم من كلامهِ ((..أمّا قولهم فَرَازق فحذفوا الدال)) أنه أقرّ بحذف الدال وهذا شاذ وإنما حُذف حرف الدال من (فرزدق) لأنه يشبه أحد حروف الزيادة (التاء) وهي من مخرجهِ، و لأنّه مجاور للطرف.

٣- أنّه أعطى الأولوية في الحذف بعد الحرف الأخير من الكلمة لحروف الزيادة ، وذلك للفرق بين الزائد المحض والشبيه بالزائد.

٤- نظر الجرجاني الى موقع الحرف من الكلمة فهو لم يجز حذف حرف الميم من (جَحْمَرِش) مع كونه من حروف الزيادة ، لبعدهِ من الطرف وغير مجاور له.

وقد رجح معظم العلماء المذهب الأول لثقل الخماسيّ وكثرة حروفه ما يزيده ثقلاً زيادة ياء التصغير وكسر ما بعدها ، فإجراء الحذف أصبح واجباً ؛ لان الحرفين في الصدر مضيا على القياس المطّرد في تصغير الثلاثي والرباعي، أما الحرف الخامس فهو الذي لا نظير له فيما تقدّم من التصغير فكان أولى بالحذف[١].

وقد صرّح ابن يعيش بقوله : (وأمّا الخماسي، فثقيل جدًا لكثرة حروفه ، فلم يُزَدْ ثقلاً بزيادة ياء التصغير، وتغييرِ بضمّ أوّله وكسر ما بعد يائه، وذلك مما يزيده ثقلاً ، فإذا أُريد تصغيرهُ، حُذِفَ منه حرفٌ حتى يرجعَ الى الاربعة ثم يُصغّر بمثال الرباعي، وهو (فُعَيْعِل) ؛ نحو: (سُفَيْرج). كما كُسّر على مثال الرباعيّ وهو (فَعَالِلُ) نحو (سَفارِج) ک (جَعافِر). فلذلك كرهوا تصغيره وتكسيره لما يلزمه من حذف خامسه ، وقيل : أصلُ الحذف في التكسير، وحُمل التصغير عليه في الحذف ... وانما حذفوا الخامس لان الثقل به حصل ، ولئلا يصير عَجُز الكلمةِ أكثر من صدرها . واعلم أنك إذا حذفت حرفاً مما زاد على الأربعة في التصغير أو التكسير، فإنك تُقدَّر بناءهَ على بناءِ من أبنية الرباعيّ ، ثم تصغيره تصغير ذوات الأربعة من نحو (جَعفر) و(زبْرج) ...))[٢].

ويرى د. عبد الصبور شاهين أن تصغير الخماسي مثل: دُنَيْنِير، قد يرد الكلمة إلى أصلها، فهي كما يقال (دنَّار) غير أن أمثلة أخرى ترينا أن الكلمة الخماسية لا تسلم في التصغير، فيحذف منها بعض حروفها، فمثل : (فرزدق) مصغرة : (فريزق) بحذف الدال ، أو

---

[١] ينظر كتاب سيبويه : ٣ / ٤٨٨ ، وشرح كتاب سيبويه : (السيرافي) : ٤ / ١٦٧.

[٢] شرح المفصل : (ابن يعيش) : ٣ / ٣٩٩.

(فريزد) بحذف القاف ، فحذف أحد الحرفين الأخيرين ، لكن هذا الحذف ليس مُطَّرِدًا ، فقد وردت بعض الكلمات مخالفة للقاعدة ، ففي مثل :(سَرَنْدى) و (عَلَيْدى) يقال :(سُترَيند ، أو سُرَيْد ، عُلْيند أو عُلَيد) فالمحذوف في كلتا الحالتين ليس الدال ، وهي الحرف قبل الأخير، بل النون أو الألف ، والظاهر أن معالجة حروف الكلمة في حالة التصغير **يتم وفق أمرين** :

الأول: إذا كانت الكلمة خالية من الحروف الزوائد كان التصرف الحرفين الأخيرين، وكلمة (سفرجل) تصغر على (سفيرج، أو سفيرل).

الآخر : إذا كانت بعض حروفها من حروف الزيادة (سألتمونيها) فالتغير لا يصيب حروف الكلمة الاصلية فحسب إنّما يحدث في حروف الزيادة ؛ لأنّ حروف البنية الأصلية أدل على معناها من الزوائد[١].

علاوة على ذلك فثمة شرط أساس في الاسم المصغر وهو ضم الحرف الأول فتح الثاني من الكلمة ؛ لأنّ التصغير (صيغة) ، فلابد من استيفاء شكلها. وهناك شرط خاص بما زاد على ثلاثة أحرف ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، وهو ليس مطلقا[٢].

وصرّحت الدكتورة خديجة الحديثي في تصغير ما كان خماسيًا بقولها : ((ويصغر عليه الخماسي المجرد وذلك بأن يحذف آخر الاسم حتى يصير على مثال بنات الاربعة وذلك التصغير لا يزال في سهولة ويسر حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ، فإنّما حذف الذي أرتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد لأنه منتهى التصغير ولان التحقير يسلم حتى ينتهي إليه ولذلك يقال في تصغير ... جَحْمرِش: جُحَيْمر ، وفَرَزْدق : فُرَيزِد ...))[٣].

ويرى الدكتور حاتم الضامن أمّا ما كان على خمسة أحرف اصلية، فإنه لا يصغر إلا بحذف الحرف الخامس منه، وبالتالي يكون على أربعة أحرف ، ثم يصغر على : فُعَيْعِل، نحو: سفرجل : سفيرِج حذف الحرف الأخير، وصغّرت الكلمة على (فُعَيْعِل) ، ونحو : فرزدق: فريزد. حذف الحرف الأخير، ثم صغرت على فُعَيْعِل . وقد يكون في الكلمة حرف من حروف الزيادة،

---

[١] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٤٥.

[٢] ينظر: نفسه : ١٤٦.

[٣] أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٥٤.

نحو: عندليب، وعندئذٍ يحذف الزائد فتبقى الكلمة على خمسة أحرف أصلية : عندلب ، ثم يحذف الخامس ويصغر على فُعَيْعِل فيصير عُنَيْدل[١].

ومن مصاديقه أيضًا : النسب الى الاسم الممدود المنتهي بهمزة غير أصلية.

يمكن تقسيم النسب في الاسم الممدود المنصرف المنتهي بهمزة على ضربين : الضرب الأول : نسب الى ما كانت همزته منقلبة عن حرف أصلي (ياءٍ أو واوٍ) نحو (كِسَاء) وأصله (كِسَاو) ، و (رِدَاء) و أصله (رِدَاي) وينسب إليه بوجهين إثبات الهمزة وإلحاق ياء النسب مثل: (كِسائِيّ) و (رِدائِيّ) وهي بهذهِ تشبه الهمزة الأصلية لأنها منقلبة عنها، والوجه الآخر قلب الهمزة واواً مثل: (كِسَاويّ) و (رداوي) تشبيها لها بالزائدة والأشهر الإثبات للهمزة[٢].

وقد ذكر سيبويه القاعدة القياسية في النسب الى ما كانت همزته منقلبة عن أصل إذ ذهب الى أنّ الهمزة يجوز فيها الإثبات والقلب واواً ، بقولهِ (وقالوا في غَداءٍ : غَداوِيّ ، وفي رِداءٍ :رِداوِيٌّ ، فلّما كان من كلامهم قياساً مستمراً أن يبُدلوا الواو مكان هذه الهمزة في هذه الاسماء استثقالاً لها، صارت الواو إذ كانت في الاسم أولى ؛ لأنهم قد يُبدِلونها وليست في الاسم فراراً إليها، فإذا قدروا عليها في الاسم لم يُخرجوها ، ولا يَفرُّون إلى الياء لأنّهم لو فعلوا ذلك صاروا الى نحو ما كانوا فيه ؛ لأنّ الياء تشبه الألف فيَصير بمنزلة ما اجتمع فيه أربع ياءات ؛ لأن فيها حينئذٍ ثلاث ياءات ، والالف شبيه بالياء فتُضارع أُمَيِّي، فكرِهوا أن يفرّوا إلى ما هو أثقلُ مما هم فيه ، فكرهوا الياء ...)[٣].

وقال المبرد :(وكذلك النسبُ : من قال : كساءَ ان قال : كِسَائِيّ، ومن قال كِساوان قال: كِساويّ ...))[٤].

يتضح من نصه الآتي :

١- إن حكَم الهمزة في الاسم الممدود عند النسب كحكمها في التثنية.

---

[١] ينظر : الصرف : (د. حاتم الضامن) : ٢٨٩.

[٢] ينظر: التكملة : ٥٩ ، وشرح المفصل : (ابن يعيش) : ٥ / ١٥٥.

[٣] كتاب سيبويه : ٣ /٣٤٩.

[٤] المقتضب : ٣ / ٨٧.

٢- إذا كانت الهمزة منقلبة من ياءٍ أو واوٍ ، وهما لامان في (كِسَاء، ورداء) فجاز لك أن تقول : (كساءَان و كساوان) في التثنية وجاز لك ايضا أن تقول (كِسَائيّ وكِسَاويّ) في النسب ، أي إبقاء الهمزة دون قلب ، أو قلبها واواً رجوعاً إلى الأصل.

وقد سار ابو علي على خطى سيبويه والمبرد في قولهِ : (فإن كانت الهمزة منقلبة من ياءٍ أو واوٍ ، وهما لامان : نحو كِسَاء ورِدَاء قلت : كِسَائِيّ ، ورِوائيّ ، ويجوز أن تبدل منهما الواو ، فتقول كِسَاوِيّ وردَاوِي ...))[١].

الضرب الآخر : النسب الى ما كانت الهمزة من الإلحاق :

أمّا إذا كانت الهمزة للإلحاق نحو: (حَرْباء ،وعَلْباء) ففي النسب إليهما وجهان إثبات الهمزة تشبيها بالأصلي، نحو (علبائيّ) أو قلب الهمزة واواً تشبيهًا بالزائدة نحو : علباوِيّ وحرباوِيّ وهذا الوجه أجود[٢]، لكون الهمزة منقلبة عن زائد.

ويرى سيبويه أن الاسم الممدود إن كان مصروفاً فالإثبات والقلب جائزان للهمزة ، وإن كان غير مصروف نحو : صحراء ، فالقلب واوًا لا غير[٣].

وصرّح السيرافي ((... والضرب الثالث ما كانت الهمزة فيه منقلبة من حرف غير أصلي ياء زائدة كقولهم : علباء، وحرباء، وحرشاء وما أشبه ذلك. وكان الأصل علباي ، والياء زائدة ، لأنكَ تقول : سيف مَعْلُوبٌ ومُعَلَّبٌ ، إذا كان مشدود المقبض بالعلباء))[٤].

وقال ابن جني : ((... ثم إنهم قالوا في الاضافة إلى علباء: علباوي، والى حِرباء : حرباوي ، فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ...))[٥].

أراد أن قلب الهمزة واواً تشبيهاً بهمزة التأنيث (حمراء) وأن لم تكن للتأنيث.

---

[١] التكملة : ٢٦٢.

[٢] ينظر : المقتضب : ١٤٩/٣ ، وكشف المشكل : ٥٥/٢.

[٣] ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٣٥٥ .

[٤] شرح كتاب سيبويه : (السيرافي) : ١٤٠/٤.

[٥] الخصائص : ١/ ٢١٣ – ٢١٤ .

أمّا الجرجاني فقد كان قولهُ : ((وأمّا غير الأصلية فعلى ثلاثة أضرب :

الأول : همزة مزيدة في نحو : حَمْراء وصَحْراء ، لأنّها مبدلة من ألف التأنيث كما تقدم ... والضرب الثاني : همزة مبدلة من حرف أصل كهمزة كِسَاء ورِدَاء لأنّها عائدة الى الواو في كَسَوْت والياء فِي رِدْيَة، والأصل كِسَاوٌ ورِدَايٌ، فهذه يجوز فيها التصحيح والإبدال نحو : كِسَائِيَّ ورِدائيّ ، كِسَاوِيّ ورَدَاوِي ، والأحسن التصحيح لأجل أنها قريبة من الأصل لانقلابها عن لام الفعل، وأمّا جواز القلب فيها ، فلأنّها أشبهت الزائدة نحو : همزة حمراء من حيث إنها ليست بالأصل على الإطلاق. والضرب الثالث : همزة منقلبة عن حرف الإلحاق كهمزة عِلْبَاء وحِرْبَاء ؛ لأن الأصل عِلبَاي على أن يكون الياء الإلحاق بسِرْدَاحٍ ، وكذا الحِرْبَاء (أصله) حِرْبَاي ، وقُوبَاء أصله قوبَاي إلحاقاً بقرْطاس والهمزة بدل من الياء الجارية مجرى الأصل من حيث إنّ حرف الإلحاق يقوم مقام الحرف الذي يوازيه من الملحق به، فالياء في حِرْباوي بمنزلة الحاء في سِرْدَاح، فهذه الهمزة يجوز فيها التصحيح والقلب بمنزلة عِلْبَائي ، وقُوبَائيّ على مثال قَوبَاعِيّ وعِلْبَاويّ وقُوبَاوِي ، والقلب قوي كثير لأجل أنّها بالزائدة التي في حمراء أشبه من همزة كِسَاء ، وذلك أنّ همزة عِلْبَاء منقلبة عن حرف ليس من نفس الكلمة ، ولكنّه قام مقام الأصل من جهة الإلحاق، فهي فرع على فرع، والهمزة في كِسَاء تعود إلى حرف أصلي موضوع عليه التركيب وهو الواو في كسوت، فهي فرع على أصل ، ولا شبهة في أن فرع الأصل أقوى من فرع الفرع ، فلما كان كذلك كان همزة عِلْبَاء دون همزة كِسَاء بدرجة ، فيجوز في همزة كِسَاء القلب ، ويكون الغالب التصحيح ، و يجوز في همزة علْبَاء التصحيح ، ويكون الأحسن الأكثر القلب نحو: عِلْبَاوِي كصحراوِيَّ ...)[1].

ويفهمُ من نصَّهِ الآتي :-

١- أنّه عامل همزة (عِلْبَاء) بأنّها فرع على فرع ؛ لأنها منقلبة عن حرف ليس من البنية نفسها ، فهو قائم مقام الأصل من جهة الإلحاق، وعامل همزة (كِسَاء) بانّها فرع على أصل ، لأنّها تعود الى حرف أصلي موضوع عليه التركيب.

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٤٤٨ – ٤٥٠.

٢- أراد أن يُبيّن أن الهمزة في (كِسَاء) انقلبتْ عن أصل، فكأنها أصل ، لكونها قريبة من الأصل لانقلابها عن لام الفعل . أمّا الهمزة في (عِلْباء وحِرْباء) فهي للإلحاق، و حرف الإلحاق كأنه أصل[١].

٣- ميّز بين همزة عِلْباء وهمزة كِسَاء في التحوّل، فقلب همزة (كِسَاء) بالحمل على همزة (عِلْبَاء) لأنهما ليستا مبدلتين من حرف للتأنيث ، وقلب همزة (عِلْباء) بالحمل على المزيدة للتأنيث ؛ لأن الهمزتين مبدلتان من حرف زائد.

٤- أنّه يُشبّه الهمزة المنقلبة عن واوٍ أو ياءٍ والتي تقلب واواً في النسب بالهمزة الزائدة في نحو: حمراء من حيث أنها ليست أصلًا فتقول في كِسَاء : كساوِيّ وفي : حمراء : حمراوِيّ ، لأنهما غير أصليتين[٢].

٥- أنّ القلبَ في همزة (عِلْبَاء) هو الغالب عليها لأنها منقلبة عن حرف ليس من البنية نفسها، بل هو قائم مقام الأصل من جهة الإلحاق. وقال ابن يعيش : ((اعلم أنّ (الممدود) كل اسم في آخره همزة قبلها الف زائدة وذلك على أربعة أضرب: ضرب همزته أصلية ... وضرب همزته منقلبة عن حرف أصلي نحو كِسَاء ورِدَاء وأصله كساو ورداي والواو والياء إذا وقعتا طرفاَ وقبلهما ألف زائدة قلبتا همزتين والواو والياء في كِسَاء ورداء لام الكلمة ؛ لأنّه من الكسوة والردية كقولهم فلان حسن الردية وضرب ثالث همزتهُ منقلبة عن ياء زائدة نحو عِلْباء وحرباء ويدلّ على أنّ الهمزة فيه من الياء قولهم درحلية ودعكاية لما اتصل بهما تاء التأنيث خرجت أنْ تكون طرفاً والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن الف التأنيث ...))[٣].

ولا جرم أنّ ابدال الواو والياء همزة بعد قلبها الفاً، إنّما حدث الإبدال بعد تقدير أن الالف التي قبلها كالمفقودة ، وهذا إنّما يقوي إذا كانت الألف زائدة ، لأن تقدير الزائد كالمفقود أقرب من تقدير الأصلي كالمفقود لذلك أبدلت في كِسَاء ورِدَاء ، ودليل الابدال رجوعها الى اصل مقدر[٤]، وعلة الابدال هو التقاء ساكنين فوجب التحريك، فكان أقرب الأصوات للواو هو صوت الهمزة

---

[١] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين الأستراباذي) : ١ / ٣٩٥.

[٢] ينظر كتاب سيبويه : ٣ / ٣٩١.

[٣] شرح المفصل : (ابن يعيش) : ١ / ١٥٦.

[٤] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل : ٢/ ٤٦٥.

فتحوّل إليها، كما أن وقوعه في طرف اللفظة جعله عرضه للتغيير اكثر من غيره، وإنّ ما قبله مفتوح ولا يفصل بينهما إلّا الألف الزائد[١].

وكِسَاء أصله : كساو : ك ـِ/ س ـَ و، قلبت الواو الفاَ فأصبحت كِسَاْ اْ : ك ـِ/ س ـً ـً فالتقت ألفان ساكنتان فأبدل الساكن الثاني إلى أقرب الأصوات، وهو الهمزة فصارت كِسَاء : ك ـِ / س ـَ ء.

ويرى د. عبد الصبور شاهين أن الواو والياء صوامت ضعيفة وليست أنصاف صوامت، قال : (يجب أن يطلقُ عليهِا صوامت ضعيفة؛ نظراً لسكونها، وليس انصاف صوامت كما يطلق عليهما غالبًا ؛ لأن هذه التسمية لا تصدق على صامت يكون أصلا من أصول الكلمة))[٢]. إذ يُفهم من نصَّهِ أنّ أصل الكلمة منتهية بواو مسبوق بألف مَدْ ، يطلق عليه المزدوج (فتحة طويلة + ضمة) يحدث عند النطق بهما مجتمعين واو من الناحية السياقية للبنية، أما من الناحية الصوتية ما هي إلا انشطار المزدوج وسقوط الضمة وبقاء الفتحة الطويلة[٣].

وذهب الدكتور حاتم الضامن إلى أن النسبة إلى ما كانت همزته منقلبة عن واو أو ياء، فلك فيها الوجهان إذ قال : ((وإن كانت منقلبة عن واوِ أو ياءٍ ، فلك فيها وجهان : إن شئتَ قلبتها واواً ، وإن شئت تركتها همزة ، نقول في النسب الى كِسَاء ، وفضاء : كساوِيّ وكسائِيّ ، فضاوِيّ وفضائِيّ))[٤].

اما الدكتور جواد كاظم عناد فيعدُّ المزدوج الهابط (ـً و) في كساو غير متحققة في العربية ، وما حدث هو أسقاط الواو و تعويض الهمزة مكانها[٥].

---

[١] ينظر: الممتع الكبير في التصريف : ٣٤٨.

[٢] القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ٤٣ – ٤٤.

[٣] ينظر: نفسه : ٨١.

[٤] الصرف : (د. حاتم الضامن) : ٣٣٣.

[٥] ينظر : المزدوج في العربية : ٨٣.

وذكر في موضع آخر أنّ الهمز الواجب في آخر البنية يكون المزدوج فيه هو من النوع الهابط : (ـً و) كِسَاو ، و (ـً ي) بِنَاي وأنّ هاتين الصورتين لا تحقّق لهما في كلمة عربية واحدة إذ تم التخلص منها بإسقاط الواو في نحو (كِساو)، والياء في نحو: (بناي) ، هكذا :

ك ـِ / س ـً و ⟵ ك ـِ / س ـً ء.

ب ـِ / ن ـً ي ⟵ ب ـِ / ن ـً ء[1].

ويظهر أن دكتور جواد عوّل على اسقاط الجزء الثاني المزدوج ، وهو لا ينظر إليه على أنه قلب.

ومن مصاديقه أيضًا الهمزتان المتحركتان في الطرف :-

إذا اجتمعت الهمزتان المتحركتان في آخر البنية، فإن الأخيرة تُبدل ياء وجوباً في مثل : جاءٍ في جَايِئ ، ذهب الخليل إلى أن ما يجتمع فيهِ همزتان في الطرف بابه القلب المكاني ، وهو قياسي عنده ، وانّ اسم الفاعل من جاء هو (جَاءٍ) على وزن (فالٍ) ، وقد حصل فيه قلب مكاني فهو يرى أنّ أصله (جَايِىء) ، ثم قُدِمت الهمزة على الياء فصار (جَائِي) على وزن) فالع) ثم أُعلّ اعلال قاضٍ بحذف الياء ، وعوّض عنها بالتنوين ، فالساقط منها عين الكلمة[2].

وإجراء الخليل كان هروباً من كراهة اجتماع همزتين في كلمة واحدة. وذهب سيبويه إلى أنّ (جاءٍ) هو اسم فاعل على وزن (فالٍ) ، وكان أصله (جَايِئ) على وزن (فَاعِل) من الفعل (جَاءَ) ، وأصل الألف في (جَاءَ) ياء ، ولمّا وقعت الياء بعد ألف (فاعل) وجب قلبها همزة كما في (بَائِع) فصار (جَائِئ) بهمزتين ، ثم قُلبت الثانية ياء ، فأصبح اللفظ (جَائِي) على وزن : (فَاعِل) ثم حذفت الياء حملاً لها على (قاضٍ) فيصير (جاءٍ) على وزن (فَاعٍ) بحذف اللام[3]. وأستحسن سيبويه الرأيين بقوله : ((وكلا القولين حسن جميل))[4].

---

[1] المزدوج في العربية : ٨٧.

[2] ينظر : كتاب سيبويه : ٣٧٧/٤.

[3] كتاب سيبويه : ٣٧٧/٤.

[4] نفسه : ٣٧٨/٤.

وقال أبو على الفارسي نحو : (وأمّا المتحركة فنحو : جاءٍ – وخطايا اجتمعت الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في نحو : بائع وغائب مع الهمزة التي هي لام في جاءَ فأبدلت الثانية ياء لانكسار ما قبلها ...))[١].

وقال ابن جني : ((رأيت أبا علي يذهب إلى قُوةّ الخليل في هذا الباب قال : لأنه لا يجمع على الكلمة إعلالين ، إنّما هو إعلالٌ واحدٌ . وهو تقديمُ اللام ، وتأخير العين)[٢].

يفهمُ من هذا النص أنّ أبا علي يتبع الخليل في مذهبه ؛ لان مذهب سيبويه يجمع إعلالين على الكلمة. فالإجراء الصرفي للكلمة عند الخليل وابي علي الفارسي يمر بمراحل هي : جاء – جايِىء – جائِي – جاءٍ . فالفرار كان من هذا الاجتماع عند الخليل بالقلب المكاني ، وعند سيبويه بالإبدال.

والتحوّل في (جاءٍ) لدى سيبويه يُثير عدداً من الملاحظ أهمها:-

أ- قلب الياء همزة ، وقلب الهمزة ياء في عين ولام الكلمة فقط.

ب-نُلاحظ يتوالى على بنية الكلمة أكثر من اعلالين :

قلب الياء همزة (عين اسم الفاعل) وقلب الهمزة ياء (لام اسم الفاعل) ، ثم حذفت الياء حملاً لها على قاضٍ.

ت-أنّ حمل (جاءٍ) في الإعلال بحذف يائها على (قاضٍ) فيه نظرٌ لأنّ الحرف المحذوف في (قاضٍ) هو أصلي غير منقلب عن شيءٍ ، أما في (جاءٍ) فالمحذوف حرف منقلب عن الهمزة[٣].

وقد اختار الجرجاني هذا القول وعللّ له بقوله : (وأمّا الهمزتان المتحركتان في كلمة فنحو : فاعل ، من جئت تقول : جاءٍ والأصل جائئ بوزن جاعع ، ثم قلبت الثانية ياءً لانكسار ما قبلها ، كما قلبت همزة آدم الفاً لانفتاح ما قبلها ، فلام الجائي في كونه عاريًا من الهمزة ،

---

[١] التكملة : ٥٩٥.

[٢] المنصف : ٢ / ٥٣ ، وينظر : شرح المفُصّل (ابن يعيش) : ١١٧/٩.

[٣] ينظر : كراهة توالي إعلالين . دراسة صرفية صوتية : ١٣٣.

وياء صريحة بمنزلة ياء القاضي تقول : هذا جاء ، ومررت بجاءٍ ، ورأيت جائياً ، كما تقول رأيت قاضِياً...)[١].

يفهم من كلامه أنّه عمدَ إلى قلب الثانية ياءً ، فاسم الفاعل من (جَيءَ – جايِئ) قلبت عين الفعل (الياء) همزة فأصبحَ (جائِئ بوزن جاعع) فاجتمعت في آخره همزتان ، قلبت الثانية (الاخيرة) لتطرفها وسبقها بالكسرة ، فأصبح (جائِي) ثم حذفت الياء حملاً على (قاضٍ) ، ويظهر أنّ وزنها الصرفي هو (فاعع) لأنّه عامل (الهمزة) معاملة المكرر (= جاعع) ، ولم يرتضِ الى يكون تسهيلها بين بين ، لأن همزة بين بين فيها رائحة الهمزة[٢].

فحملت كلمة (جاءٍ) في صورتي النصب والرفع على صورة الجر، لكون الأخيرة جارية على القياس، إذ اِن اصل جاءٍ جائِئ ، فكرهِ اجتماع الهمزتين ، فقلبت الاخيرة ياء فصار : جاءيٌ، ثم أُعلّ إعلال قاضٍ[٣].

وقد ذكر العكبري رأي الخليل والسبب الذي دفعه الى القول بالقلب المكاني في (جاءٍ) إذ قال : ((وإنما قال ذلك لأنها ياءٌ في الاصل وقعت بعد الألف فصُيّرت همزة فإذا وقعت طرفا لم تُغيَّر لعدم المُغيَّر ، ولو لم تُغيَّر لاجتمع همزتان، وإذا أُخَّرَت لم تجتمعا ، ثمَّ يلزم من عدم النقل توالي إعلالين ، وهو إبدال العين همزة وابدال اللام ياءً ، وإذا نُقِلَ لم يلزم ذلك))[٤].

يفهم من كلام العكبري أن الخليل إنّما اختار القلب المكاني في (جاءٍ) تجنبا لتوالي إعلالين في الكلمة ، لأنّ عدم القلب سيُلزم قلب الياء الواقعة بعد الألف الى همزة ، وهذا إعلال، وبالتالي تجتمع همزتان فتصير الكلمة (جَائِئ) فتقلب الهمزة المتطرفة ياءً ، وهذا اعلال آخر ايضاً ، لذا تجنب الخليل توالي إعلالين في الكلمة فعمدَ الى القلب المكاني ، اي نقل الهمزة مكان الياء ، ونقل الياء مكان الهمزة ، فعندما كان أصل الألف في الفعل (جاءَ) هو الياء ؛ لأنّ أصله (جَيَأ) فعند اشتقاق اسم الفاعل منه عاد الالف إلى أصله فأصبح (جايئ) ثم نقل الخليل الهمزة مكان الياء فاصبح (جَائِي) ثم أُعلَّ إعلال قاضٍ ، وبذلك يكون قد تجنب توالي إعلالين

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٣٤٨ – ٣٤٩.

[٢] ينظر: المزدوج في العربية : ١٠٦ .

[٣] ينظر : كتاب سيبويه : ٥٥٢/٣.

[٤] اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٢/٢.

في الكلمة وهذا الرأي لم يلق استحسانا عند الرضي إذ قال : ((وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين، وذلك إنّما يُحترز عن مكروه إذا خيف ثباته وبقائه، أمّا إذا أدى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الاداء إليه))[١].

إن ما ذكرهُ الخليل وسيبويه من وصفٍ لهذا التحويل، يمكن أن نضع مقاربة مع معايير الدرس الصوتي الحديث فعلى رأي الخليل ما حصل بعد القلب المكاني، هو حذف للمزدوج (ي ُ) في حالة الرفع و (ي ِ) في حالة الجرّ ، ثم إعادة تشكيل الكلمة بنقل الصامت (ن) إلى المقطع الثاني ، لُيشكَّل قاعدة ثانية للمقطع الثاني ، حسب الكتابة الصوتية الآتية :

الأصل : جَايِيء : ج ـً / ي ـِ / ء ـُ ن وبحذف المزدوج الصاعد (ي ُ) في الرفع أو : جائِي : ج ـً / ء ـِ / ي× ـُ ن

(ي ـِ) في حالة الجر ثم نحول الصامت

: ج ـً / ء ـِ / ن (ن) الى المقطع الثاني .

: ج ـً / ء ـِ ـن[٢].

ت-**قياس الطرد** : وهو ما لا تعترض عليه الرواية الضعيفة والجاري على النظائر[٣]. وحدّه ابن جني : بأنه ((ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا))[٤]. وجاء في الكليات : ((أطّرد الامر تبع بعضه بعضًا وجرى ، واطّرد الحد : تتابعت أفراده وجرت مجرى واحدًا كجري الأنهار))[٥].

ومن مصاديقه التخفيف عند اجتماع همزتين في بداية الكلمة : أنّ تسهيل الهمزة الثانية المجتمعة مع همزة أخرى في أوّل الكلمة يكون بتتابعٍ مباشرٍ، أي همزة بعد همزة ؛ ولا ريبَ أن صوت الهمزة صوت مكروه عند العرب بسبب طبيعة تخلّقه، وصفاته التي ينمازُ بها ، فهو أشقُ الأصوات نطقاً، وأبعدها مخرجاً، فطريقة إنتاجهِ تمرُّ بمراحل ثلاث ،

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١ / ٢٥ .

[٢] يُنْظر : كراهة توالي إعلالين : دراسة صرفية صوتية : ١٣٤.

[٣] ينظر : الحدود في النحو : ٤٢.

[٤] الخصائص : ١٢٦/١.

[٥] الكليات : ١٤٠.

قطع النفس ، والانطباق، والانفجار[١]، وأن صوت الهمزة له نبرةٌ كريهةٌ في الصدر ، وهي أبعد الحروف مخرجًا، نعتها سيبويه بأنها، كالتهوّعِ[٢]، وقد تناول سيبويه مسألة التقاء الهمزتين في كلمه واحدة بقولهِ : ((ومن ذلك أيضًا : آدم ، أبدلوا مكانها الألف ؛ لأنّ ما قبلها مفتوح ، وكذلك لو كانت ألفًا كما صيّرتْ همزة جائي ياء وهي متحركة للكسرة التي قبلها))[٣].

ووقف الأخفش عند هذا الموضع ذاهبًا إلى أنّ اجتماع همزتين في كلمة واحدة، فإنهم يبدلون الأخرى منها أبدًا، فيجعلونها ألفًا ساكنة إنْ كان ما قبلها مفتوحًا، نحو (آدمَ) و (آخر) و (آمن)[٤].

أما ابن السراج فقد ذكر ايضًا أنّ الهمزة تبدل ألفاً إذا وقعت فاء الاسم وألحق بهِ همزة قبلها ، وأنّك إذا أردت تصغيرها أو تكسيرها قلبها واواً ، فتقول في تصغير : آدم – أويدم ، وفي تصغير : آخر – أو يخر[٥].

وذكرَ أبو علي الفارسي أنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة أبدلت الثانية منها الفاً، وذلك قولك في الساكنة : آدم ، وآخر وألحقت همزة (أفْعَل) الزائدة الهمزة التي هي فاء من الأدمة والتأخر فأبدلت الثانية منهما ألفًا كما أبدلتها في رأس وفاس[٦].

وقد وقف الجرجاني عند هذه الأقوال معللاً إياها، ليبين أنّ وزن (آدم) هو (أَفْعَل) أُبْدِلَتْ همزته الساكنة ألفا، لالتقائها مع همزة (أَفْعَل) فقال مجسدًا قوله ذلك بأن ((آدم وآخر الأصل (أَأْدم) و(أَأْخر) بوزن : أَعْدم بهمزتين على ان تكون الأولى همزة (أفْعَل) كأحْمَر وأسْود، والثانية فاء الفعل من الأدمة، وكذلك أأْخر ... ثم أبدل الثانية ألفاً محضة حتى كأنّها ألف زائدة

---

[١] ينظر : علم الصرف الصوتي : ١٧٨.
[٢] ينظر : كتاب سيبويه : ٥٤٨/٣.
[٣] كتاب سيبويه : ٥٥٢/٣.
[٤] ينظر : معاني القرآن : (الأخفش) : ١/ ٤٥.
[٥] ينظر: الأصول في النحو: ٣٧٧/٣ – ٣٧٨.
[٦] يُنْظر : التكملة : ٢٣٥ – ٢٣٦.

كألف ضارب من حيث أنّ لاحظ لها في الهمز، وليست كألف (رأس) لأجل أنّ قلب الهمزة هناك على سبيل التخفيف اللفظي والحكم للهمزة ..))[١].

ثم صرّحَ أنّ هذا الأبدال إبدال لازم في الكلمة ، وليس على اعتبار أنّ الهمزة مقدرة أو غير مستعملة ؛ لأنّ عرضهم التخلص من التقاء الهمزتين في الكلمة في قوله : ((والألف هنا بدل الهمزة، وليست الهمزة بمقدرة ولا مستعملة لأجل أن غرضهم أن يرفعوا التقاء الهمزتين رأساً ، فكما رفعوا ذلك في التركيب بأن لم يصوغوا نحو : رَدَدْتَ في الهمزة كذلك رفضوه في نحو : آدم بأن أبدلوا من الثانية الفا إبدالاً لازماً))[٢].

يتّضح مما تقدم :-

١- يفهم من قوله : ((... بأن ابدلوا من الثانية ألفا إبدالاً لازماً)) أنّ هذا الضرب من الإبدال بابه الأطراد.

٢- نظر الجرجاني الى الالف المنقلبة عن الهمزة الثانية أنّها حرف زائد، وهذا ما يفسر قبلها قوله : ((.... وليست كألف رأس ....))

٣- أراد بقوله: (وليست كألف رأس لأجل أن قلب الهمزة هناك على سبيل التخفيف اللفظي)) .. أن تخفيف الهمزة لا يقتصر على التخفيف اللفظي بل مؤداه إلى الإبدال.

٤- يفهم من قوله : ((بأن مجيء الالف في أأخر ليس بمنزلة مجيئها في رأس ..)) أن هذا الإبدال على نوعين :

أ- واجب في هذا الموضع إذا وقعت الهمزة ، ساكنة بعد همزة متحركة فإنّها تقلب حرفاً يجانس حركة ما قبلها وهذا يكشف عن أثر الصائت القصير في التحوّل.

ب-جواز إذا وقعت الهمزة بعد حرف متحرك غير الهمزة ، نحو: فأس ، وبئر فلكَ أن تقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها فتصبح (فاس، وبير) وإنْ شئت تركتها على تحقيقها[٣].

وذكر العكبري (ت ٦١٦هـ) أنّ اجتماع همزتين في بداية الكلمة وسُكِّنت الثانية وانفتحت الاولى لازم إبدال الثانية ألفاً نحو : (آدم) و (آخر) في : أأْدم ، وأأْخر وفي الفعل نحو: (آمن) و

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٣٤٦/١ .

[٢] نفسه : ٣٤٧/١.

[٣] ينظر: المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٣٤٦ – ٣٤٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣١٣/٢.

(آزر) في : أأمن ، و أَأْزره إنّما كانّ كذلك لأنّ الهمزة إذا انفردت ثقل النُّطقُ بها، فإذا انضمَّ إليها أُخرى تضاعَف الثِّقَلُ ، وإذا تعاقبا وسُكِّنت الثانية ازدادت الكُلفة بالنّطق بهما والحذف يُخلُّ بالكلمة ، ولاريب أنّ الثقل تخلّق بالهمزة الثانية ، فوجب إبدال الثانية ألفاً لانفتاح ما قبلها[١].

وسوّغ الرضي وجوب القلب في الثانية ، حرفًا من جنس حركة الهمزة الأولى من الكلمة بقوله : ((وإنّما قلبت الثانية؛ لأنّ الثقل منها حصل ، وإنّما دُبرت بحركة ما قبلها ، لتُناسب الحركة، الحرف الذي بعدها، فتخفّ الكلمة ، وإذا دُبرت بحركة ما قبلها ، وليس المتحرّك همزة كما في راس، وبير، سُوت، فهو مع كونه همزة أولى))[٢].

أما المحدثون، فقد انقسموا في وصف هذا التحول على قسمين : القسم الاول يرى أنّ الهمزة الساقطة عُوّضت بحركة من جنس حركة الهمزة الأولى، ثم اجتمعت الحركتان القصيرتان حركة الهمزة الاولى والحركة المُعوّضة عن الهمزة الساقطة فصارتا حركة طويلة ، ويظهر هذا جلياً في قول الدكتور عبد الصبور شاهين : ((والواقع الذي يؤكده التحليل الصوتي، هو أن الناطق أسقط الهمزة الثانية ... وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها ، فتحولت حركة الهمزة الاولى من قصيرة الى طويلة وهذا النوع من التعويض ايقاعي يحافظ على كمية المقطع دون نظرٍ الى نوعه .. والملاحظ على أية حالٍ، أن تعويض الهمزة لم يكن إلاّ بحركة قصيرة فتحة أو كسرة أو ضمة ، وهو ما يزلزل قاعدة الصرفيين، فضلاً عن أننا لا نقول بالإبدال ، كما قالوا ، بل بمجرّد التعويض الموقعي))[٣].

والقسم الآخر : يتمثل بسقوط الهمزة الثانية ، ومدَّ الصوت بحركة الهمزة الأولى ؛ لتخلّق حركة طويلة، وبالتالي تكون الحركة الطويلة – ناجمة عن إطالة الصوت بالمصوّت القصير وليست نتيجة اجتماع مصوّتين ، ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية :

أَأْمَنَ : ء ـَ ء× / م ـَ / ن ـَ حذف الثانية ومد الصوت بفتحة الهمزة الاولى .

: ء ـً / م ـَ / ن ـَ

---

[١] يُنْظر : اللباب في علل البناء والاعراب : (العُكبري) : ٢/ ٣٠٧.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣/٤٠.

[٣] المنهج الصوتي : ١٨٢ – ١٨٣.

أُ أْ مِنُ : ء ـُـ ء / م ـِـ / ن ـُـ حذف الثانية ومد الصوت بضمة الهمزة الاولى.

: ء ـُّـ / م ـِـ / ن ـُـ

إئمان : ء ـِـ ءَ / م ـًـ / ن ـُـ حذف الثانية ومد الصوت بكسرة الهمزة الاولى.

: ء ـٍـ / م ـًـ / ن ـُـ [1].

[1] ينظر : التطوّر النحوي : ٣٩ ، ودراسات في علم أصوات العربية : ١٤٣/٢، والقراءات القرآنية (د. جواد) : ٩٨.

المبحث الثالث : القياس بحسب الوضوح والخفاء

وهذا النوع من القياس يكون على ضربين :

أ- القياس الجلي : وهو كلُّ قياسٍ بيّنٌ واضحٌ[١]، وعرّفهُ الشريف الجرجاني بقولهِ : ((هو ما تسبق إليه الإفهام))[٢].

كحذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها فإن الأول لم يسمع على خلاف الثاني ، وذُكِر أنَّ قياس المثنى على الجمع قياس جليٌ[٣].

وذهب عبد القاهر الجرجاني أن (الطاء) تدغم في (الظاء) المبدلة من الافتعال جوازاً على مذهبين أحدهما : أن تقلب الثاني إلى لفظ الأول لزيادة الثاني واصالة الأول ودلالة الاشتقاق إذ قال : ((فإن أردت الإدغام في مُصْطَبِر ، فاقلب الطاء صاداً كما قلبت في مُظْطَلِم الطاء ظاءً إتباعًا للزائد الذي هو الثاني الأول الذي هو الأصل))[٤].

وقال في موضع آخر : ((أن تقلب الثاني إلى لفظ الأول ، فيقال : مُظَّلم ، ووجهه أنك في المذهب الأول تجعل الظاء الذي هو فاء تبعا للطاء الذي هو زائد وفي هذا المذهب تجعل الزائد تبعا للأصل، والأصل بأن يكون متبوعاً أجدر من الزائد))[٥].

ب-القياس الخفي : وهو خلاف القياس الجلي ويسمّى استحسانًا، قال ابن جني : ((وجماعه أنَّ علته ضعيفة غير مستحكمة إلاّ أنَّ فيه ضرباً من الأتساع و التصرف))[٦].

فكُلُّ قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياساً خفيًا، ولكن غالبًا إذا ما ذكر الاستحسان يراد بهِ القياس الخفي[٧].

---

[١] ينظر: الدرس الصرفي في شروح ألفية ابن مالك (اطروحة) : ٥٤.

[٢] التعريفات: ١٥٢ ، وينظر القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤١ – ٤٤.

[٣] ينظر: الاقتراح : ١٣٤ ، ٢٢١ .

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ٤ / ١٦٨٨.

[٥] نفسه : ٤ / ١٦٨٥.

[٦] الخصائص : ١٣٤/١.

[٧] يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (أثير الدين ابو حيان الأندلسي) :٢٤٥/١ ، والاقتراح : ١٣٤ – ١٧٠.

وجاء في التعريفات أنهُ : ((تركَ القياس والأخذ بما هو أرفق للناس))[١].

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني بهذا القياس في (باب تقلب فيه الياء إذا كانت لا ماً واواً) قال : ((اعلم أنّ فعْلى إذا كانت اسمًا ولامها ياء قلبت الياء فيها واواً لغير علةٍ ألا ترى أنّ البَقْوى من بقيت والتقوى من تَقَيتْ والشَّروى من شَرَيْت ...، وهذا كل فَعْلى إذا كانت اسماً فإن كانت صفه لم تقلب وذلك نحو : صَدْيا وخَزْيَا في تأنيث صَدْيان وخَزْيَانِ وقد بقيت الياء على حالها..))[٢].

يفهم من نصّه أنّهُ ترك الأخف إلى الأثقل من غير علة مستحكمة أو من غير ضرورة فقلب الياء ههنا واواً بقوله : البقوى ، والتقوى ، والشروى من بقيت ، و تقيت ، وشَرَيْت ونحو ذلك من الاسماء ولم يقلبها في الصفات نحو صَدْيا وخَزْيًا في تأنيث صَدْيان و خَزْيَان فبقيت الياء على حالها ، فأراد الفرق بين الاسم والصفة وهذه ليست علة معتدّة وإنّما هو لأمر استحساني ؛ لأن هناك أشياء كثيرةً يشارك الاسم الصفة فيها ولا يوجبُ الفرق بينهما . من ذلك قولهم في تكسير حَسَن : حِسَان فَهذا كَجَبَل وجِبَال ... ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه ؛ وانّما نبيّن أن جميع ذلك هو أستحسان لا عن علةٍ موجبة[٣]. وذكر منه قولهم : رجل غَدْيان ، وَعَشْيان ، وقياسه : غَدْوان وعَشْوان ، لأنهما من غَدَوت وعَشَوت[٤].

رابعاً : القياس بحسب اللفظ والمعنى :

ينقسم على قسمين هما :

أ- القياس اللفظي : وتكون العوامل فيه لفظية في وهو : (مضامة اللفظ للفظ)[٥]. حيث تظهر آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، وكادَ ابن جني أن يلحق هذا النوع من

---

[١] التعريفات : ١٣ .

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ١٥٣٤/٤ .

[٣] ينظر: الخصائص: ١/ ١٣٣ – ١٤٣.

[٤] نفسه : ١ / ١٤٤ .

[٥] الخصائص : ١/ ١٠٩ ، ويُنْظر : القياس في النحو العربي نشأتهُ وتطورهُ : ٤٣.

القياس بالقياس المعنوي إذ قال: ((واعلم أنّ القياس اللفظي إذا تأملته لم تجدهُ عاريًا من اشتمال المعنى عليه فالمعنى إذن أشيع وأسير حُكماً من اللفظ))[١].

ومن مصاديقه بهذا القياس لفظة (إنسان) قال : ((وليس قولهم من قال : إن ناساً من ناس يَنُوس بشيءٍ لأجل قولهم : إنسان وأُناس وأناسِيٌّ ، فتصرف الكلمة على كون الهمزة فاء يدل على ما ذكره النحويون ، وإنّما الجميع من الأنس ويلائمه من حيث هذا النوع فيه سكون وألف))[٢].

نستشفُ من نصَّ الجرجاني أن هناك رأيين في بناء مفردة إنسان هما : –

الأول : احتجوا بالقياس بحسب اللفظ والمعنى على أن (إنسان) من الإنس فيكون وزنه (فِعْلانَا) فتكون الهمزة فائها ، وهو إمّا مصدرُ من أَنِسَ بهِ بِأنَسُ إذا أَلِفَهُ واطْمَأَنَّ إليه ، أو أنَسَ إلى الشيء يأنَسُ ويَأنُسُ إذا ركن إليه وسمّي به لأنه يؤنسُ ، والألف والنون في (إنسان)، زائدتان، والهمزة أصلية [٣]، ونسب اللغويون هذا الرأي إلى البصريين ، قال أبو البركات الأنباري ((وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلان))[٤]، واستدل البصريون على رأيهم بأصل اللفظة في الاشتقاق و الهمزة ههنا أصل بذاته، إذ يرونه مشتقا من (الإنْس) و الدلالة المعنوية لها التي تتصل بالظهور وعدم الاستيحاش وهذا ما قال به سيبويه ((ويكون على فِعْلان ... وإنسان))[٥]، وذهب ابو علي الى أنّ إنسان جمعه (أنَاسِيّ) وهو مأخوذ من الأنس[٦]. وقال الجوهري:((فِعْلان ... وقال قوم : أصله إنسيان إفعلان فحذفت الياء استخفافًا لكثرة ما يجري على ألسنتهم))[٧].

والرأي الآخر : ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن وزن (إنْسَان) هو (إفْعَان) من (النِّسْيان) بناء على قول ابن عباس (رضي الله عنه) : ((إنّما سمَّي إنسانا لأنَّهُ عُهد إليه فنسى))[٨].

---

[١] الخصائص : ١ / ١١٠ – ١١١.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ١٠٠٩.

[٣] يُنْظر : كتاب سيبويه : ٢٥٩/٤، و معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن (د. كاطع جار الله) : ١٥٥.

[٤] الانصاف في مسائل الخلاف : ٨١٠/٢ (مسألة ١١٧).

[٥] كتاب سيبويه : ٤/ ٢٥٩.

[٦] ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٤/ ٢٩٥.

[٧] الصحاح : ٥٨ (إنس).

[٨] أدب الكاتب : ٤٩٩ ، وينظر : تفسير غريب القرآن (ابن قتيبة) : ٢٢.

وأن الهمزة زائدة في أوَّلِهِ كالألف والنون في آخره ، وأنّه مشتق من مادة (نَسِيَ) ، و نسب هذا القول الى الكوفيين[١]. والإنسان على هذا القول أصله : (إنْسِيَانُ) على زِنَه (إفْعِلان) نحو : (إضْحِيَان) من النِسْيَان إلاّ أنّه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه (الياء) التي هي (اللام)، لكثرة الاستعمال[٢].

قال الفيومي : ((وقال الكُوفِيُّونَ مُشتق من النسيان فالهمزة زائدة و وزنه إفْعَانٌ على النّقْص والأصلُ إنْسِيَانُ على إفْعَلان ولهذا يُرَدُّ إلى أَصْلِهِ في التصغير فيقال أُنَيْسِيانٌ) و(إنْسانُ) العين حَدَقَتُها والجمع فيهما أنَاسِيُّ)[٣]، والأناسيُّ : جمع إنسان كبُسْتان ، و سِرُحان ، وردّوا الياء إليه في حالة التصغير فقالوا (أُنيْسِيان) ، لأنّ التصغير يردُّ الأشياءَ إلى أصولها[٤].

ونسب ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) هذا الرأي الى بعض البغداديين[٥]. ورجح عبد القاهر الجرجاني الرأي الأول للمناسبة بين اللفظ والمعنى ويؤكد دعواه بقوله : ((ولو جاز ذلك لجاز أنْ تقول في سِرْحان : سُرَيْحِيان ... لأنهم قالوا أنْيسِيَان ، فعلم أنّه جاءَ على أنْسِيَان ، وذلك ساقط ؛ لأنه في مذهب اختراع الأصول ، والأمثلة ...))[٦].

فيبدو واضحًا من هذا النصَّ أنَّهُ ينكرُ رأي الكوفيين لأنّ الأصل (إنسيان) غير مسموع كما سمعَ (أنعم صباحًا) وأما تصغيره على (أُنيسيان) فعلى سبيل الشذوذ ، ونعته بمذهب اختراع الأمثلة ، فهو يرى انّ (إنسان) على زنة (فِعلان) من الإنس فهو مناسب له في اللفظ والمعنى وكذلك إنس بالكسر وإناس وإنيس تدل على أصالة الهمزة أمّا قول الكوفيين (إنسان) على زنة (إفْعَان) من (نسِي) لمجيء إنيسيان في تصغيره فهذا لا يدلُّ ،على أنّهُ (إفْعَان)، لأنّهُ لا يوافق (نسي) لا لفظاً لخلوّهِ من الياءِ فيه ولا معنى إذا لا دلالة للإنسان على النسيان[٧]. ثم أنَّهُ أَنكر كون (إنسان) على وزن (إفْعان) لأن لا يصحُّ تقدير اللام ثم حذفها وذُكِرَ أن وزن

---

[١] ينظرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨١١/٢ – ٨١٢ (١١٧) ، و الخلاف الصرفي في اللغة العربية : ١٠٦.

[٢] يُنظر : معاني القرآن : (الفراء) : ٢٦٩/٢، ، والاشتقاق (ابن دريد) : ١٦٢.

[٣] المصباح المنير : ٢٦/١ ،ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ١٥٥–١٥٦.

[٤] ينظر: الأنصاف : ٢ / ٨١٢(مسألة ١١٧) ، والمخصص : ١٦/١.

[٥] ينظر : أدب الكتاب : ٤٩٩.

[٦] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١١٠٢ – ١١٠٣ .

[٧] شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٤٦.

(فِعْلان) هو الأظهر لأنّه ورد في التنزيل العزيز أربعة ألفاظ هي (إِنْسيّ) و (أناسيّ) و (أناس) و (ناس)[١]. كقوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يقول إمنّا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ﴾[٢]، وعلى ضوء تفسير هذه الآية أعترض ابن ابي الربيع (ت ٦٨٨هـ) على من يرى أنّهُ مأخوذ من (النسيان) وذهب مع من يرى أنّ لفظ (الناس) مأخوذ من الأنس)[٣].

- **القياس المعنوي** : ويرادُ بهِ ما كانت العوامل فيه الحقيقة راجعةً كونها معنوية كرفع المبتدأ بالابتداء[٤]، وهذا النوع من القياس يقترب من قياس الشبه، فالحمل قائم على جمعه الشبه، وهو الشبه في المعنى، وقد اهتم به العلماء وافردوهُ في التقسيم ، لان العلة الجامعة فيه هي جهة المعنى[٥].

ومن مصاديقه عند عبد القاهر الجرجاني ما ورد عنه في (باب ما جمع معناه دون لفظه) قوله : ((ولكنه لما شاكل نحو: قَتِيل في المعنى من حيث إن هذهِ الأوجاع ليست مما يستحبه الإنسان صار المريض بمنزلة الجريح في أنَّهُ فُعِلَ بِهِ شَيءٍ فَجُمِع على فَعْلى نحو : مَرْضَى و حَمْقَى و هَلْكَى ... وجَرْبَى، وأمّا إذا قيل : مراض ومَريضون ، وهُلاّك وهالِكُون ، فعلى الظاهِر ...))[٦].

يظهر من النصَّ أعلاه أنّهُ احتجَّ بالقياس حسب المعنى على حمل قَتِيل على باب (جَرِيْح) لأن الجامع بينهما هو الضرر، فتجدهم يقولون مَرْضَى و حَمْقَى وهَلْكَى كما يقولون : جَرْحَى ، وإنّما جاءَ هذا الحمل على المعنى (جَريح) و(قَتِيل) وذلك للاتفاق بينهما في الوزن والمعنى ، وإذا حملوا على باب (جَرِيْحٍ وجَرْحَى) بمعنى مفعول على باب هَالِك وأحْمق وأجرب جمعوها على هَلْكى و حَمْقَى و جَرْبَيَ ؛ لموافقتها إيّاه في أصل المعنى من حيث أنّها كانت لمن أصابه ضرر من هَلاكٍ أو حَمَقٍ أو جَربٍ ، فأشبه من أصابه جُرْح ، فحملَ مريضٍ على جريح بمعنى مفعول به ،قال سيبويه : ((وقال الخليل : إنّما قالوا : مَرْضى وهَلْكَى ومَوْتى وجَرْبى

---

[١] البيان في اعراب القران : ١/ ٥٣-٥٤.

[٢] البقرة : ٨.

[٣] تفسير القرآن الكريم (ابن أبي الربيع) : ١/ ٢٣٩ – ٢٤٠ .

[٤] ينظر : الخصائص : ١ / ١١٠ – ١١١ ، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣.

[٥] يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب : (الرضي) : ٣/٩٥ ، والاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري (د. باسم محمد عيادة) : ١٦٨.

[٦] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ٩٧١.

وأشباه ذلك لأنّ ذلِكَ أمر يُبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون و أصيبوا به ، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى..))[١].

ويرى الخضر اليزدي أنّ هذه الأشياء أمور ابتلوا بها فالمريض من أصابه مرض توافقا في كونهما مصابين لضرر ، فهذا سببٌ على إجراء جمع جريح على مريض[٢].

وكذلك احتجَّ الجرجاني بالقياس حسب المعنى بصحَّة الواو في مَخِيط ومَكِيل ومَبِيع حملاً على معنى مِخْياط و مِكْيال ومِبْياع، فيكون الشبه بالمعنى إذ قال : ((وأمّا المفعول مما عينه ياء نحو : مَخيط ومَبِيع ، فعلى هذا الخلاف، فصاحب الكتاب يزعم أن الياء في مَبْيُوع أُسْكِنَ بأن نُقِلَتْ ضمته إلى الياء ، فاجتمعت مع واو مَفْعُول فحذف الواو و قلبت الضمة كسرة ليصحّ الياء فقيل : مَبِيع فوزنه مَفِعْل ، و أبو الحسن يزعم أن الياء لما أسكنت حذفت لالتقائها مع الواو فبقي مَبُوع ، ثم قلب الواو ياء فرقًا بين بنات الواو وبنات الياء ، ومذهب صاحب الكتاب أظهر قوة في هذا الوجه ، وذلكَ أنّ علة أبي الحسن في إثبات الواو أنه قد شارك الميم في الدلالة على المعنى ...))[٣].

نستشفُ من نصَّ الجرجاني أن هناكَ رأيين في اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي هما :-

١- الأول : يكون على وزن (مَفُعْل) نحو (مَقُوْل) ، وكان الأصل (مَقْوُول) نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصار (مَقُوْوْل) ، ثم حُذفت واو (مَفْعُوْل) ؛ لالتقاء الساكنين فأصبحت (مَقُوْل) على وزن (مَفُعْل) ، وهذا رأي سيبويه و من اتبعه وحجتهم أن الميم تدلُّ على المفعولية، والواو إنّما زيدتْ إشباعاً للضمة قصداً ، لأنْ يخرجُ من المثال المتروك هو (مَفُعْل) فعند اجتماع الواوين في الصيغة حذفت الزائدة التي لا يتعلق بها كبيرُ معنًى ؛ ولكونها قريبة من الطرف وبقت الأصلية لأنّها أولى بالمعنى[٤].

---

[١] كتاب سيبويه : ٣ / ٦٤٨.

[٢] ينظر شرح شافية ابن الحاجب : (اليزدي) : ٤٥٧/١.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ١٤١٠/٣ – ١٤١١.

[٤] ينظر : كتاب سيبويه ٤ / ٣٤٨ ، والمقتضب : ١/ ١٠٠.

وكذلك اسم المفعول من الأجوف اليائي فهو عندهم على زنة (مَفِعْل) نحو (مَبِيْع) وأصلهُ (مَبْيُوْع) ، فنقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها فصار (مَبُيْوْع) فحصل التقاء ساكنين فحذفتْ واو (مفعول) فصار اللفظ (مُبيع) فبعد حذف الواو و قلب الضمة كسرة ليصح الياء فقيل (مَبِيْع) على زنة (مَفِعْل)[١].

الآخر : يكون على وزن (مَفُوْل) إذْ يرى الأخفش أن عين (مَفْعُوْل) هي المحذوفة لالتقاء الساكنين وليس الواو ، واعتماده في ذلك أنّ واو (مَفْعُول) جاءت لمعنى لا يتحصل بحذفها ، وأن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة يحذف الأوّل منهما، وعلى هذا فإنّ مَقُوْلَ عنده على زنة (مَفُول) أمّا مَبِيْع وزنه (مَفِيْل) ويرى أبو الحسن أنّ الياء لما أسكنت حذفت ؛ لالتقاء الساكنين أي لالتقائها مع الواو ، فصار اللفظ (مَبِوْع) ثم قُلبتِ الواو ياءً ؛ لتجانس الكسرة ، وفرقا بين بنات الواو وبنات الياء بصَارَ اللفظ (مبيع) على زنة (مَفِيْل)[٢]. وقد رجحَّ المازني رأي الأخفش ؛ لأنه أقرب إلى القياس إذ قال : ((وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس))[٣].

إلاّ أنّ عبد القاهر الجرجاني لم يستحسنْ رأي الأخفش ، فقد قوّى رأي سيبويه ، وهذا يعني إنّه يرى رأي الأخفش أقلُّ وجاهةً من الرأي الأول، إذ قال : (ومذهبُ صاحب الكتاب أظهر قوة في هذا الوجه))[٤].

وخلاصة ما يراه عبد القاهر الجرجاني أن رأي الأخفش يقتضي حذف حرف أصلي ، وهو الياء في (مَبْيُوع) ، وقلب حرف زائد وهو الواو ، فهو يرى أن الأولى إبقاء الاصلي وحذف الزائد، إذ قال : ((وذلك أنّ علة أبي الحسن في إثبات الواو أنّه قد شارك الميم في الدلالة على المعنى، ففضّل على الأصلي واختير ثباتهُ ، ثم إنّه يقلبهُ ياءً فيزيل لفظه ...))[٥]. وايّد العكبري وابن عصفور ما ذهب إليه الجرجاني[٦].

---

[١] ينظر : المقتضب : ١٠٠/١ ، المقتصد في شرح التكملة : ١٤٠٨/٣.

[٢] ينظر : المقتضب: ١/ ١٠٠ وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٤٧/٣.

[٣] المنصف : ٢٨٧/١ – ٢٨٨.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ١٤١١/٣.

[٥] نفسه : ١٤١١/٣.

[٦] يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٦٠/٢، والممتع في التصريف : ٢٩٩/١.

وذهب الرضي الى أن رأي الأخفش فيه نظرٌ ، فهو يرى أن قلب الضمة كسرة في (مَبُيْوْع) من أجل الياء يصحَّ إذا كانت الياء باقية ثابتة ، أما إذا كانت الياء في حكم المحذوف كما هو في رأي الأخفش فهناك وقفةٌ ونظرٌ...[١]. وأحسب أن رأي الرضي أقرب للصواب ؛ لأنك إنّما تقلب الحركة لكي يسلم الحرف الذي بعدها ، ثم تعود فتحذف ذلك الحرف ، فهذا يخالفُ الغرض.

قضايا أخرى في القياس :

١- القياس على الأكثر :

احتج عبد القاهر الجرجاني بلفظ القياس على الأكثر الدال على القبول فضّاً لوقوع الخلاف بين العلماء في (باب التثنية والجمع الذي على حدها) بقوله : ((وقول أبي علي "قياسًا على الاكثر" يعني أنّ الأكثر أن يمالَ الألف التي في تقدير الياء وإن كان الألف مفخماً ، فاحكم بأنَّهُ من الواو تقول : شَفَوان ؛ لأنّهُ لا يقالُ : شَفَا بالإمالة ، فإن قلت : إنّ مَتَى أسم مبني لا حظ لها في التمكن، وهو بمنزلة الحروف نحو : إلى ، وقد اجتمعتم على أنّ الألف في الحروف لا تكون منقلبة عن ياء ولا واو))[٢].

يفهم من نصَّ عبد القاهر الجرجاني أن الاسم المعتل بالألف إذا لم يقم دلالة على ما أنقلب منه الألف، أَمَنْ الياء هو أم من الواو ؟ اعدّه العلماء بالإمالة والتفخيم فإن لزم ألفه التفخيم جُعلت من الواو فتقول في تثنية شَفَا : شَفَوان و إن جازت الإمالة في الألف جعلت من الياء قياسًا على الاكثر، نحو(كلا ، ومتى ، وأنى) إذا سمي بها ، قال سيبويه : (ولكنهم يميلون في أنّى ؛ لأن أنّى تكون مثل أيْنَ ، كخلفك ، وإنما هو اسم صار ظرفًا فقرب من عطشى)[٣].

وذهب المبرد الى جواز الإمالة في الحروف لاستقلالها بالمعنى بنفسها قال : ((إمّا، وحتى ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء . فإن الإمالة فيه خطأ ولكن (متى) تُمال ؛ لأنّها اسْم ، وإنّما هي من أسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إلّا عن وقتٍ))[٤].

---

[١] ينظر: المنصف : ١/ ٢٨٨.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٣٥٩.

[٣] كتاب سيبويه : ٤ / ١٣٥.

[٤] المقتضب : ٥٢/٣.

يفهمُ من قولهِ أنّ الاستقلالية في معناها مشروط بالدلالة على المعنى بشكلها الافرادي من دون ذكر متعلقها . وصّرح السيرافي : (وما كان من الأسماء التي لا تتمكن ولا تصّرفُ تلحقهُ الإمالة كقولنا : متى ، وقولنا : ذا ...))[١].

ويبدو أن السبب لعدم تصرفها ، أو لبعدها من الاشتقاق فلا يلحقها التثنية ، ولا الجمع ، ولا أي تغيير ، وأن ألفها لا تحوّل ياءً، ويرى الدكتور عبد الفتاح اسماعيل أن السبب في منع إمالة الحروف أنّه غير مستقل بنفسه ، أي لا يفهمُ معناه إلا مع غيره[٢].

وذهب ابن جني أن الحروف لا تُمال ، ويُعلّل ذلك ببعدها من الاشتقاق و هو يذكر أنهم قالوا : بلى – بالإمالة – ويُعلّل إن ألفه أصل ، وليس منقلبة ، وأنّها قويت لما قامت بنفسها ، ويذكر أنهم قالوا ((يَا زيد – بإمالة يا)) ويُعلّل ذلك لأنها قويت لما قامت مقام الفعل، أي أدعو زيداً[٣].

وزاد ايضًا أن مما لا تدخلهُ الإمالة الأسماء الموغلة في شبه الحروف ، فيذكر أنّهم أمالوا بعضها كمتى ، وأنى ، وذا ، حملاً على تصرف الأسماء[٤].

وقال الرضي : ((قوله : وغير المتمكن كالحرف لأن غير المتمكنة لعدم تصرفها تكون كالحرف، فإن سميت بها كانت كالحروف المسمى بها : إن كان فيها سبب الإمالة أميلتْ، كإذا، للكسرة ، و إنّما أميل (ذا) في الإشارة لتصرفها – وأمّا أنّى ومَتَى فإنّما تُمالان – وإن لم يسمُ بهما ايضًا لا غنائهما عن الجملة))[٥].

والمتأمل في نصَّ الرضي يُلاحظ أمورًا عدة منها :

١– إنّ القاعدة العامة هي عدم إمالة الألف من الحروف ؛ لعدم تمكّنها ، لكنّهم أجازوا إمالة الألف من (أنّى ، ومَتَى) للتسمية بها.

---

[١] شرح كتاب سيبويه : (السيرافي) : ٥١١/٤.

[٢] يُنْظر: الإمالة في القراءات واللهجات : ٢٤٨.

[٣] يُنْظر: اللمع : ٣٣٥.

[٤] نفسه : ٣٣٦.

[٥] شرح شافية ابن الحاجب : (الرضي) : ٢٧/٣.

٢- نيابة الحروف (أنى ، ومتى ، وبلى ، ولا)) عن الجمل اعطاها مزية جواز الإمالة حيث قال الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) : (والذي سهل إمالتها – أنّى مَتَى – لنيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها))[١].

٣- إنّه أجاز إمالة (ذا) ؛ لأنّ ألفه تصرف فتقلب ياء في التصغير فنقول : (ذَيّا).

٤- أن حكم الإمالة في الحروف الجواز لا الوجوب.

ومن مصاديقه أيضًا بلفظ (القياس على الأكثر) الدال على قبول القياس بأنّ الكسرة هي الأصل في تحريك التقاء الساكنين ، ولا يعدل عنها إلا لسبب ، وربّما يكون السبب الاستثقال أو لا تباع اللفظ اللفظ[٢].

وفي ذلك يقول : ((وأما إذا لقي هذا الألف واللام، فالأكثر الكسر نحو : غُض الطرف ، وإنما آثروا الكسر ؛ لأن الحرف لو بقي على ظهوره، لكان يتحرك بالكسر نحو قولك أردد القوم ، فلما كان كذلك لزموا ما هو الأصل، كما أنهم قالوا في مُنْز: مُدَّ ، ثم لما أرادوا تحريكه لالتقاء الساكنين ، حركوه بالضم فقالوا : من اليوم ، فالتزموا الضم ، لأنّه قد استقر للكلمة في الأصل..))[٣]. يستشف من نص الجرجاني، إنّه أصل الكسر في التحريك ، لأنه وجدَ أتساعًا تنطقيًا كبيرًا له، معللاً ذلك بقوله : (وإنما آثروا الكسر ، لأنّ الحرف لو بقى على ظهوره لكان يتحرك بالكسر) مستندا إلى قول سيبويه : ((أهل الحجاز يجرونه على الأصل ؛ لأنّه لا يُسكّن حرفان ، وأما بنو تميم فيسكنون الأول ويحركون الآخر ليرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة)[٤].

وقد كثرت التعليلات في ذلك نظرًا لتعدد المذاهب وصرح المبرد في تعليل ذلك قائلاً : ((وإنّما كان الحدّ الكسر لما أذكره لك : وهو أنه إذا كان الساكن الذي تُحرّكه في الفعل كَسَرتَهُ، لأنكَ لو فتحته لألتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضممتَهُ لا لتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كَسَرتَهُ عُلِمَ أَنَّهُ عارض في الفعل، لأنّ الكسر ليس من إعرابه، وإن كان الساكن الذي تحركه في اسم كسرته، لأنَّكَ لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإن ضممت ألتبس بالمرفوع غير المنصرف،

---

[١] شرح التصريح (الأزهري) : ٦٥١/٢

[٢] ينظر : الاصول : ٢ / ١٣٦.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ١٩٢/١ .

[٤] كتاب سيبويه : ٤ / ٤١٧ – ٤١٨ ، وينظر : المفصل (ابن يعيش) : ٤٨٣ ، وشرح – ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٥٩/١.

فكسرته لئلا يلتبس بالمخفوض ، إذ كان المخفوض المعرب يلحقهُ التنوين لا محالة ؛ فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين))[١].

ولكن الرضى أخذ مَنْحاً آخر في تعليله لذلك فجعل التحريك من هوى النفس وطبيعتها فقال : ((والأصل في تحريك الساكن الأوّل الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجيَّة النفس إذا لم تُسْتَكْره على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون في الفعل : أي الجزم ؛ أقيم مقام الكسر في الاسم : أي الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاصّ ، وقيل : إنَّمَا كُسِرَ أَوَّلُ الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنّه لم يقع إلّا في آخر الكلمة فاستحب أن يُحرّك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية، فكان الكسر أولى ؛ لأنَّه لا يكون إعراباً إلا مع تنوين بعده أو ما يقومُ مقامها من لامٍ وإضافةٍ ، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنّه ليس بإعراب ، وأمّا الضم والفتح فقد يكونان إعراباً بلا تنوين ، ولا شيء قائم مقامه، نحو جاءني أحمد، ويضربُ ولن يضربَ، فلو حُرِّكَ بإحدى الحركتين لالتبست بالحركة الإعرابية))[٢].

ويرى الدكتور صباح عطيوي أنهم أصلوا الكسر في التحريك لأنّهم وجدوا شيوعًا نُطقيًا كبيرًا له وهذا التأصيل فسّر من قبلهم أنّ الكسر لا يُثيرُ لبسًا بحركات الإعراب ، و لكن هذا لا يمنع اللهجات الأخرى من التحريك بغير الكسر، فهناك من حركوا بالضم والفتح[٣].

وذكر في موضع آخر قائلاً :((إن الانطلاق من الدراسة المقطعية أجدى وسيلة لدراسة هذه الظاهرة ؛ لان ما يتحقق من التقاء الساكنين ما هو إلا ظهور صورة مقطعيّةٍ تأباها العربية في نسيج بنائها المقطعي ، لكونه يُشكّلُ ثقلاً على لسان العربي))[٤].

ويمكن أن نرى مقطعيًا شكل من هذه الصور في (مُذُ اليوم) نلاحظ فيها انقسام المقطع المزيد لاجتلاب الضمة التي كانت أصلاً : لأن (مذ) هي صيغة مقتضبة لمُنْذُ[٥].

---

[١] المقتضب : ٣/ ١٧٣.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب : (الرضي) : ٢/ ٢٣٥.

[٣] يُنظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي :(د. صباح عطيوي) : ١٢٣.

[٤] نفسه : ١٢٦.

[٥] ينظر: دروس في علم اصوات العربية : ١٨٩.

مُنْذُ : م ـُ ن ذ في الوقف

: م ـُ ن / ذ ـُ / جيء بمصوت قصير وهو الضم مجانسة للضمة الموجودة

مُذُ اليومِ : / م ـُ ذل / ي ـَ و / م ـِ .

: م ـُ / ي ـُ ل / م ـِ / ـُ ل / ي ـَ و / م ـِ .

٢ – الأغلب :

احتجِّ عبد القاهر الجرجاني في (باب النون في الإدغام وغيره) بلفظ الأغلب الدال على القياس بأنها من الحروف التي تدغم النون فيها (الياء) وفي ذلك يقول : ((والياء وإن كان شريك (الجيم والشين) في وسط اللسان، فإنّ لهُ إلى طرف اللسان الذي هو مخرج النون قرباً وميلا ليس ذلك للجيم والشين ، وهو كأنّه يلي الراء ، واستدل صاحب الكتاب على ذلك بأنّ الألثُغ يجعل الراء ياء هذا هو الأغلب في اللثغ ، وإذا تأملت حال اللفظ رأيت لطرف اللسان عملاً وحركة في الياء ولا تجدهما في أختيهما))[١].

يفهم من نص الجرجاني أنّ (الياء) شريكة مع الجيم والشين في المخرج – وسط اللسان، إلاّ انَّهُ أنماز عنهما، لأنّ له إلى طرف اللسان الذي هو مخرج النون قربا و ميلا كأنّه يأتي بعد الراء، وكما تعلم أن مخرج الراء من طرف اللسان، لذا استدل سيبويه على العلاقة بين الراء والياء من نطق الألثغ الذي يجعل الراء ياء على الأغلب اثناء الحديث أو النطق ، ومنها (اللثغ) ويمكن ملاحظة تلك العلاقة عملياً اثناء اللفظ ؛ لدور طرف اللسان عملاً وحركةً في نطق الياء. وهذا الشيء لا يوجد في الجيم و الشين ، لانهما يفقدان تلك الميزة[٢].

واحتجَّ ايضًا بلفظ (الأغلب) الدال على قبول القياس في (باب ما جاء من الأسماء المحذوف منها) بقوله :((اعلم أنّ اليد من الجارحة تجمع على أيْدٍ ؛ وأمّا أيادٍ فالأغلب فيها أن يراد النعمة ، وتجيء للجارحة كما أنشد من قولهِ :

أمّـــا واحِـــدًا فَكَفـــاكَ مِثْلِـــي فَمَـــنْ ليـــدِ تُطاوِحُهـــا الأيـــادي

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٤ / ١٦٧٦.

[٢] نفسه.

وحكى شيخنا عن أبي عبيدة أنّه قال: سألت أبا الخطاب ... هل تُكَسّر يَدُ الجارحة على أيادٍ فقال : نعم))[١].

أراد أن الاسم (اليد من الجارحة) تجمع جمع تكسير فنقول : أَيْدٍ و جذرها : يدي ، قال تعالى ﴿ وما أصابكم من مصيبةٍ فبما كسبتْ أَيْدِيكم ﴾[٢]، وتجمع جمع الجمع فنقول : الأيادي، والاغلب في استعمال الأيادي بمعنى النعم لا في الاعضاء[٣].

٣- الأحسن :-

احتجَّ عبد القاهر الجرجاني بلفظ الأحسن في (باب النسب إلى ما كان من الأسماء آخره همزة) على أن همزة عِلبَاء جاز فيها وجهان ، القلب والتصحيح ، والقلب هو الأحسن الأكثر وفي ذلك يقول : ((ويجوز في همزة عِلبَاء التصحيح، ويكون الأحسن الأكثر القلب نحو : عِلْبَاوِي كصَحْرَاوِي))[٤].

يفهم من نصه أنّ الهمزة في (عَلبَاء) تكون منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بقرطاس ، ويجوز فيها الوجهان : إبقاء الهمزة من دون قلب أي على التصحيح ، أو قلبها واوا رجوعاً إلى الأصل فنقول : (عَلَّبَاء : عَلبَائِي) على التصحيح تشبيها لها بالهمزة الأصلية، أو (عَلْبَاوِيّ) بقلب الهمزة واوا تشبيها لها بهمزة التأنيث ، والقلب هو الأحسن[٥].

واحتجَّ ايضاً بهذا اللفظ الدال على قبول القياس في (باب الإدغام) بقوله : ((اعلم أنّ الإدغام الذي يقع في كلمتين إمّا يكون إدغام مِثْل في مِثْلِ نحو: فَعَل لّبيد تدغم اللام في اللام ، وإمّا أن يكون إدغام مقارب في مقارب نحو مِوّاقد في مِن وَاقد ... وكلما كانت الحركات أكثر

---

[١] ينظر : الأصوات اللغوية (د. ابراهيم انيس) : ١٢٨ – ١٣٠.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ٨٨٢/٢ ، والبيت من البحر الوافر قائله نفيع بن جرموز من بني عبد شمس ، ورد في كتاب النوادر لابي زيد الأنصاري : ٢٥٥ ، والخصائص : ١ / ٢٦٨ ، لسان العرب : ١٥ / ٤١٩. (ويا – يدي).

[٣] الشورى : ٣٠.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ٤٥٠/١.

[٥] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٣٩٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٣ / ١٤٥٧.

تواليا في الكلمتين ، كان الإدغام أحسن ؛ لأنَّهُ يقتضي إسكان متحرك ليتخلل المتحركات ساكن ويعتدلُ اللفظ))[١].

يفهم من قوله إنّ الإدغام حسن لتوالي خمسة أحرف متحركات كما في (فَعَلْ لّبيد)، لان الإدغام يتطلب اسكان متحرك يتخلل هذه المتحركات ممّا يساعد على اعتدال اللفظ ويرفع الكراهة من توالي خمسة أحرف متحركات وهم لا يجوزون ذلك في تأليف الكلام.

٤ – الأقيس :

احتجَّ عبد القاهر الجرجاني في (باب الإضافة إلى ما كان آخره ياء قبلها كسرة) على صحّة مذهب سيبويه في أنّ النسب إلى (شِيَةٍ) يكون على (وِشَوِيّ) ، قال : ((فإذا أردت أن تنسب إلى شِيَةٍ ، وجب حذف التاء، فيبقى الشين والياء ... أن الاسم المتمكن لا يكون على حرفين الثاني منهما حرف لين ؛ لأن التنوين يدخل فيسقط الياء لالتقاء الساكنين، فيبقى شِ ، وإذا كان كذلك وجب أن تُردّ الفاء المحذوفة ، وإذا رددتهُ صار وِشْي ... فتقول : وشَوِيّ كهُدوِيّ ، وأما أبو الحسن ... فيقول وشيي ، ويجمع بين ثلاث ياءات ؛ لأن ما قبل الأول منها ساكن ، فلا تثقل كل الثقل ، وقول صاحب الكتاب هو الأقيس ..))[٢].

يتضح من هذا النص أنّ هناك رأيين في النسب إلى (شِيَةٍ (هما: الأول : يكون على (وشوي) قال سيبويه : ((وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ : وِشوِيّ ، لم تُسكّن العين كما لم تُسكّن الميم إذ قال دَمَويٌّ، فلمّا تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوِيٍّ، وإنما ألحقت الواو ههنا كما ألحقتها في عِهْ حين جعلتها اسماً ليشبه الأسماء ... وإنما شِيَةٌ وعِدَّةٌ فِعْلَةٌ، ... فإنما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العَينات وحذفوا الفاء، وذلك نحو : .. وشِيَةٍ وأصلها وشِيْةَ فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين))[٣]، ويظهر انه يرى ان أصل (شِيَةٍ) هو (وِشْيَة) وذلك واضح من تمثيله لها بـ (فِعْلَه) اذ ان وزن (شِية) هو (عِلَة) وليس (فِعْلَه)، ولكن الظاهر ان وزنها على الاصل قبل ان تحذف منها الواو فحذفت منها الفاء – الواو – وألقيت حركتها على العين – الشين – فصارت (شِيَة) ثم حذفت تاء التأنيث عند الاضافة ، فبقيت على حرفين ثانيهما حرف

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١٦٢٢/٤ .

[٢] نفسه : ٤٢٨/١ – ٤٢٩ .

[٣] كتاب سيبويه : ٣٦٩/٣ وينظر: الرأي غير المستحسن في التوجيه الصرفي (رسالة) : ١٣٦.

عله ، وكان لابد من رد المحذوف ، فردت الفاء – الواو – وابدلت كسرة العين فتحتةَ ، لكونها مكسورةً ، لأنها لو كانت مفتوحة لم تحذف كما في (وَجْبَةٍ وَثْبَة) ثم قلبت فصارت وِشَوِيّ[1].

والآخر : يكون على (وِشييّ) بسكون الشين ، إذ يرى ابو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) أن القياس الرد إلى الأصل ؛ وحجته في ذلك أنه إذا رددت المحذوف من الكلمة رددتها الى أصلها، ولما كانت (الشين) ساكنة في الأصل عادت إلى أضلها عند ردّ المحذوف وهو (الواو) وعندما سكنت الشين لم تقلب الياء ؛ لسكون ما قبلها ، كما لم تقلب في ضَبي عند النسب إليها فتقول : (ضَبْي : ضَبْيِيّ)[2].

ويفهمُ من رأيه أنّ الياء لا تقلب إلا إذا تحركت وانفتح ما قبلها كما هو معروف في القواعد الصرفية من أن الواو والياء يقلبا ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، ولمّا كان ما قبل الياء ساكن أمتنع قلبها على رأي الاخفش ، لذلك اثبتها في (وِشْيِيّ) كما ثبتت في (ضَبْيِي) ولم يستحسن الجاربردي رأي الأخفش فهو يرى وجوب ردّ الواو المحذوفة ، فيقول :((لأنّه لو لم يرد فأمَّا أَنْ يُقال شييّ فتجتمع الياءات وهو مستكره، أو يُقال شوي فلا يكون فيه تنبيه على حذف الواو ؛ إذ ليس في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واو إلا الواو))[3].

والمتأمل في هذا النص يلحظ أمور عدة منها :

١- وجوب ردّ المحذوف (الواو) تبعًا للأصل.

٢- لابد من تحريك الشين ؛ لئلا يلزم وجود علة لحذف الواو ، فهو يرى أن علة حذف الواو هو اجتماع كسرة الواو مع سكون الشين ، والداعي للحذف هو أن الصيغة مصدر على زنة (فِعْلَة) ، قال سيبويه : ((وإنّما شِيَةً وعِدَةٌ فعلة ...))[4].

٣- كراهة توالي الياءات ، قال سيبويه : ((فالياءات قد يُكرهن إذا ضُوعِفْنَ واجتمعن ، كما يكره التضعيف من غير المعتل نحو تَظَنّيْتُ))[5].

---

[1] ينظر : كتاب سيبويه : ٣٦٩/٣ ، والاصول في النحو : ٨٠/٣ .

[2] المقتضب : ٣/ ١٥٦ – ١٥٧ ، والاصول في النحو : ٨٠/٣.

[3] شرح شافية ابن الحاجب : (الجاربردي) : ١١٨/١.

[4] تقدم ذكره في صفحة ٩٢.

[5] كتاب سيبويه : ٤١٦/١ – ٤١٧.

وقد ذكر العكبري الرأيين وعلّل حجّة كل منهما ، فذكر أن سيبويه يرى أنّ النسب إلى (شِيَةٍ) هو (وِشَوِيّ) بردّ الواو وقلب الياء ألفاً ثم واوا ؛ لأنّه ما قبل الياء حرف الشين لزمته الحركة بعد حذف الواو ، وردّ المحذوف (الواو) يكون عارضًا، ولما كان عارضًا فهذا لا يُوجب ردّ حركة الشين الأصلية (السكون)، ثم ذكر أن الأخفش يرى أنّ النسب إلى (شِيَّة) هو (وِشْيِيّ) برد الواو وتسكين الشين ؛ لأنّ حركة الشين عرضت بعد حذف الواو، فلمّا رُدّت الواو رُدّ السكون إلى الشين ؛ لأنها ساكنة في الاصل[١].

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ النسب إلى (شِيَة) يكون على (وِشَوِيّ) وذلك بأنّه لمّا رُدّت الواو إلى (شِيَةٍ) صارت (وِشِي) ثم قلبت كسرة الشين فتحةً فأصبحت (وِشِي) ثم صارت (وِشَوِيّ)[٢]، ووافقه في هذا الدكتور محمد فاضل السامرائي[٣].

ونخلص من هذا أنّه لا خلاف في ردّ الواو إلى (شِيَة) عند النسب إليها ، فهو أمر لا مجال فيه ؛ لأنّه لا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين[٤].

ولكن وقع الخلاف في حرف الشين ، فسيبويه يرى تحريك الشين بالفتح بعد ردّ الواو ، وما يتبع ذلك من قلب الياء الفا ؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ثمّ قلب الألف واوا ؛ لأنّها وقعت ثالثة فتُعامل معاملة الألف في الاسم المقصور، فيكون النسب إلى (شِيَةٍ) على (وِشَوِيّ) عندهُ ، وهذا هو الرأي الأقيس ؛ لما فيه من الخفة والسهولة واليسر في النطق . أمّا الأخفش فيرى تسكين الشين بعد ردّ الواو ، لأنّها ساكنة في الأصل ، وإذا سكنت الشين أمتنع قلب الياء ؛ لسكون ما قبلها فتصبحُ (شِيَة)عند النسب (وِشْيِيّ) ويبدو أنّ الثقل واضحٌ في رأي الاخفش ؛ وذلك لاجتماع كسرة الواو مع ياء البنية مع ياءي النسب ، ولا يفصل بين : كسرة الواو والياءات الثلاثة سِوى حرف الشين وهو حرف ساكن ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فكأن الكسرة اجتمعت مع ثلاث ياءات وهذا أمرٌ مستكره.

---

[١] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٣/٢.

[٢] ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٦٤ – ١٦٥ ، والصرف وعلم الاصوات :١١٦.

[٣] ينظر : الصرف العربي احكامٌ ومعانٍ : ١٠٨.

[٤] ينظر : الاصول في النحو : ٣ / ٨٠ ، وعمدة الكتاب : ٨٥/١.

واحتج ايضًا في (باب الهمزتين إذا التقتا) بلفظ الأقيس الدال على قبول القياس على صحّة مذهب الخليل بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الهمزة الثانية ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُها ﴾[1].

وحجتهُ أنّ التسهيل أو الإبدال لحق الأخيرة (الثانية) في (آدم وآخر) وهو الأقيس ؛ لأنّ الاستثقال نَتَجَ من التقاء الهمزتين، ولأن الأولى تلفظ أولاً قبل الثانية ، فالثانية أولى بالتخفيف لأنك ترتدع عندها لذا استحقّت التسهيل أو الإبدال[2].

أما مذهب أبي عمرو قرأ بإسقاط الهمزة الأولى أو تخفيفها مع تحقيق الهمزة الثانية وعلى الذي قدّم في الرأيين يقول عبد القاهر الجرجاني : ((وأما التقاؤهما في كلمتين فنحو : (فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُهَا) فمذهب أبي عمرو تخفيف الأولى ، ومذهب الخليل تخفيف الثانية ، وشبه شيخنا تخفيف الأولى بقولهم : دينار وديوان ؛ لأنهم أبدلوا حرف اللين من أول المثلين ، وتخفيف الثانية بقولهم : لا أَمْلاه (الأصل لا أُمَله [قال] الشاعر :

فآليـــتُ لا أَنْـــرِيه حتَّـــى يَمَلّنِـــي بِشَـــيْءٍ ولا أمْـــلَاه حَتَّـــى يفارقـــا

لأن الإبدال وقع على الثانية، واحتج الخليل بأن الإبدال لحق الأخيرة في نحو آدم وهذا هو الأقيس))[3].

٥- الفصيح :-

احتجّ عبد القاهر الجرجاني في باب زيادة الميم بلفظ (الفصيح) الدال على القياس على زيادة الحروف في بعض الكلمات، مثل . تَمَسْكن ، وتَمَدْرع ، تَمَنْدَلَ على وزن (تَمَفْعَل)، وهو ليس بأصل يحمل عليه والفصيح لهذه الكلمات : تَسَكّن ، وتَدَرَّع ، وتَنَدَّل وفي ذلك يقول : ((فأمّا نحو : تَمَنْدل ، فلا اعتداد به ، والفصيح تَنَدّل ... وتَمَفْعَل ليس أصل يحمل عليه، وإنما جاء من ذلك تَمَسْكن وتَمَنْدَل وتَمَدْرَع وليس بالفصيح ، وإنّما الكلام تَسَكّن وتَدَرَّع))[4]، وقال ابن

---

[1] محمد : ١٨.

[2] ينظر : كتاب سيبويه : ١٥٢ – ١٥٥.

[3] المقتصد في شرح التكملة : ٣٥١/١ ، والبيت من البحر الطويل قائله الاسود بن يعفر بن عبد الاسود بن جندل ، في ديوانه :٣٥ ، وينظر : طبقات فحول الشعراء: ١٤٧، والشعر والشعراء : ٢٥٥.

[4] المقتصد في شرح التكملة : ١٢٣٠/٣.

خالويه (ت ٣٧٠هـ) : ((ليس في كلام العرب تَمَفْعَلَ الرَّجَلُ إنّما هو تَفَعّلَ إلا تَمَدْرَع وتَمَسْكَنَ))[١].

يكشف هذان النصَّان بأنّ (تَمفْعَلَ) ليس في كلام العرب فلا يعتد به والفصيح (تَفَعّل) وأن الميم في مسكين ومنديل زائدة، إذ الأصل السكون والنّدل. واحتج ايضًا بلفظ (الفصيح) الدال على قبول القياس وذلك في قوله : ((ولا يقال : دَيَاوِين وقيارِيط ودَنَانِير، وقالوا : فِي دِيْبَاج دَيَابِيج في الشذوذ والفصيح دَبَابِيج ..))[٢].

---

[١] ليس في كلام العرب : ٥٦.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٤٧٠.

الفصل الثاني

مرتكزات التعليل بالعلّة عند عبد القاهر الجرجاني

الفصل الثاني

- **مرتكزات التعليل بالعلّة :**

حظي التعليل عند النحاة باهتمام كبير، وركّزت دراستهم على إيجادِ العلل النحوية والصرفية ، واستقصاء مسائلها ، وتبويبها فقسموها انواعاً مختلفةً ، فكلٌّ له منهجه في تقسيم العلل ، وكان من دأب العلماء أن يذهبوا لسبر اغوارها والإفادة منها ، بوصفها دليلاً عقلياً مستقلاً ، يفيدون منها في التعليل، فهي تفسر الحكم أو توجّه المسألة أو تؤيد الرأي أو تضمن الاتجاه، فقد عدّها بعض النحاة أصلاً مستقلاً من أصول النحو كابن السراج من القدماء[١]، والدكتور محمد عيد[٢]، وغيره من المحدثين[٣].

في حين اتخذها آخرون ركنًا من أركان القياس لا يتمّ إلا بها ، لأنّها تجمع بين المقيس والمقيس عليه ومن هؤلاء الدكتورة خديجة الحديثي ، والدكتور محمد خان ، والدكتور محمود أحمد نحلة[٤].

والتعليل مبحثٌ أصيلٌ عند علماء اللغة الأوائل ،وهنا الخليل بن أحمد الفراهيدي يبسط القول في العلل النّحوية والصرفيّة بقوله : ((اِنّ العَربَ نطقت على سجيّتها ، وطباعِها ، وعَرَفَتَ مواقع كلامِها ، وقام في عقولها عَلَلَهُ، وإن لَم يُنقل ذلك عنها ، واعْتَلَلْتُ أنَا بِمَا عِنْدِي أنّهُ عِلَّةٌ لِمَا عَلَّلْتُهُ منه فإنْ سَنَحَ لغيري عِلّة لِمَا عَلَّلْتُهُ من النحو، هو أليْقُ مِمَّا ذَكرتهُ بالمَعْلُولِ فليأتِ بِهَا))[٥].

---

[١] ينظر: الأصول : ٥٤.

[٢] ينظر: أصول النحو العربي، (د. محمد عيد) : ١١٣ .

[٣] ينظر: القياس النحوي، (د. محمد عاشور السويح) : ٩١.

[٤] ينظر: الشاهد وأصول النحو (د. خديجة الحديثي) : ٣٩٧ ، وينظر: أصول النحو العربي، (د. محمد خان): ١٠٠، و ينظر : أصول النحو العربي (د. محمود احمد نحلة) : ١٢٦.

[٥] الإيضاح في علل النحو : ٦٦.

وبعد عهد الخليل كثُر الاهتمام بالتعليل، وأصبحت العِلّة لازمةً لجميع الأحكام ، تُعلّلُ بها القواعد وتفسرُ بها الظواهر وتُفْقَهُ أسْرارُ العربية ، وصارت أداة مُهمّة لتعليم النحو والصرف على أساس متين من الفهم[١].

وقد اعتنى الجرجاني بالعلل النحوية والصرفية عناية كبيرة ، فجعلها رفيقا للمسائل والأحكام ، وهذا ما لوحظ في كتاب (المقتصد) الذي كان سجلاً حافلاً بأنواع العلل ، فلا نقف على حكم نحوي أو مسألة صرفية أو ظاهرة نحوية عرض لها الجرجاني دون ان يعلل لها، ومن خلال تتبعنا لهذه العلل واستقرائها في الكتاب ، وَجَدنا أن أكثرها دورانًا وأشهرها استعمالاً ما يأتي:

١) علّة الاتباع :

الاتباع لغة : تبعْتُ الشيءَ تبوعًا : سِرْتُ في إثره ، اتَّبَعَه وأَتْبَعَهُ وتتبعه : قفاه[٢]، والاتباع هو : ((أنِ تُتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو روّيها اشباعًا وتأكيداً))[٣]. وهذه العلة يكثر التعليل بها عند اللغويين ، وذلك لميل العرب الى التجانس في كلامهم[٤]، والنحاة الأوائل أجادوا في تعليل هذه الظاهرة بالتماثل الصوتي في انسجام الصوائت.

وأمثلته ، نحو : حَسَنٌ بَسَنٌ[٥]، وكثيرٌ بثيرٌ ، وأنه لمجرِّب مُدرِّب والمتأمل في هذه الأمثلة يلاحظ اتفاق التابع والمتبوع في الوزن والروي ، أما قوله إشباعاً فيقصد به إشباع الجانب الصوتي. وأراد بقوله تأكيداً أي تأكيد المعنى، ولا يقتصر الإتباع بالكلمات فحسب ، بل نجد في العربية الإتباع الحركي، وهو أن تتبع الحركة الحركة لتحقيق الانسجام الموسيقي في الصوت ، وقد يقصد فيه المتكلم أحياناً الى مخالفة قوانين الاعراب نحو قوله تعالى : ((مَالَكَ لا تأمَنَّا على

---

[١] يُنظر : مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : ٧ / ١٠٤.

[٢] لسان العرب : (ابن منظور) : ٨ / ٢٧ (تبع).

[٣] ينظر: المزهر: ١/ ٤١٤– ٤١٥.

[٤] ينظر: المنصف : ١ / ٣٢٤ – ٣٢٥ .

[٥] ينظر: الإتباع والمزاوجة : (ابن فارس) : ٦٧ – ٧٢.

يُوسُفَ))[١]، والأصل : لا تأمَنُنا، لأن لا نافية والفعل مضارع مرفوع وحصلَ إدغام للنونين فسكنت النون الأولى لأجل الإدغام[٢].

قال سيبويه مشيرًا الى ذلك : ((إنّهم أتبعوا الجر الجرّ ، كما أتبعوا الكَسْرَ الكَسْرَ ، نحو قولهم : بهم وبدارهم))[٣].

ومن مصاديق التعليل بهذه العلة عند الجرجاني في (باب التقاء الساكنين من كلمتين) قوله : ((فإذا حرك الساكن الملتقي مع غيره بحركة غيرها فلأمر من ذلك الإتباع نحو قوله سبحانه : ﴿ وَقَالَتِ اخْرُج ﴾[٤]، في قول من ضم التاء ، وذاك أنه أتبع ضمة التاء ضمّة الراء إذ ليس بينهما إلّا حرف ساكن، وكذا / رُدّ بالضم وغيره ... وكذا ﴿ وَعُيُونِنٍ أُدْخُلُوها ﴾[٥] يحرك التنوين بالضم لضمّة العين في (ادْخُلُوها) والكسر جائز في هذا النحو على الأصل ...))[٦].

ويستشفُ من نصِّه الاتي :

١- أن القراءة جاءت من باب الإتباع الحركي للحروف اي ما عرض تحركه لالتقاء الساكنين، وعللّ سبب تحريك الساكن الأول وهو التاء في (قالَتُ اْخْرُجُ) لإتباع حركة الحرف الذي بعد الساكن الثاني في (أَخْرُج) اي انّه أتبع ضمة التاء ضمّة الراء وذلك لضعف الحاجز بينهما ، وهو الساكن الثاني (الخاء)، هو تأثر رجعي لتحقيق التقارب والانسجام بين الاصوات المتجاورة.

٢- اراد بقوله : (والكسر جائز في هذا النحو على الأصل) اي يجوز الكسر والضم في أول الساكنين إذا كان بعد الثاني منهما ضمّه أصلية فالاتباع بالضم في (قَالَتُ أَخْرُج) هو لتسهيل النطق و لتحقيق الاقتصاد في الجهد العضلي طلبًا للخفة ، وهذا الإتباع حصل لكراهية الخروج من الكسر إلى الضم، ويمكن بيان ذلك بالكتابة المقطعية :

قالت اخْرُج : ق ـَـ / ل ـِـ ت / ء ـُـ خ/ رُـ ج. بإسقاط الوصل بالدرج .

---

[١] يوسف : ١١.

[٢] يُنظر : معاني القرآن (النحاس) :٧٦/٣ و مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع (ابن خالويه) : ٦٢.

[٣] كتاب سيبويه : ٤٣٦/١.

[٤] يوسف : ٣١.

[٥] الحجر : ٤٥.

[٦] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٢١٩.

: ق ـَ / ل ـَ / ت ـُ خ / ر ـُ ج.

فالساكن الثاني (الخاء) لا يعتدُ بهِ، وأنّ ضمّةَ همزةِ الوصلِ جاءت لضم الراء (الحرف الثالث) فتأثير الراء لا يقتصر على التاء فقط.

ويمكن أن نبحث هذه المسألة من جانبين :

الجانب الصوتي : ويتحقق فيهِ تجاور ثلاثة سواكن :[ت خ ر + حركة (ـُ)].

١- الجانب المقطعي : ويتحقق فيه تجاورُ صامتين بعدهما صامت بعدهما متحرك بحركة قصيرة[١].

ويُرجّح الدكتور صباح عطيوي أنّ الإتباع الحركي يعود للسليقة اللغوية ، ولا ريب أن المتكلم على علم بوجود حرف متحرك بالضمة فاتبعها، إذ يقول : ((فليس من المنطق أن يتدرّجَ العربي عندما يقول : (قالَتُ اخْرُجْ) بضم التاء من السكون إلى الكسر إلى الفتح الى الضمِّ في النهاية ، بل الذي حدث أنّ العربي نطق ذلك على السليقة اللغوية ، و لكن لم يغبْ عن بالهِ أن ما بعد التاء مُتحرّك بالضم، فاتبع الضمَّة الضمَّةَ))[٢]، في الدرج "قالت اخرُج" :

١- تكون مقطعاً مزيداً في الدرج.
٢- ويتمُّ التخلص من هذا المقطع بتحويله إلى مقطعين أحدهما : قصير وغالبًا ما يكون المقطع الأول ، والآخر طويل مغلق ، وذلك بواسطة جلب مصوّت قصير هو الضمة عند من يراعي الانسجام . ويرى الدكتور حسام النعيمي : ((المقطع المزيد من مقاطع الوقف ... فإذا تكون في الدرج بسبب التعامل الصوتي انقسم الى مقطعين قصير، وطويل مغلق باجتلاب صائت يكون قمة لأحدهما ، والغالب تقدم المقطع القصير فتكون القمة مجتلبة للطويل المغلق))[٣].

قالتْ اخْرُجْ : ل ـَ ت خ مقطع مزيد في الدرج

---

[١] تجاور الصوامت في العربية قراءة اخرى : ٩٨.

[٢] التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٢٩.

[٣] أبحاث في اصوات العربية : ١٠.

: (ل ـَ / ت ـُ خ)[1].

وذكر الدكتور جواد كاظم الفرق بين الحالتين معللاً بقوله : ((والحق أن يُقال : إن الفرق بين هذين المثالين ، واشباهما يكمن في أمرين: أحدهما أنّ التجاور المباشر بين الصامتين حدث في المثال الاول بعد اسقاط المصوّت القصير، على حين كان تحققه ابتداءً في المثال الثاني ، والآخر هو نوع المصوّت المجلوب ، ففي الأول روعي الأصل خوفا من التباس ما أصله (يفعَل) و (يفعُل) بما أصله (يفْعِل) ... وفي الثاني لم يُراع مثل هذا إذ لا أصل مفارقاً فيه، من أجل ذلك تنوعت المصوتات المجلوبة لأشباه هذا المثال ، فمنهم مَن يجلبُ الفتحة ومنهم من يجلبُ الكسرة ، ومنهم من يجلبُ الضمةَ ، فكلٌّ من هذه الثلاثة يصلح للتخلص من المقطع المزيد من دون أنْ يؤدي إلى ما يُخشى منه أعنى اللبس ، وما تقرأه في كتب النحاة من أن الأصل في التقاء الساكنين هو الكسر، مبني على الأكثر ، وإلاّ فإنّ الكثير الكثير قد خرج عما قرروه))[2].

ويفهم من هذا النص الاتي :-

١- أنّ التغير الحاصل في بنية الكلمة على مستوى الصوائت سواء أكان بالمماثلة أم بالمخالفة، فالهدف هو تحقيق الانسجام والتآلف بين أصوات الكلمة ، وهو ما تهدف إليه اللغة العربية دوماً، التآلف والانسجام بين صوامت الكلمة وصوائتها ، والتخلص من كل شائبة تدعو إلى الثقل والتنافر، والميل إلى السهولة والخفة وعدم بذل جهد أكبر[3].

٢- أنْ تكون ضمة الساكن الثالث غير لازمه للساكن الثاني ، ليخرج نحو قوله تعالى : ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾[4]، وذلك بأن ضمة الحاء وإن كانت لازمةً لها لكنها ليست لازمة للساكن الثاني، فهي من كلمة أخرى ؛ لأن لام التعريف كلمة مستقلة.

ومن مصاديقه أيضاً على التعليل بالإتباع في (باب حكم الساكنين إذا التقيا) بقوله : ((اعلم أنك إذا أمرت الواحد من نحو: رَدَّ وشَدَّ ، كان القياس أن تقول : أرْدُدْ بإظهار المثلين ،

---

[1] ينظر : القراءات القرآنية في كتاب معاني القرآن : ٣٠٣.

[2] نفسه : ٣٠٣.

[3] اثر الانسجام الصوتي : ٢٢٤.

[4] الانعام : ٥٧، يوسف : ٤٠ و ٦٧.

لأجل أن الإدغام يقتضي في المثلين أن يسكّن الأول ويتحرك الثاني ...، والمذهب فيه على ثلاثة أوجه : الأول : الفتح نحو : رُدَّ، وفِرَّ ... والوجه الثالث أن يحمل على الإتباع فيقال : رُدُّ بالضم ؛ لأنّ الراء مضمومة ، وعَضَّ بالفتح ؛لأن العين مفتوحة، وفِرّ بالكسر ، لأن الفاء مكسورة، والذي دعا بني تميم الى هذا حرصهم على إزالة المثلين لثقل ذلك على اللسان، وبعد: فإنك إذا قلت : فِرِّ كان الكسر من وجهين : أحدهما : التقاء الساكنين كرُدّ والثاني : أن يكون للإتباع كالضمة في رُدُّ))[1].

يتضح من هذا النصّ أن تميماً قد سكّنت العين في فعل الأمر المبني على السكون فالتقى ساكنان هما العين واللام ، فحركوا اللام تجنباً لالتقاء الساكنين فكان التخلّص عندهم من هذا الكراهة بإسقاط الصامت الثاني (الدال (الأولى) مع حركتها ؛ لوجود مماثل له ، وتعويضه بإطالة نطق مماثلة (الدال) ، واتباعه بحركة ، إذ لا يكون صوت مدغم إلا بتحقيق أمرين : إطالة في الإغلاق تنتهي بحركة هكذا :

رُ د ـُـ د ر ـُ / دّ ـَ [2].

وحقيقة ذلك أن تحريك الصامت الأول (الراء) بالضمة على حدّ هذا التوصيف لم يكن بنقل حركة أول المثلين إليه ، بل هو من باب إحلال صامت مكان آخر والتنوع في الصائت المجتلب لا يخرج في تخلقهِ عن محددات منها :

١- الحمل على الاتباع، ففي اختيار الفتحة يحمل على (غَضَّ ، فِرَّ).
٢- اختيار الكسرَة كأصل في التحريك ؛ ورد عنهم ((فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين))[3].
٣- لمناسبة المجانسة لما قبلها من الصائت القصير، قال الدكتور صباح عطوي : ((م ـَـ د د ـُـ وهنا وقع اختيار العربي على قمة مجانسة للقمة السابقة ومثله : عَضَ وفرِّ))[4].

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ١٨٨ – ١٨٩.
[2] تجاور الصوامت : ٣٠ – ٣١.
[3] المقتضب : ٣/١٧٤ ، وينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١١٩.
[4] التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع : ١٨١.

ويتضح من هذا الوجه لمعالجة الإدغام في (رُدّ) وأخواتها يكون الاتباع دليلاً لتبرير تحريك الحرف الثاني وذلك لإتباع العين الفاء من الكلمة ، أي يقال : رُدّ بالضم ؛ لأن فاء الكلمة (الراء) مضمومة.

٢) علّة الاستثقال :

الثقل : نقيض الخفّة، وورد في لسان العرب ثقل الشيء : جعلهُ ثقيلاً ، وفي القرآن الكريم : ﴿ أَم تَسأَلُهُم أَجرا فَهُم مِّن مَّغرَم مُّثقَلُونَ ﴾[١]، واستثقله رآهُ ثقيلاً[٢].

والاستثقال متأتٍ من تتابع مقطعين متماثلين في الكلمة أو وجود صامت يسببه أو صائت قصير، سواء كان ذلك في حركات متشابهة، أو حروف متقاربة المخرج ، وقد يكون عدم تواؤم بين الأصوات، وأكثر ما يستثقلون من عباراتٍ أو ألفاظٍ أو أساليب ما يُكثر دورانه في كلامهم[٣] ؛ لذلك يميل الناطق دائمًا الى السهولة في النطق وتجنب الثقل، ولعل من أهم مصاديق هذه العلة هو الإدغام : قال سيبويه : ((واعلم أنّ ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنّه لا يكاد يكون فيه فَعُلْت وفَعُلَ ، أنّهم قد يستثقلون فَعُلَ والتضعيف فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك))[٤]. وقصدَ من هذه العلة هو تَجنّب الثقل أو الابتعاد عمّا يُثْقِل الكلام.

واحتج عبد القاهر الجرجاني بهذه العلة في مواضع كثر منها :

في باب ما يقلب فيه الواو ياء ، وهنا علل بقوله : ((تقول : سَيِّد: والأصل سَيْود ، ... وإنّما خصّ الواو بالقلب سبقت الياء، أو تأخرت عنها لأجل أنّ الياء أخف من الواو ، والقياس صرف الثقيل إلى الخفيف دون العكس منه))[٥].

والمتأمل في النص اعلاه يجد أن تلافي الاستثقال يعتمد على أمرين هما :

---

[١] الطور : ٤٠ ، والقلم : ٤٦.

[٢] ينظر : لسان العرب : ١١ / ٨٥ ، (ثقل).

[٣] يُنظر : أصول النحو :٢٣٢، و دراسات في كتاب سيبويه (د. خديجة الحديثي) : ٢٠٢.

[٤] كتاب سيبويه : ٣٦/٤، وينظر الخصائص : ١/ ٥٤.

[٥] المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ١٤٦٠ – ١٤٦١.

١- إذا كان الصوت الأول أخف من الصوت الثاني : ويكون ذلك بين الواو والياء نحو: (سَيِّدِ أصلها سَيْوِدُ) : قلب الواو ياءً للتناسب. ثم أدغما ؛ لثقل صوت الواو ؛ لأن الغاية من الادغام هي الخفة [١]. ويمكن تبين ذلك في التقطيع الصوتي : سَيِّد اصلها سَيْوِدُ : س ـَ ي / و ـِ د ، قلبت (الواو) إلى جنس الصوت الأول (الياء) لانسجام الحركة، وطلباً للخفة.

٢- أنهما وإن لم يتقاربا في المخرج حتى يدغم أحدهما في الآخر لكن لاستثقال اجتماعهما واكتفى لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما وهي لكونهما من حروف المد واللين، والدافع الآخر للتخفيف الإدغامي فيهما هو أنّ أولها ساكن[٢].

وذكر في موضع آخر في (باب الجمع الذي على حد التثنية) : أن الاسم المنقوص عند الجمع يحذف آخره، وتقلب الكسرة ضمةً في الرفع ، فإنك تقول : القاضُون والداعُون ، وذلك حيث تقول : ((فأمّا ما كان آخره الياء نحو : القاضِي والدَّاعِي ، فإنَّكَ تقول فيه : القَاضُون والداعون ومررت بالقاضين والداعين الأصل القَاضِيُون ليكون الياء بإزاء الميم من (الحاكِمُونَ) إلا أنّ الضمة استثقلت على الياء، فنقلت إلى ما قبلها وسقطت الياء لالتقائهِ مع الواو الجمعي، فضمّة نفس الياء المنقولة عنها هنا تدلّ على سقوطها كما دلّ / فتحة ما قبل الألف على سقوطه في (مُصْطَفَون) وإذا قلت : مررت بالقاضِين ، فالأصل بالقَاضيِين ، فاستثقلتِ الكسرة على الياء وكان أولى بالاستثقال، ؛ لأنها من جنس الياء ، وقبلها كسرة أخرى ، فنقلت إلى ما قبل الياء وسقط الياء لالتقائه مع ياء الجمع، فالتقدير أن الكسرة في الضاد من القاضِي غيرها في القاضين، كما أنها غير الضمة في القاضون ...))[٣].

وبهذا فهو لا يجد فرقاً بين الاسم الناقص والصحيح سِوى أن الضمة استثقلت على الياء المكسور ما قبلها فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وابدلت الكسرة التي قبلها ضمة لتسلم الواو فصارت : القاضُوّن. وضمة الياء المنقول عنها تشير الى سقوطها، كما أنّ فتحته ما قبل الألف في (مُصْطَفَون) تشير الى سقوطها[٤]، ويبدو إذا كان الاسم منتهيًا بكسرة

---

[١] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٦٥/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٩٠٠/٢.

[٢] ينظر: المقتصد في شرح التكملة : ١٤٦١/٣.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٣٨٤.

[٤] ينظر : شرح ابن الناظم : ٥٤٥.

طويلة نحو : القاضي ، فإلحاق الضمة الطويلة (الواو) والنون به ينتج عنه التقاء حركات متنافرة هي الأمامية الضيقة (الكسرة)، والخلفية الضيقة (الضمة)، فتسقط (الكسرة الطويلة) ؛ لكونها حركة ممتدة، وتبقى (الضمة)، فيقال في القاضِيون : القاضُون وعند إلحاق علامة الجمع المنصوب، وهي الكسرة الطويلة (الياء) والنون، تلتقي كسرتان طويلتان، فتسقط الأولى(ياء الاسم المنقوص) وتبقى كسرة الجمع (الياء) فيقال : القاضيِين : القاضِين[١].

٣) علة اجتماع علتين أو أكثر :-

وتعني تضافر واجتماع أكثر من علة في أمر واحد، فإنْ ضعفت إحداهما عملت الأخرى، ولذا ذكرَ ابن جني إذا انفرد بعضُها لم يُؤثِّر، ولم يكن عِلَّة، لأنّه صار مجموعُ تلكَ الأسباب هو العلة[٢]. وقد وردَ ذكر هذه العلة كثيرًا عند الأوائل، وفي ذلك يقول ابن جني : ((قال أبو الفتح : اعلم أنّ القلبَ إنّما وجب في (سِياط) ونحوهِ لأشياء تجمَّعت لا لشيءٍ واحد، منها :

سكونُ الواو في الواحد، والحرفُ السّاكن ضعيفٌ يقبل العلّةَ. ومنها : انكسارُ السِّين في ((سِياطٍ)). ومنها : وقوعُ الألف بعد الواو. والألف قريبةُ الشَّبه من الياء. ومنها : أنّ الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، فلما تجمَّعت هذه الأشياءُ المستثقلة كلها هربوا من الواو إلى الياء، ويدُلُّك على أنّ مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجبَ القَلْبَ، لا الواحد منها منفردًا، قولهم في جمع ((طويلٍ : طِوَالٌ)) والكلمة جمعٌ، وبعد الواو منها ألِفٌ. وقبلها كسرةٌ، والواوُ مع ذلك صحيحةٌ، لأنّها كانت في الواحد قويّةً بالحركة، فثبتت في الجمع))[٣].

وأمّا مصداق الجرجاني لهذِه العلل، فمنه ما في (باب ما يقلب فيه الواو ياءً) قوله : ((وأمّا نحو : حَوْض وحِيَاض، فيكون فيهِ القلب بعدّة شروط.

أحدهما : أن يكون الواو في الواحد ساكنًا كَحوْض.

والثاني : أنْ يكون بعد الواو في الجمع ألف نحو : فِعَال.

---

[١] يُنظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٢٩، وعلم الصرف الصوتي (د. عبد القادر عبد الجليل) : ٣٧٥-٣٧٦.

[٢] المنصف : ١ / ٣٤٥.

[٣] المنصف : ١ / ٣٤٢.

والثالث : أنْ يكون ما قبل الواو مكسورًا.

والرابع : أنْ يكون اللام غير معتل، وقد اجتمع هذه الشرائط الأربع في حِيَاض وسِيَاط وثِيَاب، فإن فقد واحدة منها لم تقلب تقول : طَوِيل وطِوَال، فلا تقلب، لأنّ الواو حرك في الواحد، والأسباب الثلاثة الباقية موجودة فيه ؛ لأنّ ما قبل الواو مكسور وبعده ألف، واللام صحيح، وإنّما كان سكونه في الواحد داعيًا للقلب ..))[١].

يظهرُ مما سبق أنّ التحوّل في قلب الواو ياءً في المصادر نحو : رِيَاض، وسِيَاط، لا يتمّ ذلك إلاّ بعدة شروط، أولها : سكونها في المفرد، وثانيها : وقوع الألف بعدها في الجمع كما في روضةٍ أصله : رواضٌ، وثالثها : أنّ ما بعد الواو مكسور في الجمع مع وجود الألف بعدها وسكون الواو في الواحد. بمنزلة الإعلال ؛ لأنّهما أُخفيتا بالسكون، ورابعها : ثقل الجمع عكس الإفراد وأن تكون لامُ الكلمةِ حرفًا صحيحًا. ولا يتمَّ التحوّل إلاّ بهذهِ الشرائط[٢].

وأشارَ الخضر اليزدي لهذهِ العلة بقوله : ((تقلب الواو المكسور ما قبلها ياءً في حِياد، وفي نحو رياض، والمراد بهِ ما يكون مفرده ساكنَ العينِ كرَوْضٍ وثَوْبٍ، ويكون بعدها في الجمع ألف كرياض وثياب، ولا يخفى أنَّ الأصل : رِواضُ ، وثوابٌ))[٣].

أراد أنّ التحوّل تحقق هنا لكسر ما قبل الواو في الجمع مع وجود الألف بعدها وسكون الواو في المفرد بمنزلة الإعلال ؛ لأنّهما ازْدَادا ضعفًا بوقوعهما ساكنين.

لما كانت التسويغات التي ذكرها الأوائل فيما يخصُّ الأجوف مثل (سُوُوط) تقابل عند المحدثين كراهة التتابع الصاعد (وـُـ) الذي يمثل عند المتقدمين اجتماع واوين، وعند المحدثين الواو الثانية فيه، هي حركة الواو الأولى (نصف المصوّت)[٤]، وهذا ما يفرّون منه إلى الهمز الواجب في قسمه الأوّل إذا جاء في أوّل الكلمة مثل : (أوْلى في : وُوْلي) ويجوّزونه إذا جاءَ في الوسط مثل : (الغُؤُور)، وقد وردَ التخلُّص منه في الجمع أيضًا على الأصل مثل : فَوْج –

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٤٧٤.

[٢] ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٥٦٧ – ٥٨٦، والأصول في النحو : ٢ / ٤٣٢.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب : (اليزدي) : ٢ / ٨٧٠.

[٤] ينظر : المنهج الصوتي : ١٧٩.

فؤُوج[١]. ولسعة اللغة العربية ولمرونة الجموع فيها وتعدُّدها، تخلّصَ أهل اللغة من هذه الكراهة بالانتقال إلى جمع آخر، وهو فِعال فقالوا : سِوَاط، ثمَّ أعلّوا الكلمة بقلب الجزء الأوّل من التتابع (وا) نصف المصوّت (الواو) ياءً، فقالوا : سِيَاط، لأنَّ الكلمة تخفُّ بانقلاب الواو، ياءً[٢].

وسُوّغ هذا القلب بـ ((لأن كون الواو بين الكسرة والألف، كَأَنَّهُ جمع بين حروف العلة الثلاثة، فيقلب أثقلها : أي الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها : أي الياء ..))[٣].

إنّ التعليل الذي احتجّ به الرضي أفضل ممّا ذهب إليه د. عبد الصبور شاهين، إذ قلب الواو ياءً عنده في سِيَاط وغيرها ((هروبٌ من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها، أي : أنّه عدول عن تتابع الكسرة والضمة والفتحة، نظرًا لصعوبة الضمة بعد الكسرة، أولاً، ولأنّ الحركة المزدوجة أيسر نطقًا ثانيًا ... وعلى ذلكَ نرى أنّ عنصر الضمّة قد أسقط في هذهِ الأمثلة، فاتصلت الكسرة بالفتحة مباشرةً، فكانت الياء نتيجة الانتقال بينهما، من دون أنْ تكون بدلاً من الواو ... وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأنّ سلوك اللغة يفرّ من الحركة الثلاثية إلى الثنائية، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة، كلما كان ذلكَ أيسر))[٤].

ووافق الدكتور محمد جواد النوري رأي الأوائل في بيان سبب التحوّل غير أنّه لم ينتبه لوجود الألف في تحليليهِ، وأشار إلى وقوع الكسرة ((وهي حركة قصيرة، في نهاية المقطع، متلوَّه بمقطع آخر مبدوء بواو وهي نصف حركة، وهذا يستدعي انتقالاً مباشرًا من منطقة نطق الكسرة، وهي منطقة أمامية ... إلى منطقة نطق نصف حركة الواو، وهي منطقة خلفية تقترب في أثناء النطق بِها، مؤخرة اللسان في اتجاه الطبق اقترابًا ... ولاشك في أنّ هذا الانتقال مع ما يصاحبه من آلية استدارة وانفراج متعاقبة للشفتين ينطوي نسبيًا، على شيءٍ من الصعوبة، نظرًا لكونهِ انتقالاً بين أصواتٍ متخالفة))[٥].

ويرى د. جواد كاظم أنّه لا وجود لحركة ثلاثية خَلُصت بعد حذف الضمّة إلى حركةٍ ثنائيةٍ، من قِبَلِ أنّ مفهوم الحركة الثلاثية، أو ما يعرف بالمثلّث الحركي يجمعُ بين ثلاثة أصوات

---

[١] ينظر : التكملة : ٤١٠ – ٤١١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ١٣٨.
[٢] ينظر : شرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ١٣٨.
[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ١٣٨.
[٤] المنهج الصوتي : ١٨٩.
[٥] علم الأصوات العربية : ٢٣٥.

علّةٍ في مقطع واحد[١]، وما قال بهِ دكتور عبد الصبور تجاور بين الكسرة، والتتابع الصاعد (وا) في مقطعين متجاورين، وممّا يدلُّ على ذلكَ أنّ الصورة تلازم الحالة ذاتها بعد التحوّل، ما عدا أنّ الجزء الأول من التتابع الصاعد (وا) يُقلب ياءً، والكتابة الصوتية كالآتي :

سِوَاطٌ : سِـ/ وَـ / طُـ ن

سِياطٌ : سِـ/ يَـ / طُـ ن

أمّا الحركة المزدوجة التي ذكرها بدلاً من الحركة الثلاثية ففيها نظر ؛ لأن التقاء الكسرة، بالفتحة الطويلة، بعد سقوط الواو – على ما ذهب إليه – ينتج عنه مزدوج صورته هكذا : سْ/ يا/ طُن، على حين أنّ التحقّق الناتج بعد التحوّل صورته هكذا : سِـ/ يا/ طُن. فما جرى بعد سقوط الواو، هو انتشار الكسرة إلى شطرين، ثم انتقال شطرها الثاني إلى المقطع الثاني، فحصل انزلاق بينها وبين الفتحة الطويلة، فتخلّق التتابع الصاعد (يا)، ويوضح هذا الكتابة المقطعية الآتية :

سِوَاطٌ : سِـ/ وَـ/ طُـ ن

: سِـ/ ـً / طُـ ن

سِياطٌ : سِـ/ يَـ / طُـ ن[٢].

---

[١] ينظر : المزدوج في العربية : ٩٨ – ٩٩.

[٢] ينظر : نفسه : ٩٨ – ٩٩.

٤) علّة الأصل :

الأصل في اللغة : جمع أصول : أسفل الشيء " أسفل الجبل " ما يُقابل الفرع[١].

وعرّفها الخليل : اسفل كلّ شيءٍ[٢]، ويأتي بمعنى ثبات الشيء ورسوخه ، وقيل : ((أول يبنى عليه ثان))[٣]، والتعليل بالأصل ومراعاته، هي أولى حالات الحرف، أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها تغيير[٤].

والأصل في الاصطلاح : هو الأساس أو القاعدة للفرع الذي يُبنى عليه[٥]، وقد وردت هذه العلة عند سيبويه، ومثال ذلك قولهِ في النسبة إلى ما كان على حرفين وكانت لامه محذوفة: ((اعلم أنّ كلَّ اسمٍ على حرفين ذهبت لأمُه ، ولم يُردَّ في تثنية إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل ، فإنّك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تغير فتردّ كما تغيّر فتحذف ، نحو ألف حبلى ... فمن ذلك قولهم ، دَمِيٌ وفي يد : يَدِيٌ وإن شئت قلت : دَموِيٌّ و يَدوِيٌّ))[٦].

يُفهم من نصّ سيبويه أن بعض الإجراءات الصرفية تُوجب ردّ المحذوف إلى أصله وبعضها لا توجب ذلك بل يكون من قبيل التجويز والقبول ، فوجوب ردّ المحذوف يختص بالاسم عندما يكون على أقل من ثلاثة أحرف ، لأنّه إخلال به أن يكون على أقل من ذلك، أما عندما يكون التبديل الصرفي بإضافة بعض اللواحق إلى ما كان على حرفين محذوف اللام ، فلأن الاسم سيكون بعد الإضافة على قدر من الاعتدال في البنية علاوة على ذلك تحويل معناه عما كان عليه إلى معنى جديد تحقق بالإضافة.

ومن مصاديق علة الأصل عند الجرجاني في باب التثنية والجمع، قوله : ((أن يكون لام فَعَل في اسم على ثلاثة أحرف نحو : عَصَا ورَحَى ، وهذا إذا ثني صرف بنات الواو الى

---

[١] المنجد في العربية والادب والعلوم (لويس معلوف) ط. الكاثوليكية (الأولى) : ١٢.

[٢] العين : ١٥٦/٧ (أصل).

[٣] الحدود في النحو : ٤٢ ، وينظر: منهج المصطلحات النحوية والصرفية : ١١.

[٤] ينظر : الرد إلى الأصل في النحو والصرف (عبد الله حسين العنبكي) أطروحة : ٧.

[٥] الكليات : ١٢٢.

[٦] كتاب سيبويه : ٣٥٧/٣.

الواو ، وبنات الياء إلى الياء ، تقول : عَصَوانِ وَرَحَيانِ وقَفَوان في قفا ورَجَوان فِي رَجَا البئر ... وإنما أعيد الكلمة إلى الأصل : لأجل أنّ ألف التثنية لما دخلها ، لم يُقدر على إثبات الألف إذ لا يجتمع ألفان بوجه ، وكان العود إلى الحرف الذي انقلب الألف عنه أولى من حذف الألف ، لأجل أنّ التثنية موضوعة على أنّ يسلم معها الاسم ، فلو قيل : عَصَانِ ورَحَانِ سقط لام الفعل، والعود إلى الأصل على كل حالٍ أقيس من الحذف))[١].

أراد به أن الاسم المعتل ما كان آخره الفًا أو ياءً مكسور ما قبلها وكانت ألفه ثالثة ، فإنّها ترد إلى أصلها ، فهي أمّا منقلبة عن ياء كما في (فتى : فتيان) ، وأمّا منقلبة عن واو كما في (عَصَا : عَصَوان).

ومن مصاديقه بهذه العلة ايضًا في(باب المذكر والمؤنث) قوله: ((اعلم أنّ التذكير أصل ... والتأنيث فرع عليه وكائن بعده في الرتبة))[٢]. أراد أنّ التذكير هو أصل، أي هو علم التذكير فلا يحتاج الى علامة تميزهُ، أما التأنيث فيأتي بالدرجة الثانية وهو فرع على الأصل فأحتاج إلى علامة.

ومن مصاديق التعليل بهذه العلة في (باب حروف الزيادة).

همزة ضهياً : يمكن النظر الى الهمزة من جهتين هما :

الأولى :- أنّها زائدة، ذكر سيبويه أنّ همزة ضَهْيَاء زائدة اذا قال : ((وكذلك (الهمزة) لا تزاد غير أولى إلا بثبت . ميمًّا ثبت أنّها زائدة قولهم : ضَهْيَاء ؛ لأنّك تقول ضَهَيًاء كما تقول عَمْيَاءُ))[٣].

وقال في موضع آخر ((فيكون الحرف على فَعْلَا ، وذلك نحو : ضَهْيًا صفة ، و ضَهْيًا اسم))[٤] ؛ لأنّهم يقولون في معناها ((ضَهْيَاء). وحروف (ضَهْيَاء) الأصول إنما هي الضاد ،

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٣٥٦/١.

[٢] نفسه : ٢/ ٥٥٠.

[٣] كتاب سيبويه : ٣٢٥/٤ ، والضَهْيَأ – بالهمز والقصر – على وزن فعلاء من النساء التي لا تحيض ولا ينبت ثديها ولا تحمل ، وينظر: لسان العرب : ٢٩/ ٦١٧ ٢ (ضها).

[٤] كتاب سيبويه ، طبعة باريس : ٢ / ٢٣٥ ، وينظر الاصول في النحو :٢ / ١٨٧ ، والتكملة : ٢٣٣ ، وسر صناعة الإعراب : ١/ ١٠٨ ، و الممتع في التعريف ١/ ٢٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٣٩/٢.

والهاء، والياء ، وأنّها اشتقت من (ضاهيتُ) أي شابهت . قال تعالى : ﴿ يضاهئون قول الذين كفروا من قبل﴾[١]. فالهمزة زائدة . وتبعه أبو علي الفارسي فقال : ((ومنه قولهم : ضَهْيأ ، لأنّهم قالوا : ضَهْيَاء فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه))[٢].

وذكر العكبري حجج القائلين بهذا المذهب وهي : اشتقاق (ضَهْيَا) من المضاهاة واجتناب (فَعْيَل) الذي ليس له نظير في الكلام ، والحمل على زيادة همزة التأنيث في ضهياء الممدودة لاشتراكهما في المعنى[٣].

الأخرى: أنها اصلية (غير زائدة) ذهب الزجاج (ت٣١١هـ) الى تجويز أنّ تكون الياء هي الزائدة والهمزة اصل في بنية الكلمة (ضَهَأَ) فيكون مشتقًا من (ضاهأت) اي شابهت ؛ لأنّه يقال : (ضاهيت وضاهأت)، قال الزجاج : ((وتكون همزة ضَهْيَاء اصلًا في الهمز)[٤].

أراد أنّ الهمزة أصل والياء زائدة ووزنها (فَعْيَل). وقال ابن جني : ((... فيكون ضَهْيَأة : فَعْيَلة من ضاهأتُ بالهمز. وهذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شيءٍ إلّا أنّه ليس في الكلام (فَعْيَل) بفتح الفاء ، إنّما هو (فِعْيَل) بكسرها نحو حِذْيَم وطِرْيَم وعِزْيَن))[٥].

ويفهم من قوله ... معنى حسن : (إنّ الزجاج أولى عناية بالمعنى في الاشتقاق ، وأخذ عليه ابن جني أنّه ليس في كلام العرب (فعيل) قال ابن خالويه : ((ليس في كلام العرب : فَعْيَلٌ إلاّ حرفين : ضَهْيَد : الرجلُ الصلب ، وضهيد : موضع وإنما يجيء فَيْعَلُ الياء قبل العين مثل صَيْقَل))[٦].

وقد رجح الجرجاني مذهب سيبويه معللاً ذلك بقوله : ((وأما ضَهْيَاء ؛ فَعْلَلاً يخلو من أمرين : أحدها : أن تجعل الهمزة أصلية حتى كأنّه فَعْلَل والثاني : أن تجعل الهمزة زائدة ، ويكون وزنه فَعْلَاء ، فلا يجوز **الوجه الأول لأمرين** :

---

[١] التوبة : ٣٠.

[٢] ينظر: التكملة : ٥٤٨.

[٣] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ٢٤٣ .

[٤] معاني القرآن واعرابه (الزجاج) ٤٤٣/٢ – ٤٤٤ ، وينظر الممتع في التصريف : ١ / ٢٢٨ – ٢٣٠.

[٥] سر صناعة الإعراب : ١/ ١٠٨.

[٦] ليس في كلام العرب (ابن خالويه) : ٢٩٣.

أحدهما : أنّ الياء لا يكون أصلاً في بنات الأربعة ، وأنت إذا جعلت ضَهْيَأ فَعْلَلاً كان الياء أصلا ، ولا يكون فَعْيَلاً ، لأنه ليس بثبت والثاني : أنهم قالوا : ضَهْيَاء على مثال حَمْرَاء، فالياء فيه لام كما ترى إزاء الراء في حمراء والهمزة ، زائدة للتأنيث ، ولو كانت أصلية لكان فعْلالاً رباعياً أو فَعْيَالاً))[1].

ويمكن أن نقف على هذا النص بنقاط هي :

١- إذا عُدّت (ضَهْيَا) رباعية، والياء لا تكون أصلية في البناء الرباعي(... زائدة) فان البناء يتحول من (فَعْلَل) إلى (فَعْيَل) وهذا البناء ليس في كلام العرب.

٢- أنَّه عوّل على بناء الثلاثي في اشتقاقها فكانت (ضَهْيَاء) مشتقة من الأصل (ضهي) حملاً لها على (حمراء) والهمزة زائدة للتأنيث.

٣- لا يمكن عَدَّ (ضَهْيَأ) على وزن (فَعْلَال) ؛ لأنّ هذا الوزن ليس بأصل ، ويبدو أنّه مأخوذ من (فَعْلَل) ، فضلاً عن أنّ الياء لا تكون اصلاً في بنات الاربعة (فَعْلَال) ولا يمكن أن تكون على وزن (فَعْيَال) لأنّ الثابت أن أصلها) (ضهي) ووزن (ضَهْياء) هو(فعلاء).

واتكأ تاج الدين الجندي على ما ساقه الجرجاني إذْ انتصر له بأمرين :

أحدهما : إنّها لو جعلت أصلية حتى كأنّها (فَعْلَلة) تلزم أصالة الياء في بنات الأربعة، ولا أصالة لها فيها.

والآخر : إنّ (ضَهْياءُ) ياؤه بإزاء الراء في حمراء ،والهمزة زائدة للتأنيث ، فإن قيل : فَلِمَ لا يحكم بأنّها أصلية ووزنه : فَعْلَال أو فَيْعال ؟، قيل: إنّ ضَهْيَاء ممنوع من الصرف ، فلو كان فَعْلَالا أو فَيْعَالا لما مُنِع من الصرف ، وإذا ثبت أنّ التركيب من (ضهي) فلك أن تقولَ : إنّ ضَهْيَأة من ضاهيته – بالياء– وهي لغة في (ضاهأت) بالهمزة ، والمعنى أن المرأة التي لا تحيض شابهت الرجال بانقطاعها عن الحيض[2].

واحسب أنّ القولَ بزيادة الهمزة والذي رجّحه الجرجاني هو الأقرب للصواب للأمور الآتية :

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ١١٩٨ – ١١٩٩.

[2] ينظر : الإقليد في شرح المفصل : ٤ / ١٩٩٣.

١- إنّ ضَهْيَاء بزنة (فَعْلَاء) ، وهو بناء موجود في كلامهم ، إن كان مفرد ، والهمزة فيه زائدة ، و(ضَهْأ) بمعنى ضَهْيَاء.

٢- إنّ القولَ بأصالة الهمزة يثبت بناء (فَعْيَل) - بفتح الياء- ، هو بناء لم يستقرْ في كلامهم[١].

٣- قد قُرئ (يُضَاهِئُون) و(يُضَاهون)[٢] من قوله عزّ وجلّ : ﴿ذلكَ قولهم بأفواههم يُضَاهِئونَ قول الذين كفروا ...﴾[٣] فالهمزة على هذا زائدة.

٤- وأنّ اشتقاقها من (ضاهيت) أولى من اشتقاقها من (ضَاهأت)[٤]، وفي ذلك يقول الخوارزمي : ((قد جاءَ (ضَهْيَأ) غير ممدود بمعنى (ضَهْيَاء) والهمزة فيه مزيدة ؛ لأنّها لو كانت أصلًا لكانت (فَعْيَلًا) -بفتح الياء – وليس في الأمثلة (فَعْيَل) إنّما هو (فِعْيَل) بالكسر...))[٥].

وذهب الجاربردي قائلاً : ((أي وكان ضهيأ ... فعلاً لا فَعْلَلاً كجَعْفَر ؛ لمجيء ضهياء بمعناه، وضهياء فَعْلاء كحمراء بدليل مُنِعَ الصرف، وإذا ثبت أنّ الهمزة زائدة في ضهياء فكذا في ضَهْيَأ، فقدّم الاشتقاق على عدم النظير، وبيانه أنّ الاشتقاق دلّ على زيادة الهمزة كما مرّ، وعدم النظير على أصالتها ؛ لأنه ليس فعلاً في الكلام ؛ ولأن الهمزة إذا وقعت غير أوّل يُحكم بأصالتها ؛ لقلة زيادتها غير أوّل مع أن الأصل عدم الزيادة ... هذا مع أنّهم يقولون ضاهيت أي شابهت، وضَهْيَاء موافق له في حروفه الأصول ومعناه، فوجب أنْ يكون منه فتكون الهمزة زائدة))[٦]. والمتأمل في قول الجاربردي يجده قد رجّح زيادة الهمزة، لكنّ الغريب من ذلك أنّه جاء باحتمال لم يقل بهِ من سبقه وهو زنة (فَعْلَل)، ثم نفى هذا الاحتمال لتقديم علّة الاشتقاق على عدم النظير.

وأشار إلى أنه قيل بوجود أصلين هما : ضَاهيت وشاهأت، فجاز أنْ يكون وزن (ضَهْيَأ) : (فَعْيَ)، وعليه تعارض الدليلين – شاهيت وضاهأت – فأجاب بترجيح الاشتقاق من ضاهيت

---

[١] ينظر : ليس في كلام العرب (ابن خالويه) : ٢٩٣ (١٤٦ / ب).

[٢] قرأ عاصم بالهمز وحده، والباقون من غير همز، ينظر : كتاب السبعة : ٣١٤.

[٣] التوبة : ٣٠.

[٤] ينظر : الممتع (ابن عصفور) : ١ / ٢٢٩، وشرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٢ / ٣٣٨.

[٥] ينظر : التخمير : ٣ / ١٧٨.

[٦] شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢٠٣.

من وجوه هي : أنّ الزيادة بالآخر أوْلى، وكثرة استعمال ضَاهيت، وحمل ضَهْيَاء على ضَاهيت لوجوب زيادة الهمزة فيها[١].

أمّا اليزدي فقد نقض أدلة الشارحين السابقين وجمع الاحتمالين، وقدّم أدلته على ذلك بأنّ (فَعْلا وفَعْيَلاً متساويان في البعد، وأنّ فَعْيَلاً أشهر كَعَنْثير، واستعمال ضاهأت في فصيح الكلام حتى وإن قلّ استعماله فليس بشيء، لأنّه جاء في لغة التنزيل قال تعالى : ﴿يضاهئون﴾[٢] ويرى أنّه لا بُعْدَ في (ضَهْيَأ) من الرجوع إلى الاشتقاقين (ضَاهأت) و (ضَاهيت) ... وأنّ عدم الرجوع إلى الاشتقاقين منحصر على ضَهْيَاء الممدودة ؛ لانعدام فَعْيَال[٣].

وما جاء بهِ من أدلّة يحتاج إلى وقفة : إذ لا مساواة في البعد بين فَعْلا وفَعْيَل ؛ لأنّ فَعْيَلاً ليس في كلام العرب، ((إنّما حكاه قوم شاذًا))[٤]، وعدم شهرة فَعْيَل في الكلام (كعَنْثَير) مصنوع، قال الرضي : ((ولم يجئ في الكلام (فَعْيَل) إلاّ هذا، وقولهم ضَهْيَد مصنوع))[٥].

٥) علّة التقاء الساكنين :

وردتْ هذهِ العلّة كثيراً عند الصرفيين، وهي من العلل البارزة في كتاب المقتصد ، لانَّ اللغة العربية تأبى التقاء الساكنين، لاستثقاله أو استحالتهِ في النطق ، فالسكون في اللغة ضدّ الحركة.

فهو يدلُّ على الهدوء ، فقولكَ : سَكَنَ الشيُء يسكنُ سكوناً إذا ذهبتْ حركتُهُ، فالسكون في اللغة هو انقطاع الحركة من كُلِّ ما من ذاتهِ أنْ يتحرَّكَ[٦].

وفي الاصطلاح : يراد به قطع الحركة [٧]، أو الجزم والوقف[٨].

---

[١] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي):٢٠٣– ٢٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):٢/٥٨٦.
[٢] التوبة : ٣٠.
[٣] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي)، وشرح ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٩٨.
[٤] سر صناعة الإعراب : ١ / ١٠٨، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ٢٤٣.
[٥] شرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٢ / ٣٣٩.
[٦] يُنْظر : العين : ٥ / ٣١٢ (سكن) ، ولسان العرب : ١٣ / ٢١١ (سكن).
[٧] يُنْظر : كتاب سيبويه : ٢/ ٢٢٣، والأشباه والنظائر : ١/ ١٧٦.
[٨] ينظر :كتاب سيبويه : ٢/٢٢٣، وقواعد التجويد: ٢٧٥. والمقتضب : ١/٤.

قال المُبرّد: ((وكذلكَ مِنْ وهَلْ وبَلْ ،يقال له موقوف ولا يُقال له مجزوم))[١] والسكون هو الأصلُ في البناءِ لأسبابٍ عدّة منها :

أ- أنّ أصل البناء السكون وهو نقيض الإعراب ،لأنّ أصل الإعراب الحركات .

ب-أنّ السكون هو أخفُّ الحركات، لذا هو أحقُّ بالأصالة لخِفتّهِ.

ت-لمّا كان البناء يكسو الكلمة ثِقلاً، ناسب ذلكَ أصالة البناء على السكون[٢].

وللتخلص من التقاء الساكنين اتّبع النحاة واحدة من القاعدتين هما : تحريك الساكن الأول ، أو العدول من التحريك إلى الحذف تخفيفاً، لخلق توازن صوتي لبنية مختلفة بسبب التقاء الساكنين في الكلمة الواحدة أو في الكلمتين المتتاليتين.

لكنّهم مالوا إلى التحريكِ وجعلوهُ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، لأنَّ التحريكَ أقلُّ إخلالاً بالكلام فلا يُترَكُ إلاّ لتعذُّرِه[٣].

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني بهذهِ العلة في (باب الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة ...) قولهُ: ((وعلى هذا يجري الموقوف في الأمر ، تقول في يَقُولُ :قُلْ ، وفي يَبِيْعُ : بِعْ، وفي يَخَافْ : خَفْ فالأصل اقْوُلْ مثل اخْرُجْ ، وابَيَعْ مثل اضَرِبْ ، واخْوف مثل اذهَبْ ، ثم نقل حركة العين الذي هو واو أو ياء إلى الفاء الذي هو مثل القاف في اقْوُل ، فصار اقول في اللفظ بتحريك القاف وسكون الواو واللام ، فوجب سقوط همزة الوصل ، لأنّها تجيء ليتوصل بِها إلى الساكن ، فإذا زال السكون زالت فيصير قُيلْ وبِيعْ ... فسقط العين الذي هو واوٌ أو ياءٌ عند الأمر فيبقى قُلْ وبِعْ وخَفْ ، فوزن بِعْ فِلْ ...))[٤].

يظهرُ من هذا النصِّ أنّهُ إذا أُعِلّتْ عين الفعل بالحذف ثم نقلت حركة العين الى ما قبلها ولتوضيح الصورة الأصلية للفعلين (قُلْ ، وبِعْ) هي (اقْوُلْ و ابْيِعْ) نقلت فيهما حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبلهما فأصبحت صورتهما (اقُوْلْ) و (ابِيْعْ)، وسقطت همزة

---

[١] المقتضب :١/ ٤.

[٢] ينظر : شرح التصريح : ٥٨/١، والأشباه والنظائر:٢/ ٢٣.

[٣] ينظر : همع الهوامع :٦/ ١٧٦، والتقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١١٧.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٢٠١.

الوصل لانتفاء الحاجة إليها ، لأجل أنّ فاء الفعل صار متحركاً فأصبحت صورتُهما(قُوْلْ و بِيْعْ) وحذف حرف العلة بسبب التقاء الساكنين فصارتْ صورتُهما(قُلْ ، بِعْ).

وقال الدكتور عبد الصبور شاهين: ((وقد كان من الممكن قياساً أنْ يكونَ فعلُ الأمرِ من هذين الفعلين: قول وبيع ،لولا أن الشكل المقطعي في هذهِ الصيغة لا ينقسم في حالة الوصل، لأنّهُ مقفل أبداً، فالسكون فيه ليس للوقف بل هو علامة بناء للجزم، ولذلك اختصر المقطع المديد وقفاً ووصلاً، إلى مقطع طويل مقفل : فصارت قُلْ : qul : «ص+ح + ص» ...))[1].

وفعل الأمر مأخوذٌ من الفعل المضارع (يقولُ : قُوْلْ) ومن (يِبيع: بِيعْ) بإسقاط لاحقة المضارع والمُصوّت الإعراب[2]، ففي (قُلْ) مثلاً، الأصل فيهِ على واقع الحال : يَقولُ ، أي :

يَقولُ : ي ـَ / ق ـُ / ل ـُ ⇠ / ق ـُـُ ل / ⇠ / ق ـُ ل .

أمّا على الأصل، فالفعل المضارع هو :

/ي ـَ× ق / و ـُ / ل ـُ / ⇠ / ء ـِ ق / وـُ ل / ⇠ / ق ـٌ ل / ⇠ ق ـُ ل / .

↓ ↓

ء ـِ ق ـُـُ

وفي بِعْ : يكون على الأصل :

يَبِيعُ : / ي ـَ ب / ي ـِ / ع ـُ /

: ي ـَ / ب ـِ ع

: ي ـَ / ب ـِ ع

ومن مصاديقهِ بهذهِ العلة ايضاً قولهُ: ((وأمّا لم أَبَلهْ فالأصل لم أُبَالِ، مثل لم أُرامِ على أنْ يكونَ الياء محذوفاً للجزم ، ثم لما كثر في الكلام أسكنوا اللام حتى كأنّه لم يحذف منه شيء، فصار لم أُبَالْ بسكون اللام ، ثم سقط الألف لالتقاء الساكنين، فقيل : لم أُبَلْ، ثم لحقه هاء

---

[1] المنهج الصوتي :٨٥، وينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ٢٤٨. وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢/٢٣٥.

[2] يُنظر : شرح المفصل : ٧ / ١٦، وأثر المقطع المرفوض (بحث) : ١٦١ .

الوقف ، فكسر اللام فقيل لم أُبَلِهْ ، ولم يعد الألف الساقط لسكون اللام لأجل أن الكسرة في لام أُبَلِهْ عارضه لا تلزم...))[1].

ويظهرُ من النصِّ أعلاه قد أصابَ البِنية أكثر من جزم ، الأول حذف الياء والأخر حذف الحركة فيها فصارت (أُبالْ).

وكان الأصل (أبالي) حُذفت الياء للجزم ، فبقى(أبَالِ) بكسر اللام فلمّا كثر (أُبَالِ) في الكلام لم يعتّدوا بذلكَ المحذوف، فقالوا (لم أُبالْ) فحذفت الحركة أيضاً فالتقى ساكنان في الكلمة (الألف واللام) فحُذف الألف لذلكَ، فَبقِيَ(لَمْ أُبَلْ) ، ثم لحقتِ الفعل (هاء السكت) لتوهّم الكسرة في اللاّم، أو لأجل أنّ اللاّم في تقدير الحركة ، إذْ إنهّا حُذفت على خلاف القياس ، فالتقى ساكنان (الهاء واللام) فكُسِرَتِ اللام كما هو القياس : بتحريك السّاكن الأوّل بالكسرة[2].

ويفهمُ من ذلكَ أنهّم شَرَعُوا فيه من الدرج، ومن خلطٍ بين أداءٍ وأداءٍ أو لغة ولغة أخُرى، لبيان إلحاق الهاء التي تكون في الوقف لأغراضِ عِدّة منها بيان الحركة، بيد أنهّمُ لو شرعوا من الوقف لكان أشبه[3].

ويتضحُ أنّ في (لم أبَلِهْ) رؤيتين هما:

الأولى : أنّها ضاقت بهذا المقطع (المديد) فقصّرت زمن النطق بالفتحة الطويلة فاستحال مقطعاً طويلاً. ويرى الدكتور جواد كاظم : ((أن طول الأمد بهذا الوقف وكثرته أورثهم عدم الاعتداد بالمحذوف، فلما أدرجوا ألحقوها الكسرة، حتى إذا وقفوا عليها ألحقوها الهاء لبيان الحركة:

{لم أُبالِ ⇠ لم أُبالْ ⇠ لم أُبَل } في الوقف .

في الدرج { لم أُبَل ⇠ لم أبَلِه } في الوقف .

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٢١١-٢١٢.

[2] ينظر :شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : ٢ / ٢٣٥ وتجاور الساكنين في المدونة النحوية : ١٢٩.

[3] ينظر :شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢/٢٣٥ وتجاور الساكنين في المدونة النحوية : ١٢٩، والوقف في المدونة النحوية : ١٣١.

أو أنّ الوقف ابتداءً ، كان بإلحاق الهاء عند الجميع ، لبيان الحركة (لم أُبَلِهْ) ، فلما كثر في الكلام خُففت ....فألفينا مقطعين قصيرين مفتوحين أكُتنِفا بمقطعين طويلين :

/ ل ـَ م /ء ـُ /ب ـَ / ل ـِ هـ /

/ ل ـَ م / ء ـُ / ب ـَ / ل ـِ هـ /))[1].

الرؤية الأخرى : هناكَ طائفةٌ من العرب اعتادت الوقف على (لم أبالِ) بالسكون بعد حذف الحركة كما هو حق الوقف ولم يشق عليهم وجود المقطع المديد[2].

٦) علة أمن اللبس :

واللبس في اللغة : هو الخلط والشبهة وفسّره بعضهم أنّه بمعنى الشُكَ[3]. قال تعالى : ﴿وَ لَلَبسْنا عليهم ما يَلبِسُونَ﴾[4].

وفي المعنى الاصطلاحي: هو غموض المعنى في اللفظ أو التركيب وعدم فهم المقصود منهما ما يؤدي إلى الخروج عن مقاييس اللغة المألوفة تخلصاً من هذا الغموض، فالعربي يحرصُ على الإبانة ويتحاشى الخلط بين المعاني المختلفة[5].

ويمكن القول إنّ علّة أَمن اللبس علة صرفية أكثر من كونها علّة نحوية، وذلكَ لكثرة دورانها في الأبواب الصرفية، ولأنّ الدراسة الصرفية تتعلق بدراسة بنية الكلمة واشتقاقها، وصياغتها، ومثل هذهِ الدراسة تسبب غموضاً أو لبساً في بعض الأحيان مما دفع الصرفيين الى التنبيه على تلك المواطن في اللبس[6].

وعلل بِها سيبويه في (باب تكسير ما عدّة حروفه أربعة أحرف) ، قال ((فإنّهم قالوا : فَوَارِسُ كما قالوا : حَواجِرُ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلاّ للرجال، وليس في أصل كلامهم

---

[1] تجاور الساكنين في المدونة النحوية : ١٣٠.
[2] نفسه : ١٣١.
[3] ينظر : مقاييس اللغة : ٥/٢٣ ، والكشاف : ٤ / ٣٧٣-٣٧٢.
[4] الأنعام : ٩ .
[5] ينظر : علة أمن اللبس في اللغة العربية رسالة (د. مجيد الزاملي) : ٦٦.
[6] نفسه : ١٢٠.

أنْ يكون إلاّ لهم. فلمّا لم يخافوا الالتباس قالوا فَواعِلُ، كما قالوا فُعْلانٌ وكما قالوا: حَوارِثُ، حيث كان اسماً خاصاً كزيدٍ))[١].

وذَكَرَ في موضع أخر عند اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من المزيد الثلاثي نحو قاتل ، وتغافل، فالفرق بين اسم الفاعل والمفعول من جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد الكسرة التي قبل أخر حرف والفتحة والميم المضمومة تلحق كلاً منهما أولاً . نقول : مُقاتِل ومُقاتَل فجرى على مثال يُقاتِل ويُقاتَل، إذْ قال : ((إلاّ أنّك ضممت الميم وفتحت الغين في يَتَغَافَل، لأنّهم لم يخافوا التباسَ يُتَغافُل بها، فالأسماء من الأفعال المزيدة على يَفْعَلُ و يُفْعَلُ))[٢].

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني بهذهِ العلة في (باب الهمزتين إذا التقتا) قولهُ : ((... أنّ أصحابنا يذكرون أُوَيْدِم مع أَوَاْخرِ جمعاً بين التصغير والتكسير ، لأنّ يعلم أن الواو في أُوَيْدِم بدل من الألف ، كما أنّها في أَوَاخِر كذلك دون أنْ يجعلوا أُوَيْدِم على انفراده حجة لكون الواو بدلاً من الألف دون الهمزة فاعرفه فإنّه موضع لبس))[٣].

ويفهمُ من ذلك إبدال الهمزة الثانية من (آدم ، آخر) الفُ في جمعهما وتصغيرهما، وأنّ الواو (أُوَيْدِم ، وأوَاخِر) بدل من الألف ولم يجعلوا (أوَيْدِم) بمعزل عن (أَوَاخِر) ليكون دليلاً بأنّ الواو بدل من الألف لا الهمزة.

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ إبدال الهمزة واوٌ غير مسلّم به ، لأنّ اللغة تعدَّ (أوادمَ) جمع (آدمَ) وبعد إسقاط الهمزة الثانية فتكون على مثال (خاتم وطابع) وعند الجمع نقول (خَوَاتِم و طَوَابِع) على وزن (فَوَاعِل) ، وكذلك الحال مع أَوَادِم فالواو فيها واو الصيغة ليست بدلاً عن الهمزة الثانية، وتصغير آدم على (أُوَيْدِم) وقد اتصلت ضمة التصغير بفتحة العوض فتكونت الواو[٤].

---

[١] كتاب سيبويه : ٤ / ٢٨٢.

[٢] ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٢٨٢.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٣٤٨.

[٤] المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٨٣ – ١٨٤.

ويرى الدكتور كاطع جار الله أنّ (أَوادم) يختلفُ تشكيلها الصوتي عن (أُؤيدم) لاختلاف وزن المفرد " أَأْدَمُ (أَفْعَل) = أَأَدَمُ (أَفَاعَلُ) " وتشكيل الجمع هو : أ ـَ / أ ـً / د ـِ م ـُ ، لثقل تتابع المقطعين المنبورين في صدر الجمع عُمد إلى التخفيف فسقطت الهمزة الثانية فتكون المقطع الغريب (أ ـَ ـً) ابتداء، وهنا لم يجز التخلي عن أحد الصائتين للتخلص من غرابة المقطع، لأن الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة كلاهما علامة للجمع وبحذف أحدهما يختلُّ بناء الجمع فاضطروا إلى الحفاظ عليهما معاً وذلك بالتوفيق بينهما عن طريق اجتلاب الواو اللينة واسطة بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة فيصير الشكل : أ ـُ / و ـً / د ـِ / م ـُ[1].

وفي حالة التصغير يصيرُ الشكل :

(أ ـُ / أ ـَ ي / د ـِ / م ـُ) فسقطت الهمزة للتخفيف، فصار (أ ـُ ـَ ي / د ـِ / م ـُ) فتكون مقطعاً غريباً في اللغة العربية ، لأن تخلي عن قاعدته ولا يمكن حذف الفتحة والضمة فهما علامتا التصغير فلجأ الناطق إلى اجتلاب صوت اللين الواو، ليكون وسطاً بين ضمة التصغير وفتحته وأصل التشكيل في التصغير(أ ـُ ـَ ـَ ى / د ـِ / م ـُ)، والمقطع الأول غريب عن نوعهِ، وذلك لوجود ثلاثة صوائت متتابعة هي : ضمّة التصغير، وألف المفرد، وفتحة التصغير، وعلامتا التصغير لا يمكن حذفهما واكتفوا بحذف ألف المفرد، ثم تكونت الواو نتيجة الانزلاق بين الضمة والكسرة[2].

واحتجَّ عبد القاهر الجرجاني بهذه العلة أيضاً في(باب لحاق همزة الوصل في الاسماء التي ليست بمصادر) قولهُ : ((اعلم أن همزة الوصل إذا حصل قبلها متحرك ، وجب سقوطها، لأنّها جاءت لتوصل إلى الساكن ، فلم يفتقر إليها فتقول في قولك : اسْتَضْعَفْتَ زَيْدًا إذا قصدت الاستفهام أَسْتَضْعَفْتَ زَيدًا؟ فتسقط همزة الوصل المكسورة، لأن همزة الاستفهام توصلك إلى الساكن، ... فأما الهمزة المفتوحة في قولك: الرجل ، فلا تحذف ولكن تبدل ... وتقول على هذا: آيْمنُ الله يمنيك؟ فلا تحذف الهمزة من اَيْمُن لأجل أنّها مفتوحة كهمزة الاستفهام، فلو حذفتها حصل اللبس، ومن قال : اِيْمُ الله بالكسر كما تقول : ابنُ الله بالكسر كان قياسه أَيْمُ الله يمينك ؟

---

[1] ينظر : الإعلال في العربية دراسة ألسنية معاصرة : ٢٨٥.

[2] ينظر : نفسه : ٢٨٥-٢٨٧.

فتحذف الهمزة المكسورة كما تقول : أبنُ زيد أنت ؟...))[1]. يظهرُ من هذا النصِ أنّ همزة الوصل تسقط إذا جاءَ قبلها متحرك إلاّ التي تصاحب لام المعرفة، فلا تحذف بل تُبّدل، لأجل أنها مفتوحة كهمزة الاستفهام.

٧) علة الأولى :

وهي من العلل التي تُساهم في التفضيل بين مرتبة واخرى، ومفادها ترجيح شيءً على شيءً لأنّه أولى في الاستعمال، فهي تكشف عن الرأي الأجدر بالقبول، وتسمى ، (علّة أحقيّة، وعلّة أجدر، وعلّة أوجب)[2] ومن صور التعليل الصّرفي بهذهِ العلة، ما ذكرهُ المبّرد (ت ٢٨٥هـ) في معرضِ حديثهِ عن إبدال الميم نحو : (فَمْ) أصله (فوه) على أنّه تُبدّل الميم من الواو ، لأنهّا من مخرج واحد وإنّما الميم والياء والواو قريبة من الشفة ، لذلك كانت الميم أولى بالإبدال من الياء ، لما فيها من المد واللين والغنة والياء اللازمة[3].

ومن مصاديق التعليل بهذه العلّة عند عبد القاهر الجرجاني في (باب اسماء الفاعل والمفعول) قولهُ : ((... وقول أصحابنا على ما فسرنا في قَضَاء وكِسَاء من أنّ الواو والياء قلبا ألفين لوقوع الألف الزائدة قبلهما، فاجتمع ألفان في التقدير، فحرك الثاني بالكسر ، وقد عرفت أن الألف يصير الى الهمزة بالتحريك وكان الكسر أولى لأمرين : أحدهما: انّ اصل التقاء الساكنين الكسر . والثاني : أنّ اسم الفاعل يكون العين منه مكسورة ، فلما قلبوا حرف اللين ألفاً وقصدوا همز الألف أعادوه إلى الحركة التي كانت له في الأصل))[4].

يظهر من قولهِ أنّ (قَضَاء وكِسَاء) هما من قضى : يقضي، وكسا : يكسو فأصل الهمزة فيهما(الياء والواو) فالأصل في قَضَاء: قَضَاي فجاءت الياء مُتَطرفة وقبلهما ألف زائدة فقلبت همزة ، والأصل في كِسَاء : كساو، فَتَطَرْفَت الواو بعد ألف زائدة فقلبت همزة كما تقلب الواو والياء همزة أذا وقعتا عيناً لاسم الفاعل وقد أُعلّ في عين فعله الماضي نحو (قائل) وكذلك

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٢٥٦ – ٢٥٧ .

[2] ينظر : الاقتراح: ٤٨–٤٩، والدرس الصرفي بين الخضر اليزدي وابن الغياث (رسالة) : ١٨٩.

[3] ينظر : المقتضب:٣/ ١٥٨ ، والصوائت في كتب الضرورة الشعرية (رسالة) : ٨٢.

[4] المقتصد في شرح التكملة: ٣/ ١٤٠٤.

(بائع) أُبدلت الهمزة فيهما فأصلها(قاوِل وبايع) لان فعلهما: قال يقول ، وباع يبيع. فقلبت الواو والياء همزة في اسم الفاعل[١].

نبّه عبد القاهر الجرجاني على مذهب ذوي التحقيق بأنّ الكلامَ ليس على ظاهره وأن الواو والياء قلبتا ألفين، لوقوع الألف الزائدة قبلهما فالتقاء ألفين في التقدير ، فعَمَد الى تحريك الثاني بالكسر والألف إذا تحركت صارت همزة والذي دعاهم الى ذلكَ أنّ الهمزة لا تقارب الواو الياء مقاربة الألف لهما . وكان تحريك الألف الثانية بالكسر أولى من غيرة لسَبَيبين :

الاول : أن أصل التقاء الساكنين الكسر ، قال ابن السراج: ((واصلُ تحريك التقاء الساكنين الكسر))[٢].

والآخر : لما كانت عين اسم الفاعل مكسورة في الأصل. وقلبوا حروف اللين ألفاً وقصدوا همز الألف أعادوه إلى حركة الأصل.

ويرى عبد الصبور شاهين أنّ الواو والياء صوامت ضعيفة وليس أنصاف صوامت، إذْ قال : ((يجب أنّ يطلق عليها صوامت ضعيفة ، نظراً لسكونها، وليس أنصاف صوامت كما يطلق عليها غالباً، لأن هذهِ التسمية لا تصدق على صامت يكون أصلاً من أصول الكلمة))[٣].

ويمكن ملاحظة أصل الكلمة منتهية بواو مسبوق بألف مد ، ما يعرف بالمزدوج ينشأ عند النطق بهما معاً واو من الناحية السياقية للكلمة، أو انشطار للمزدوج وسقوط الضمة وبقاء الفتحة الطويلة وهذا يحدد من الناحية الصوتية[٤]. وأرجع القلب ايضاً إلى كون الواو في نهاية الكلمة ولاسيما في حالة الوقف العربي، فأن العربي لا يقف على الحركة في مثل : كساو فحذفت الضمة المولدة للواو ، بازدواجها مع الفتحة الطويلة ، وأقفل المقطع بصوت صامت ، هو الهمزة التي تستعمل هنا قفلاً مقطعياً، تجنباً للوقف على مقطع مفتوح[٥]، والكتابة المقطعية تصّور ذلك: كِسَاو : ك ـِ / س ـً و . أُريد قفل المقطع الصوتي فقفل بصوت صامت وهو الهمزة ، للتخلص

---

[١] ينظر : الصرف العربي احكامٌ ومعانٍ(د. محمد فاضل السامرائي) : ٢١٨.

[٢] الأصول : ٢/ ١٤٠.

[٣] القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ٤٣-٤٤.

[٤] ينظر : نفسه : ٨١-٨٢.

[٥] ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٧٧.

من الوقوف على المقطع المفتوح المتكون من قمتين، وهذا غير موجود في مقاطع اللغة العربية، لذلك أُبدلت صوت الهمزة فصارت: كِسَاء : ك ـِ / س ـَ ء ، ولعلّ من أجل تصحيح نهاية المقطع إذْ لا توجد علاقة بين الواو والهمزة، وإنَّ وجود الألف والواو في نهاية المقطع ماهي إلاّ (فتحة طويلة + ضمة)[١].

ويرى الدكتور جواد كاظم عناد أنّ صورة المزدوج الهابط (ـً و) في كساو واخواتها غير متحققة في العربية ، وما حدث هو إسقاط للواو وتعويض الهمزة موضعها[٢].

ومن مصاديقه ايضاً قولِهُ في باب (التقاء السّاكنين في كلمة واحدة) : ((اعلم أنّك تقول في بَاعَ وَقالَ : يَقُولُ ويَبِيعُ، فإذا أدخلت عليه الجزم، وجب أن تسكن لام الفعل فتقول: لم يَبِيْعْ ولم يَقُوْلْ بإسكان العين واللام، كما قلتَ: لم يَضْرِبْ، لأن آخر الكلمة حرف صحيح كالباء مِنْ يَضْرِبْ، وإذا فعلت ذلك التقى ساكنان: فتحذف عين الفعل الذي هو حرف العلة ، فتقول : لم يَبِيعْ، ولم يَقُلْ وكان هو بالحذف أولى من اللام لأمور منها : الأول : أنّه حرف علة واللام صحيح، والمعتل أولى بالسقوط من الصحيح الذي هو أقوى منه[٣].

يفهمُ من نصِّ الجرجاني تحذف عينُ المضارع إذا أدخلت علية الجزم، وكانت عينهُ حرفاً من أحرف العلة نحو : قالَ، وباعَ، لأنّكَ تسكن لام الفعل فتقول : (لم يَبِيْعْ، ولم يَقُوْلْ) وحروف اللين قبلها ساكنة ، وبسبب التقاء الساكنين حذف حرف العلة(الياء) من الاول و(الواو) من الثاني بعد دخول أداة الجزم ،فتصبحُ (لم يَبِعْ، ولم يَقُلْ) ويرى ابن الشجري أنّ المعتل أولى بالحذف من الصحيح لضعفهِ، وقوة الحرف الصحيح إذْ قال: ((وكان حرف العلة أولى بالحذف من وجهين : أحدهما : ضعفه وقوة الحرف الصحيح والثاني : أنّهُ إذا حذف دَلَّت عليه الحركةُ التي تُجانسه))[٤].

---

[١] ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨١.

[٢] ينظر : المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: ٨٣.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ١/٢٠٠ .

[٤] الأمالي الشجرية : ١ / ٣٣٧ .

فضلاً عن أنّ الحرف الصحيح متحرك في الأصل فلو حذفته، لحذفت الحرف والحركة ولا يكون ذلك مع حرف العلة، ويرى الدكتور صباح عطيوي أنّ دراسة هذا المقطع الصوتي تكون على مستويين : الأول : بالنظر إلى واقع الحال ، والآخر: بالنظر الى الأصل المفترض.

فمثال حذف الياء في نحو : لم يَبِعْ، فالفعل يكون على واقع الحال : يَبَيْعُ، ثم دخلت عليهِ (لم الجازمة) أي هكذا :

لم يَبَيْعُ: / ل ـَ م + ي ـَ / ب ـِ / → ع ـُ× / ⋯» / ل ـَ م / ي ـَ / ب ـِ ع /

ب ـِ ع ⋯» / ل ـَ م /ي ـَ / ب ـِ ع / [1].

وعلى الأصل المفترض الفعل هو (يَبْيعُ) : / ي ـَب / ي× ـِ / ع ـُ / .

↓

ـِ ⋯» /ي ـَ /ب ـِ /ع ـُ / .

ثمَّ دخلت عليه (لم الجازمة) فأُسقطت مصوَّت الإعراب فتشكَّل مقطعٌ مديدٌ في صورةٍ غير سائغة فقصرت قمَّتهُ.

أما حذف الواو في نحو: لم يَقُلْ إنَّ الفعل على واقع الحال هو (لَم يَقُلْ) :

/ ل ـَ م +ي ـَ / ق –'' / → ل ـُ× / ⋯» / ل ـَ م/ ي ـَ / ق _'' ل /

↓

ق – ل ⋯» / ل ـَ م /ي ـَ / ق ـُ ل / .

وعلى أصله المفترض: / ي ـَ ق / و× ـُ / ل ـُ /

↓

ـُ' ⋯» /ي ـَ /ق ـُ' / ل ـُ /.

[1] ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: ٢٣٦.

ثم دخلت عليه (لم الجازمة) فأسقطت المصوِّت الإعرابي، ليتشكّل مقطع مديد في الدرج، وهي صورة ترفضها العربية في نسيجها المقطعي ، لذا سعت لمعالجته بتقصير قمته ليتحوَّل إلى مقطع طويل مغلق.

ل ـَ م / ي ـَ / ق ـُ ل[1].

ومن مصاديقهِ بهذهِ العلة كذلك في (باب الأسماء التي تذكر وتؤنث) قولهُ: ((اعلم أن الاسم قد يتجاذبهُ التذكير والتأنيث لما تقدم من أنّه لما لم يكن هناك تذكير حَقِيقيّ ولا تأنيث جاز أن تكون الكلمة محمولة على لفظ التأنيث مره وعلى التذكير أُخرى إلاّ أنّ التذكير أولى من حيث إنّه الأصل))[2].

يظهرُ من نصِّ الجرجاني أن الاسم يُمكن أن يُذَكّر ويُؤنّثُ في الوقت نفسه، ومنه قولهُ تعالى : ((وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ))[3]. فقرأ حمزة والكسائي وخلف كلمة (سبيل) على التذكير وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث أو الخطاب[4].

ومما يذكر ويؤنث من الأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف كلمة اللسان قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[5] أي بلغتهم وعليه احتجَّ الجرجاني بأن التذكير أولى ؛ لأن التذكير أصل للتأنيث ، والتأنيث فرع علية ،وبناء على ذلك قرروا أن كل ما لا يعرف أمذكر هو أم مؤنث ؟ فحقّهُ أن يكون مذكراً؛ لأنّه رد إلى الأصل، ومن ذلك قولة تعالى

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا....)) في كل المواضع من القرآن جاء الخطاب بلفظ المذكر.

---

[1] ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ٢٣٦-٢٣٧.

[2] ينظر : نفسه : ٢٣٧.

[3] الأنعام : ٥٥.

[4] النشر في القراءات العشر (ابن الجزري) : ٢/ ٢٩٢.

[5] ابراهيم : ٤.

٨) علّة التأكيد:

ويُراد بها المبالغة والتأكيد للمعنى المراد من البناء ، فالمبالغة تضفي على البنية دلالة أكبر، وقيل: ((التوكيد لفظ يراد بهِ تمكين المعنى في النفس ، وإزالة الشك عن الحديث أو المحدث عنهُ...))[١].

ومن امثلة التعليلّات الصرفية في كتاب سيبويه ما ذكره في علة زيادة الكاف إلى(رُويدَ)، بأنّها لتأكيد جهة الخطابِ، إذ يجوزُ تركُ الكاف، اكتفاءً بعلمِ المخاطب[٢] ومن مصاديق التعليل بهذه العلة عند الجرجاني في (باب ما جاء من الجمع على مثال مفاعل فدخلته تاء التأنيث) قوله: (اعلم أنّ التاء في هذا الباب على أربعة أضرب : الأول : أن تلحق تأكيداً للجمع نحو : صَيَاقلة وقشاعَمِة ، فهو بمزلته في خُيُوطة ...))[٣]. وقال ايضاً: ((وأما لحاق التاء في نحو : جِحَارة وخُيُوطة، فقد تقدم أنّه لتأكيد معنى الجمع))[٤].

واحتّج الجرجاني بعلة التوكيد في النص أعلاه مبيناً أنّ الرباعي الذي يراد جمعه زُيّدت في آخرِه تاء التأنيث لتكون توكيداً لمعنى الجمعية. وقد جاءت هذا العلة عند سيبويه[٥] وابي علي الفارسي[٦].

ومن مصاديق الجرجاني بهذهِ العلة في (باب ما أنث من الأسماء من لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث) قولهِ: ((...أن يكون مثال المؤنث مخصوصاً، وقد لحقه التاء مع ذلك ، وذلك نحو : كَبْش ونَعْجة، لأن نَعْجة ليس حروفها من حروف كبش، وقد لحق التاء تأكيداً... فليس تأنيث نعجة بالتاء، وإنما هو باختصاص الصيغة ، وذلك أن معنى قولنا التاء تؤنث به الكلمة أنه يفصل بين المذكر والمؤنث، ولا شبهة في أن الفصل باختلاف الصيغة والتركيب أقوى وأوضح من الفصل بالتاء))[٧].

---

[١] المُقرب (ابن عصفور) : ٢٣٨.
[٢] يُنظر كتاب سيبويه : ١/ ٢٤٤-٢٤٦.
[٣] المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ٧٤١.
[٤] نفسه : ٨٢٧/ ٨٢٨.
[٥] يُنظر: كتاب سيبويه : ٣ / ٦٢٠- ٦٢١.
[٦] ينظر التكملة : ٣٦٨- ٣٦٩.
[٧] المقتصد في شرح التكملة: (٢/ ٧٤٦).

يُفهم من نصهِ أنهم ربما ألحقوا المؤنث الهاء على الرغم من تخصيصهم إياه بالاسم نحو: كبش ونعجة ، وحَمَل وناقة فالحقوا التاء توكيداً وتحقيقاً للتأنيث، ولاشك أن الفصلَ بين المذكر والمؤنث باختلاف الصيغة والتركيب أمكن وأقوى من الفصل بالتاء ولكن ألحقوا الاسم بالتاء رغبةً في توضيح المعنى وتثبيتهُ في ذهن السامع[١].

٩) علة التخفيف

الخفة لغةً: هي ضد الثقل[٢]، عرّفها الرماني:((تسهيل ما يثقل على اللسان أو في الطباع))[٣].

والتخفيف ظاهرة شائعة في اللغة العربية يلجأ إليها الناطق للتّخلص من الثقل في البِنية[٤]. ونعني بالتخفيف الصرفي: هو التبادل الذي يكون في الحركات (الضمة والفتحة والكسرة والسكون)، وتمتاز كل حركة من تلك الحركات على غيرها في مستوى الخفة والثقل ، وقد أدركَ القدماء خفة حركةِ الفتحة وثقلَ حركتي الضمة والكسرة ، وثقل حركة الضمة على الكسرة ، أمّا السكون فهي أخفّ هذهِ الحركات(العلامات)[٥]. وأنّ إجراءات التخفيف الصوامت في بنية الكلمة عند الأوائل (بالحذف أو الإبدال أو الإدغام) هو للوصول إلى الخفة في نطق الكلام ، فضلاً عن تقليل الجهد المبذول للمتكلم بما يلائم قانون الاقتصاد في الجهد، وقال سيبويه : ((...وإنّما حملهم على هذا أنَّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنَتَهم عن المفتوح إلى المكسور ، والمفتوح أخفُّ عليهم ، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفِّ إلى الأثقل وكرهوا في عُصِرَ الكسرة بعد الضمَّة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع))[٦].

وعلّل عبد القاهر الجرجاني بهذهِ العلة في (باب ما كانَ معتل مثل الفاء) قوله: ((أعلم أن ما كان بإزاء وَعَد لم يلحقه هذا الحذف تقول : يَمَن: يَيْمَن، وذلكَ انّ الياء أخف من الواو ،

---

[١] ينظر : شرح ابن الناظم : ٥٣٥ – ٥٣٦، وتوضيح المقاصد : ٣ / ١٥٨٦.

[٢] يُنْظر : لسان العرب : ٩ /٧٩ (خفف).

[٣] الحدود في النحو : ٤٠.

[٤] ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٧٦.

[٥] ينظر :كتاب سيبويه: ٤/ ١١٤، والمقتضب: ١/ ١٨٤.

[٦] كتاب سيبويه: ٤/ ١١٤ ، وينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٤/ ١٢٤.

وشبهه بالألف لمقاربتها في المخرج، فالواو بعيدةٌ منها؛ لأنّ الياء من وسط اللسان ، والواو من الشفة ...))[1].

نلحظُ أنَّهُ قد فرّقَ بين المصداقين(وَعَد) ، و(يَمَن) من جهة الغاية _ حذف الفاء_ فالياء بإزاء الواو في (وَعَد) لم تحذف في قولنا: (يَمَن : يَيْمن)، لأنّ الياء أخف من الواو وهي تشبه الألف في المخرج، أمّا الواو فيلحقها الحذف فنقول: (وَعَد : يَعِدُ) وذلكَ لوقوعها بين الياء والكسرة مما يشكلُ ثقلاً في الكلمة.

ومن مصاديقهِ ايضاً بهذهِ العلة قولهُ :((فأما إذا كان الأول متحرك والثاني ساكناً، فالإدغام ممتنع، ولا فصل بين أنْ يكون الواو سابقاً وبين أنْ يسبق الياءَ تقول: سَيِّد، والأصل سَيْوِد وطوَيْت طيّا والأصل طَوْياً ، وإنمّا خصّ الواو بالقلب سبقت الياءَ أو تأخرت عنها لأجل أنّ الياءَ أخف من الواو، والقياس صرف الثقيل إلى الخفيف دون العكس منه))[2].

يتجلى من هذا النص أنّ من أسباب قلب الواو ياءَ في سَيَّد ومَيِّت هو الانتقال من الثقل إلى الخفة ؛ لأنّ سيَّداً وميّتاً أخفُ على اللسان من اجتماع الياء والواو في (سَيْوِدِ ومَيوت) لأنّ الأخير يكون أثقلَ لفظاً.

وحاولَ بعضُ المحدثين إيجادَ تفسيرٍ صوتيٍ يوضحون على أساسه تتابع مزدوجين شبيه بتتابع نصف الصائتين هما الكسرة والضمة؛ لأنّ الواو تقع إثر الياء ، واللغة تكره هذا التركيب لصعوبتهِ؛ لذلكَ هي مالت إلى إحداث الانسجام بتغليب الكسرة على الضمة فقلبت الواو ياءً[3]، أثرت الياء في الواو تأثيراً تقدمياً؛ ذلك لرغبة العربي في تخفيف الثقل الحاصل ، إذ إنّ المقطع الأول أغلق بنصف صائت مستثقل وبدأ المقطع الثاني بصوت مستثقل أيضاً والصوتان مختلفان من ناحية المخرج ووضع كل من الشفتين واللسان ممّا يزيد الأمر ثقلاً، لذلك لجأ الناطق العربي إلى التماثل بقلب الصوت الثاني إلى مثل الصوت الأول ولكي يكون العمل على وجه واحد ويهدف إلى إحداث التجانس والتماثل بين الأصوات المتجاورة، ولتجانسها مع ما قبلها وما بعدها

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٣٥٧.

[2] نفسه : ١٤٦٠ – ١٤٦١.

[3] ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٨٩_ ١٩٠ ، وعلم الأصوات العربية : ٢٣٧ .

حصل التأثير "الكسرة أثرت في الواو فقلبتها إلى نصف حركة مجانسة لها وهي الياء، فأحدث تجانساً مع ما قبلها وما بعدها"[١].

ويمكن القول إنّ (سَيْوِد) مرّت بمرحلتين : الأولى : قلب الواو ياءً والأخرى : إدغام الياء في الياء، ليكون وصفها المقطعي على النحو الآتي :-

سَيْوِد : س ـَ ي / و ـِ د.

: س ـَ ي / ي ـِ د.

قلبت الواو ياء لانسجام الحركة ؛ طلباً للخفة بإدغام الياء بالياء .وهذا ناتج عن التقاءِ الواو والياء والصوت الأسبق(الياء) وهي ساكنة ومتأصلة في الكلمة[٢].

وأحسبُ أنّ الذي أثرَ في الواو ليست الياء السابقة له بل هي حركة الواو نفسها (الكسرة) فتحوّل الواو ياءً بسبب الانسجام بين الأصوات.

وذهب الدكتور رمزي منير إلى أنَّ قانون المماثلة الصوتية ساهم في بناء قواعد إبدال أصوات العلة في الصرف بشكلٍ كبيرٍ، بقوله : ((ولا ريب أنّ للمماثلة أثراً كبيراً في البنية الصوتية العربية يمكننا أنْ نشير إلى سمات كثيرة ترجع في تلك البنية إلى أثر المماثلة، من ذلك، مثلاً، أن قواعد ابدال اصوات العلّة في العربية هي في جوهرها قواعد للماثلة بين صوائت أو أشباه صوائت... نحو : سَيِّد < سَيْوِد...))[٣].

ويرى الدكتور عادل نذير أنّ وجودَ الواوِ بين الياء والكسرة يستدعي عملَ شيءٍ للواو لغرض إحداث التجانس بينها وبين الحرف المكسور قبلها في النسق الصوتي ، في قوله : ((إنَّ وجود الواو في هذا النسق الصوتي (ي و ـِ) أشبه بجسم غريبٍ في جسد واحد ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوفر قلبها إلى جنس ذلك النسق فرصةً لإجراءِ صوتيٍ آخر هو الإدغام ممّا يجعل العمل من وجه واحد، ورفع اللسان رفعةً واحدةً))[٤]. والتوصيف المقطعي هذا التشكيل

---

[١] القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين : ١٤٩، وينظر علم الاصوات العربية : ١٣٧_ ٢٣٨ .

[٢] ينظر : القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: ١٤٥.

[٣] فقه العربية المقارن : ٩٩.

[٤] التعليل الصوتي عند العرب : ٣١٦.

الصوتي(ـَ ي / و ـِ) تقوم على التأثر التقدمي للياء في الواو فتقلب الواو ياءً لتدغم في الياء المتقدمة عليها[١].

١٠) علة التعويض أو العوض :

العوض : ((أنْ يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيءٍ ليس في أخواتها، كما انتقص من التثنيةِ والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتُدُورك ذلك بزيادة التنوين))[٢].

وذكرها سيبويه بقولهِ ((أعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وان كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوّضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيءِ الذي أصله في كلامهم انّ يستعمل حتى يصير ساقطا....))[٣].

ويستشفُ من هذا النصِ أنّهم يحذفون ما يستغنى عنه في الكلام، وممّا يتم الكلام من دونه فيضعون حرفاً موضع حرفٍ بعد حذفه دون التقيد بمكان في بنية الكلمة، ودون الإخلاء بالمعنى المراد عند المتكلم[٤].

وهذهِ العلة من العلل التي تطردُ في كلام العرب ، فقد ذكرها ابن جني بقولهِ:((ولو كانت الميم في (ابْنِم) بدلاً من اللام ، لكانت اللام في حكم الثابت ، وبطل جواز دخول همزة الوصل في أول(ابْنِم) ؛ لأنّ هذهِ الهمزة تُعاقِب اللام ولا تدخل من الأسماء إلاّ على المحذوفات ...ألا ترى أنّك تقول في النسب إلى ابْنٍ : أبْنِيّ، فتُقِر الهمزة مادامت اللام محذوفة، فإن رَدَدْتِ اللام حذفت الهمزة؛ لأنّها لا تجتمع مع اللام...))[٥].

---

[١] ينظر : شهوة الأصوات : التناظر الصوتي في العربية .. الحضور، والتمثلات والظواهر (د. عادل نذير) : ١٦٧.

[٢] المحاجاة بالمسائل النحوية (الزمخشري) : ١١٦.

[٣] كتاب سيبويه: ١/ ٢٤ .

[٤] يُنظر: الاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري(د . باسم محمد عيادة : ٢٤٩).

[٥] المنصف : ١/ ٥٨ – ٥٩ .

ويْفهمُ من قولهِ: ((... فتقرُ الهمزةُ مادامتِ اللام محذوفةً ...)) أنّ تعويض همزة الوصل من اللام(الميم) في (ابْنمُ) مشروط بحذف اللام نسياً، واجتماع الميم و همزة الوصل في البنية نفسها يعنى أنّه جمع بين العوض والمعوض منه[١].

وعلّلَ الجرجاني بعلة العوضِ في هذه المسألة، فقال: ((اعلم أنّ الهمزة في ابْن واسْم، قد عاقبت لام الفعلِ وصارتْ بمنزلةِ العوض منه ، فإن حذفتها، رددت اللام تقول : بَنَوِيّ في ابْن؛ لأن الأصل بَنَوٌ على فَعَل بدلالة قولهم : أبْنَاء ؛ لأنّ الاصل في أفْعَال أن يكون جمع فَعَل ... ويدلكَ على أنّ أصلَ ابْنُ أن يكون مفتوحَ الفاءِ قولهم : بَنُون..))[٢].

المتأمل في النص يلاحظُ الآتي :

١- حذفتْ لام الفعل وعوّض منها بهمزة الوصل في مثل (ابْن و اسْم) يلزمُ عدم ردّ المحذوف وترك همزة الوصل نحو : ابْنِيّ، بل يجب حذف همزة الوصل وردّ المحذوف عند النسب نحو : بَنَوِيّ و سَمَويّ .
٢- أراد أن الأصل في الجمع على (أفعال) أن يكون مفردة على زنة (فَعَل) مفتوح العين ، اي (بَنَو) تجمع (أبْنَاءَ) .
٣- يرى النحويون في النسب إلى(ابن) و (اسم) مراعاة اللفظ مرةً، ومراعاة الأصل مرةً أخرى فلا شكَّ أنّهم لا يعتقدون بالجمع بين العوض والمعوّض منه ، وهذا ما أكّدهُ اليزدي بقولهِ : ((.... والثالث كآبْن ، تقول : ابْنِيّ بالتعويض، وبَنَوِيّ بالردّ بلا تعويض، إذْ لا يقال : ابْنَويّ، بالجمع بين العوض والمعوّض؛ لأنَّ وسطه متحرك اصلاً، والدليل علية قولهم في الجمع : أبْنَاء...))[٣].
٤- قد يُفهمُ الغرض الحقيقي من التعويض الذي يقرُّ له الواقعُ اللغوي هو سدّ ما نقص من بنية الكلمة أو التركيب، إذْ نرى في كثير من المواضع أن الحذف من بنية الكلمة قد يعوض منه غيره ، وقد لا يعوضُ منه نحو(بَنَوِيّ)[٤].

---

[١] ينظر : الجمع بين العوض والمعوض دراسة صوتية صرفية (د . شكران) : ٢٥.
[٢] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٤٥٤، وينظر: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.
[٣] شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ١/ ٣٨٨.
[٤] يُنظر: الجمع بين العوض والمعوض دراسة صوتية حرفية (د. شكران) : ٣٤.

ومن مصاديقهِ أيضًا في هذهِ العلة قولهِ :((والثاني: أنّ الاعلال إذا زالَ، زالَ التاء نحو : قولهم في أجْوَد: إجْوَاد، لا يقولون : إجْوَادة كما يقولون: إجَادَة، وقد يترك هذا التعويض كقوله سبحانه : ((وَإِقَامِ الصَّلَاةِ))[1] فوزن إقامة إفْعَلة إقْوَمَة، ووزن إقَام إفْعَل إقْوَم وقد حصل فيه مشابهة ، وهو أن إقامة من غير التاء بوزن الفعل الذي أقَام، فقد جرى المصدر مجرى الفعل بالإعلال ووَازَنه أيضاً، وهذا حكم إسْتقَامَة.... ثم صار إلى اسْتَقَوْم بأن نقل الحركة من الواو إلى القاف، وسقط الألف لالتقائه مع الواو الساكنة، ثم قلب الواو ألفاً فصار إلى قولك اسْتَقَام وعوض التاء من التغيير فصار اسْتِقامة..))[2].

والناظر إلى هذا النص يفُهم أنّه يلتقي في المصدر ألفان هما : ألف الفعل وألف المصدر، فيحذف أحدهما ويُعَوَّض عن المحذوف بالتاء، قال سيبويه في باب(هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عِوَضاً لما ذهب) : ((وذلك قولك: أقمتهُ إقامَةً، واستعنتهُ استعانة، وأرَيتهُ إرَاءِة، وإن شئت لم تعوِّض وتركَتَ الحروف على الأصل.

واستعنتهُ استعانة ، وأرَيتهُ إرَاءَة، وإن شئت لم تعوَّض وتركَتَ الحروف على الأصل، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾[3] ..... وقالوا: أرَيتْهُ إراءً، مثل أَقمْتهُ إقاماً؛ لأنَّ من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوّضوا))[4].

يُستشف من النص اعلاه جواز التعويض وعدمه مطلقاً.

ورأي سيبويه لا يثبت عند الفراء فهو يرى التزام التعويض بالتاء وعدم إسقاطها إلاّ عند الإضافة فيجوز التعويض، إذ قال ((وأما قوله (واقَامِ الصلاة) فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت : أفْعلت كقِيلك: أقمت وأجَرْت وأجبْت يقال فيه كُلَّه: إقامةً وإجارةً وإجابةً لا يسقط منه الهاء، وإنمّا أدخلت لأنّ الحرف قد سقطت منه العين،... فجعلوا فيهِ الهاء كأنهّا تكثير

---

[1] الأنبياء: ٧٣.

[2] المقتصد في شرح التكملة: ٣/ ١٤٣٦.

[3] النور : ٣٧.

[4] كتاب سيبويه: ٤/ ٨٣.

للحرف....وإنمّا اسْتجيز سقوط الهَاء من قولهِ (وإقامِ الصَّلاة) لإضافتهم إيّاه))[١]. وأيّده من الشراح في جواز التعويض في (أفْعل) عند الإضافة الجاربردي[٢] والساكناني[٣].

وقد انفرد ركن الدين برأيٍ آخر هو التزام الحذف والتعويض لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض منه، قال : ((أعلم أن (فعّل) إذا كان ناقصا، نحو (عَزَّي) حذف من مصدره احدى الياءين؛ أي : الأصلية أو الزائدة؛ أعني ياء التفعيل للتخفيف، وعوض عن تاء التأنيث منها وأن (أفْعَلَ) و (استَفْعل) إذا كان أجوف نحو : أجازَ واستجاز، تقول في مصدرها إجازة واستجازة أصلها: اجوازاً ؛ واستجوازاً ؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفاً فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، ثم عوضت تاء التأنيث عن المحذوف. وإنّما التزموا الحذف في المواضع الثلاثة لئلا يلزم الجمع بين العوض _ وهو التاء _ والمعوض منه))[٤].

ويُلاحظ من النص الآتي :

١- وجوب التعويض بتاء التأنيث عن المحذوف(الالف) لالتقاءِ الساكنين وعدم تركها في المصادر الثلاثة (تفعيل ، وإفعال، واستفعال) المعتلة.
٢- إجراء الحذف في المصادر الثلاثة دليل على وجوب التعويض فيها، والعلّة عدم الجمع بين العوض والمعوض منه ،وعليه فهو يخالف الأوائل الذي أقروا وجوب الالتزام بالتعويض في مصدر(فعّل) ورفعَ الوجب عن (إفعال، واستفعال) ، استناداً إلى ما سبق[٥].

وتنطوي وجهه نظر الدكتور عبد الصبور شاهين في توصيف هذه التاء بإضافتها بوصفها: (لاحقة لهذا النوع من المصادر ، فقيل (استقامة ، واستبانة) ، وبهذهِ الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل))[٦].

---

[١] معاني القرآن (الفراء) : ٢/ ٢٥٤.
[٢] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٦٥.
[٣] ينظر: نفسه : ١٩٧.
[٤] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١ / ١٩٩.
[٥] ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٨٣ .
[٦] المنهج الصوتي : ١٩٥.

وعدّ الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود زيادة التاء في آخر هذهِ المصادر ((تمييزاً للفعل عن الاسم))[١].

ويرجّح الدكتور جواد كاظم عناد التحول الحاصل في (إقوام) إلى كراهة المزدوج (وـً) فخفف بإسقاط الجزء الأول من (و ـً) ترتب على هذا الإسقاط مقطع ابتدأ لحركة (ـً) وهذا لا يكون في العربية ، فنُقلت قاعدة المقطع السابق إلى المقطع التالي من أجل تقويم المقطع، ثم عُوّض الجزء الساقط بالتاء فكان التغيير كالآتي :

إقوام: ء ـِ ق / و ـً م .

إقامة: ء ـِ / ق ـً / م ـَ ة . تعويض الساقط بالتاء[٢].

١١) علة التغليب :

وهي ((أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر))[٣] وقيل هي : ((تغليب شيءٍ او أشياء على شيءٍ أو اشياءِ في مختلف جوانب اللغة الصوتية منها والصرفية والنحوية والدلالية، إيثاراً للسهولة والتيسير في النطق أو انسجاماً مع ما شاع واشتهر على ألسنة اهل اللغة))[٤].

واستعملها سيبويه في تعليلاته، إذ يقول : ((فلمّا لم يتمكّن هذا في الصفة كتمكّن أحمد أجري مُجرى أجدلٍ، كما قالوا: الأباطِح حيث استعمل استعمال الأسماء))[٥].

يفهم من هذا أنّه جمع (الأبْطَح) على (الأبَاطِح) لغلبة الاسمية عليه لا الوصفية اي أنهّا جُمعت على (أفاعل) وهو من صيغ منتهى الجموع وقياسه أنّ يجُمع على (فِعَال).

ومن مصاديق التعليل بهذه العلة عند الجرجاني قولهِ: ((وأمّا قول أبي علي : " ولم تحذف كما حذفت في الاسْتِجادَة لسكون ما قبل حرف العلة وتحركه في الانقياد " فالمقصود منه أنّك لم تقلْ في الإنقواد : انْقَاد علي ، أنْ تقلب الواو ألفاً، ثم تحذف أحد الألفين كما حذفت في

---

[١] دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية : ٢٨٥.

[٢] يُنظر: المزدوج في العربية : ١٢٢.

[٣] مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٠.

[٤] ظاهرة التغليب في اللغة العربية (د. عبد الفتاح الحموز) : (رسالة) : ٢.

[٥] كتاب سيبويه: ٣/ ٦٤٤.وينظر : التخمير: ٢/ ٣٦٦.

إقْوَام حيث قلت : إقَام وإَقامة، وذلك أن ما اقبل الواو في إقْوَام ساكن، فلما أردت الإعلال احتجتُ الى نقلِ حركةِ حرف اللين إلى ما قبلهِ، فحصل ساكنان الألف الزائدة، وعين الفعل ، فوجب حذف أحدهما، ولم يكنْ ما قبل الواو في الإقْوَامِ مكسوراً، فتقلب الواو ياءً كما فعلت ذلك في انْقِيَاد ، فلما وجدتْ في انْقِيَاد الكسرة قبل الواو، وأمكنك أنّ تعلَ بقلبها ياءً .... وكذلك الاسْتَجادة الأصل اسْتِجْواد لم يمكن قلب الواو ياء ؛ لانّ ما قبله ساكن ، فكان اعلاله أن ينقل الحركة من حرف اللين إلى ما قبله، كما فعلَ ذلكَ في الفعلِ نحو : اسْتَجَاد و يَسْتَجِيد، والأصل يَسْتَجْوِد، فلما انتقل حركة الواو من اسْتِجْواد سكّن وانقلب ألفاً كما انقلب في اسْتَجَاد، فاجتمع ألفان هذهِ المنقلبة عن العين والمزيدة في الاسْتِفْعَال فسقطت المزيدة، فبقي اسْتِجاد، وعوضَ التاء على ما مضى))[1].

أرادَ الجرجاني انّ ما كان على وزن (اسْتَفْعَل) و (أفْعلَ) معتل العين جاء مصدره على وزن (اسْتَفْعَال) و (أفَعال) أي اجتماع ألفين المنقلبة عن العين والمزيدة في الاستفعال نحو: أقَامْ فأصلها (اقْوَم)، نقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفاً، فحذفت احداهما(المزيدة) وعوضت منها بالتاء فصارت (إقامَة).

ومن مصاديقهِ ايضاً قولهِ:((وأما قولهم ضَبُعَان وتركهم ضِبْعَانَانِ ، فأنّه في الظاهر تغليب للمؤنث على المذكر بالعكس ممّا يجب إلاّ أنّ فيهِ حكمة، وذاك أنّك تقول : ضَارِب، وضَارِبة، فتخرج المؤنث عن المذكر من حيث إنّك تدخل الزيادة على لفظ المذكر و ضَبُعَان في اللفظ فرع على ضَبُع من حيث إن الزيادة لحقته، وهي الألف والنون....ولو قال : ضِبْعَانَان كان بمنزلة أنْ تقول: ضَارِ بَتان، فيغلب الذي في الزيادة على الذي لا زيادة فيه، فقولهم: ضَبُعَان وان كان في اللفظ تغليب مؤنث على مذكر فهو في الحكم تغليب مذكر على مؤنث...))[2].

يُفَهمُ من نص الجرجاني، أنّه يُغَلّب المؤنث على المذكر فاستعمل (ضَبُعُان) في تثنية ضَبُع للمؤنث، وضِبعان للمذكر ولم يستعمل ضِبْعانَانِ.

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ١٤٧٢ – ١٤٧٣.

[2] نفسه : ١/ ٣٧٠ – ٣٧١.

١٢) عِلّة التوهم والغلط :

وهو من العِلّل اللغوية التي يكثر دورانها في النحو والصرف ، وجاء في لسان العرب بمعنى : التخيّل والتمثّل، وهو من الوَهْم، وجمعه أَوْهام ويقال : وهمت في كذا بمعنى غلطت فيه[١].

والتوّهم: يراد به أنّ يحمل الناطق حكم لفظ على لفظ آخر لتخيّله وجود علاقة شبه بين الحكمين وهو ضرب من القياس المقصود القائم على تحسسِ المشابهة بين لفظين يحمل أحدهما على الآخر في الحكم[٢].

وعدّهُ ابن فارس من سنن العرب إذ قال :((من سنن العرب التوّهم والإيهام. وهو أن يتَوهم أحدهم شيئاً ثم يجعلُ ذلك كالحق))[٣].

وقد وردت هذهِ العلة بمصطلح آخر عند سيبويه سماهُ(الغلط) ومنها قولهُ في بعض الأبنية المعتلة : ((وقد جاءَت حروف على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله..... شبهوه بفاعلت إذْ كان ما قبله ساكناً، كما يسكن ما قبل واو فاعلت، وليس هذا بمطرد، كما أن بدل التاء في باب أولجت ليس بمطرد ،وذلكَ نحو قولهم اجْودتْ، وأطولتُ، واستحوذ، واسْتروَحَ....، بيّنوا في هذهِ الأحرف كما بيّنوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنّها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه نحو : اجْتَوروا، إذ توهموا تفاعلوا))[٤].

يضمرُ هذا النص أنّ الفعل إذا جاءت حروفهُ على الاصل وغير معتلة، ومما اسكن ما قبله شبهوه بفاعلت ؛ لأنّ الحرف الساكن الواقع قبل حرف العلة سواء أكان[الفاً أو واواً أو ياءً] يصحُّ معهُ حرف العلة ، كقولك قاوَل، وبايَع، لأنّك لو أعْللّتهن واتصل الفعل بالضمير اجتمعت ثلاث سواكن والذي يعضّد هذا القول جاءت حروف من هذا النحو على الأصل نحو : أجْوَدْتُ واسْتَرْوَح وأغْيَلَت[٥].

---

[١] يُنْظر : لسان العرب : ١٥/ ٤١٦ (وهم)، وأساس البلاغة : ٢/ ٣٥٨ (وهم).

[٢] ينظر : معاني القرآن (الفراء): ١/ ٣٧٣.

[٣] الصاحبي في فقه اللغة : ٢٢٨.

[٤] كتاب سيبويه : ٤ / ٣٤٦.

[٥] ينظر : التكملة : ٥٨٠.

كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتلُّ فيه نحو(اجتوروا) فالواو فيه متحركة ولا تحول فيه. إذْ توهموا تفاعلوا.

وعَلّلَ الجرجاني بهذه العلة في (باب ما يلزم فيه بدل الياء من الواو التي هي لام) إذْ قال: ((فقد ذكر أبو علي في تعليلهِ أن يَشْأَىَ لما كان يَفْعَل قدّروا ما فيه كأنه علي فَعِل نحو : شَئِيَ مثل شَقِيَ، فقيل يَشْأَيَان كيَشْقَيان، ثم شبّه ذلك بقولهم : تِئْبَى، وذلك أن حروف المضارعة تكسر من تِفْعَل إذا كان مضارع فَعِل مثل تِعلم من عِلَم ثم إنهم قالوا: تِئْبَى، في تَأْبَى فقدروا كأن ماضِيَه على فَعِل وكذلك يَشْأَى نزلوه لما كان يَفْعل منزلة ما ماضيه فَعِل : نحو شَقِي يَشْقَى، ويُقَوّي ذلك أنّ الأصل في يَفْعَل مفتوح العين أن يكون مضارع فَعِل مكسور العين ... فإذا أجرينا يَأبَى مجرى ما ماضيه فَعِل مكسور العين فقلنا: تِئْبَى كتِعلم كُنَّا قد أعدناه إلى قياسه الذي كان ينبغي أن يكون عليه وأبقيناه على أصله ولم نعتد بخروج ماضيه شاذاً ، وليس كذلك يَشْأَى؛ لأنّ مجيء فَعَل مفتوح العين في ماضيه ليس بشاذ، وذلك أن حرف الحلق إذا وقع عينا أو لاما جاز ان يكون الماضي والمضارع متساويين في الفتح جوازاً مطرداً نحو نأَى – يَنْأَى ... فنحن إذا قدرنا في ماضي يَشْأَى كأنه فَعِل قريباً من أن تقدر في ضَرَب مثلاً أنّه فَعِل في كونه تقديراً وتوهما لا يفيد عوداً إلى أصل شذ عنه المثال))[1].

يُفهم من نصِ الجرجاني أنّ يَشْأَىَ على وزن (يَفْعَل) قدّروا ماضيه كأنَّه على وزن (فَعِل) مثل : شَئِيَ فقيل : يَشْأَيَان ثم شبهوهُ بـ (تِئْبَى) إذا كان مضارع (فَعِل) مثل (تِعْلَم) من (عِلَم) ثم قالوا: تِئْبَى في تَأْبَى، فقدّروا كأن ماضِيَه على وزن (فَعِل) وكذلك يَشْأى نزلوه منزلة ما ماضيه (فَعِل) نحو : شَقِي – يَشْقَى، ويُعزُّ ذلكَ أنّ الأصل في (يَفْعَل) مفتوح العين أن يكون مضارع (فَعِل) مكسور العين، وهنا نجد فرق بين الموضعين؛ لأن تَأْبى ليس فيه حرف حلق في موضع العين أو اللام فيجب أن يشاكل الماضي والمضارع في الفتح، وقالوا إنّما فتح على طريق الغلط، لأنّهم توهموا ماضيه على (فَعِل) وليس كذلك يَشْأى؛ لأن مجيء فَعَل مفتوح العين في ماضيه ليس بشاذ ؛ لأن حرف الحلقِ إذا وقع عيناً أو لاما جاز أن يكون الماضي والمضارع متساوين في الفتح جوازاً مطرداً كقولنا: نأى – يَنْأَى، فلو قدّر في ماضي (يشأى) كأنه (فَعِل) كان قريباً أن نقدر في ضَرَب مثلاً أنّه(فَعِل) في كونه تقديراً وتوهما لا يرجى عوداً إلى أصل شذ عنه المثال وهذا فرقٌ ظاهرٌ.

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ١٥٦٣ – ١٥٦٤.

ومن مصاديقهِ ايضاً بهذه العلة في (باب ذكر عدة حروف الاسماء والأفعال) قوله : ((وأما الفعل الثلاثي فلا يزيد على ستة نحو : اشْهَابَبْتُ واسْتَخْرَجْت، وأما ماحكوه من قَرَعْبُلانة وعُفْرُبَانة، فهو عائد إلى السبعة ؛ لأن تاء التأنيث في حكم الساقط .... ويقولون عُفْرُبان، فيحذفون التاء وليس في اشْهِيَباب حرف يقصد بالحذف أعني أن الهمزة إذا سقطت، فلأجل أن من شأنها أن توصل إلى الساكن، وقد استغنى عنها والقصد بالحذف أن تقول: مثلاً شِهِيَبات فلا تلفظ بالهمزة رأساً، وكيف تصرف الحال فنحو: قَرْعْبُلانة لا يكاد يوجد إلاّ في شذوذ، ومَعْيُوراء بمنزلة اشْهِيبَات في كونه على سبعة أحرف(وقال بعضهم: إنّه مما زاد على السبعة، وهذا مما لا شَيء فيهِ، لأنّه غلط في الحساب))[1].

يبدو من نص الجرجاني أنّ الفعل الثلاثي لا يزيد على ستة أحرف وأن ماحكوه من زيادة فأنّه يرجع إلى السبعة ؛ لأن تاء التأنيث تعدُّ في حكم الساقط ، فيردُّ قول بعضهم إذْ قالوا: إنّه مما زاد على السبعة، لكونه غلطاً.

وعلّل في موضع آخر في (باب إدغام الحروف المتقاربة) إذ قال : ((فإن التقى المتقاربان حيث يؤمن فيه اللبس أدغم، وذلك ما ذكره صاحب الكتاب من أنّهم قالوا في أنْفَعَل من مَحَا: امّحَى، فأدغموا النون في الميم، لأنه ليس في كلامهم أفّعَل، فيتوهم أن الميمين أصلان أتيا للتضعيف، وإذا آمن اعتراض هذا الوهم لم يشك في أن التضعيف لإدغام النون في الميم))[2].

يتضّحُ من نصّهِ أن الإدغام يصحُّ في هذا الموضوع، حيث يؤمن فيه اللبس، لأنّه لا يوجدُ في كلامهم (افّعَل)، وهذا يدلّ عدم التوهم، ولم يشكَ في أن التضعيف لإدغام النون في الميم.

١٣) <u>علّة الحمل على المعنى :</u>

ويُراد بها أن يُحمل حكم لفظ على حكم لفظ آخر حملاً لمعنى الثاني على معنى الأول؛ لكون هناك صلة قربى بين اللفظين من حيث المعنى فيحمل أحدهما على الآخر في اللفظ لوجود

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ١١٧٤ – ١١٧٥.

[2] نفسه : ٤/ ١٦٥٥.

هذهِ الصلة[١]. ولهذهِ العلة نصيب وافر في كتب القدماء ، قال ابن جني : أنّ الحمل على المعنى((غورٌ في العربية بعيدٌ ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، وقد وردَ بهِ القرآن وفصيحُ الكلامِ منثوراً ومنظوماً))[٢].

وعلّل بها سيبويه في مواضع عدة ، منها قوله : ((وقالوا خَليفةٌ وخَلائفٌ فجاءُوا بها على الأصل ، وقالوا خُلفَاُء من أجل أنّه لا يقع إلاَّ على مذكّر، فحملوه على المعنى وصاروا كأنّهم جمعوا خليفٌ حيث عملوا أنّ الهاء لا تثبت في التكسير))[٣].

يتضحُ من النص أنّ الأصل في (خلائف) هو (خليفة) ومن قال : خلفاء فقد حملها على المعنى ؛ لأنّ الخلافة اقتصرتْ على المذكر فحُمِل على معناه، فقالوا في جمع خليفة : خلفاء بأسقاط الهاء عند الجمع.

وقد علّل الجرجاني بهذهِ العلة في باب (... ما جمع على معناه دون لفظه) إذ قال : ((اعلم أنّ مريضاً بمنزلة ظَريف في اللفظ، ولكنّه لما شاكل نحو : قَتِيل في المعنى من حيث إن هذه الأوجاع ليست مما يستحبه الإنسان صار المريض بمنزلة الجريح في أنّه به شَيء فجمع على فَعْلى نحو : مَرْضى وحمقى وهَلْكَى ... وجَرْبى، وأَمّا إذا قيل : مِراض ومَرِيضُون ، وهُلاك وهَالِكُون، فعلى الظاهر، وهو أنْ يكون كظرِيفِ..))[٤].

نلحظ من نصّهِ الآتي:-

١- أنّه حمل (مريض) على باب (جِرَيْحٌ) ، لانّ الجامع بينهما هو المعنى فنراهم يقولون(مَرْضى، وهَلْكى، وجَرْبى) يقولون (جرحىْ) وإنّما جاء هذا الحمل على المعنى بين (جَرِيحْ)و(مَرِيْض) ، وذلكَ للاتفاق بينهما في المعنى.

---

[١] ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٦٧، والحمل على المعنى في العربية : ٣٠.

[٢] الخصائص: ٢/ ٤١٣، وينظر : شرح اللمع لجامع العلوم الباقولي: ١/ ١٧٦.

[٣] كتاب سيبويه: ٣/ ٦٣٦.

[٤] المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ٩٧١.

٢- أنّه عامل (مَرِيض) بمنزلة(ظَرِيف) في اللفظ، أي يأتي على الأصل، وبهذا الوصف منه لا يُراد به معنى مَفْعول ، وانّما يكون جمعها بالواو والنون اي يُجمع جَمْعُ مذكر سالم فيقال في (فَعِيْل) على (الاصل) : مرِاض: مَرِيضون، وهُلاك: هَالِكُون[١].

ومن مصاديقهِ بهذهِ العلة أيضاً قوله: ((...قالوا: ازْدَوَجُوا فلم يقلبوا الواو كما قلبوا في اجْتَوَرُوا حيث قالوا : اجْتَار مع مساواته له في أنّه متحرك مفتوح ما قبله لأجل أنّهم إنّما حملوه على الواو في تزاوجُوا إذ كان بمعناه، والواو في تَزاوَجُوا صح لوقوع الألف قبله، وليس كذا كلّ افْتَعَل، فلا يقال : أخْتَيَرَ واجْتَوَرَ في اخْتار واجْتَار لتحرك ما قبل الواو والياء ؛ لأنّه حكم استدعاء الحمل على المعنى والنظير فهو يختص بما كان متضمنا للسبب الداعي إليه وهو كونهُ بمعنى تَفَاعَل نحو : اعْتَوَرُوا و تَعَاوَرُوا..... وازْدَوَجُوا وتَزَاوَجُوا، وليس أصلاً بنفسهِ..))[٢].

يتجلّى من نص الجرجاني أنّه احتج بالقياس بحسب المعنى على صحّة باب أزْدَوَجُوا واجتوروا لأن باب (افْتَعَلُوا) جاءت هنا بمعنى(تفاعلوا) لذلك هم لم يقلبوا الواو ، فحملوه على الواو في (تزاوجوا) ؛ تنبيهاً على التوافق في المعنى ولم يُعل الواو في (تَزَوَجُوا) ؛ لوقوع الألف قبله، واحتزر بقولهِ (وليس كذا كل افْتَعَل) ولذلك يعُل باب أفْتَعَل إن لم يكنْ بمعنى (تَفَاعَل) فلا يقال : اخْتَيَرَ في (أختار)[٣].

١٤) علة الشبه :

هي ((حمل الشيء على الشيءِ بضرب من الشبه))[٤].

وتسمى علّة المضارعة، أو المماثلة[٢] ونبّه علماء العربية القدماء على هذهِ العلّة، إذ قال سيبويه: ((من كلامهم أنْ تشبّهُوا الشيء بالشيءِ، وإن لَمْ يْكنْ مِثلُه في جميع الأشياء))[٥].

ومن مصاديق التعليل بهذه العلة عند الجرجاني في (باب النسب) ، قوله : ((اعلم أن أرْطَى فَعْلَى عند صاحب الكتاب، والهمزة فاء الفعل والألف مزيدة، فإذا قالوا أرْطَوِيّ كان كدُنْيَويّ،

---

[١] يُنظر: شرح ركن الدين: ١/ ٤٥٤، وشرح الخضر اليزدي : ١/ ٤٤٣.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ١٣٩٥_ ١٣٩٦.

[٣] يُنظر : كتاب سيبويه: ٤/ ٣٤٤، والمقتضب : ١/ ١٠٠، والممتع : ٣٠٧.

[٤] لمع الأدلة: ١٠٣.

[٥] ضرام الزند: ٤/ ١٧٢٦، وينظر : ٣/ ١٠٦٢.

وقوى أبو علي كون أَرْطَوِيّ كدُنْيوِيّ في أنّ الواو منقلبة عن ألف زائدة بأنّهم قالوا : أرْطَاوِيّ، فزادوا قبلهُ ألفاً، وذلك لا يكون قبل الأصلي لا يجيء نحو : مَعْنَاويّ، وذلكَ أنّهم أجروا فَعْلَى، وما أشبههُ مجرى فَعْلاَء فقالوا: حُبْلاوي ودُنْيَاوِيّ على وزن حَمْرَاوِيّ، والألف في أرْطَى إذا كانت مزيدة كانت أشبه بألف التأنيث من أن تكون أصلية))[1].

يُفهم من قولهِ (أنّهم اجروا فَعْلَى، وما أشبههُ مجرى فَعْلاء) فجاءت حُبْلى ودنيا: حُبْلاَوِيّ ودُنْيَاوِيّ بقلبها واواً بزيادة ألف قبلها تشبيهاً لهما بالممدودة، وشبّه ألف (أرْطَى) بألف التأنيث من أن تكون أصلية.

ومن مصاديقهِ ايضاً قولهُ:((وأمّا فُعَلاء نحو عُلَمَاء وشُعَراء فعلى التشبيه بَفَعِيل نحو: فَقِير وفُقَراء، وقولهُ: " يقولها من لا يقول : إلا عالم ". يعني بهِ أن عُلَمَاء ينطق بها في جمع عَالِم،...))[2].

يتّضحُ من نصِّ الجرجاني أنّ بناءَ (فُعَلاَء) يطّرد في وصف المذكر العاقل على وزن (فعيل) بمعنى (فاعل) ، بشرط أن يكون غير مضعّف ولا معتل اللام، نحو : كَريم و كَرَماء وبخيل وبُخَلاء ،قال تعالى((إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا))[3].

وكذلك يجمع هذا الجمع ما شابه فعيلاً في كونه والّاً على معنى هو كالغريزة وكان على وزن (فاعل) نحو : صالح وصُلَحاء، وشاعر وشُعَراء وعالم وعُلَماء[4].

١٥) <u>علّة الفرْق :</u>

ويُردُ بها التفريق بين الألفاظ المتشابهة بقرينةٍ ما ، سواء كانت بالحركة أو بالحرف أو بالمصدر. وهي بمثابة الأداة التي يؤمن بها اللبس ويتضحُ المعنى المقصود[5].

---

[1] كتاب سيبويه : ٣/ ٢٧٨.

[2] المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٤٢٥.

[3] الأحزاب : ٦٧.

[4] ينظر: الصرف العربي أحكامٌ ومعانٍ(د. محمد فاضل السامرائي) : ١٧٧.

[5] ينظر : اسفار الفصيح : ١/ ١٧١_ ١٧٢، والصافية شرح الشافية : ١/ ٢٠٩_ ٢١٠.

وقد وردت هذه العلة كثيراً عند علماء العربية ومن ضمنهم سيبويه إذ قال : ((وقالوا: وَجِلَ يَوْجَلُ وهو وَجِلٌ فأتمُّوها، لأنَّها لا كسْرة بعدها، فلم تْحذَف، فرقوا بينها وبين يفْعِل))[١].

ويُفهم من قوله (وَجل يَوْجَلُ ..فأتمّوها) أنّ الفعل المعتل الفاء بالواو لم تحذف واوه في المضارع بل أتموها؛ وذلك لأنّ الواو لم تقعْ بين (الياء والكسرة) ، وعليه يمكن أنْ نجدَ فرقاً بين صورتين :

أولهما: تمثّلُ الخفة في (فَعَل _ يَفْعَل) فيما كانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً، إذ قال سيبويه: (..إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين ، أو الحاء، أو الغين ، أو الخاء ، لاماً أو عينا.... وإنَّما فتحوا هذهِ الحروف لأنّها سَفلت في الحلق...))[٢].

والأخرى: تمثّل الثقل في (فَعَل_ يَفْعِل) لوجود الكسرة في المضارع لذا وجب حذف الواو ، وقيل : ((لأنّ الواو لازم حذفها إذا وقعت بين ياء وكسرة))[٣].

ومن مصاديقهِ بهذهِ العلة في (باب ما اشتق من بنات الثلاثة للمصادر) قولهُ : ((أعلم أنّ الأصل أن تفرق بين المصدر واسم المكان والزمان، فتفتحُ المصدر وتكسر الظرف كقولك، فإن في ألف درهم لَمَضْرَباً والظرف نحو : الَمجْلس والَمحْبِس وفي الزمان أتت الناقة على مَنْتِجِها ومَضْربها أي زمان ضرابها .... وقول أبي علي : " لأنّ بات يَبِيت مثل جَلس يَجْلِس " يعني أنّ مكسور في المضارع ..))[٤].

يكشفُ هذا النصِّ أنّ هناكَ فرقاً بين المصدر الميمي على زنة(مَفْعَل) واسمي المكان والزمان على زنة (مَفْعِل) ، ولما كان الاشتراك في صيغة واحدة يجعلُ تحديد هذهِ الصيغة في الباب الصرفي أمراً صعباً، لذا وَضَعَ النحاة للفرق بين المصدر واسمي المكان والزمان ضوابط لمعرفة أو تحديد هذهِ الصيغ منها :-

---

[١] كتاب سيبويه: ٤/ ٥٣.

[٢] نفسه : ٤/ ١٠١، وينظر : ابحاث صرفية (د. شكران) : ٣١.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/ ٨٧.

[٤] المقتصد في شرح التكملة: ٣/ ١١٣٢.

١- موقع الكلمة في سياق الجملة . لذلك يسهمُ السياق اسهاماً كبيراً في تحديد الصيغة كقولة تعالى : ((وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا))[١] فكلمة (مُنْزلاً) هنا اسم مكان، وكذلك قوله تعالى : ((بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا))[٢].

٢- شكل الصيغة ، فمستعمل اللغة تارةً يصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي على زنة (مَفْعَل) وتارة أُخرى على زنة(مَفْعِل) بكسر العين.

ففي صيغة (مَفْعَل) بفتح العين استعملَ بابين صرفيين هما : المصدر الميمي واسما الزمان والمكان. مستدلاً بقول سيبويه : ((وأمّا ما كان يَفْعَل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً كما كان الفعل مفتوحاً...))[٣].

يفهمُ من قولهِ أنّ ما كان على (فَعِلَ_ يَفْعَل) فأسم المكان والمصدر منه مفتوح العين مثل : مَكْتب على وزن (مَفْعَل) وأكّدَ نقرة كار ذلك بقوله : ((ويجيء المصدر الميمي من الثلاثي المجرد على مُفْعَل بفتح العين قياساً مطرداً سواء كان فعله المضارع مضموم العين أو مكسور أو مفتوح))[٤].

قال تعالى : ﴿في مَقْعَدِ صدق عِنْد مَلْيكٍ مُقْتدر﴾[٥] اي في مكان مرضى .وقد يُبنى على وزن (مَفْعَلة) بفتح العين كمَذْهَبة ومَفْسَدة[٦].

أما في صيغة (مَفْعِل) بكسر العين، استعمل ايضاً في بابين صرفيين، هما المصدر الميمي واسما المكان والزمان .

قال سيبويه : ((فكلُّ شيءٍ كان من هذا فَعَل فإنَّ المصدر منه من بنات الواو والمكان يُبنى على مَفْعِل، وذلكَ قولك للمكان : المَوْعِد، والمَوْضِع .... وفي المصدر : ... والموْعِدة...))[٧].

---

[١] المؤمنون : ٢٩.

[٢] هود : ٤١.

[٣] كتاب سيبويه : ٤/ ٨٩.

[٤] شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ٢/ ٤٤.

[٥] القمر : ٥٥.

[٦] ينظر : دقائق التصريف (لابي القاسم بن سعيد المؤدب) : ١٣٤.

[٧] كتاب سيبويه : ٤ / ٩٥.

يستشف من نصِّ سيبويه أنّ صيغة(مَفْعِل) تأتي من اسمي الزمان والمكان على ضربين من فعلهما، الأول : إذا كان صحيح اللام مكسور العين في المضارع نحو : جَلَسَ: يَجْلِسُ ← مَجْلِس. والأجوف نحو : صافَ _ يَصيْف ← مَصْيف.

والآخر: إذا كان مثالاً واوياً محذوف الفاء نحو : (وَعَدَ: يَعِدُ ← مَوْعِد) أمّا المصدر الميمي فيصاغ على وزن (مَفْعِل) بفتح الميم وكسر العين إذا كان الفعل الثلاثي مثالاً صحيح الآخر، محذوف الفاء في المضارع مثل :(وصل : يصل ← مَوْصِل) و (وردَ: يَرِدُ ← مَوْرِد).

أما المصدر الميمي مثل (وفى ووقى) من (مَوْفَى ومَوْقَى) فيكون على (مَفْعَل) بفتح العين؛ لأنه ليس مثالاً وانّما هو لفيف مفروق[1].

وعلّل نقره كار أنّ عين (مَفْعِل) حُرّكت بالكسر لتناغم حركة عين مضارعها، إذْ قال : (... وإنّما كان كذلك لأنّ أسمي الزمان والمكان يبنيان على المضارع ليوافق حركة عينهما حركة عين المضارع لكونهما مشتقين منه فإن كان عين المضارع مفتوحاً فتح عينهما وأنْ كان مكسوراً كُسر...))[2].

والمتأمل في هذا يلاحظُ ما يأتي :

أ- نسبة مجيء(مَفْعِل) في اسمي الزمان والمكان أكثر شيوعاً من مجيئهِا في المصدر ؛ لأنّها تصاغ من الزمان والمكان من الفعل المضارع المكسور العين، ومن الفعل الأجوف، ومن المثال وأمّا المصدر الميمي على وزن (مَفْعِل) فيصاغ من فعلٍ ثلاثيٍ مثالٍ، صحيح اللام، محذوف الفاء من المضارع.

ب-أنّ صيغة (مَفعِل) مشتركة أي يأتي منها المصدر الميمي واسما الزمان والمكان.

ت-صيغة (مَفْعِل) لا تصاغُ من المثال اليائي.

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني لهذهِ العلة (في باب تكسير ما كان من الأسماء على مثال فَاعِل) بقوله : ((أعلم أنّ فاعل إذا كان اسماً كسر على فَوَاعل نحو :حَائِط وحَوَائِط

---

[1] ينظر : دقائق التصريف (ابي القاسم سعيد المؤدب) : ١٣٠_ ١٣٣.

[2] شرح شافية ابن الحاجب ، (نقره كار) : ٢/ ٤٧، وينظر : الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية (د. شكران حمد) بحث : ١٠٩- ١١٠.

وخَالَد وخَوَالِد، وكذا فَاعَل بفتح العين نحو : خَوَاتِم في خَاتَم ولا يكون هذا في الصفات لا تقول : ضَارب وضَوَارب؛ لأنّهم فرقوا بين المؤنث والمذكر فقصروا فَوَاعِل على فَاعِلة وقالوا : فَارسِ وفَوَارس...))[1].

يظهرُ من هذا النصِّ أنّه فرق بين المذكر والمؤنث في جمع (فَاعِل) بفتح العين أو كسرها على (فَوَاعِل) فما كان من الأسماء يجمع جمع تكسير على (فَوَاعِل) نحو : خَالِد: خَوَالِد، وخَاتَم: خَوَاتم، أمّا ما كان من الصفات فلا يجمع، فلا تقول : ضَارب وضَوارب ، فامتناع (فاعِل) إذا كان صِفة لمذكر ممن يُعقل، أنْ يجمع على (فَوَاعِل) ؛ وذلك للفرق بين المذكر والمؤنث وقصروا(فَوَاعل) على فاعِلة نحو : فَارس: فَوَارس.

وعلل سيبويه ذلكَ أنّ(فارساً) لا يقع إلاّ على الرجّال، إذْ لاحظٌّ للمؤُنث فيهِ ، ولا تنعت النّساء به؛ لأنّ من المعلومُ أنّ الفرسان من الرجال لا من النساء، لذلك فرقوا بينهما، فجاؤا على الأصل ، فقالوا في جمعه: (فَوَارس) ، كما قالوا : (حَوَارِث) ؛ لأنّهُ كان اسماً خاصاً، كزيدٍ، وكان القياس أنْ يقال : (فُرَّس، وفُرَّاس)....[2].

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني بهذهِ العلة ايضا في باب تحقير الأسماء المبهمة للفرق بين ما هو أصل أو غير أصل ، إذ قال :((أعلم أنّ المبهم قد خالف غيره في التحقير ، وذلك من وجوه : أحدهما : أنّ الصدر لا يضم بل يترك على حاله، والثاني : أنّكَ تلحق آخره ألفاً. والثالث : أنّ الياء قد تقع فيه ثانية . تقول في ذَا: ذَيّا وفي تَا: تَيَّا، فالألف في الآخر علم التصغير بإزاء الضمة في الصدر نحو : رُجَيل ، فأما وقوع الياء ثانية في ذَيّا، فلأجل أن ذا على حرفين ..... ولا يجوز أن يقال: إن الألف في ذَيّا لام الفعل ، وإن الياء عين لأجل انّهم قالوا في الذي : اللّذيَّا، فألحقوا الألف مع ثبات لامه، وهو الياء ...))[3].

يبدو أنّ الجرجاني أراد القول بأنَّ(ذا) و(تا) و(الذي) وفروعها تصغّر على غير ما هو معروف من التّصغير القياسي فأصل(ذا) عند تصغيرها(ذُيَيّا) فُترك الحرف الأول على ما كان عليهِ قبل التصغير وتزاد الألف في الآخر عوضاً من ضمِّ الحرف الأول فتكون (ذيَيّا) ثم حُذفت

---

[1] المقتصد في شرح التكملة: ٢١/ ٩٠٦.

[2] ينظر : كتاب سيبويه: ٣/ ٦١٥، والممتع، (ابن عصفور) : ٢/ ٦٥٩.

[3] المقتصد في شرح التكملة: ٣/ ١٠٥١.

الياء الأولى، فأصبحت(ذيّا)[1]. ويُفهم من هذا أنّ الفرق في التصغير القياسي وغير القياسي واضحٌ ؛ لأمور منها :

١- زيادة الألف في الآخر كقولهم : (تا: تَيّا) .

٢- ابقاء الحرف الأول على حركته قبل التصغير.

٣- وقوع (ياء التصغير) قبل الحرف الاخير.

٤- الفرق في البناء التشكيلي بوضع فوارق بالحركات أو الحروف بينهما.

١٦) علة القرب من الطرف :

ويراد بها ان تجعل الشيء يجري على شيءٍ آخر لمجاورته إياه حتى وإنْ كان ذلك خارجاً على القياس ومما يدل على رعايتهم جانب القرب ، والمجاورة أنهم قالوا : جُحر ضبٍ خربٍ ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى دال عليه ألّا ترى أنّ الضب لا يوصف بالخراب وإنّما هي من صفات الحجر[2].

وأهتمّ العرب بهذه العلة كثيراً ، وهذا ما يُؤيّدهُ كلام الفراهيدي (ت : ١٧٠هـ) في باب (الخفض والجوار) أنَّه خفض (مُزملاً) وهو نعت كبير في محل رفع ، فخفضه على الجوار ، كقول الشاعر:

كأنَّمـــا خالطـــت قُـــدام أعينهـــا قطنـــا بمستحصـــد الاوتـــار محلـــوج

وأنَّه خفض (محلوج) مع أنَّه نعت بمعنى (قطن)[3].

ومما يُؤيّده أيضاً قول الجرجاني : ((اعلم أن الأصل في أوَائِل أوَاوِل ، ثم صار الواو الثانية إلى الهمزة ولا شبهة في كون الأصل كذلك ، لأن أول أفْعَل الواو الأولى فاء والثانية عين، فأوَاوِل أفَاعِل كالأفَاضِل ، والواو التي بعد الألف عين ، والذي أوجب الهمزة أن الواوين لما صارا

---

[1] ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية : ٥٦٤، وتوضيح المقاصد : ٣/ ١٤٤١.

[2] ينظر: كتاب سيبويه : ١ /٤٣٦ ، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١/ ٣٤٥.

[3] ينظر : كتاب سيبويه : ١/ ٤٣٦، والجمل في النحو : ١٧٦، والبيت ينظر : ديوان ذي الرمة : ٧٥.

يكتنفان الألف أحبّوا أن يزيلوا اجتماعهما ، وكان الثانية قريبة من الطرف فهمز علي التشبيه بكِسَاء وسِقَاء))[١].

ويظهر من هذا النص ما يأتي :

١- أنه عبَّر عن هذهِ العلة بـ (يكتنفان) أي يبدّل همزاً ثاني حرفين لينين يكتنفان الألف (مَفاعِل)، بشرط ألا يفصل من الطرف ، لذا وجب إبدالهِ (الثاني) همزة تشبيهاً بكِساء.
٢- العلة الغائية من الإبدال استثقال توالي أحرف اللين الثلاثة ، واتصال بعضها بالطرف[٢].
٣- القرب بينهما قد سوّغ عملية الإبدال ، فأبدلتِ الهمزة من حروف اللين والألف .
٤- أراد الجرجاني بالقياس هنا ، هو أنّ الإبدال في (أوَائِل) حمل على الإبدال في كِسَاء و سِقَاء لشبهه بهِ من جهة قربه من الطرف[٣].

ومن مصاديقه بهذه العله قوله : ((اعلم ان راوية فاعلة فجمعها على فَوَاعل يفضي بها الى قولك : رَوَاوِي تكون الواو الاولى مبدله من ألف فَاعِل كواو ضَوارب ، والثانية عين الفعل ثم تبدل الواو الأخيرة همزه لأنَّها وقعت قريبة من الطرف مع اجتماع واوين بينهما الف كأواول ، فصار رَوَاعي ثم ابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً كما قلت في مَدَاري ..))[٤].

يفهم من هذا النص أنّ الواو الأولى تكون بدلا من الالف كواو (ضَوَارب) والثانية هي عين الفعل فتقول عند الجمع (رَاوية) : رَوَاوي) على زنة (فَوَاعل) ثم قلبت الواو الأخيرة همزة، لكراهة اجتماع واوين بينهما الف كأوَاوِل ، ولقربها من الطرف يجعلها عرضه للتغيير فضلاً عن ان الاستثقال قد حصل بها فصار : رَوَائِي (رَوَاعِي).

ثم ابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء الالف كما فعلت في (مَدَاري ومَعَايا) فصار رَوَاءا مثل رَواعَا كما صارت خَطَائيٌ إلى خَطَاءا مثل خَطَاعَا وعليه فأنّ ياء رَوَايَا هي بدل من همزة مبدّلة من واو ، فتكون مراحل الجمع كالآتي :

---

[١] المقتصد في شرح التكملة ٣/ ١٤٨٠ .
[٢] يُنظر : البهجة المرضية : ٤٢٠ .
[٣] ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣ / ١٥٧٠.
[٤] المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ١٤٩٥.

رَاوية ← رَوَاوي ← رَوَائِي ← رَوَاءَا ← رَوَايَا [١].

١٧) علّة القوة :

وتعني انّ الصيغة تكون أقوى وأثبت من اخرى في الباب الصرفي، وهي من العلل التحويلية التي ورد التعليل بها عند اللغويين، كونها تعتمد على وجود أصل مقدّر محذوف لكلمة ما، وقد رُدّ هذا المحذوف إلى أصلهِ لانّ الكلمة من غيرهِ لا تقوى على مقاومة الاجهادِ[٢].

وعلّل سيبويه في النسب الى الاسم الذي يبنى على حرفين مما أصله ثلاثة أحرف ولم يُرَدّ في تثنيته الى أصله ولا في الجمع بالتَّاءِ وكان أصله (فَعْل) أو (فَعَل) أو (فَعُل) فأنت فيه بالخيار ترّدُ ما حذف منه أو تبقيه من غير ردٍّ استناداً على ياء النسب، ولا شك أن النسب يقوي ردَّ المحذوف كما أنّ النسب يقويّ الحذف من الكلمة اذا قلّت حروفها، فلك القول على سبيل الاختيار عند النسب الى يَدٍ ودَمٍ: يَدِيٌّ ودَمِيٌّ ويَدَويٌّ ودَمَوِيٌّ[٣].

قال سيبويه : ((وإنّما صار تغييرُ بنات الحرفين الردّ لأنّها أسماء مجهودةٌ، لا يكون اسم على أقلّ من حرفين ، فَقوِيت الإضافة على ردِّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف .. فمن ذلك قولهم في دَمٍ : دَمِيٌّ ، وفي يَدٍ: يَدِيٌّ ...))[٤].

واحتج الجرجاني بهذه العلة في باب (ما أنَّث من الأسماء من غير لحاق علامة) إذ قال: ((والضرب الثاني ان يكون مثال المؤنث مخصوصاً، وقد لحقه التاء مع ذلك نحو: كَبْش ونَعْجة؛ لأن نَعْجَة ليس حروفها من حروف كبش، وقد لحق التاء مع ذلك تأكيداً ..... وذلكَ أنّ معنى قولنا التاء تؤنث به الكلمة أنّه يفصل بين المذكر والمؤنث، ولا شبهة في أن الفصل باختلاف الصيغة والتركيب أقوى وأوضح من الفصل بالتاء ...))[٥].

---

[١] ينظر : الدرس الصرفي في شروح ألفية ابن مالك (اطروحة) : ١٣٣.

[٢] ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢١١، ودراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٩.

[٣] ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢١٢.

[٤] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٥٨. ويُنظر التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢١٢.

[٥] المقتصد في شرح التكملة : ٢/ ٧٤٦.

أراد أنّ الاسم المؤنث ربّما تلحقه (التاء) وان كان مستغنى عنها كقولهم : كبش ونعجة، فالاسم المؤنث نعجه ليس حروفها من حروف كبش، وفضلاً على ذلك لحقتها التاء للتأكيد ، والتي وضحتَ للفصل بين المذكر والمؤنث، وما لاشك فيه أنَّ الفصل بين المذكر والمؤنث باختلاف الصيغة والتركيب أقوى وأوضح من الفصل بتاء التأنيث.

ومن مصاديقهِ التعليل بهذه العلة ايضاً في (باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربها). قوله : ((وامّا إجازتهم الإدغام إذا انفتح ما قبل الياء والواو، فلأجل أنّ المد يقصر ويقل فيحتمل إسقاطه لضعفهِ، ولا يحتمل اذا لم ينفتح ما قبلها ؛ لأنّ المد حينئذٍ يطول ويَقْوَى فاعرفه)[١].

أراد أن إجازتهم الإدغام مقيدة بشرط أنّ تفتحَ ما قبل الياء والواو ؛ لأنّ المد يقصرُ ويقُّل فإذا ضعف اسقطناهُ امّا اذا لم ينفتح ما قبلهما فلا يجوز الإدغام؛ لانّ المدّ يطول ويَقْوي فيبطل الإدغام نحو: أظْلِمُوا وَاقِداً، اظلِمي يَاسِراً.

واحتمال الإدغام وأبطال المد في قاضيّ وغازيّ؛ لأنّهُ متصل.

١٨) <u>علّة كراهة :</u>

ويراد بها : ((حكم تكليفي من الأحكام الخمسة طلب ترك الفعل لا على نحو الإلزام))[٢]، أو المرادُ الذي تركهُ أوجب من فعلهِ[٣].

فالكراهة تُطلق على الشيءِ الممتنع ، الذي يمجُّهُ الذوق ، وينفرُ منه الطبع ولا يستسيغ اللسان النطق بهِ، ويرُيدون بِها المرفوض من الكلام، او المستعمل بندرةٍ وبقّيودٍ محَّددة[٤]، ومن ذلكَ ما ذكرهُ سيبويه في كراهة الخروج من الكسرة الى الضمة في البناء الثلاثي ، بقولهِ : ((واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات فُعِل، ولا يكون إلاّ في الفعل، وليس في الكلام فِعُل))[٥].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة: ٤/ ١٦٦٥.

[٢] المعجم الأصولي: ٢/ ٤١٨، (الكاف).

[٣] ينظر: معجم لغة الفقهاء : ١/ ٣٧٩، ومعجم ألفاظ الفقه الجعفري: ١/ ٣٤٦ (الكاف).

[٤] يُنظر: الكراهة اللغوية عند الرضي (أطروحة) : ٧.

[٥] كتاب سيبويه: ٤/ ٢٤٤.

والكراهة تقترب من العلل كثيراً إلاّ انّها تستعمل عِلةً وحكماً، وهي تعني عند النحويين الثقل والكراهة[١].

وربما تحديد مفهوم الكراهة عند القدماء أمراً بالغ الصعوبة ولم يكن شيئًا واضحًا يسهل إظهارها للوجود، إذ قال فيها هنري فليش : ((ويبدو أن هذه الكراهات لم تكن ظاهرة سطحية أو أثرًا لطريقة في النطق أقل أو أكثر انتشارًا، وإنّما هي رد فعل لغوي أكثر عمقًا نطلق عليها (كراهة) ؛ لأننا لا نملك تحديده أكثر من ذلك))[٢].

أمّا رأي الدكتور جواد كاظم فهو يتوافق كثيراً مع حقيقة ما يطلق عليه كراهة عند النحويين ، اذ قال: ((الكراهة في الآصل مسوّغ عمد إليه النحويين منذ القديم؛ لتفسير كثير من أحداث الحركة الحيوية للّغة، ولا سيما تلكَ التي تمثل جانبها الصوتي، حتى ليشعر المرءُ بسبب من كثرتها بأنّها متناول سهل، يقصدُ إليها النحويين كلما ارتُجَّ عليهم في تعليل أو في إيجاد مسوّغٍ لظاهرةٍ معينةٍ))[٣].

ومن مصاديقهِ بهذهِ العلة في (باب النسب ...) قولهُ : ((اعلم أنّ أُسيّد وزنه أُفَيْعِل ؛ لأنّه تصغير أسْوَد ، فكرهوا أنْ يقولوا: أُسَيِّدِيّ بالتضعيف لثقل اجتماع اربع ياءات وكسرات، فأحبوا أنّ يحذفوا واحدة من اليائين، فحذفوا المتحركة التي هي أصل، فبقي أُسَيِدِيّ ،ولم يحذفوا الساكنة وإن كان الزائد أولى بالحذف...))[٤].

أراد بها انّهم كرهوا أن يقولوا في النسب إلى (أسَيِّد وحُمَيِّر): (أُسَيِّدِيّ وحميِّرِيّ) بالتضعيف فيجمعوا بين أربع ياءات وكسرات ، فحذفوا المكسورة التي هي أصل، فصارت (أُسيْدِيّ) و (حُمَيْرِي) ولم يحذفوا الساكنة التي هي أولى بالحذف ؛ لانّ العرب كرهوا توالي الياءات لثقل أدائها متوالية، وتشاطر باب النسب، وهذه الكراهة، ولا سيما ان المنسوب يشتمل على ياء مشددة تلحق آخره، ولا تتحقق النسبة بغيرها وهي في الأصل ياء مفردة وهي ياء المتكلم المضافة الى الاسم وانّها شُدّدت لعدم التباسها بياء المتكلم وثم ضَعّفت من أجل الدلالة على

---

[١] ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضي (أطروحة) : ٧ – ٨.

[٢] العربية الفصحى، (هنري فليش) : ٢٠٤.

[٣] القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ٣٧، وينظر المزدوج الصوتي في العربية: ٥٩.

[٤] المقتصد في شرح التكملة: ١/ ٤٤٤.

النسب ، ومن أجل التخلص من ثقل النطق بياءٍ مكسورٍ ما قبلها ومتحركة بحركة ثقيلة ويرجع المتقدمون عِلّة التحوُّل في (أُسَيِّدِيّ ← أسيْدِيّ) إلى كراهة توالي اربع ياءات وكسرات[١]، فلما كرهوا ذلكَ عمدوا الى الياء المشددة داخل الاسم المكونة من يائين، الأولى ساكنة والثانية مكسورة، فحذفوا المكسورة[٢]. ويمكن توضيح هذا الإجراء بالصورة المقطعية :

اسيّدِيٌّ: / ء ـُ / س ـَ ي / ي× ـِ / د ـِ ي / ي ـُ

:/ ء ـُ / س ـَ ي / د ـِ ي / ي ـُ بحذف الياء المكسورة.

ومن مصاديق هذهِ العلة (باب ما يقلب فيه الواو ياءً) قولهُ: ((فأمّا دِيَوان فبمنزلته أُسَيْود في اللفظ، والأصل دِوَّان ،فقلب الواو الأولى ياءً لكراهة التضعيف ،ومثله قَيِراط في قرّاط ، ودينار في دنّار يَدلّكَ على ذلكَ قولهم : دَوَاوِين ودُوَيوين.... فقد عاد المثلان لفصل ألف التكسير وياء التصغير بينهما، ولا يقال دَيَاوِين...))[٣].

علّل الجرجاني بها لتتابع مزدوجين في (دِيوَان) يشبه تتابع الكسرة والضمة، لأن أصل الكلمة (دِوَّان) فكرِهُوا التّضْعيف في حرف العلِة فأبْدلوا من الواو الأولى ياءً لسُكونها وانْكسارِ ما قبلها فصارت(دِيوَان) ونظراً إلى صعوبة هذا التركيب – (د ـِ ي) غلّبت الكسرة على الضمة لتحقيق الانسجام الصوتي[٤] كما في التحليل الصوتي الآتي :

دِوّان : د ـِ و/ و ـً ن ← د ـِ ي / و ـً ن.

١٩) علة المساواة :

يُراد بها أنّ البناءين إذا تساويا في عدد الحروف والحركات، والسّكنات، فالحكم الذي يجري على أحدهما يكون جارياً على البناء الآخر[٥].

---

[١] ينظر : كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٤، والمقتضب: ٣/ ١٤٠، الكراهة اللغوية عند الرضي (أطروحة) : ٢١٢_ ٢١٦.

[٢] ينظر : التطبيق الصرفي (د. عبده الراجحي) : ١٤٧.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٤٧٠.

[٤] ينظر : شرح التكملة لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، الجزء الثاني من كتاب (المصباح في شرح الإيضاح)، أطروحة : ٥٤٩.

[٥] ينظر : المناهل الصافية: ١/ ١٢٤، ٢ / ٣٦٥.

وهي تقومُ على المساواة بين شيئين في المرتبة فإذا طرأ عليهما طارئ يجري الحكم على أيّ منهما بغير تفضيل لأحدهما على الآخر ، فقد يأتي حرفان زائدان في كلمة وتساويا في الغرض من مجيئهما أو في مرتبتهما من الكلمة ، ومن امثله ذلك عند سيبويه قولهُ: ((أنْ شئت حذفت النون فقلت حُبَيْطٍ، وإن شئت حذفت الالف فقلت : حُبَيْنط؛ وذلك لأنهّما زائدتان ألحقتا الثلاثة ببناء الخمسة ، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فليس واحدة الحذف ألزمُ لها منه للأخرى ؛ فإنّما حَبَنْطي واشباهه بمنزلة قَلَنْسُوةٍ))[١].

ويبدو لما تشابه الحرفان في أنهما زائدان وتساويا في الغرض من الزيادة ، فكلاهما غرضه الحاق بناء الثلاثة ببناء الخمسة ، وهما متساويان في المرتبة فكلاهما بمنزلة الأصلي ، فلما تساويا في ذلكَ تساويا في الحكم وهو جواز الحذف فلا فضل لاحدهما على الآخر .

ومن امثلتها ايضاً في تصغير كلمه (كَوَأْلَل) فإنْ شئت حذفت الواو وقلت: كُوَيْلِل و كُوَيْلِيل ، وإنْ شئت قلتَ: كُوَيْئِلٌ: وكُوَيْئِيلٌ ، فالواو واللام كلاهما زائدتين للإلحاق وكلاهما بمنزلة الأصلي ، وعلّل ذلكَ سيبويه بقوله: ((لأنهّما مستويتان في إنّهما لم يَجيئا ليُلحِقا شيئاً بشيءٍ كما ان الزيادتين اللتين في حَبَنْطًى مستويتان في أنهما ألحقتا الثلاثة بالخمسة))[٢].

ومن مصاديق هذه العلة عند عبد القاهر الجرجاني قوله في (باب تكسير ما كان على أربعة احرف ثالثه حرف مد لغير الالحاق) قولهُ: ((وفُعال بضم الفاء مساوٍ لفَعِال في الجمع القليل نحو : غُرَاب وأغرِبَة كَحِمار وأحْمَرة، وأمّا في الجمع الكثير فيجيء على فِعْلاَن نحو: غِلْمان..))[٣].

اراد بها أنّ الصيغتين (فُعَالٌ) بضم الفاء و(فَعالٌ) بفتح الفاء يتساوان في جمع القلة على وزن (أفْعِلَة).

ومن مصاديقهِ التعليل بهذهِ العله قوله في (باب جمع ما كان من الصفات على أكثر من أربعة أحرف) قولهُ : ((أعلم أنّ مِفْعَالاً يستوي فيه المذكر والمؤنث كما يستوي في فَعُول ،

---

[١] كتاب سيبويه : ٣/ ٤٣٦.

[٢] نفسه : ٣/ ٤٣٧.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ٢/ ٨٩٥.

فلا تلحقه الواو والنون، ولا الألف والتاء لا تقول : مُطْعامون ولا مُطْعامات ، كما لم تقلُ رجال صَبُورُون ولا نساء صَبُورات..))[١].

علّل بها أن (مِفْعَالاً) يجمع جمع تكسير على (مَفَاعيل) نحو: مِهْذار : مَهَاذير، ومِطْعَام: مَطَاعِيم، فلم يجمع بالواو والنون ولا الألف والتاء حيث استوى لفظ المذكر والمؤنث كما لم يجمع فَعُول بهما.

٢٠) علّة المشاكلة :

المشاكلة في اللغة تعني : المُماثلةُ والموافقة[٢].

وهي اتفاق الشيئين، وعِلّةُ المشاكلة "تعتمدُ في اكثر الأحيان على اللّفظ، اذ تؤدي إلى اختيار أمر من الأمور دون غيره لأنه يؤدي إلى المشاكلة أو المطابقة في الكلام، وتطابق الألفاظ وتشاكلها أفضل من تخالفها"[٣] وقد تكونُ المشاكلة لوناً من ألوان الجوار يرمي الى تحقيق التجانس والانسجام بين المتجاورين وفيه تُحْملُ الكلمةُ على أُختها في الإعراب والبناء أو الصيغة وغير ذلك[٤].

وعرفها السيوطي (ت ٩١١هـ) بقولهِ : ((المشاكلةُ هي ذكر الشّيء بلفظ غيره لوقُوعه في صحبتِه تحقيقاً أو تَقْديراً[٥].

وعلل سيبويه بهذهِ العلة أبنية جموع التكسير من الاسماء التي على وزن (فَعْل) معتل العين في مثل (شَيْخ وخَيْط وقَيْد) فعند بناء هذه الاسماء لجمع الكثرة تبنى على (فُعُول) فنقول: شُيوخ، وخُيُوط وقُيُود هذا إذا كان الاسم المعتل العين بالياء، أما إذا كان معتل العين بالواو نحو (سوط وثوب) فإنها تُجمع للكثرة على (فِعال) فنقول سياط وثياب، وتتركز العلة عند سيبويه في هذا الموضوع على هذا الاساس، فلو سُئِل عن عله بناء وزن (فَعْل) من معتل العين بالياء على (فُعول) وبناء الوزن نفسه من معتل العين بالواو على (فِعال) فستكون العلة هي قول

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٢/ ٩٨٦_ ٩٨٧.

[٢] ينظر : لسان العرب : ٧/ ١٧٧ (شكل). ونظرية التعليل : ١٦٢.

[٣] العلل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٠٨.

[٤] ينظر : أصول النحو عند (ابن مالك) : ٢٢٢- ٢٢٣.

[٥] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : ١/ ١٠١.

سيبويه:((وذلك لأنّ فعولاً وفِعالاً كانا شريكين في (فَعْل) الذي هو غير معتل، فلما ابتَزَّ فِعال بفَعْلٍ من الواو دون فُعولٍ لما ذكرنا من العلّةِ ابَتزَّت الفَعولُ بفَعْل من بنات الياء، حيث صارت أخف من فُعول من بنات الواو))[1].

والمشاكلة من العلل التي استعملها السّيرافيّ في شرحِهِ لبناء الوزن : (افْتَعل)، أيُّ إنْ بنيتَ من الوزن (افتَعل) وأنَّ (فاء) الفعل حرفاً من حروف الاستعلاء، ولم تقلب (التاء) هنا دالاً بل تقلبها (طاء) لمشاكلة (الطاء) لحروف الاستعلاء بما فيه من الاستعلاء والاطباق ، لأجل أن الوزن (أفْتَعل) مما فاء الفعل منه، صاد أو ضاد أو طاء ، لأن هذه من حروف منطبقة مستعلية، لذلك اختاروا حرفاً من مخرج التاء لتشاكله وهو الطاء[2].

وعلّل بهذهِ العلة عبد القاهر في (باب التكسير في هذه الأسماء المعتلة العين للجميع) بقولهِ((اعلم أن هِرَاوة فِعَالة فإذا جمعتها على فَعَائِل كَرَسائل صَار هَرَاءِوْ بوزن هَرِاءوٌ على أن تكون الواو لام الفعل بإزاء لام رَسَائِل، ثم إنّها تنقلب ياء فيصير هَرَائي بوزن هَرَاعِي، ثم هَرَاءاً بوزن هَرَاعَا كخَطَاءا ... ألا ترى أنهم ابدلوا من الهمزة المنقلبة عن ألف هِرَاوَة واواً طلباً لأن يشاكل الجميع الواحد، فيكون في اللفظ مثله، وذلك مما لا حرج فيه ،لأن الجمع فرع على الواحد، فلا بأس أن تطلب مشاكلته له فيجعل في الجمع واو بعد الألف كما كان بعد هِرَاوة))[3].

يتّضحُ من نصهِ أن (هِرَاوة) على وزن (فِعَالة) تجمع على وزن (فعائل) فتصير (هَرَاءِوٌ) ثم تقلب الواو ياءً لوقوعها متطرفة بعد كسرة فتكون (هرائِي) بوزن (هَرَاعي) ثم تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (هَرَاءَي) تصير (هراءَا) كخطاءَا فالهمزة هنا منقلبة عن ألف(فَعالة) فأبدلوا من الهمزة واواً ليشاكل الجمع مفرده ، فتصبح(هراوى).

ومن مصاديق التعليل بهذهِ العلة عنده جاء في ((باب لحاق همزة الوصل في الأسماء التي ليست بمصادر) قوله : ((...في المصادر نحو : انْطِلاَق، واسْتِخراج، وإنّما لحق المصدر

---

[1] كتاب سيبويه : ٣/ ٥٨٩.

[2] ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١/ ٨٨.

[3] المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ١٤٩٦.

للحاق الفعل كما اعتل الفعل في نحو : قَامَ قياماً. وصح لصحته في قولك : اجْتَوَاراً، وذلك لطلب التشاكل، وإلّا فالأصل في همزة الوصل الأفعال))[١].

يتّضحُ من نص الجرجاني أن الأصل في همزة الوصل لحاقها في الأفعال، فمواقعها في الأفعال كما في أول الفعل الماضي الخماسي والسداسي وأمرها ومصدرها. نحو : (اسْتَمَعَ) والمصدر (استماعاً) و (اسْتعملَ) والمصدر (استعمالاً) والامر منها (استمِع، واستعمِل) وفي فعل الأمر الثلاثي، نحو : (اقرأْ، اكتبْ، ادرسْ).

٢١) علّة الوجوب :

وهي علّة وضعية، إذ يجب لها الحكم بجعل جاعل[٢].

وحدّها السيد الجرجاني : ((... هو ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحقيقها، وهو نوعان : شرعي وعقلي. والوجوب العقلي : ما لزم صدورهُ من الفاعل بحيث لا يتمكن من الترك بناء على استلزامه محالاً))[٣].

وعرّفها باحثٌ معاصر بقولهِ : ((ما ألزمه النحوي على المتكلم بهِ بالعربية مما يُبعده عن الخطأ أو القلة والشواذ بدليل لا يعارضه ما يقتضي إطراد غيره وكثرته))[٤].

ونخلصُ القول بأن الوجوب النحوي هو ما ألزمه وأثبته النحاة كقاعدة نحوية أو صرفية ووجب على مستعمل اللغة العربية الالتزام بما فرضته هذهِ اللغة من قواعد[٥].

ويمكن تقسيم المصطلحات الدالة على الوجوب على قسمين :

الأول : التصريح بحكم الوجوب ومنها : الواجب، أوجب، يجب، وجب، ينبغي، لازم، يلزم، ألزم – وغيرها، قال سيبويه : ((وأمّا أهل الحجاز ... فألزموها الهاءَ في الوقف وغيره كما ألزمتْ طَيّء الياءَ))[٦].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٣/ ٢٤٥.

[٢] ينظر : الحدود في النحو : ٥٠، والدرس الصرفي في شروح ألفية ابن مالك : ٨٠.

[٣] التعريفات : ٣٢٣.

[٤] ظاهرة الوجوب النحوي بين سيبويه والفراء : ٢٢.

[٥] يُنْظر : مقولة الوجوب بين التقيد والاستعمال، صلاح الدين يحيى (رسالة ماجستير) : ١١.

[٦] كتاب سيبويه : ٣ / ١٨٢، وينظر : ٣ / ٣٨ – ٤١، ٣ / ١٢٧.

الآخر : الإيماءات التي توحي بالوجوب كقولهم : (لم يكن إلاّ رفعاً) ، (ولا يجوز البتة)، (وليس غير) ، (ولا يكون فيه إلاّ كذا) ، (لا يكون فيه إلا الرفع، ولا يكون فيه إلاّ النصب ولا يكون إلاّ رفعاً ولا يكون إلاّ نصباً) و (لابد) و (لم يكن بد) و (... في كلمة تطردهم إلاّ النصب)[١] وغير ذلك.

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني بهذهِ العلة في (باب لحاق همزة الوصل في الأسماء التي ليست بمصادر) قولهُ : ((اعلم أن همزة الوصل إذا حصل قبلها متحرك، وجب سقوطها ؛ لأنها جاءت لتوصل إلى الساكن، فلم يفتقر إليها، فتقول في قولكَ : اسْتَضْعَفْتَ زَيْدًا إذا قصدت الاستفهام أَسْتَضْعَفْتَ زَيْدًا ؟ فتسقط همزة الوصل المكسورة ؛ لأنّ همزة الاستفهام توصلك إلى الساكن، وعلى ذلكَ قوله سبحانه وتعالى : ﴿أستغفرْتَ لهم﴾، وتقول : أَبْنُ زَيْد أَنْتَ ؟ فتسقط الهمزة من ابن ...))[٢].

يُفهمُ من هذ النصِّ أنّ همزة الوصل إذا وقعت بعد حرف متحرك أسقطتْ من الكتابة، كما تسقط من اللفظ ؛ لضعفها وقوة الحرف المتحرك، فلم يفتقر إليها ؛ ففي قولكَ : أَبْنُ زَيْد أَنْتَ؟ أسقطت همزة الوصل ؛ لأن همزة الاستفهام توصلك إلى الساكن، وليس في هذا الإسقاط التباسٌ، لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة.

ومن مصاديقهِ أيضاً بهذهِ العلة، تعليله وجوب إلحاق التاء في ما كان مؤنثاً إذ قال : ((ألاّ ترى أنّ تصغير ضَارِبة كتصغير ضَارِب وليس كذلك التكسير ؛ ... فلو حذفت التاء من ضاربة في التصغير لم ينفصل المذكر من المؤنث، فلما وجب إثبات التاء في هذا النحو الذي هو الأصل من جميع الأسماء في دخول تاء التأنيث عليه ؛ لأنه بمنزلة الفعل تبعه ما لم يكن التاء فيهِ ...))[٣].

ومن مصاديقهِ كذلك بهذه العلة كذلكَ في (باب زيادة الألف) قولهُ : ((أعلم أنّ الألف لا تزاد أولاً ؛ لأجل أنها لا تكون إلاّ ساكنة، والساكن لا يبتدأ بهِ لاسيما الألف، فإنّهُ يستحيل ذلك فيه، فلم يجتلب لها همزة الوصل لأمرين :

---

[١] معاني القرآن (الفراء) : ١ / ٣٩.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٢٥٦.

[٣] نفسه : ٢ / ١٠١٤.

أحدهما : أنّ همزة الوصل تكون مكسورة، والألف لا تُقَرُّ بعد الكسرة.

والثاني : أنّهُ لو فتحت الهمزة قبل الألف، لكان لا ينتفع بها إلاّ في الابتداء، فأمّا الدرج، فلا يؤمن وقوعها بعد الضمة والكسرة ...))[1].

يستشفُ من قولهِ إنّ الألف لا تزاد أولاً لسكونها، والألف ساكن فلا يمكن أن نبدأ بهِ أبداً؛ لضعفهِ، والكلام لا يبتدأ بحرفٍ ساكن وأنّ همزة الوصل جيءَ بها للتوصّل إلى نطق الكلمة التي تبدأ بساكن. ما عدا الألف، لأنّ همزة الوصل مكسورة، والألف لا تصحُّ بعد الكسرة، إذا جاءت أوّل الكلمة، لكنّها تزاد وحدها ثانية في فَاعِل[2].

---

[1] نفسه : ٢ / ١٢٠٢.

[2] يُنظر : شرح التصريح : ١ / ٥٨، والأشباه والنظائر : ٢ / ٢٣.

الفصل الثالث

التعليل بالإجماع والاستصحاب

وبعض الأدلة الأخرى

- المبحث الأول : التعليل بالإجماع.
- المبحث الثاني : التعليل بالاستصحاب.
- المبحث الثالث : التعليل ببعض الأدلة الأخرى.

الفصل الثالث

المبحث الأول : التعليل بالإجماع

١-الإجماع :

يُعدُّ الإجماع من الأصول الاستدلاليّة المشتركة للحكم في العلوم البيانية سواء أكانت دينية أم لغوية، فهو حُجّة عقلية تشمل اجتماع العرب الفصحاء بصفتهم ناطقين، وإجماع النحاة بصفتهم سمعوا ودوّنوا كلام العرب القدماء. ويردُ معنى الإجماع في اللغة على ثلاثةِ معانٍ هي الاتفاق والعزم والإحكام[١]، وقيل : ((وأجْمَعَ القومُ على كذا : اتفقوا عليه. والأمرَ وعلى الأمر : عزم عليه ...))[٢]، فأراد بهِ : الاتفاق وقال الفراء في قولهِ تعالى : ﴿فأجمعوا كَيْدَكم ثُمَّ ائتوا صفا﴾[٣]، قال : ((الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول : أجمعت الخروج وعلى الخروج))[٤].

أمّا اصطلاحاً : فيردُ به مصطلح الإجماع عند العلماء بألفاظ مختلفة منها (التواطؤ والاتفاق، ولا خلاف، وقولاً واحداً) بما يحيل إليه المعنى اللغوي بمدلوله الثاني، وكل هذهِ الألفاظ مترادفة وتصبُ في معنى واحدٍ[٥]، إذ يقول ابن جني : ((اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمُكَ يَده إلاّ يُخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فأما إن لم يعطِ يَدهُ بذلك فلا يكون إجماعُهم حُجَّة عليه))[٦].

وقيل أيضاً إنّه : ((إجماع أهل البلدين ما لم يُخالف نصًّا أو قياساً، إذ لم يردْ أنَّهُم معصومون، ككل الأمة، وإنّما منتزع من استقراء اللغة))[٧].

---

[١] يُنْظر : لسان العرب : ١/ ٦٨١ (جمع).

[٢] المنجد في اللغة والأدب والعلوم (لويس معلوف) : ١٠١.

[٣] طه : ٦٤.

[٤] معاني القرآن (الفراء) : ٢ / ١٨٥.

[٥] يُنظر : الإجماع في الدراسات النحوية (حسين رفعت حسين) : ١٤.

[٦] الخصائص : ١ / ١٨٩.

[٧] ارتقاء السيادة : ٥٥٥.

ويُلحظ هناك اتفاق بين الإجماع لغة والإجماع اصطلاحاً، ففي اللغة (الاجتماع وعدم التفرق)[١]، وفي الاصطلاح : (اتفاق النحاة على أمر ما)[٢] أي اجتماع آرائهم على الأمر.

وقد سلك عبد القاهر الجرجاني نهج علماء اللغة الأوائل في الاستشهاد بالإجماع، وهذا ما نجده في عبارات كثيرة تعطينا تصوراً عن كون هذهِ الأوجه قُبلت بالاتفاق، فمِن أمثلة ذلك قوله : ((والرُّباعيّة على خمسة أضرب : فَعْلَل بفتح الفاء واللام الاسم جَعْفَر، والصفة سَلْهَب، وفِعْلِل بكسر الفاء واللام الاسم زِبْرِج والصفة خِضْرِم، وفُعْلُل بضم الفاء واللام الاسم بُرْثُن والصفة جُرْشع، وفِعْلَل بكسر الفاء وفتح اللام الاسم دِرْهَم والصفة هِجْرَع، وقد قالوا : إن الهاء في هِجْرع زيادة لأنّه من الجَرْع، وإن وزنه هِفْعَل، ... وفِعَل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام نحو : دِمَقْس، والصفة كجَبجْر، فهذه الأمثلة الخمس قد وقع عليها الإجماع ...)).

أرادَ أنّ الاسم المتمكن الرباعي يكون في الاستعمال على خمسة أضرب : (فَعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعْلَل وفِعَلّ) وهذهِ الأمثلة الخمس وقع عليها الإجماع من جميع المذاهب.

ومن ذلك أيضاً ما ذَكرهُ في (باب تصغير ما لحقه علامة التأنيث) يقول : ((ألا ترى أنّ الخماسي اسْتُكْره تكسيره ؛ لوجوب الحذف فثُلَيْثُون بالتخفيف قول جميع العرب، والواو والنون صيغا معهُ ومنزلتهما منزلة حرف واحد لتصابهما كألفي التأنيث))[٣].

ومعناهُ أنّ ألف البنية تحذف عند التصغير تخفيفًا من دون عوض عنها ؛ لأنّ الواو والنون قد صيغت عليهما الكلمة، فهي جزء منها، و (ثلاثين) لا تستعمل مفردة، وإنّما هي بمنزلة (عشرين) فلا يرد ثلاث من ثلاثين كما لا يفردُ العشر من عشرين، ولما كانتْ هذهِ الزيادة (الواو والنون) لا تفارقها، لذا أُنزلت منزلة الحرف الواحد لتصاحبهما كألفي التأنيث وليستا بمنزلة (مسلمون) لذا ترك التعويض عن الألف المحذوفة تحاشياً لاجتماع ستة أحرف في التحقير، فقالوا في تصغير ثلاثون : ثُلَيْثون وهذا قولُ جميعِ العربِ.

---

[١] مقاييس اللغة : ١ / ٤٧٩، ويُنْظر : المنجد في اللغة والأدب والعلوم : ١٠١.

[٢] معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٤٩.

[٣] نفسه : ٢ / ١٠١٧.

وقد ورد الإجماع عنده أيضاً في (باب حكم الساكنين إذا التقيا) بعبارة (قد أجمعوا) إذ تقول : ((اعلم أن هَلُمَّ قد أجمعوا على فتحه في كل حال لأجل أنّه "ها" ركب مع "لُمّ" فلزم الفتح، ثم إنَّ مجراهُ على وجهين :

أحدهما : أن يكون في جميع الأحوال على صورة واحدة، فيقال : هَلُمَّ يا رجل، وهَلُمَّ يا امرأة، وهَلُمّ يا رجلان، وهَلُمَّ يا رجال وهَلُمَّ يا نسوة، والثاني أن تلحقه الضمائر، فيقال : هَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّي وهَلُمُمْن، ومن يقول هذا، فإنّه لا يجريه مجرى رُدّ في جواز الكسر والضم والفتح ؛ لأنّه على كل حال مركب من "هَا" و "لُمَّ" فصار ثباته على حركة واحدة دليلاً على التركيب))[1].

يبدو أنّ العلماء أجمعوا على أنَّها مركبة لكنهم مختلفون في صيغة هذا التركيب.

وذهب الخليل والبصريون إلى إنّها فعل مركّب من صوت حرف الهاء الذي يفيد التنبيه، وفعل الأمر (لُمَّ) بمعنى أقرُبْ أو اجمعْ من قولهم : لمّ الله شعثَك، أي ؛ جمعه وقرّب بعضه إلى بعض، فقال سيبويه : ((وأمّا هَلُمَّ فزعم أنّها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنَّها لُمَّ أُدخِلتْ عليها الهاء، كما أُدخلت ها على ذا ...))[2].

وذهب الفراء والكوفيون إلى أنّها مركبة من (هل) التي للحث والزجر كما في (حيهل) بمعنى أقبل والفعل (أُمّ) بمعنى اقصد واعجل. وإنّ أصل التركيب لديهم (هل اؤمم) فاستغنى عن همزة الوصل بعد تحريك فاء الفعل بضمة عينه فحدث الإدغام فصارت (هَلُمَّ) والتقدير قبل التركيب والحذف : هل لكَ في كذا ؟ أُمَّ : أي أقصد وتعال[3].

وكان أصلها (ها المم) فاستُغني عن الألف من (ها) لكثرة الاستعمال، وذُكِر أنّ الألف حذفت لالتقاء الساكنين (ألف ها) ولام (المم)، وسقطت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها بعد تحريك فاء الفعل بضمّة العين تحقيقاً لإدغام الميمين، وحُرّك آخر المدغمين بالفتح تخلّصاً من التقاء الساكنين كما حرّك في (مُدّ وردَّ)، واستعملت هذه اللفظة في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ هَلُمَّ**

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ١٩٣.

[2] كتاب سيبويه : ٣ / ٣٣٢.

[3] ينظر : معاني القرآن (الفراء) : ١ / ٢٠٣، وتأويل مشكل القرآن : ٤٢١، والخصائص : ٣ / ٣٨، وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٠٠ – ١٠١.

﴿شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ...﴾[1]. بلغة أهل الحجاز من دون إسناد إلى الضمائر إذ يستعملها الحجازيون لكلا الجنسين وكلّ المعدودات، لأنّها اسم فعل أمر كـ (صه، وحيعل) وهذه الحروف التي للأمر وليست بأفعال حقيقية لا تسند إلى الضمائر. أما التميميون فيسندونها إلى الضمائر فيقولون : هلُمَّ ، وهلُمّا ، وهلمُّوا ... وهلمُمن[2]، وأوضح الدكتور غالب فاضل المطلبي بقولهِ : ((... وأكبر ظني أنَّ (هَلُمَّ) عند الحجازيين أحدث عهداً من قبل التطور التاريخي من (هَلُمَّ) التميمية))[3].

ومن مصاديقِهِ بلفظِ (بلا خلاف) ما جاءَ في (باب الإدغام) قوله : ((.. أنّ حرفَ المدِ إذا أدغم سلبه الإدغام مدَّه حتى يجري مجرى الحرف الصحيح، فواو فُعول وياء فَعِيل من عَدُوّ وَوَلِيّ لما أدغمتهُما في لامَيْهما زال عنهما المد الذي كان فيهما ... واستدل أبو علي على تَعرِيِّ الحرف من المدّ إذا أدغم بإجازتهم ليَّا في القوافي مع ظَبْيَا، وذلكَ أنّ الياء الأخيرة من ليَّا حرف رَوي، فلو كانت الياء الأولى المدغمة مكتسبة شيئًا من المد لكانت رِدْفا ؛ لأنّ حرفَ المدِّ إذا وقعَ قبل الرَّوي كانَ ردْفًا يلزم إعادته في كل بيت، ولا يجوز أن يقع بإزائه حرف صحيح، وذلك أن حروف اللين استطالت بالمدِّ، فخالفت الحروف كلها، فلم يجز أن تجيء معها الحروف الصحيحة لما كان يؤدي إليه من اختلافِ القوافي وفساد الشعرِ ... ولذلك لم يجمعوا بين الألف وواحدة من أختيها في الردف، فلم يأت فُعَال مع فعيل أو فَعُول كما جاء فَعِيل مع فَعُول كصُدود في قافية وعميد في أخرى ... فلما لم تلزم إعادة الياء المدغمة في نحو : ليَّا وجاز معه ظَبْيَا في القافية علمنا أنّهُ قد عَرِي عن المد بالإدغام، وصار كالباء من ظبْيٍ ... في التجرد منه، ... ولذلك عابوا على المتنبي قوله :

تَمُـــرُّ الأنابِيـــبُ الخَـــوَاطرُ بَيْنَنَـــا ونَـــذْكُرُ إقْبَـــال الأميِـــر فَتَحْلُـــولِي

مع قوله :

كَـدَعْواكِ كُـلُّ يَـدّعِي صِـحَّة العَقْـلِ ومـن ذا الـذي يـدري بمـا فيـه مـن جهـلِ

---

[1] الأنعام : ١٥٠.

[2] ينظر : كتاب سيبويه : ٥٢٩، والمقتضب : ٣ / ٢٥، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١ / ١٨٤، وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٠٠.

[3] لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ٢٣٦.

وقالوا : إنّه أتى بيت مردف في قصيدة غير مردفة، وأصحاب القوافي وإن تعللوا في هذا النحو بأن المدَّ يقلُ لانفتاح ما قبل الواو والياء، فتجرى مجرى ما لا مدّ فيهِ، فإنّه عيب عندهم وسناد ومعدود في الشذوذ بلا خلاف، وليًّا مع ظَبْيَا هو المستقيم الحسن ..))[1].

ويكشف النص أنّ حَرْفَ المد إذا أُدغم في مثله صار بمنزلة الحرف الصحيح الساكن ما قبله، نحو : عَدُوٍّ، وَوَلِيٍّ، لأجل أنّ الواو الأولى في (عَدُوٍّ) والياء الأولى في (وَلِيٍّ) مَدَّة كل منهما قبل الإدغام وأصْلُهما (عَدُوو) مِثْلُ) عَذُولٍ و (وَلِيي) مِثْلُ)، إلاّ أنّهما أُدغما في المثل الذي بعدهما، ويلزم من إدغام الأول في الثاني إبطال مَدّهِ ؛ لأجل أنّ مدّهُ جارٍ مجرى الحركة، والمتحرك لا يصحُّ إدغامه فيما بعده، مثل تسكينك الحرف الصحيح حين تُدغمه، فيما بعده، كذلك حرف المد إذا أدغم يبطل الإدغام مده كما في واو (فَعول) وياء (فَعِيل) ليَتَمحَّضَ سكونه، فيصح إدغامه، واستدل بتعري الحرف من المد، أنه يجوز أن تجمع في قصيدة واحدة بين المشدّد في آخر بيت وبين ما ليس فيه مشدد، ومثال ذلك قولك في آخر بيت : ليَّ، وفي آخر : ظبْيَا، فيخالف ما قبل الياء التي في أحدهما ما قبل الياء في البيت الآخر، ففي (ظَبْيا) الباء قبل الروي، وفي (ليّا) الياء قبل الرَّوي، ولو كانت الياء الأولى من (ليّ) مكتسبة شيئًا من المد لكانت رِدْفا ؛ لأن حرف المد إذا وقع قبل الرَّوي كان رِدْفًا يلزم إعادته في كل بيت، والباءُ في (ظَبْيا) لا مدَّ فيه فلا إردافٌ، وكنت هنا تجمع في القصيدة الواحدة بين بيتٍ مُرْدفٍ وبيتٍ غير مُرْدَفٍ، وهذا غير جاز عندهم ومعدود في الشذوذ بلا خلاف ؛ لشهادة الطّبيعة بتنافر ما بَيْنَ البيتين[2].

ومن مصاديقه ما جاء في (باب تخفيف الهمزة) بقوله : ((... فإنْ قلت : كيف قال الجميع : رَمَتِ المرأة، فلم يعيدوا الألف المحذوفة من رَمَى لالتقاء الساكنين لأجل أنّ الحركة في التاء عارضة، فكان في تقدير السكون، فكيف لم يقلْ : رَمَات المرأة حملاً على اللفظ، وذلكَ أنّ الذي أوجب سقوط الألف هو التقاء الساكنين في اللفظ، وقد زال ذلكَ بتحرك التاء، كما زال السكون (في أَلَحْمَر) بتحريكَ اللام، فجالب الحذف في رَمَت السكون كما أنّ جالب الهمزة في

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٤ / ١٦٢٧ – ١٦٢٩، وينظر البيتين من ديوان المتنبي : ٤ / ٣ – ٥.

[2] ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٤٢، والأصول : ٣ / ٤١٢، والمنصف : ١ / ٣٢٨، والممتع : ٢ / ٦٥٥.

الأحْمر كذلك، فكيف قيل : لَحْمَر، فأسقط الهمزة لزوال السكون لفظاً، ولم يقل : رَمَات المرأة فيعاد الألف»[١].

والمتأمل في هذا النص يجدُ أنّ بين الموضعين فرقاً، فثمة اختلاف بين حركة التاء من (رَمَتِ المرأة) وحركة اللام في (لَحْمَر) فالأولى أذهب في كونها عارضة أمّا حركة اللام فهي منقولة من الهمزة فلها أصل في الكلمة على عكس حركة التاء فليس لها أصل، كقولكَ : رَمَتْ أمة زيد، فلا يكون هناك حركة بوجه. كما أنّك لا تحذف الحركة من لام (لَحْمَر) ، فإن قصدتَ إسكان اللام، أعدت الهمزة، فقلت : (الأحْمَر)، وهذا يدلُّ على ما لهذِه الحركة من حظ في الأصلية، فضلت فيهِ على حركة التاء في (رَمَتِ المَرأة) فاعتبر حكم السكون في الحرف الذي تحرك بها مرة ولم يعتبر أخرى، نحو : لَحْمَر، وألَحْمَر، ولم يكن في (رَمَت) إلاّ السكون[٢].

ومنه نصّه اجماعهم على أنّ الهمزة في حَمْرَاء بدل من الألف في نحو : حُبْلَى[٣].

وقال في موضعٍ آخر : ((لأجل أنّهم أجمعوا على أنّ الهمزة في نحو : صَحْرَاء صارت إلى الياء من حيث إنّها كانت انقلب عن ألف التأنيث في مثل حُبْلَى، فلما قلب الألف الأولى ياءً زالت الهمزة، وصار الألف إلى الياء ...))[٤].

يفهمُ من قوله أنّ الهمزةَ في (حَمْرَاء ، وصَحْراء) هي بدل من الألف في (حبلى) من حيث أنّ الهمزةَ في صحراء صارت إلى الياء، كما صارت الألف في (حبلى) إلى الياء. وعلل رأيه هذا بأن الغرض هو زوال الهمزة فجائز أن تُبدل الهمزة ياءً لتقارب هذه الحروف بعضها من بعض.

وقال سيبويه : ((... ومنهم من يقول : دفْلاويّ، فيفرقُ بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يُلحِق هذهِ الألف فيجعله كآخر ما لا يكون آخِرهُ إلاّ زائدًا غير منون، نحو : حمراويّ ... فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف، ومنهم من يقول : حُبلوِيُ

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٣٢٩ – ٣٣٠.

[٢] ينظر : نفسه : ١ / ٣٣٠.

[٣] نفسه : ٣ / ١٣٢١.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٣٢٢.

فيجعلها بمنزلة ما هو نفس الحرف. وذلك أنّهم رأوها زائدة يُبنى عليها الحرف، ورأوا الحرف في العِدّة والحركة والسكون كملهًى فشبهوها بها))[١].

يفهم من قولهِ أنّ من اتخذ القلب وزاد الألف قبلها حملها على الألف الممدودة الزائدة للتأنيث.

وذكر عبد القاهر الجرجاني في (باب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها) أنّ العرب منعوا الابتداء بالساكن، قال : ((اعلم أنّ الابتداء بالحركة دون السكون، وأصحابها يقولون : إن الابتداء بالسكون لا يكون في كلام العرب))[٢].

ويلحظ من هذا النص أنّ العربية لا تستسيغ الابتداء بالساكن من الحروف، فكلُّ حرف في أول كلمة يبتدأ بها من (اسم أو فعل أو حرف) فهو متحرك، ولذلك قال الخليل بن أحمد : ((لأنّ اللسان لا ينطق بالساكن من الحروف))[٣]. واللغة العربية لا تجيز هذا كما أجازته بعض اللغات الأجنبية، ولهذا إذا بدأت كلمة بالساكن جلبت لها الهمزة المفتوحة للتوصل إلى النطق بالساكن متخذاً وسيلة أو معبراً إلى هذا الساكن من الحروف ليظهر في سكونه[٤].

والكلمة في اللغة العربية اتصفت بالتكافؤ والانسجام بين أجزائها في الحركات والسكنات والأصوات، ولأجل ذلك يؤتى بالهمزة التي يستعان بها على النطق بالساكن مكسورة أو مفتوحة أو مضمونة إذا كان الحرف الذي يلي الساكن مضموماً نحو : أُعْتُرف وأُستنصر فتضم الهمزة، ليتماثل الصوت ويكون العمل فيهما على وجه واحد[٥].

---

[١] كتاب سيبويه : ٣ / ٣٥٢ – ٣٥٣.

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٢٣٢.

[٣] العين : ١ / ٤٩.

[٤] ينظر : فقه اللغة المقارن، (د. إبراهيم السامرائي) : ٣٧.

[٥] نفسه : ٣٨.

المبحث الثاني : التعليل بالاستصحاب

الاستصحاب في اللغة : صَحبَ صَحِبَهُ، صُحَبةً بالضم، أيُّ المصاحبة وكُلُّ شيْءٍ لازمَ شيْئًا فقَدِ اسْتصحَبَهُ[١].

وقيل : ((الصاد والحاء والباء أصل واحد يدلُّ على مقارنة شيءٍ ومقاربته. ومن ذلك الصاحب، والجمع الصحب))[٢].

وفي الاصطلاح : هو : ((الحكم ببقاءِ أمرٍ في الزمَنِ الحاضرِ، على ثُبوتِهِ في الزَّمَنِ الماضي حتّى يَقومَ دليلٌ على تغييره))[٣].

وحدّه الشريف الجرجاني : (ت ٨١٦هـ) بأنّهُ : ((عبارة عن إبقاء اكان على ما كان عليه ؛ لانعدام المغير .. الذي يثبت في الزمن الثاني بناءً على الزمان الأول))[٤] وقالتْ الدكتورة خديجة الحديثي : هو ((الحكم ببقاء أمر في الزمن الحاضر بناء على ثبوته في الزمن الماضي حتى يقوم الدليل على تغييره))[٥].

والتعريف الأخير موازٍ ومقارب لحدٍّ ما لتعريفهِ عند علماء أصول الفقه، وتكاد التعريفات جميعها تجمع على معنى واحد هو ما ثَبُتَ في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل ونرى أن الاستصحاب في النحو هو امتداد لمفهومه في الفقه فالعلاقة بين المعنى اللغوي والإصلاحي، هو مصاحبة حكم كان ثابتاً في الماضي باقياً في الحاضر حتى يقوم دليل على تبديله وتغييره مع بذل الوسع والجهد في البحث عنه وتقصيه. كقولهم في فعل الأمر : إنّما كان مبنياً، لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها هو لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء[٦]. وتفسير ذلك يكون استصحاب حال الأصل في الأسماء الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب

---

[١] ينظر : تهذيب اللغة : ٤ / ١٥٤ (ح – ض)، وجمهرة اللغة : ١ / ٢٨٠ (ب ح ط).

[٢] معجم مقاييس اللغة : ٣ / ٣٣٥ (صحب).

[٣] إرشاد الفحول : ٣٩٦، وينظر : الشاهد وأصول النحو : ٤٤٦.

[٤] التعريفات : ٢٢.

[٥] الشاهد وأصول النحو : ٤٤٦.

[٦] ينظر : أصول الفقه (محمد عبده أبو زهرة) : ٢٩٥.

البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب. وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمّن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف)[١].

وقد استدلّ النحاة القدماء باستصحاب الحال من دون التصريح بلفظه إذ تذكر المصادر أن سيبويه احتجّ به في مواضع شتى من كتابه. ولكن دون أن يُصرّحَ به أو يُسمِّهِ استصحاب حال[٢]. وأوّل منْ ذكر مصطلح (استصحاب الحال) بلفظه الصريح من النُّحاة هو أبو البركات الأنباريّ بقوله : ((وأمّا استصحابُ الحالِ فإبقاءُ اللفظِ على ما يستحقّهُ في الأصل عند عدم دليل النَّقل عن الأصل))[٣].

ومن مصاديق التعليل بالاستصحاب عند الجرجاني على النحو الآتي :

- في باب تحقير ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة قال الجرجاني : ((... إنّ الفاء والعين واللام إذا حذفت وبقى الكلم على حرفين نحو : عِدّة ومُذْ ودَم وجب ردَّ المحذوف، والذي لم يذكره من هذا الباب ثلاثة أشياء : الأول : أنْ يكون الاسم المحذوف اللام قد لحقته همزة الوصل نحو : اسْم وأسْت وابْن وهذا بمنزلة يَد ودَم في وجوب ردَّ اللام، وذلك أنّ التحقير يقتضي ضمّ الصدر، فإذا ضممت الباء من ابن وجب سقوط الهمزة لزوال السكون الداعي إلى إثباتها فيصير بمنزلة دَمٍ فتقول : بُنَيّ كما قلت : دُمَيّ، وفي اسم : سُمَيّ واست : سُتَيْهَة، والأصل بُنَيْوٌ وسُمَيْوٌ ... والثاني : مما لم يفسره ما حذف لامه بأن أبدل منه نحو : بِنْت وأخْت وقد تقدم في باب النسب أنّ التاء بدل من الواو، وأن الأصل بِنْوٌ وأُخْوٌ ... وإذا صغّرت قلت : بُنَيّة وأُخَيَّة فأسقطت التاء وعدت إلى الأصل الذي هو الواو، فيصير وهو بعد على ثلاثة أحرف لزيادة فيه لازمة نحو ناس تقول : نُوَيْس ولا يجب أن تقول : أُنَيْس، فترد الفاء التي هي همزة في أُنَاس ...))[٤].

يتضحُ من النصّ أنّه احتجَّ بالاستصحاب، على أنّ الاسم المتمكن الذي يُراد تصغيره على حرفين بالإعلال يُردُّ محذوفه في التصغير حتى يصير على مثل فُعَيْل، متبعاً في ذلكَ ما

---

[١] ينظر : لمع الأدلة : ١٤١.

[٢] ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٤٥٠.

[٣] الإغراب في جدل الإعراب (ابن الأنباري) : ٦٣، وينظر : في أدلة النحو (د. عفاف حسانين) : ٢٢٩، والاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري (أطروحة) : ١٦٧.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ١٠٠٨ – ١٠٠٩.

اتفق عليه الأوائل على ردّ المحذوف فيما ذهبت فاؤه عند التصغير، قال سيبويه : ((هذا باب ما ذهبت منه الفاء نحو عدةٍ وزنةٍ، لأنّهما من وَعَدتُ ووَزَنتُ، فإنَّما ذهبت الواو وهي فاء فَعَلتُ، فإذا حقّرت قلت : وَزَيْنَةٌ ووَعَيْدَةٌ، ... وإنْ شئت قلت : أُعَيْدَةٌ وأُزَيْنَةٌ ..، لأنَّ كلَّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزها))[١]، وذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافي إلى هذا الرأي[٢]. وعليه فيجب ردَّ المحذوف في التصغير على مثال (فُعَيْل)، فتردُّ الواو في (عِدَة) فتقول : وُعَيْدة، وإنْ شئت همزت الواو فقلت : أُعَيْدة.

وبردّ العين المحذوفة في (سهٍ) ، و (مُذْ) اسماً : سُتَيْهَةٌ، ومُنَيْذٌ، لأنّ أصل (مُذْ) : مُنْذُ، فخفف عنها. وبردّ اللام في (دمٍ) فتقول : دُمَيّ ؛ لأن أصل دمٍ : دَمَو أو دَمَيٌ، وكذلك في (اسْمٍ، واسْتٍ ، وابنٍ) فهي بمنزلة (يَدٍ ، ودَمٍ) في وجوب رد اللام، إذْ يقتضي في التحقير ضمّ حرف الباء من (ابن) بعد سقوط همزتهُ وجوباً ؛ لزوال السكون الداعي إلى إثباتها فيصير بمنزلة دَمٍ فتقول : بُنَيٌّ كما قلت : دُمَيٌّ : وفي اسم : سُمَيٌّ، واست : سُتَيْهَة، والأصل (بُنَيْوٌ ، وسُمَيْوٌ)، قال عبد القاهر الجرجاني : (اعلم أنّ الهمزة في ابنْ واسْم، قد عاقبت لام الفعل وصارت بمنزلة العوض منها، فإن حذفتها، رددت اللام))[٣] نخلصُ من كل هذا أننا لو لم نردّ الحرف المحذوف لخرج الاسم عند تصغيرهِ عن بناء (فُعَيْل) ؛ لأجل أنّ الغرض الأساسي من ردّ الحرف المحذوف إلى أصله هو استيفاء بناء التصغير حروفه على أكمل وجه ؛ ولأنّ الحرف الأصلي أحقٌّ بالرد، وهذهِ القاعدة التي وضعها النحاة الأوائل تشمل كل اسم بُني على حرفين وأصله ثلاثة أحرف، وذلك في يقول سيبويه : ((اعلم أنّ كلِّ اسمٍ كان على حرفين فحقّرتَه رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فُعَيْل ... فلو لم تَرُدُه لخرج على مثال التحقير وصار على أقلّ من مثال فُعَيْلٍ))[٤].

وأمّا ما عوض من المحذوف نحو (بِنْت ، وأخْت ، وهَنْت) أصلها : بَنَوةٌ ، وأخوةٌ، وهَنَوة، وإذا صغّرت قلت : بُنيّة وأُخَيّة وهُنيَّة فأسقطت (التاء) وعدتَ إلى الأصل الذي هو (الواو)

---

[١] كتاب سيبويه : ٣ / ٤٤٩.

[٢] ينظر : المقتضب : ٣ / ١٥٢ – ١٥٣، والأصول في النحو : ٣ / ٥٤، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤ / ١٩٢.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٤٥٤.

[٤] كتاب سيبويه : ٣ / ٤٤٩.

فيصير : بُنَيْوة ... ثم تقلب الواو ولم تقل : بُنَيْته .. لأنّ التحقير موضوع على تردّ فيه تاء التأنيث نحو : دُليَّة وقُدَيْرَة .. فلو أثبت التاء مع تاء التأنيث كان الجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحدة، ولو لم تردّ تاء التأنيث خرجت عن الأصل الذي وضع الباب عليه وهو ردُّ التاء في تصغير كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف، وفي ذلك يقول : الجاربردي : ((.. وبِنْتٍ وأُخْتٍ وهَنْتٍ، أصلها : بَنَوةُ وأَخَوةُ وهَنَوة، حذفوا الواو للتخفيف، وجعلوا التاء عوضاً عنها، ولذلكَ يكتبون التاء طويلة، ويقفون عليها بالتاء، وسكّنوا ما قبلها، فلو بنيت فُعَيْلًا من هذا القبيل من رد المحذوف، لاعتددت بتاء التأنيث، وهي في حكم كلمة أخرى، فوجب الرد))[1].

أراد أنّ الأصل في التصغير أن لا يكون الاسم على حرفين، ومفهوم الأصل عنده ينجلي من هذهِ العبارة، الذي يستشف منها بأن الكلمة المراد تصغيرها على ثلاثة أحرف في أصل وضعها وحُذِفَ أصل من أصولها لعلة من العلل فيُستحال تصغيرها على حرفين بل يجب رد أصلها المحذوف عند التصغير[2].

ويتابعُ عبد القاهر الجرجاني تعليله أنّ الألف في (ناس) زائدة قَلَبت واوًا ؛ لأنّها سُبقت بضم عند التصغير، وفي ذلكَ يقول : ((... فواو نُوَيْس بدل من ألف زائدة كواو (ضُوَيْرب) سواء؛ لأنّ ألف ناس ألف فُعَال كألف غُلام ووزنه عُوَيْل ؛ لأن النون عَين والسين لام، وليس قول من قال : إن ناسًا من ناس يَنُوس بشيءٍ لأجل قولهم : إنسان وأُنَاس وأناسِيّ، فتصرف الكلمة على كون الهمزة فاء يدل على ما ذكره النحويون))[3].

اختلف العلماء في تأصيل هذهِ الكلمة، في قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هُمْ بمُؤمنين﴾[4]. وقولهُ تعالى : ﴿.. قد عَلِمَ كل أُنَاسٍ مَشْرَبَهُم كُلُوا واشْرَبُوا من رِزْقِ الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾[5]. على مذهبين :

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٠١ – ١٠٢.

[2] ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٤٩ – ٤٥١، والأصول : ٣ / ٥٤، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٣ / ٤ – ٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١ / ١٤٩ – ١٥١.

[3] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ١٠٠٩.

[4] البقرة : ٨.

[5] البقرة : ٦٠.

الأول : يرى أصحاب هذا المذهب أنّ (أناس) بمعنى (ناس) وأنهما معًا مشتقان من الجذر (أنس)، فذهب سيبويه إلى أن أصل ناس : أناس، حُذفت الهمزة تخفيفًا إذ قال : ((...ومثلُ ذلكَ أُناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت : الناس، إلاّ أنّ الناس قد تفارقهم الألف واللام، ويكون نكرة))[1]، ولم يخرج المبرد عن هذا الرأي إذ قال : ((... وذلك قولهم : ناس المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره، ويدلُّك على ذلكَ الإتمام إذا قلت : أُناس، فإنّما هو فُعال على وزن غُراب مشتقٌّ من أَنِس))[2]. وأيّده ابن سيده، وابن الشجري (ت ٥٤٢هـ))[3].

ويفهم من النصوص المتقدمة أنّ (ناس) أصله (أُناس) وقد حذفت همزتها، فالأناس هو الأصل الذي منه ينشعب (الناس) بحذف الهمزة تخفيفًا، فالناس على وزن (العال) من (الإنس أو الأُنس أو الأنس) وهو ضدّ الوحشة، وجعلت الألف واللام فيه عوضاً من الهمزة المحذوفة فلا يكاد يستعمل (الناس) إلاّ بالألف واللام، فإن جرد منهما ردّت همزته المحذوفة كما في قول ذي جدن الحميري[4] :

إنَّ المنايـــــــا يَطَّلِـــــــعْ نَ عَلَـــــى الأُنـــــاسِ الآمِنِيْنـــــا
فَيَـــــدَعنَهُم شَـــــتَّى، وقـــــد كـــــانُوا جَمِيْعًـــــا وافِـــــدِينا

الآخر : يرى قسم من العلماء أنّ ثمة فرقًا بين اللفظتين (أناس) و (الناس) وأساس هذا الفرق هو اختلاف اللفظتين في الاشتقاق فالناس مشتقة من (نَوَس)، بمعنى أنّه واوي العين، والأناس مشتقة من (أنس)، ونُسب هذا المذهب إلى الكسائي (ت ١٨٩هـ)، إذْ أوضح فيه أنّ (ناسَ وأناسَ) لغتان ليست أحدهما أولى من الأخرى وأنّ الناس لغة مفردة وهو اسم تام وألفه منقلبة عن واو، ويدلُّ على ذلكَ أنّ العرب تصغّر ناسًا على (نُوَيْس)، ولو صدق ذلك الأصل لقالوا : أنيس[5]، وذُكِر أن العرب لم تصغر (ناس) على (أُنَيْس)، وإنّما استعملت (ناس) كأنّه

---

[1] كتاب سيبويه : ٣ / ١٩٦.
[2] المقتضب : ١ / ١٧١.
[3] المخصص : ١٤ / ١٧. وينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٩٣ – ١٩٤.
[4] ديوانه : ٨٢.
[5] ينظر : معاني القرآن (الكسائي) : ٦٢.

أصل لذا صغرته على ما تصغر الاسم الثلاثي إذ قال سيبويه : ((وليس من العرب أحد إلا يقول، نُوَيْس))[١].

وصرّح ابن الشجري : ((قال سلمة بن عاصم وكان من أصحاب الفراء : الأشبه في القياس أنْ يكون كلُّ واحدٍ منهما أصلاً بنفسه، فأناس من الأنس و (ناس) من النوس ؛ لقولهم في تحقير (ناس) : نُوَيْس، كبويب في تحقير باب))[٢].

فجاءت لفظة (ناس) على رأي أصحاب هذا المذهب على وزن (فَعَل) وأصله نَوَس فأعلّ بقلب واوه ألفًا وفي المذهب الأول على وزن (عال) لأنّه من الأصل (أناس) على وزن (فعال) فحذفت الهمزة (فاء الصيغة) ويقال في تصغيره : (نُوَيس) ولا ترد الهمزة للتصغير ؛ لأنّ بناء التصغير يقوم مما بقي من الحروف، فإن لم يكن بناء التصغير يقوم مما بقي من الحروف رُدّ إليه الحرف المحذوف وفي هذا يجب أنْ تقول في ناس : أُنيس، وهو الأصح على مذهب الخليل وسيبويه ومعظم النحويين[٣].

وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) مشيرًا إلى ألفاظٍ سُمعت عن العرب مجموعة على (فُعَال) إذ قال : ((ليس في كلام العرب شيءً جمع على (فُعال) إلاّ نحو عشرة أحرف : عُراق جمع عرق، ورُخال جمع رخَل ورُباب جمع ربى ...))[٤]. وفي هذا دليل على استعمال العرب وزن (فُعَال) للدلالة على الجمع، وعليه فإنَّ (أناس) تعدُّ جمعًا وإنْ لم يكن لها مفرد من لفظها[٥].

ومن مصادق استصحاب الحال عندهُ أيضًا في (باب ما جمع على معناه دون لفظه) إذ قال : ((... صار المريض بمنزلة الجَريح في أنّه فُعِل به شَيء فجع على (فُعْلى) نحو : مَرْضى – وحَمْقَى وهَلْكَى، وأمّا إذا قيل : مِراض ومَرِيضون، وهُلّاك وهَالِكُون، فعلى الظاهر، وهو أن

---

[١] كتاب سيبويه : ٣ / ٤٥٧.

[٢] الأمالي الشجرية : ١ / ٣٣.

[٣] ينظر : التكملة : ٤٩٢ – ٥٠١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١ / ٢٢٤.

[٤] ليس من كلام العرب : ١٥١.

[٥] ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٥٤٢، ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم (كاطع جار الله): ٣٩٠ – ١٩١.

يكون كظِريف، ... وأمّا أيَامى فإن حمل على الظاهر كان الألف في آخرِهِ مزيدة بمنزلتها في وجَاعَى فيكون وزنه فَعَالَى، وإن حمل على القلب كان الأصل أيَايِم فَيَاعِل ...))[1].

يضمر قوله أنّ هناكَ مذهبين في زنة الجمع (أيامى) هما :

الأول : ذهب الجمهور إلى إنّهُ جمع، مفرده (أيّم) على وزن (فَيْعل) وأصله (أيايم) على وزن (فِيْعَاعل) ولما وقعت الياء ثاني لينين بينهما ألف قلبت همزة فصارت (أيائم)، ومثلها (سَيَاود) و (عَيَايل) حيث قلب حرف اللين الواقع بعد (ألف مَفَاعل) إلى همزة. فصار (سيائد، وعيايل)، ثم تقدّمت اللام في (أيائم) وأخرت العين فصار (أيامَي) ثم أبدلت من الكسرة فتحه ومن الياء ألف فآل إلى (أيامى) على وزن (فيالع)[2].

ولعلّ العينَ التي أخّرت إلى موضع اللام يجوزُ أن تكون همزة منقلبة عن ياءٍ ؛ وذلك لوجود مسوّغ قبلها فالهمزة في (أيائم) أصلها (أيايم) وبعد التحول (القلب المكاني) سهّلت فردّت إلى أصلها لأجل أنّ الكسرةَ التي قبلها في (أيامي) ثمّ خففت ياء (أيامي) بقلبها ألفًا في (أيامى) ويجوز أنّ تكون ياء فتقول (أيايم) بدل (أيائم) حملاً على (سياود ، وأواول) ؛ لأنّ الأخفش لا يجيز قلب ثاني اللينين همزة لعدم زيادته في المفرد[3].

والمذهب الآخر : عدّ ابن جني (أيامى) جمع الجمع (وأيمى) بوزن (فَعْلَى) مستندًا في ذلك على كثرة تكسير ما دلَّ على داء أو بلاء على (فَعْلَى) نحو (هالك – هَلْكَى) و (قتيل قتلى) و (مريض – مَرْضى) و (ميت – مَوْتى) و (سكران – سكرى) ومفرد (أيمى) عنده يجوز أنْ يكون (آيم) كـ (هالكَ) ويجوز أن يكون (أيّم) كـ (ميّت) وفي كلتا الصورتين يدلُّ على البلاء، لأنّ معنى الأيْمة بلية، واستدل في تكسير (فعلى) على (فعالى) بقول الراجز[4] :

مثلُ القتالى في الهشيم البالي

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ٢٠٠٩.

[2] ينظر : المحتسب : ١ / ٢٠٠ – ٢٠١. وجامع البيان : ١٨ / ١٢٥، وارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٩، ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم (د. كاطع) : ١٧٤.

[3] ينظر : المحتسب : ١ / ٢٠٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢ / ١٤٦، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١ / ٤٤٩. ولسان العرب : ١٤ / ٣٠٥.

[4] المحتسب : ١ / ٢٠٠، ولسان العرب : ١٤ / ٣٠٥.

فعدَّ القتالى جمع الجمع (قَتْلَى) فعليه يكون وزن (أيامى) (فَعَالَى) من دون قلب مكاني ولا إعلال، هو جمع (أيمى) بزنة (فعلى) جمع (أيّم) بزنة (فيعل) أو (آيم) بزنة (فاعل) ورجّحَ ابن جني مذهبه هذا على مذهب الجمهور لمزيتين هما الأولى : بقاء الكلمة على أصلها فلم يغيّر شيء من حروفها، والأخرى : لو كان الأصل أيائم لجاز وكان أوجه أن يسمع وإنّما كان المسموع (أيامى) كما لوحظ[١].

وأحسب أنّ مذهب الجمهور في (أيامى) هو الراجح، إذ لم يكن فيه إلاّ دعوى القلب المكاني الذي استعملته العربية كثيرًا في معالجة الثقل ولاسيما في المعتل نحو (قسي) و (الحادي عشر) وكل ذلكَ جرى طلبًا للخفة ورغبةً للسهولة وربما لا يسمع الأصل المقلوب منه ألبتة لما فيهِ من الثقل الزائد كالأصل نحو (قُووس) ومن العلماء الذين ذكروا هذا الاستصحاب ابن الحاجب والرضي[٢].

ومن مصاديق استصحاب الحال عندهُ، التصغير يحمله على جمع التكسير قوله : ((وأمّا عَنْكَبُوت فإنّك تقول فيه : عُنَيْكب كما قالوا : عَنَاكِب، لأن التركيب من عَنْكب، والواو والتاء زائدتان، وإذا قلت : عُنيْكِيب عوضت من المحذوف حرفًا، وقد جاء في التكسير عَنَاكِيب، ولا يجوز أن تكون التاء أصلاً .. وعَنَاكب كثير في كلامهم فلما كان كذلك علمنا أنّ التاء زائدة))[٣].

وقال في موضعٍ آخر : ((ألا تراهم قالوا : سَنْبة على وزن تَمْرة، فحذفوا التاء، وكذا جَبَرُوت، ورَغَبُوت، ورَهَبُوت، وهو في هذا النحو كثير وكذا تاء عَنْكَبُوت، لأنّهم قالوا : العَنْكباء فحذفوها، وأمّا العَنَكاب فوجه الدلالة عليها منه ...))[٤].

احتجّ الجرجاني باستصحاب الحال على أن (عنكبوت) من الرباعي لأنّ التركيب فيه من (عَنكبَ) فالواو والتاء زائدتان. كما هما في (رَهَبُوت) و (جَبَرُوت) وأما النون فأصل عند الجمهور لقولهم في تكسيره : (عَنَاكب) وفي تحقيره (عُنَيْكِبُ) ولو كانت زائدة لجاوز حذفها ويدل على ذلك

---

[١] ينظر : المحتسب : ١ / ٢٠٠.

[٢] ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٥٤٥، وشرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٢ / ٢٩٧.

[٣] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ١٠٣٦.

[٤] نفسه : ٢ / ١٢٧٢.

أنّها ثابتة ساكنة[1]. وهذا جواب لمن يظن أنّ النون من أحرف الزيادة، ولم تحذف في عنكبوت عند تصغيره، لأنّها من أصل الكلمة وليست مزيدة.

ومن مصاديق الجرجاني باستصحابِ الحال في (باب تحقير ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين إذ قال : ((فتقول في سَعْدَان وزَعْفَران : سُعَيْدَان وزُعَيْفران كما تقول : سُكَيْران، ولا يجوز زُعَيْفِرين لأجل أنّهم لما لم يقولوا : زعَافِرين وسَعَادين أشبه سَكْران فأجري مُجْراه، وإن كان قد تعرى من مشابهة نحو : حَمْراء من حيث إنكَ تقول : سَعْدَانة، فتلحقه التاء، ولا يكون له مؤنث من غير لفظة نحو : سَعْدَى كما كان في سَكْران حيث قلت : سَكْرى ... كما أن سَعْدانًا لما سميت بهِ فأشبه سَكْران في الامتناع من التاء جعلت للألف والنون حظاً في منع الصرف ... وحمل التصغير على التكسير في ذا حسن لما ذكرت من أن التكسير أقوى في المعنى وأشد تغيراً، والأقوى يكون متبوعاً أبداً، وعُثْمَان ومَرْجَان وشَعْبَان بمنزلة سَكْرَان ؛ لأنّه لا يقال : عَثَامِين ومَرَاوِين ... ورُمّان يجب أن يقال في تصغيره على مذهب صاحب الكتاب : رُمَيْمَان ؛ لأنّه فَعْلان عنده ولم تكسر على فَعَالِين فحكمه حكم مُرْجَان. وعلى مذهب أبي الحسن تقلب الألف لأجل أن النون عنده أصل كالميم من قُلّام والنون الأصلي لا يكون مع الألف مشابهاً لألفي التأنيث...))[2].

ويفهم من كلام الجرجاني أن هناك وجهين في تحقير ما كان في آخره ألف ونون مزيدتان أحدهما : أن تقول : فُعَيْلان، والثاني : فُعَيْلين، فالوجه الأول الأصل فيه الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث نحو : (سَعْدَان ومَرْجَان) فالألف والنون فيه زائدتان، وهو مصروف نكرة ؛ لأنّ مؤنته (سعدانة)، فإن سميت به لم تصرفه ؛ لأنّه مثل (غطفان) و (مردان)، وقولهم في جمعه : (سعدانات) ولا يكسروه على (سعادين) و (مراجين)، وكذلك لا يقولون في التصغير: (سُعَيْدان ومُرَيْجِين) ؛ لأن الأصل أن تحمل هذا الباب على التكسير ؛ لأنّه أقوى في هذا الباب ؛ إذ كان زيادة في المعنى، والتصغير دونه في مثل هذا الباب، وإنّما تقلب الألف ياء في هذا الباب لأمرين : الأول : أن يسمعَ في تكسيره (فَعَالين) مثل : سِرحَان وسَرَاحين، والآخر : أن تكون النون أصلاً. كما لو صغّرت (حساناً) وجعلت النون فيهِ أصلاً فتقول : (حُسَيسِين) وعلى هذا أُثيرتْ قضية الخلاف في (رُمَّان) فمذهب سيبويه أن النون زائدة ويجب أن يقال في تصغيرهِ

---

[1] ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٢ / ٨٥٥ – ٨٥٦.

[2] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ١٠٢٠ – ١٠٢١ – ١٠٢٢.

(رُمَيْمَان) وهو من (الرمَّ) ولا تقول في الجمع : رَمَامِين. أما مذهب أبي الحسن فتقلب الألف لكون النون عنده أصلاً، وهو (فُعَّال) مثل : (قُلاّم – وحُمّاضٍ) وتصغيره عنده (رُمَيْمين) والتكسير : (رَمَانين)[1].

ومن مصاديق الجرجاني باستصحاب الحال في (باب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تخصُّ آحادها منها بالحاق الهاء بها) إذ قال : ((وأمّا ما حكاه يونس من قولهم : حَلَقَة بتحريك العين، فبمنزلة أن يقول : رَمْلِيّ، فيترك السكون على حاله، وأمّا رَاحَة ورَاح وهَامَة وهَام فبمنزلة شجرة وشَجَر قال :

مُقَوَّمـــــةٌ وبـــــيضُ مُرْهَفَـــــاتٌ يُـــــبِنَّ جماجِمًـــــا وبَنَـــــانَ رَاحِ[2]))[3]

يُفْهَم من النص أن الأجناس التي تختصُ آحادها بلحاق الهاء بها ومنها معتل العين (هَامَة) و (هامَات) و (هَام) فألف (الهَام) ياء في الأصل، وقِيل، وكأنه من (الهُيَام) وهو العطش، ولهذا قال ذو الأصبع العدواني :

يـا عَمـرُو إنْ تَـدَعْ ومَنْقَضـتي أضْـربْك حيـــثُ تقُـــولُ الهامـــةُ اســـقُونِي[4]

****

[1] ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٢ / ٨٤٠ – ٨٤١.

[2] الحماسة : ١ / ٣٧٠، وشرح الحماسة (المرزوقي) : ٧٧٢، وشرح الحماسة (اللأعلم) : ١ / ١٧٤.

[3] المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ٨٧ – ٨٨.

[4] ديوان ذي الإصبع العدواني : ٩٢.

المبحث الثالث : التعليل بالأدلة الأخرى

دليل الاستحسان :

الاستحسان في اللغة : الحُسْنُ (بضمِّ الحاء) : الجمال، وهو ضدُّ القُبْح ونقيضه. وقيل: الحُسْنُ عِبارَةُ عن كلِّ مُسْتَحْسَنٍ مَرْغُوبٍ، وذلك ثلاثة أضْرُبٍ : مستحسن من جهة العقل، ومستحسن من جهة الهوى، ومستحسن من جهة الحسِّ[١].

وفي الاصطلاح : هو ((دليلٌ ينقدح في نفس المجتهد ويَعْسُرُ عليه التعبير عنه، وقيل هو العدول عن قياسٍ إلى قياسٍ أقوى))[٢].

وحدّهُ ابن جني بقولهِ : ((وجِمَعُه أن علته ضعيفة غير مستحكمةٍ، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، ومن ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : الفَتْوى ، والبَقْوى ..))[٣].

وقد عرّفه السرخسي (ت ٤٩٠هـ) بأنّه : ((ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس))[٤]. ويرى الدكتور تمام حسّان بأنّه نوع من الاتساع والتصرف إذ قال : ((هو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف دون علة قوية))[٥]. وقد ورد عن العرب في استحسانهم المستخف وميلهم له، وأنّهم يستحسنون استخفاف الشيء في موضع من دون آخر، فتجدهم يعدلون من الأخف إلى الأثقل وبالعكس، كقلب الياء واواً في حيوان كراهةً اجتماع ياءين متحركين فأُبدل من أحدهما الواو ليختلف اللفظ فيكتسي بعض الخفة والأنس في الذوق، وعلى هذا فإنّ الاستحسان عند الفقهاء القائلين به له معنيان : المعنى الأول : الاجتهاد، والآخر: ترك حكم إلى حكم هو أولى منه، فالفقيه أو عالِم العربية عندما لم يستحسن رأياً من الآراء لعِلّة ما، ثم يستحسن رأياً آخر فمعنى ذلك أنه قد ترك حكماً إلى حكم هو أولى منه كما يراه ذلك الفقيه

---

[١] ينظر : تاج العروس : ٣٤ / ٤١٨. (حسن).

[٢] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (الشوكاني) : ٢ / ١٨١، وينظر : التوقيف على مهمات التعاريف، (زين الدين الحدادي) : ١ / ٤٧.

[٣] الخصائص : ١ / ١٣٣.

[٤] المبسوط (للسرخسي) : ١ / ١٤٥.

[٥] الأصول : ١٨٦.

العالِمَ، فعلى الأرجح الرأي المختار هو الرأي المستحسن، والرأي المتروك هو الرأي غير المستحسن.

وقد أجاز الخليل الاستحسان في اللغة مقتفياً آثار الفقهاء في ذلك بقولهِ : ((الأَحْجَارُ جمعُ الجَجَرِ، والحجارةُ : جمع الحَجَرِ أيضاً على غير قياس، ولكن يجوز الاستحسان في العربية كما أنه يجوز في الفقه وترك القياس له))[١].

ويبدو من كلام الخليل أنّه يجوّز الاستحسان في اللغة كما هو جائز في الفقه، فهو هنا يجوّزه مع تعارضه مع القياس، ويظهر أنّ أَخْذَ الخليل بالاستحسان مع تعارضه مع القياس لم يكن عن هوى نفس، وإنَّما اعتمد في ذلك على حجّة ودليل، فلما كان يسمعُ من العرب هذا الجمع وهو (الحِجَارة) فهو ثابت ومستحسن عنده وإن تعارض مع القياس، وعليه فالاستحسان عند الخليل هو ما جاء على غير القياس مع وجود دليل يستند عليه.

ومن مصاديق الجرجاني بدليل الاستحسان في (باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربها) قوله : ((ثم إنّ الحروف المتقاربة أجيز فيها الإدغام تشبيهاً بالأمثال، وكلما كانت أَشَدَّ تقارباً كان الإدغام أقوى، وكلما كان التقارب أقل كان الإظهار أحسن، إذ بحسب قوة العلة وضعفها يقوى الحكم ويضعف، ولذلك لا يتصرف الإدغام في المتقاربة تصرفه في الأمثال ؛ لأنه العلة الموجبة للإدغام في الأمثال لم توجد في المتقاربة على الإطلاق ...))[٢].

يكشفُ هذا النصّ أنّ الإدغام في الحروف المتقاربة مقيد بحسب درجة التقارب فكلما زادت درجة التقارب بين الحروف المتقاربة كان الإدغام أقوى، وأنّ الغرض من ادغام المتقاربين هو الغرض نفسه من إدغام المتماثلين، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلكَ بقولهِ : ((الحروف المتقاربة في الإدغام كالأمثال ؛ لأنّ العلّة الوجِبة للإدغام في المثلين موجودةٌ في المتقاربين، إذ قربت منها، وذلك لأنّ إعادة اللسان إلى موضع قريب ممّا رفعته عنه، كإعادته إلى نفس الموضوع الذي رُفع عنه ولذلك شُبّه بمَشْي المقيَّد ؛ لأنّه يرفع رِجْله ويضعها في موضعها الذي كان فيه، أو قريباً منه، فيثقُل ذلك عليه، كذلك اللسان))[٣].

---

[١] العين : ٣ / ٧٤ (ح ج ر)، وينظر : تهذيب اللغة (الأزهري) : ٤ / ٨٠ (حجر).

[٢] المقتصد في شرح التكملة : ٤ / ١٦٥٣.

[٣] شرح المفصّل، (ابن يعيش) : ٥ / ٥٢٦.

يريد أنّ العلة الموجبة للإدغام في المثلين قد وجد طرف منها في المتقاربين ؛ لأنّ إعادة اللسان عند نطق المتقاربين تكاد تكون كإعادته إلى نفس الموضع الذي رُفع عنه في نطق المثلين والغاية من ذلك هي الخفة والاقتصاد في الجهد المبذول في نطق المتقاربين، وعند إدغام المتقاربين لابدّ من قلب الصوت الأول إلى الثاني وهو الأكثر ويدعى بـ (الإدغام الرجعي) أو قلب الصوت الثاني إلى الأول ويُدعى بـ (الإدغام التقدمي) وهذا قليل[١]، ليصيرا متماثلين، ثم يدغمان أحدهما في الآخر. وذكر الزجاج هذا المعنى بقوله : ((وليست تدغم حرفاً في صرفٍ إلاّ قلبتهُ إلى لفظ المدغم))[٢]. وأيّد هذا الرأي ركن الدين، والخِضْر اليزدي[٣].

ويقسم الإدغام في هذا المجال على ثلاثة أقسام :-

١- **الإدغام الرجعي** : ويُراد به هو أن يتأثر فيه الصوت الأول بالصوت الثاني نحو : (عبتُّ= عَبَدْتُ). وهذا النوع كثير الشيوع[٤]. إذ يكون الصوت الأول متأثراً، والصوت الثاني مؤثراً ؛ لأنّ الصوت الساكن أولى بالتحوّل[٥]. وهذا ما قال به جرامونت في نظرية الموقع الأقوى، فالصوت الأقوى يؤثر بالصوت الأضعف فيكون عرضةً للتأثر بالآخر[٦]. أي إنّ بداية المقطع تمنح القوة الموقعية للصوت لتغير الصوت الأضعف.

٢- **الإدغام التقدمي** : ويراد بهِ هو أنْ يتأثر فيهِ الصوت الثاني بالصوت الأول نحو : (مُذَّكِر = مُذتكر)، وهو أقلّ حدوثًا من الأول[٧]، وفيهِ يُقلب الصوت الثاني إلى جنس الصوت الأول، ثم يدغم الأول في الثاني، وقد علل النحاة حدوث هذا النوع لسببين هما:

الأول : إذا كان الصوت الأول ذا مزية صوتية لا يمكن التراجع عنها بقلبه إلى لفظ الصوت الثاني ؛ لأجل أن الإدغام يذهب فضيلة الصوت، لذلك عُدِلَ عن قلب الصوت

---

[١] ينظر : الأصوات اللغوية : ١٨٠.

[٢] معاني القرآن (الزجاج) : ١ / ٢٣٥.

[٣] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢ / ٩٣٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي) : ٢/ ١٠١٠.

[٤] ينظر : الأصوات اللغوية : ١٨٠، ودراسة الصوت اللغوي : ٣٧٩.

[٥] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢ / ٩٣٦. وشرح شافيه ابن الحاجب (الجابردي) : ١ / ٣٤٤.

[٦] ينظر : دراسة الصوت اللغوي : ٣٧٢.

[٧] ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ٢٩ – ٣٠.

الأول إلى قلب الثاني، ليبقى محافظًا على مزية هذا الصوت[١]، نحو : (اسْتَمَع) تلاحظ أن السين لا تدغم في التاء خوفًا من زوال فضيلة الصفير، لأجل ذلك عُدِل إلى قلب الصوت الثاني (التاء) إلى جنس صوت السين، ثم أُدغما، فأصبحت (اسَّمَعَ)[٢].

والآخر : كون الصوت الأول أخفّ من الثاني، ويحدث ذلك في الصوتين الحلقيين مثل إدغام الحاء في العين نحو : (اذْبحْ عَّتودًا) ، ((إذ لو قلب الأول إلى الثاني لم يكن أخف منه قبل الإدغام))[٣] ؛ فالعين أدخل في الحلق من الحاء، والحاء أخفُّ من العين، قال الرضي : ((أنزلها في الحق، أثقللها))[٤].

وثمّة مذهبان في إدغام الحاء في العين هما :-

الأول : منع إدغام الحاء في العين إلاّ إذا قلبت العين حاءً، ثم أُدغمت الحاء في الحاء، قال سيبويه : ((ولم تدغم الحاءً في العين في قولكَ : امْدَحْ عَرَفَةَ، لأنّ الحاء قد يَفرّون إليها إذا وقعت الهاء مع العين، وهي مثلُها في الهمس والرّخاوة مع قرب المخْرجين، فأجرِيتْ مُجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الهاء .. ولم تَقو العينُ على الحاء إذ كانت هذهِ قِصَّتها، وهما من المُخْرج الثاني من الحَلق، وليست حروف الحلق بأصلٍ للإدغام. ولكنّكَ لو قلبت العين حاءً فقلت في : امْدَحْ عَرَفَة : امْدَحَّرَفةَ، جاز ..))[٥].

وإلى مثل هذا ذهب المبرد، وابن السراج[٦].

والآخر : جواز الإدغام، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، فقد أجازَ إدغام الحاء في العين في موضع واحد، في قوله تعالى : ﴿ فَمَن زحزح عَّن النّار ﴾. وذلك لطول الكلمة وتكرير الحاء[٧].

---

[١] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ٢٦٥.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣ / ٢٦٦.

[٣] ينظر : نفسه : ٣ / ٢٧٦.

[٤] نفسه : ٣ / ٢٦٥.

[٥] كتاب سيبويه : ٤ / ٤٥١.

[٦] ينظر : المقتضب : ١ / ٣٤٣، والأصول : ٣ / ٤١٤.

[٧] ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٩٠.

وحمل العلماءُ ما روي من إدغام الحاء في العين على الإخفاء وفي ذلك قال ابن عصفور : ((.. والصحيح أنّ إدغام الحاء في العين لم يثبت، وإن جاء من ذلك ما يوهم أنّهُ إدغام فإنّما يحمل على الاخفاء))[١].

واختار الجرجاني مذهب سيبويه معللاً : ((تدغم العين في الحاء فتقول أقْطَع حّملاً، ولا تدغم الحاء في العين، فلا يقال في امْدَحْ عَرَفه : امْدعَّرَفه، ولكن يقلب العين إلى الحاء، ثم تدغم أحد الحاءين في الآخر فيقال : امْدحَّرفه ؛ لأن الحاء أخف من العين وأدخل في الفم ..))[٢]. يستشفُ من هذا النصِّ أنَ الحاء إذا وقعت قبل العين لا تدغم ؛ لأنّها من مخرج واحد، فإذا وقعت هذا الموقع خُشي أن يقرب اللفظ من الإخفاء أو من الإدغام. فإذا جاءت الحاء ساكنة كان البيان أوكد ؛ لأنّ بسكونها قد تهيأت للإدغام، فإذا سكّنت الحاء قبل العين قربت من الإدغام، فيجب اظهارها، نحو : ﴿ فاصفحْ عَنهم وقُل سلامٌ ﴾[٣]، وشرحَ ناظر الجيش ما قاله ابن مالك : ((وقع التكافؤ في الإدغام بين الحاء والعين)) يشير المصنف بذلك ههنا إلى أنّهُ قد أدغم هذا الحرف في ذاك وذاك في هذا وذلك لوقوع التكافؤ بينهما[٤].

وذهب ابن الجزري إلى قصر إدغام الحاء في العين على الحرف الذي روي عن أبي عمرو ولا يقاس عليه غيره ؛ لأنّ إدغام الحاء في العين مقصور على السماع[٥]. ومن مصاديق الجرجاني بدليل الاستحسان أيضًا في (باب التقاء الساكنين من كلمتين في الدرج والأول منها حرف لين) قولهُ : ((.. وواو الجمع بمنزلة واو الضمير تقول : هؤلاءِ مُصْطفوُ الله، وقد وقع المشابهة بينهما من وجهين :-

أحدهما : أنّ الواو في مُصْطَفَون قد حذف قبله لام الفعل كما أن في اخْشُوْا (ولا تَنْسَوْا) كذلك.

والثاني : أنّهُ يدلُّ على الجمع كما أنّ واو الضمير في نحو : (ولا تَنْسَوُا كذلكَ)، وافتراقهما – من حيث أنَّ واو الجمع حرف لا يدلُّ على عين كما أن واو الضمير يدلُّ عليه على

---

[١] الممتع : ٢ / ٧٢٢، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ٢٧٦، والآية : المائدة : ٢٠.
[٢] المقتصد في شرح التكملة : ١٦٦٩ – ١٦٧٠.
[٣] الزخرف : ٨٩، وينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠ / ١٣٤ – ١٣٦.
[٤] ينظر : تمهيد القواعد : ١٠ / ٧٧.
[٥] ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٩١.

ما بيّنا في صدر الكتاب – لا يمنع من اجتماعهما في إفادة الجمع .. أن واو الضمير خصّ بالضم فصلاً بينه وبين غيره، وليس لأحد أن يقول : لِمَ لَمْ يجر مجرى غيره ؛ لأن الفصل بين الأنواع حسن، وأما ياء الضمير فيحرك بالكسر نحو : اخْشَيِ القَومَ))[١]. يفهم من نصّهِ أن الواو واو الضمير في (اخْشَوا) ؛ لأنها زائدة مثلها، أي كلاهما يفيد الجمع. فتثبت ولم تُحذف لئلاّ يلتبس الجمع بالواحد فقد قال ابن يعيش : ((.. ألا تراك لو أخذت تحذف الواو لالتقاء الساكنين لالتبس بالواحد في مصطفى الله وحرك بالضم كما حرك في رموا القوم وكذلك الياء تكسر لالتقاء الساكنين فتقول ((مصطفي الله)) حملاً على إخشى الله))[٢].

ونبّه الرضي على اختيار الضمِّ في واو الجمع المفتوح ما قبلها بقوله : ((أقول : قوله ((واختياره)) أي : اختيار الضم في واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخْشَوُا القوم واخْشُونّ ؛ لتتماثل حركاتُ ما قبل النون في جمع المذكر في جميع الأبواب نحو أضْرِبُنَّ واغْزُنَّ وارْمُنَّ واخْشَوُنَّ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ... وكذا واو الجمع في الاسم نحو : ((مُصْطفَوُ الله)) ليُجانس نحو ((ضاربوا القوم))))[٣].

ويَتَبَيِّن ممّا سبق أنّ :

١- قوله : (واو الجمع بمنزلة واو الضمير)، يعني أن كليهما واجب التحريك بالضم، وعلّة عدم حذفهما مخافة التباس المفرد بالجمع.

٢- علّةَ تحريكها بالضمّة، للفرق عن واو (لو) نحو : ((لَوِ اسْتَطَعنا))[٤] فإنَّه يُحرَّك بالكسر، وبين واو الضمير في (اخشوُا القومَ) و (ولا تنسُوا الفضل) الذي يحرك بالضمّ ؛ لخفة الضمة على الواو بخلاف الكسرة[٥].

٣- الواو في جمع المذكر السالم، هي واو الضمير التي تفيد الجمع، كما حذف قبلهما لام الفعل : ليكون وصفها المقطعي كالآتي :-

نحو : ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ :

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٢٢٩.

[٢] شرح المفصّل (ابن يعيش) : ٩ / ١٢٥.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢ / ٢٤٣.

[٤] التوبة : ٤٢.

[٥] ينظر : شذا العرف : ١٨٥.

: / ل ـً / ت ـَ ن / س ـَ و / ء ـَ× ل / ف ـَ ض / ل ـَ /.

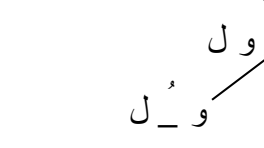

: / ل ـً / ت ـَ ن / س ـَ / و ـُ ل / ف ـَ ض / ل ـَ /.

والملاحظ هنا أنّ القمة المجتلبة كانت ضمّةً وهو اختيار أكثر العرب[1].

((أما (مصطفوا الله)، فالأصلُ فيها (مصطفيُ) دخل عليها واو الجمع فسقط المزدوج /يـُ/ ومُدَّ الصوت القصير قبله / مـُص/ طـَ/ فـَ/ يـُ× + ـُ ← /مـُص/ طـَ/فـًو/

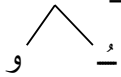

إذ انشطرت الواو لالتقائها بقمة، وحذف مكوِّنها الأول، ثم تشكَّل مقطعُ مزيد يتوجّب تحويله إلى طويل مغلق ليكون/ مـُص/ طـَ/ فـَم/. ولكنه لاقه اللام في (مصطفوا الله) فتشكَّل مقطعٌ مزيد درجًا، انقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ كانت مصوِّت الضمّة أي :

/مـُص/طـَ/فـَو + ء ـَ× ل/لـًه/.

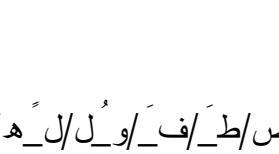

دليل كثرة الاستعمال :

إنّ العرب اعتمدوا دليل كثرة الاستعمال في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وكانوا سبّاقين إلى إدراك حقيقة علمية، مفادها أن التراكيب اللغوية مفردات وأساليب يكثر استعمالها ودورانها على ألسنة المتكلمين فتدخلها تغييرات من حذف أو قلب أو وقف لتحقيق نوع من التسهيل والتخفيف في اللفظ وقد ذكر هذا الدليل سيبويه وابن السراج في ضمن توجيهاتهم الصرفية في المسائل المتنوعة، وهو دليل تقويمي يصف مراتب المسموع من العرب كالكثير والغالب ويقع قباله القليل والشاذ، وكان هذا الإجراء من العرب القدماء في ملاحظة وقياس المادة المجموعة وتحليلها يعتمد على الوصف بالدرجة الأساس ليكون دليلاً صادراً من الطبيعة

---

[1] ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٦٧.

[2] التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٦٨.

الاستعمالية للغة، إذ قال سيبويه : ((ومما يحقّر غير بناء مُكبّرة المستعملِ في الكلام إنسانُ، تقولُ : أنيْسيانٌ وفي بنَونَ : أبيْنُون، كأنّهم حقّروا إنْسِيانُ، وكأنّهم حقّروا أفْعَلَ نحو أعمى، وفعلوا هذهِ الأشياء لكثرة استعمالهم إيَّاها في كلامهم، وهم مِمَّا يغيِّرُون الأكثر في كلامهم عن نظائره، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائهِ المستعمل. ومثل ذلك لَيْلةٌ، تقول : لُيْيلِيَةٌ كما قالوا : لَيالٍ))[١]. أراد أنّ كلمة (إنسان) و (بنون) جاء تصغيرهما على غير ما بُنيَ عليه اسمهما الأصلي أي المكبّر ؛ لكثرة الاستعمال.

وعلّل الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) حذف الألف من (أنا) بكثرة الاستعمال إذ يقول : ((وقوله : (لَّكِنَّاْ هُوَ اللهُ رَبِّي) معناه : لكن أنا هو الله ربّي تُرِك همزة الألف من أنا، وكثر بها الكلامُ، فأدغمت النون من (أنا) مع النون من (لكن) ..))[٢].

وقرئ ((لَكِنْ أَنا) في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾[٣]. وذكر ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) هذه القراءة، قال : ((... (لكن أنا هو الله ربي) أبيّ والحسن))[٤].

وذكر سيبويه هذا الدليل إذ يقول : ((إنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَهُ أحوجٌ))[٥].

وصرّحَ ابن السراج قائلاً عن هذا الدليل : ((ومن العرب من يفتح العين فيقول : سدراتٌ وكَسِراتٌ، فإنْ أردت الكثير قلت : سِدْرٌ، ومن قال : غُرْفاتٌ فخفف، قال : سِدْرات، وقد يريدون الأقل فيقولون : كِسَرٌ وفِقَرٌ في القليل لقلة استعمالهم التاء في هذا الباب))[٦].

ومن أبرز مظاهر هذا الدليل : الحذف، فجُلّ ما يحذف من اللفظ أو البنية الصرفية راجع إلى كثرة الاستعمال ؛ لأن كثرة الاستعمال تقتضي التخفيف، فهي تعدُّ سببًا مهمًا وقويًا في جنوح اللغة العربية إلى الحذف ؛ لما فيها من التخفيف الذي يميل إليه الناطقون بطبيعتهم[٧].

---

[١] كتاب سيبويه : ٣ / ٤٨٦.

[٢] معاني القرآن (الفراء) : ١٤٤/٢، وينظر : مراعاة الأصل في شواذ القراءات (د. حيدر حبيب حمزة) : ٩.

[٣] الكهف : ٣٨.

[٤] مختصر في شواذ القرآن : ٨٠.

[٥] كتاب سيبويه : ٢ / ١٦٣.

[٦] الأصول : ٢ / ٤٤١.

[٧] ينظر : ظاهرة الحذف في اللبس اللغوي : ٣٧.

ومن كثرة الاستعمال أنّ النحاةَ العربَ جعلوا الألف علامة رفع التثنية، بدل من الواو المستعملة في الجمع، لكون التثنية أكثر في الاستعمال من الجمع، فكل ما يجوز جمعه جمع سلامة يجوز تثنيته، وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أن يجمع جمع سلامة وبعبارة أخرى جعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها، لأنّهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم[١].

وصفَ أحد المحدثين هذه الكثرة معللاً بقوله : ((وكثرة الاستعمال تؤدي بالضرورة إلى كثير من التطورات والتغيرات التي تطرأ على الألفاظ تيسيرًا لنطقها، وتهيء الطريق إلى سيادة لهجة من اللهجات أو لغة من اللغات والذي يحكم ذلكَ عنصر الانتقاء والاختيار من قبل أفراد المجتمع))[٢].

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني بدليل كثرة الاستعمال في (باب ما كانتْ فاؤه همزة) قوله : ((وأمّا حذف فاء الفعل فيكون في بعض الكلم، وذلك كُلْ ومُرْ وخُذْ، فورنه عُلْ الأصل أُؤْكُلْ، ثم حذفت الهمزة الساكنة التي هي فاء، فاستغنى عن همزة الوصل لتحرك العين الذي هو الكاف ولا يكون ذلكَ في كل شيءٍ، فلا تقول في أمِنَ يَأْمَن : مُنْ، وقد يستعمل في بعضه الحذف والأصل وهو مُرْ و أُأْمر قال سبحانه : ﴿وَأْمُر أهلَك بالصّلاة﴾[٣]))[٤].

احتجّ الجرجاني بهذا الدليل على حذف الهمزة الأصلية في (اُأْخذْ) و (أُأْكُلْ) لكثرة الاستعمال من غير همزةِ وصل لكونّها العلامة، ثم أُستُغْنِي عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فحذفت، فقيل خُذْ وكُلْ، وأصلهما (أُءخُذ) و (أُءكُل) وفي ذلك يقول النظام النّيسابوري (ت ٨٥٠هـ) : ((والتزموا حذف الهمزة من (خُذْ ، وكُلْ) وذلك أنّ أصلهما : أُؤخُذ وأُؤكُل – بهمزتين – حذفت الهمزة الثانية الأصلية تخفيفاً لكثرة الاستعمال))[٥].

وعبارته تتضمن على أن أصل نحو : (كُلْ ، وخُذْ ، ومُرْ) : (أُأْكُلْ ، وأُأْخُذْ ، وأُأْمُرْ) بهمزتين، الأولى مضمومة والثانية ساكنة، وكان القياس أن تُقلب الثانية واوًا فتُصبحُ : (أُوْكُلْ ، وأُوْخُذْ ، وأُوْمُرْ)، لكنّهم حذفوا الهمزة الثانية واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا : (كُلْ) و (خُذْ) ؛

---

[١] شرح المفصل (ابن يعيش) : ٣ / ١٨٧.

[٢] التعليل بكثرة الاستعمال في اللغة العربية (د. مازن جرادات) بحث منشور : ١٠٩.

[٣] طه : ١٣٢.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٣٧١.

[٥] شرح شافيه ابن الحاجب (النظام النيسابوري) : ٢٥٩.

لكثرة الاستعمال ولا يكون ذلك مطلق فعليك تتابعهم، وتقف حيث يقفون، فإن حذفوا لم تستعملْ الأصل وبالعكس، وإن استعملوا الأمرين استعملتهما كذلكَ[١].

وذهب بعض المحدثين إلى أن علة الحذف فيها يرجع إلى أثر لهجي وذلك حيث يقول : ((غير أن العربية الفصحى التي آثرت تحقيق الهمزة في نطقها، هي التي استعارت هذا النطق الخالي من الهمزة، من قريش ومن جرى مجراها من القبائل المجاورة. ومثل ذلكَ تماماً نراه في فعلي الأمر : (كُلْ) و (خُذْ) في الوصل والابتداء، وكذلك في فعلي الأمر (مُرْ) و (سُلْ) في الابتداء فقط، وماضي هذه الأفعال الأربعة مهموز))[٢].

ومن العلماء الذين ذكروا هذا الدليل أيضًا ابن جني والرضي[٣].

ومن مصاديقه أيضًا في باب (حكم الساكنين إذا التقيا) قوله :((وقد يكون الشيء شاذًا عن القياس غير شاذٍ عن الاستعمال ، وذلك نحو قولهم : لا أَدْرِ ، ولم يَكُ، حذفوا الياء والنون من غير موجب بل لكثرة ذلك على ألسنتهم وهو على غير القياس ، لكنّه مقبول لكثرة استعمالهم له))[٤]. يتضّحُ من هذا النصِّ إِنَّهُ يعلّل لِمَ خصّ النحاة (لاأَدْرِ ولمْ يَكُ) بالحذف من غير موجب ، وقد تحذف الياء من أواخر الأسماء والافعال ، إذا كان ما قبلها مكسورًا ، كما ورد في قراءة بعضهم[٥] : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنّا نَبْغِ ﴾[٦] ﴿ الليل إذا يَسْرِ ﴾[٧] ولعلّهُ أرادَ أنْ يُبيِّن أنّ كثيرًا من العرب. الذين لغتهم أثبات الياء في مثل هذا يحذفونها من(لا أدرِ...) لكثرة الاستعمال له في كلامهم[٨].

---

[١] ينظر : المقتضب : ٢ / ٩٨. المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٣٧١.

[٢] بحوث ومقالات في اللغة (د. رمضان عبد التواب) : ٨٣.

[٣] ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ١١٢، وشرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ٣٨.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ١٩٨/١.

[٥] يُنظر : السبعة في القراءات : ٣٩٤.

[٦] الكهف : ٦٤.

[٧] الفجر : ٤.

[٨] ينظر : كتاب سيبويه : ١ /٢٥، والمقتصد في شرح التكملة : ٧٦/١.

دليل الاشتقاق :

الاشتقاق في اللغة : يراد به الصدع، يقال : شقّ الشيء، يشقّه شقًا صدعه، وفرقه، ومنه قولهم : شقّ عصا المسلمين، أي : فرّق جمعهم وكلمتهم[١]. وذُكِرَ هذا الدليل في كتب ومؤلفات القدماء، فهم كانوا يعتدون بهِ كثيراً، فيقول ابن جني : ((وأمّا الاشتقاق فشاهد لما قدّمته، وسأذكرهُ لكَ : حدثني أبو علي قال : حكى أبو زيد أن (الثّاية) حجارةٌ تكون للراعي حولَ الغنم تأوِي إليها، قال أبو عليّ : فالألفُ في (الثّاية) على هذا من الواو ؛ لأنها من ثويتُ))[٢].

وهناكَ من يرى أن لغات البشر نشأت عازلة، والمقصود بذلك أنّها غير متصرفة، ثم تطوّرت فأصبحت إلصاقية، تعتمد على السوابق واللواحق التي تتصل بالأصل فتغيِّر معناه، ثم تدرّجت في سلم التطور حتى أصبحت تحليلية[٣]. بمعنى أنها تُصَرِّف من المادة الواحدة تصريفات عِدّة تشترك فيها الحروف الأصول للمادة وتحمل المعنى العام الذي سبق من أجله المادة مزيداً عليه معنى آخر[٤].

والاشتقاق هو : ((توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصلي، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد))[٥].

وثمة قول في عدم الاشتقاق ذكره ابن مالك قائلاً : ((فإنْ خَلَتِ الكلمة من الاشتقاق حُكم بأصالة الياء كـ (يسعور)، وهو شجر يستاك بعيدانه ووزنه (فعللول) كـ (عضرفوط) وهو ذكر العضاية))[٦].

وقيل : ((يندرُ الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة كأورقتِ الأشجارُ، وأسبعتِ الأرض : من الورَق والسَّبعُ، وكعقربتُ الصُّدْغَ، وفَلْفَلْتُ الطعامَ، ونَرْجستُ الدواء : من العَقْرب،

---

[١] ينظر : لسان العرب : ١ / ٦٨٣ (شقق).
[٢] المنصف : ٢ / ١٤١.
[٣] ينظر : دراسات في فقه اللغة (د. صبحي الصالح) : ٤٥.
[٤] ينظر : الاشتقاق (ابن السراج) : ٣٢.
[٥] دراسات في فقه اللغة : ٧٤، وينظر فصول في فقه اللغة (د. رمضان عبد التواب) : ٢٩٠.
[٦] شرح الكافية الشافية : ٤ / ٢٠٣٨.

والنَّرجس، والفُلْفُل، أي : جعلت شَعر الصدغ كالعقرب : وجعلت الفُلْفُل في الطعام، والنرجس في الدواء))[١].

ويتفرع الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع، وأوّل هذه الأنواع ما يدعى بالاشتقاق الأصغر أو العام أو الصرفي : ((وهو أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل زيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة، كضاربٍ من ضَربَ، وحَذِرٍ من حَذِرَ))[٢]. وثاني هذه الأنواع ما يُسمى بالاشتقاق الكبير، ويراد بهِ محاولة الربط بين تصريفات مادة واحدة والقول بإرجاعها إلى معنى واحد. أو هو ما اتحدتا فيه حروفًا لا ترتيبًا، كجَبذَ من الجَذْب[٣].

وثالث هذه الأنواع ما يُسمى بالاشتقاق الأكبر ويراد به اتحاد بعض المجموعات الثلاثة الصوتية ببعض المعاني اتحادًا عامًا لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته[٤].

ومن مصاديقهِ عند الجرجاني قوله : ((وقال أبو علي : الأرْطَى فيمن قال : أدِيم مَأْرُوط يعين فيمن جعل الهمزة في أرْطَى فاء الفعل، فيكون وزنه فَعْلَى، ويقول : أديمٍ مَأْرُوط على أرَطَ كأخَذَ، وإنّما ذكر ذلك لما تقدم في باب ما لا ينصرف من أن أبا الحسن يجعل الهمزة في أرْطى زائدة ويجعله على وزن أفْعَل، ويقول : أَدِيم مَرْطِيّ من رُطِيَ كَرُمِيَ وأما عَلْقَى، فإذا قال : علْقَاة كان فيه الألف للإلحاق بجَعْفَر، ويجب تنوينه نحو : عَلْقًى كأرْطًى ومن لم ينونه قال : عُلَقى))[٥].

احتجّ الجرجاني بدليل الاشتقاق على أنَّ (أرْطى) – وهو شجر من أشجار الرمل – يكون وزنه فَعْلى، لقولهم : أدِيم مَأْروط على أرَطَ كأخَذَ، فالهمزة في (أرْطَى) فاء الفعل وبقاءها دليلاً على أصالتها. ويجوز أنْ يكون (أَفْعَل) لقول أبي الحسن : أدِيم مَرْطِيّ من رُطِيَ كَرُمِيَ، فسقوط الهمزة فيه يدلُّ على زيادته، ونتيجة لذلك فإنّ الاسم رجع إلى اشتقاقين واضحين، فجاز الأمران

---

[١] المعجم الصرفي المفصل لألفاظ نهج البلاغة (العلامة محمد جليل الحسناوي) : ١ / ٣٢.

[٢] المزهر في علوم اللغة (للسيوطي) : ١ / ٣٤٦.

[٣] ينظر : المعجم الصرفي المفصل : ١ / ٣٢.

[٤] ينظر : دراسات في فقه اللغة : ٢١٠.

[٥] المقتصد في شرح التكملة : ٦١٠.

بمعنى جاز أنْ يكون مشتقًا من هذا الشيء، لقولهم : أديم مأروط يعني الهمزة في (أرْطًى) فاء الفعل، نحو : أرْطًى وعَلْقى، فإنّه يُقال بعير آرطٌ : إذا أكل الأرْطى فإن (آرط) يدل على أنّ الألف في أرطى زائدة، وأنّه على وزن (فاعل) مكوّن من : أرط، فأرطى على (فَعْلى). وجاز أن يكون مشتقًا من ذلك الشيء إذْ قال : بعيرٌ راطٍ، وأديم مرطىٌ بمعنى : (آرطٌ ومأروط)، وراطٍ فاعل، مكوّن من : (رطي)، مثل (قاضٍ) فيتّضح لك بأن الهمزة في (أرطى) زائد على وزن أفْعَل[١].

ومن مصاديق الجرجاني بدليل الاشتقاق أيضًا ما وقع من خلال في (قُمارِس) على وزن (فُماعِلُ) لا (فُعالِلُ) وأنّه من القرص فتكون الميم زائدة من طريق الاشتقاق، وكذا الاستدلال والاحتجاج بالدليل نفسه على وزن (زُرْقم) بقوله : ((ومما يؤنس بمذهب الخليل ما ذكره[٢] من قولهم : لَبَنٌ قُمَارص[٣] بمعنى قَارِص فوزنه فُمَاعِل، وكذا هِرْماس[٤] في صفة الأسد من الهَرْسِ وزنه فِعْمَال ... وكذا زرْقُم وسُتْهُم ودُرْدُم ؛ لأنك تقول : الدّرَد والزَّرَق والسَّتة، فلا يرى هناك ميم))[٥].

يُفهم من نص الجرجاني أن الميم تزاد أولاً وحشوًا وآخرًا، فقد نُسب إلى الخليل أنّه يرى زيادة الميم، وقد زيدت الميم حشوًا، وهو شاذ لا يقاس عليه نحو قُمَارص ودُلامِص فالميم عند الخليل زائدة لأنّ (قُمَارِص) بمعنى القَارِص، ودُلامِص بمعنى الدلاص، وكذلك قالوا للأسد (هِرْمَاس) فميمه أيضًا زائدة لأنّه من الهدْسِ ثم يذكر زيادة الميم آخراً، وإن كانت شاذة – أكثر من زيادتها حشوًا، ويذكر منه : زرقم، وسُتْهُم، ودُرْدُم ؛ لأنّها من الزّرقَ والسَّتة والدّرَد[٦]. وإنّ دليلَ الاشتقاق هذا قدّمَ لنا الأصل الذي تكون عليه الكلمات قبل أنْ تأخذ طريقها في وضعها الاستعمالي، وبالتالي يكون المبنى ظاهراً بما يحمله من أحرف زائدة، وفي كل واحدةٍ من هذه

---

[١] ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٢٥٥، والمقتضب : ٢ / ٢٣٠ – ٢٣٣، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٤٢٨، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢ / ٥٩١ – ٥٩٢.

[٢] ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٢٢٨.

[٣] القمارص : الشديد القرص وهو اللبن الذي يقرض اللسان من حموضته. ينظر : اللسان (قرص).

[٤] الهرماس : من أسماء الأسد أو من صفاته، وتعني الأسد الشديد، ينظر : العين : ٤ / ١٢١ (هِرمس).

[٥] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٢٣٨.

[٦] ينظر : التصريف الملوكي : ١١ – ١٢، والمنصف : ١ / ١٥٢ – ١٥٣.

الكلمات يكون الاستدلال على زيادة الحرف بالرجوع إلى الأصل الاشتقاقي ومن العلماء الذين ذكروا هذا الدليل سيبويه، وابن السراج، وأبو علي الفارسي وابن جني وابن فارس[١].

دليل قوة المعنى :-

لما كان المعنى هو الهدف أو الركيزة الرئيسَةُ التي تقومُ عليها الدراسات اللغوية، لذا وجب على كل باحث في اللغة السعي إليهِ والكشف عنه سواءٌ أكان ذلك في تراكيب اللغة أو في ألفاظها وترتبطُ هذه الألفاظُ من خلال أبنيتها المتعدّدةِ بمعانٍ صرفيةٍ وظيفيةٍ ويتوجّب على الباحث أنْ يكشفَ عن هذه العلاقة، ويُبيّن المعنى الذي دَلّتْ عليه هذهِ المباني، فالبنية الصّرفية للاسم تختلف عن بنيةِ الفعل، فالدلالة على الاسمية وظيفة لصيغ صرفية مُعيّنةٍ تحمل علامات خاصّةٍ بهذا المعنى وكذلكَ الفعلية فهي وظيفة لصيغ صرفيةٍ تتحقق في جملة من المباني وتحمل علامات خاصّة بمعنى الفعلية[٢].

وقد تنبّه اللغويون القدامى على قوة المعنى، وربطوها بظواهر توحي لنا عن إدراكهم لهذه الظاهرة الدلالية، إذْ عقد ابن جني لذلك فصلاً سمّاه (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) فقد ردَّ قائلاً : ((إنّ العربَ كما تُعنى بألفاظها فتُصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارة والخُطَب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإنّ المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخر قدرًا في نفوسها))[٣]. وزاد في موضعٍ آخر يوضح فيه قوة المعنى وتقديمه على اللفظ شدّة اهتمامهم به، فيقول : ((ويدلل على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية بهِ، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم))[٤].

وقد عقد ابن جني في الخصائص (بابا في قوة اللفظ لقوة المعنى) إذْ قال : ((هذا فصل من العربية حسن منه قولهم : خشن واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من

---

[١] ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٣٢٥، والأصول في النحو (ابن السراج) : ٣ / ٢٠٨، والتكملة : ٢٣٨، والمنصف : ١ / ١٥٢ – ١٥٣، ومقاييس اللغة : ٦ / ٧٢.

[٢] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها (د. تمام حسّان) : ٨٢.

[٣] الخصائص : ١ / ٢١٥.

[٤] نفسه : ١ / ٢٢٤.

تكرير العين وزيادة الواو ... ومثله باب (فَعَلَ)، و (أفْتَعل) نحو : قدر واقتدر، فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر ...))[1].

ومن أمثلةِ قوة المعنى ما ذكره ابن بابشاذ قوله : ((... كتحريف من حرف في اشتقاق (الوزير)، وأنّه مشتق من قوله تعالى : ﴿هارون أخي ۞ اشْدُدْ بهِ أَزري﴾[2]، ولو كان ذلك لكان يقال : (أوزير لا وزير) والصواب أنّه مشتق من الوزر وهو الملجأ من قوله سبحانه : ﴿كَلَّا لا وزر﴾[3]، لأن الوزر ملجأ الأمور ومعتمدها ومصدرها وسندها فصح حينئذٍ اللفظ والمعنى))[4]. وقد ربَط ابن الأثير زيادة المعنى بزيادة المبني، إذ قال : ((فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة في المعاني))[5].

وهنا وقفة لإعادة النظر ؛ لما لعلاقة الدلالتين الصرفية والصوتية من أهمية دلالية في إثبات وتقدير ظاهرة قوة المعنى، على غرار ما ذهب إليه الرضي، إذْ أنّه لم يرتضِ القول بتساوي الصيغتين ؛ لأن الزيادة تكون ضربَ من العبث، وإنّما قدر أن تلك الزيادة من قبيل زيادة (الباء) في قولنا : كفى بالله و (من) في قولنا: ما من إلهٍ زائدتان لمّا لم تفيدا فائدة فهما للتوكيد والمبالغة في المعنى[6].

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني بدليل قوة المعنى في (باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة) قولهُ : ((.. من هذِه الثلاثة المتفقة افْتَعَلْت وهو على ضروب : الأول : إن يقوم مقام انْفَعل ... والثاني : أن يكون بمعنى فَعَل كقولكَ : سَنّ واستَنَّ .. وقَطَعه واقْتَطَعه، قال أبو العباس : إن معنى افْتَعلْت أقوى والأمر كما ذكره. ألا ترى أنّك إذا قلت : اقْتَطَعت الشيء رأيت حسَّك يشهد بأنّه أقوى من قَطَعْت وكذلك افْتَعَلْت أقوى من فَعَلْت، وقال سبحانه : ﴿لها ما كَسَبَت وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾[7] فأوقع كَسَب على الخير، واكْتَسبَ على الشر، لأنّه يستعظم لكونه منهيًا

---

[1] الخصائص : ٣ / ٢٦٤ – ٢٦٥.
[2] طه : ٣٠ – ٣١.
[3] القيامة : ١١.
[4] مقدمة في أصول التصريف : ٣٢.
[5] المثل السائر : ٢ / ٢٤٥، وينظر : الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم : ٤٠.
[6] شرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ١ / ٨٣.
[7] البقرة : ٢٨٦.

عنه، فكان الفعل فيه أشد، وإنّما كان كذلك ؛ لأن المعنى يتغير بتغير اللفظ))[١]. يُفهم من نصهِ إن للدلالة الصوتية في الاستعمال الصرفي أثرًا واضح المعالم في الكشف عن النظام الصوتي للبنية في دلالتها بذاتها من جهة ؛ لأنّ في تلكَ الأصوات أو الحروف معالم تعبيرية تبرز على مستوى الحكاية الصوتية، فإذا كان فعل السيئة ذاهبًا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة البائسة عظم قدرها وفخم لفظ العبارة عنها، فزيد في لفظ فعل السيئة (اكتسبت) وانتقص من لفظ فعل الحسنة (كَسَبتْ) فالآية فيها ترغيب لفعل الخير وترهيب لفعل الشر.

ومن مصاديقه أيضًا قولهُ : ((والثالث : من الأبنية الستة افْعَوْعَل يكون متعديًا وغير متعد، فغير المتعدي نحو : اخْشَوْشَن واعْشوْشَبَتِ الأرض، وهذا من تركيب الخشونة والعشب إلاّ أنّ العين كررت فيه ليفيد معنى القوة والكثرة، وهو قريب من قطّع وما أشبهه في أن تكرير العين يفيد التكثير))[٢] يبدو من نص الجرجاني في قولهِ هذا أنّ وزنَ (افْعَوْعَل)، على أنّه مكرر العين، ويأتي لازمًا ومتعديًا، فاللازم (اخْشَوْشَنَ) إذا اشتدَّت خُشونتُهُ و (اعْشَوشَبَ) أي كُثُر عُشبهُ و (الشّين) هي العين فيهما، وكررت ليدل تكرارها على قوة المعْنى وكثرته[٣].

دليل عدم النظير :-

دليل عدم النظير : ويراد به ((النفي لعدم وجود الدليل على الاثبات))[٤].

واجترح ابن جني باباً له أسْماه (باب في عدم النظير) ويقول فيه : ((فأمّا إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير، ألا ترى إلى عِزْوِيتٍ، لمّا لم يقم الدليل على أن واوه وتائه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظير، فمنعت من أن يكون (فِعْوِيلاً) لما لم تجد له نظيراً، وحملته على (فِعليت) لوجود النظير، وهو عِفريت ونِفديت))[٥].

---

[١] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١١٠٦ – ١١٠٧.

[٢] نفسه : ٣ / ١١١٧.

[٣] ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٧٧، والمخصص : ٤ / ٣٣، والمنصف : ١ / ٨١.

[٤] المعجم المفصل في علم الصرف : ٣٠١.

[٥] ينظر : الخصائص : ١ / ١٩٧.

وهذا المصطلح له أساليب عدّة تدلُّ عليه منها : (عدم النظير، لا نظير له، منقطع النظير، ليس له نظير، فَقَدَ النظيرُ، لم يسمع من العرب، ليس في كلام العرب، لم يثبت في كلام العرب، عدم البناء).

ولقد أجمل أحد الباحثين القول في عدم النظير عندما قال هو ((أنّ يحتج المناظر لبطلان القول المنفي الذي يريد المحتج إبطاله بأنّه لم يردْ في كلام العرب له مثيل أو شبيه يقاس عليه أو يلحق به، أو أنه خرج عن نظائره المعروفة فيه، وانفرد هو بأمر لم يوجد فيها، مع أنّه لم يدلّ على هذا القول دليل، فيرده المحتج لخروجه عن طريق العرب في كلامها))[١].

وقد ألّف ابن خالويه كتابًا سمّاه (ليس في كلام العرب) والذي يعتبر من الأدلة البليغة التي عوّل عليها العلماء ؛ لأنّه اعتمد أصول اللغة ذاتها، ويستند إلى وصف ما كان عليه العرب، وهذا الدليل أكّده ابن عصفور على ما ذكره سيبويه من أن (فِعِل) لم يأتِ منه إلاّ (إبِل)، وحكى لغير سيبويه أن له نظائر، وذكر (إبِد)[٢]، وعلّق على من أضاف (إطِل) بأنه لا حجة فيه، وإنّما كسرت الطاء إتباعًا للهمز ضرورة لا يوجد في غير الشعر كقول امرئ القيس :

لـــهُ إطِـــلاَ ظَبْـــي وَســـاقَا نَعامَـــةٍ وإرْخـــاءُ سَـــرْحانِ وتَقْريـــبُ تتْفُـــلِ[٣]

ومن مصاديق الجرجاني بدليل عدم النظير قولهُ : ((وأمّا كَنَهْبُل وقَرَنْفُل، فيعلم زيادة نونهما من وجه واحد، وهو أنّه ليس في الكلام مثل شَفَرْجُل بضم الجيم، فالوزن فَنَعْلُل في كَنَهْبُل، وفَعَنْلُل في قَرَنْفُل، وخِنْثَعْبة يعلم زيادة نوها وإن كان يحتمل أنيكون على مثال فِعْلَلُ مثل جُرْدَحْل؛ لأجل أنّهم قالوا : خُنْثَعبَة بضم الجيم، فإذا ثبت زيادتها في أحد الوجهين، ثبتت في الآخر، فالوزن فُنْعَلَّة، ونظيره في حمل أحد اللغتين على الأخرى تُرْتُب ..))[٤].

احتجّ الجرجاني بدليل عدم النظير على الحكم بزيادة النون في (نَهْبُل و قَرَنْفُل) لعدم وجود (فَعَلْلُلٌ) مثل (سَفَرْجُلُ) بضم الجيم، وفي ذلك يقول الجاربردي : ((.. كنون قرنْفُل، فإنك

---

[١] عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف (بحث) : ٤١.

[٢] أتان إبِد : حمار توحّش ؛ الصحاح : ٢ / ٤٣٩ (إ.ب.د).

[٣] ديوان إمرئ القيس : ٢١.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٢٦٣.

تحكم بزيادتها، إذْ ليس في الكلام (فَعَلْلٌ)، مثل سَفَرْجُل بضم الجيم))[1]. فصحّتِ الدليل هذا أنَّ كلام العرب يخلو من اسم خماسي على زنة (فَعَلْلٌ).

ومن مصاديق عبد القاهر الجرجاني بدليل عدم النظير في (باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها) قوله : ((وشَيْطَن من تركيب شَطَن، وشَيْطَان فَيْعَال أنشد شخينا :

أيُّمـــا شَـــاطِنٍ عَصَـــاه عَكَـــاهُ ثُـــمّ يُلْقَـــى فـــي القَـــدِّ والأغْـــلالِ

فذكر حديث سليمان عليه السلام مع الجن، فشَاطِن فَاعِل كما ترى، ومن أخذه من شَاطَ يشِيطُ من قوله :

وقـد تخضـب العيـر مـن مكنـون فائلـه وقـد يشـيط علـى أرماحنـا البطـلُ

واسْتَشَاط غَضَبًا، كان عنده فَعْلان، فلا يصرفه فيجب أن يكون شَيْطَن وشَيْطَنْتُه فَعْلَنْتَه، فيكون النون للإلحاق بمنزلة نون رَعْشنٍ ؛ لأنّه من الرِّعْشة ألحق بجَعْفَر، وأنشد شيخنا :

وقـد مَنّـتِ الخَـذوَاءُ مِنَّـا عَلَـيْهِم وشَـيْطانُ إذ يـدعوهم ويَثُـوبُ

وقال : إن ظاهرة أنه جعله فَعْلان كسَعْدَان، فلم يصرف للتعريف والألف والنون ... هذا يجوز أن يكون شَيْطَان فَيْعَالا كَفَيْنَان من الفَنَنِ، فلا يكون منع الصرف لأجل الألف والنون...))[2].

يفهمُ من نصِّه أنّ النون في (شيطان) غير زائدة، واستدلَ على أنّ لفظ (شيطان) على وزن (فَيْعَال) عند البصريين مثل لفظ بَيْطَار، وليس على وزن فعلان، اعتمادًا على ما حكاه الخليل وسيبويه عن العرب من قولهم : شَيْطَنْتُه فتَشَيْطن : فَعْلَنْته فتفعلن، ولا نعلم هذا الوزن جاء في كلامهم، ممّا يدلُّ على وزن (فَيْعَلْتُه) مثل (بيطرته)، ووجه الاستدلال بما ذكره أبو علي أنّه استدل على أصالة النون في لفظ (شيطان) بما حكاهُ سيبويه أنه سأل الخليل عن اشتقاق (شيطان) فقال له : ((إنْ أخذته من التشيطن فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢٤٥.

[2] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١٠٧٧ – ١٠٧٨، أو البيت الأول ينظر : والبيت الثاني ينظر، والثالث ينظر : ديوان ابن عبد الوارث النحوي : ٦٥ ، ١١٣.

له فعل يثبت فيه النون وان جعلت شيطان من شيط لم تصرفه))[١]. والعرب تقول : تشيطن، وهو على وزن (تَفَيْعَل)، لا تَفْعَلن، إذ ليس من ابنيتهم تفعلن، فالنون هي لام الكلمة، فحمل أبو علي لفظ تشيطن على ما له نظير نحو : تدهقن، أي : صار دِهقانًا وهو – رئيس القرية – ولم يحمل على ما لا نظير له في كلامهم[٢].

ويرى فريق من العلماء يجوز اشتقاق (الشيطان) من (شطن) أو (شاط) معا، فذهب الأخفش والمبرد إلى أنّ الشيطان يكون من الشطن فيصرف، ويكون من (شاط) فلا ينصرف[٣]، وذهب ابن الأنباري إلى أنّ (الشيطان) إنّما سمّي بذلك أما لتباعُدِهِ من الخير أخذًا من قول العرب : دار شطونٌ أي بعيدة وأمّا لغيِّهِ وهلاكه أخذًا من قول العرب : شاط الرجل إذا هلك[٤].

وعدّ ابن جني (تشطين وتشيّط) لغتين كلٌّ أصلٌ بنفسها، فقال : ((وقد قالوا : تَشَيْطَن الرجل وتَشَيَّط بمعنى واحد ؛ فينبغي أن يكونا لُغتين، ولا يجوز أن تجعل (تَشَيْطن) : تَفَعْلنَ ؛ لأنّه ليس في الكلام تَفَعْلَن، وتَشَيْطن أقوى من تشيَّط ؛ لقولهم : شاطِنٌ وشَطنٌ، وأرضٌ شطُون ؛ وهذا كله من البعد، والشيطانُ مُبْعَدٌ مُقصَى))[٥].

وعليه كان الوجه في شيطان أن يكون (فَيْعَالاً) بمنزلة الغَيْداق ومن أخذه من تشيط جعلهُ فَعْلان من (التشيّط) أي التهب غضبًا لأن الالتهاب في الغضب يقابل الجنون[٦]، وافقه في هذا الرأي ابن خالويه وابن الحاجب وابن الأثير وغيرهم[٧].

وذهب فريقٌ آخر من العلماء إلى ترجيح أصالة النون في (شيطان) مقدمين دليلاً على أصالة النون في (الشيطان) لمجيئها (لامًا) في اسم الفاعل (شاطن) وقيل إنَّ الشيطان لو كان

---

[١] كتاب سيبويه : ٣ / ٢١٧ – ٢١٨.
[٢] ينظر : إصلاح المنطق : ٧٧، وأصول النحو (بحث) : ٢٠٦ – ٢٠٨.
[٣] ينظر : معاني القرآن (الأخفش) : ١ / ١٤، والمقتضب : ٤ / ١٣.
[٤] ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس : ١ / ١٥٠.
[٥] ينظر : المنصف : ١ / ١٠٩، ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن : ٢٨٢.
[٦] ينظر : المنصف : ١ / ١٠٩ – ١١٠.
[٧] ينظر : إعراب ثلاثين سورة : ١٧، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٤٦، والنهاية : ٢ / ٤٧٥.

فعلان من شاط يشيط لقال : أيّما شائط، ولكنه، ولكنّه قال : أيّما شاطن لأنّه من شَطَن يشطنُ فهو شاطنٌ أي بعُد عن الخير[١].

ولاشك في أنّ هذهِ المسألة خلافية إذ نُسب إلى البصريين إنهم يرون الشيطان على وزن (فيعال) من شطن ونُسب إلى الكوفيين أنّهم يرونه (فَعلان) من شاط يشيط[٢]. وقد استدلّ البصريون على أصالة النون بأمثلة اشتقاق (شيطن وتشيطن)، ولو قيل : إنّها زائدة لأدّى ذلك إلى وجود بناء غير موجود في العربية. واستدلّوا أيضاً بكثرة ما يجري من الشطن على عكس (الشيط) كما استدلّوا بصرف الشيطان في قوله تعالى : ﴿ إن يَدْعُون من دونِهِ إلا إناثًا وإنْ يَدْعُون إلاّ شيطانًا مريدًا ﴾[٣].

وأثبتت الدراسات اللغوية المقارنة بين الجذريات التي نهض بها المحدثون أصالة النون في (شيطان) وزيادة الياء فيه إذ تبيّن أنّ هذا اللفظ من الألفاظ العربية القديمة إذ هو في العربية القديمة (stanz ، zzz)، وفي الحبشية (saytan) وفي العبريّة (saten) بمعنى (عدوّ) وقد ثبتت النون في الجذريات ولم تثبت الياء في اللفظ فهذا دليل على أصالة النون وزيادة الياء في اللفظ العربي[٤].

التعليل بدليل الإلحاق :-

الإلحاق في اللغة : ((اللام والحاء والقاف أصلٌ يدلُّ على إدراك شيءٍ وبُلوغه إلى غيره، يقال : لَحِقَ فلانٌ فلانًا فهو لاحق. وألْحقَ بمعناه ... وربّما قالوا : لَحِقتْهُ : اتَّبَعْتهُ، وألحقتهُ : وصلت إليه. والمُلْحَق : الدعيُّ المُلصَق))[٥].

وفي الاصطلاح : هو مصطلح في بحث المجرد والمزيد وقد أجمعوا على أنّه جعل كلمة تتبع لكلمة أخرى في بنائها وتصاريفها، وهو أن تزيد حرفًا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة، ليصير ذلكَ التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى، حتى تصير موازنة ومساوية لها في

---

[١] ينظر : أدب الكتاب : ٣٨٣، وجامع البيان : ١ / ٣٨، وجمهرة اللغة : ٣ / ٥٨.

[٢] ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ١١٧، وائتلاف النصرة : ٩٢ – ٩٣.

[٣] النساء : ١١٧.

[٤] ينظر : التطور النحوي : ٢٢٦.

[٥] مقاييس اللغة : ٥ / ٢٣٨ (لحق).

عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر[١]. ونقصد بهِ أنْ يتوصل المستدل بالإلحاق لإثبات المجرد والمزيد من الأحرف، وهو يكون في الإلحاق القياسي، فيُستدل على زيادة الحرف المكرر بعدم الإدغام، فلو لم يكن زائدًا للإلحاق لأدغم، وقد استعمل هذا الدليل كثيرًا عند الصرفيين لتوضيح المسائل الصرفية، فحدّهُ ابن الحاجب بقولهِ : ((صرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنًى وضعت الكلمة به لها))[٢]، وأوضح ذلك ابن عصفور في كلمتي مأجج ومهدد بقولهِ : ((إنَّ الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام، فتقول : مَهَدٌّ ومأَجٌّ، كما تقول : [مَقَرٌّ] ومَكرٌّ ومَفَرٌّ ومَرَدٌّ. فدلّ ذلك على أنَّ الميم أصل، وأنّهما ملحقان بجعفر نحو : قَرْدَدَ ولذلك لم يُدغم))[٣].

ومن مصاديق الجرجاني بدليل الإلحاق في (باب عدّة صروف الأسماء والأفعال) قوله : ((والرُّباعِيّة على خمسة أضرب : فَعْلَل بفتح الفاء واللام الاسم جَعْفَر والصفة سَلْهبَ، وفِعْلِل بكسر الفاء واللام الاسم زِبْرِج والصفة خِضْرِم، وفُعْلُل بضم الفاء واللام الاسم بُرثُن والصفة جُرْشُع، وفِعْلَل بكسر الفاء وفتح اللام الاسم دِرْهَم والصفة هِجْرَع ... وفِعَلَّ بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام نحو : دِمَقْس، والصفة كجبجر، فهذهِ الأمثلة الخمسة قد وقع عليها الإجماع، وأثبت أبو الحسن مثالاً سادساً وهو فُعْلَل بفتح اللام وضم الفاء نحو : جُخدَب، وصاحب الكتاب ينفيه، ويضمّ الدال. قال شيخنا : ويعضد أبي الحسن قولهم : جُنْدب وعُنْدَدَ ؛ لأنّ الظاهر يقتضي أن يكون جُنْدَب ملحقًا بالنون، بمثال جُخْدَب، وذلك أنّه من الجدْب .. وكذا عُنْدَد ؛ لأنّ الدال الثانية للإلحاق، وهو من تركيب عَنَد، فالدال الثانية من عَنْدَد كالدال الثانية، من مَهْدَدٍ في كونها للإلحاق))[٤].

واحتجَّ عبد القاهر الجرجاني بدليل الإلحاق على زيادة بناءٍ سادسٍ لأبنية الاسم الرباعي المجرد وهو (فُعْلَل) – بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى نحو : جُحْدَب – نوع من الجراد – وسيبويه ينفيه، ويضم الدال، وعبّر الجرجاني عن ترجيح مذهب الأخفش بقولهِ : ((قال

---

[١] ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٢٨٦ – ٣٠٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١ / ٥٢.

[٢] الإيضاح في شرح المفصل (ابن الحاجب) : ٢ / ١١٦.

[٣] الممتع الكبير في التصريف : ١٦٨.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١١٦٩ – ١١٧١.

شيخنا : ويعضد أبي الحسن قولهم : جُنْدَب وعُنْدَدَ ؛ لأنّ الظاهر يقتضي أن يكون جُنْدَب ملحقًا بالنون ..))[1].

لأنّ الظاهر يقتضي استدعاء الملحق الملحق به، فيكون جُنْدَب ملحقًا بسبب النون بمثال (جُحْدَب) وكذلك (عُنْدَد) أي بُدٌّ، فالدال الثانية (من (عُنْدَد) كالدال الثانية من (مَهْدَدٍ) في كونها للإلحاق لأنّ دليله قائم على أساس فكِّ الإدغام، فلو لم يكنْ ملحقًا بأصل ثابت لما جاء من غير إدغام. إذ إنَّ (عُنْدَد) يلزم أنْ يلحق بأصل زنة (فُعْلَل) لتكونَ الدال الزائدة تقابل حرفًا صحيحًا وهذا ما أشار إليه مذهب الأخفش وأكّدهُ. فاحتجَّ على زيادة هذا البناء – فُعْلَل – برواية الأخفش علمًا أنّه بصريٌّ – لكن سيبويه لم يذكرهُ ويضم اللام الأولى – كما أشار الجرجاني إلى قول العرب (مالي من ذلك عُنْدَد) أي : بُدٌّ، فجاؤوا بهِ من غير إدغام، ولا يفعلون ذلك بذي مثلين متحركين لا يوازن فَعَلاً أو فِعَلاً، أو فُعُلاً أو فِعِلاً، إلاّ إذا كان أحدهما أو ما قبلهما مزيدًا للإلحاق كقَرْدَدٍ، وألَنْدَدٍ لأجل أن عُنْدَدًا غير موازي لفَعَلٍ وأخواتهِ، فيتعين كونه ملحقًا بفُعْلَلٍ، كما في كون (مَهْدَد ، وقَرْدَد) ملحقين بجَعْفَر، لأجل أنّ الإلحاق يستدعي مثالاً يلحق به فيصبح مثله في الحكم[2]. وعدَّ محمد الطنطاوي أنَّ (فُعْلَل) لغة ثانية في (فُعْلُل) وإنْ كان قليلاً، إذ قال : ((وبعد فإنَّ في هذا النقاش شيئاً من التعصب تأباه طبيعة القواعد إذ مرجعها للمأثور من الكلام، وملاحظة التخفيف الذي يراه البصري خروج عن روح الرباعي كافٍ في جعل المفتوح لغة ثانية لا فرعًا وإن كان قليل الاستعمال ...))[3].

وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى حَصرِ أبنية الاسم الرباعي المجرد في بنيتين مقطعتين، قائلًا : ((وكذلكَ تنحصر أوزان الرباعي الصوتية الستة في وزنين إيقاعيين (في الوصل) هما :

أ- طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : جَعْفَرٌ.

ب-قصير + طويل مقفل + طويل مقفل : قَمَطرٌ.

وهما يتحولان في الوقف إلى :

---

[1] المقتصد في شرح التكملة : ٣ / ١١٧٠.

[2] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١ / ٢١٨، وعلم الصرف عند الكوفيين : ١٨٨.

[3] تصريف الأسماء : ٢٥، وينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٥٧ – ٥٨.

أ- طويل مقفل + طويل مقفل : جَعْفَرْ.

ب-قصير + مديد مقفل بصامتين : قَمَطرْ))[1].

يظهرُ من النص غياب المقطع المفتوح من بنية المقاطع في الأسماء الرباعية.

وبيّن الدكتور خليل العطية رأي المذهبين في الاسم الرباعي المجرد (فُعْلَل) بقولهِ : ((ومذهب البصريين – عدا الأخفش – أنّ هذا البناء ليس بأصلي بل فرع على (فعْلَّل) بالضم فُتِحَ تخفيفًا ؛ لأنّ جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو : جُحْدَب، وطُحْلَب، وبُرقَع. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّه بناء أصلي واستدلوا بأمرين : أحدهما : أنّ الأخفش حكى جُؤذَرًا ولم يحك فيه الضم فدلَّ على أنّه غير مخفف، والآخر : أنّهم ألحقوا بهِ فقالوا : عُنَدَد))[2]. وأحسبُ أنَ ما ذهب إليه محمد الطنطاوي أقرب للصواب بأنّه جعل (فُعْلَل) لغة ثانية في (فُعْلَلٍ) وإن كان قليل.

ومن مصاديقهِ أيضًا في دليل الإلحاق في (باب الإدغام) قوله : ((اعلم أنّ الثاني من المثلين إذا كان حرف زيد للإلحاق بمثال مقصود، لم يجزِ فيه الإدغام، وذلك مثل جَلْبَب كرر الباء منه ليلحق بَدَحْرَج، فلو أدغمت لزم أنْ تقول : جَلَبّ، فتسكن الأولى من الباءين وتنقل حركتها إلى عين الفعل فتخرجه عن أن يكون موازيًا لدَحْرَج، ويبطل الغرض الذي هو الإلحاق، فالأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصورة تركت، وهذا في الفعل، والاسم نحو : مَهْدَد ملحق بجعفر، فلو أدغمت، فقلت : مَهَدّ، بطل أنْ يكون لاحقًا بجعفرٍ في وزنه، وقُعْدُد ملحق بُبرثُن ...، وكذا عفنجج وألنْدَد هما ملحقان بالخماسي بحرفي التكرار، فالدال من (ألَنْدَد) بإزاء اللام من سَفْرجَل وكذلك الجيم الأخيرة من (عَفَنْجَج)، فلو أدغمت لزم أن يقالَ عَفَنَجَّ وألَنَدَّ،..))[3].

يفهم من قوله أنّ وزن (جَلْبَب) فَعْلَلَ بزيادة الباء لأنَّهُ ملحق بـ (جَعْفرُ) ولو لم يكن ملحقًا لكانت الباء مدغمة بمثلها فتصبح (جَلَبّ) فتُنقل حركة الباء الأولى إلى الساكن قبلها، فتصبح الأولى ساكنة والثانية متحركة وهذا مقتضى للإدغام، لذا منع العلماء الإدغام في الالحاق سواء

---

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية : ٥٦.

[2] علم الصرف عند الكوفيين : ١٨٨ – ١٨٩، وينظر : الدرس الصرفي عند الكوفيين : ٢٢٢ – ٢٢٥.

[3] المقتصد في شرح التكملة : ٤ / ١٦١٣.

أكان فعلاً نحو (جَلْبَب) أو اسمًا نحو (مَهْدَد) والإبقاء على المثلين المتابعين، وذلك بسبب أن الحرف الثاني من المثلين زيدَ للإلحاق ولو أدغم لزال الإلحاق وبطلت الموازنة بين الاسمين أو الفعلين[١]. وقال أبو علي معللاً عدم الإدغام في الفعل (جَلبَبَ) هو الإلحاق وليس الأصل والزيادة إذا قال : ((إن قلت : (جَلْبَبٌ) فأبين المثلين ولا أدغم لأن إحدى اللامين زائدة لا لأنّه للإلحاق، فليس هذا الاعتلال صحيحاً، لأنّكَ قد تدغم ما أحدهما زيادة كما أدغم الأصليَّين وقد لا تدغم الأصليّين في نحو (ألَنْدَد)، فإنّما العبرة في ترك الإدغام الإلحاق لا الزيادة والأصل))[٢]. وفي ذلك أيضًا يقول الخضر اليزدي : ((إنَّ مَهْدَدَ لاسم من أسماء النساء إمّا أن يكون من مَهَدَ، وهو مستعمل، فيكون فعْلاً ملحقًا بجعفر كقَرْدِدٍ، وإمّا أنْ يكون من هدَّ، وهو أيضًا مستعمل، فيكون مَفْعَلاً ... والمانع هنا، كما دريت، هو الإلحاق وإنّما هو الكائن في القسم الأول))[٣]، ويتضحُ من هذا النص أن (مَهْدَدَ) فيها مثلان متحركان لم يجزِ الإدغام فيها أو لكونه ملحقًا.

ومن مصاديقه في دليل الإلحاق أيضًا (ألف أرطى للإلحاق) وفيها رأيان هما : الأول : أن تكون على وزن فَعْلى، ذكرَ سيبويه أنّ الهمزة في (أرْطَى)[٤] أصلية، والألف للإلحاق إذ قال: ((وتُلحق رابعةً – الألف – لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث فيكون على (فَعْلَى) نحو... وأَرْطى ..))[٥] وحجّته في هذا قولهم : أديم مأروط على وزن (مَفْعُوْل) فلم يقولوا (مرطى)، وهذا يدلُّ على أنّ الهمزةَ أصليةٌ فيها لا زائدة، وأن (أَرْطَى) جمع. مفردة (أرطاة)[٦].

ونقل أبو منصور الأزهري عن المبرد أنّه قال : (أرْطى على بناء فَعْلى مثل عَلْقَى، إلاّ أنّ الألف في آخرها ليست للتأنيث لأن الواحدة أرطأةُ وعَلْقاةٌ، قال : والألف الأولى أصلية، وقد اختُلف فيها، فقيل : هي أصلية، لقولهم أدِيمٌ مَأروط، وقيل : هي زائدة لقولهم أَدِيمَ مَرْطي)[٧].

---

[١] ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ٤٠٨.

[٢] التعليقة على كتاب سيبويه : ٥/ ١٥٦ – ١٥٧.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢ / ٦٩٨.

[٤] الأرْطى : شجرُ ينبت بالرمل، هو شبيه بالغضَا، يقال : اديم مأروط، لها عُروقُ حُمر يُدْبغ بورقها، ينظر تهذيب اللغة : ٦/ ١٢١، وينظر : لسان العرب : ١٤ / ٣٢٥، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ٣ / ١١١٤/ مادة (أرط).

[٥] كتاب سيبويه : ٤ / ٢٥٥.

[٦] ينظر : نفسه : ٣ / ٢١١.

[٧] تهذيب اللغة : ١٤ / ١٧ (أرط)، والمنصف : ١ / ٣٧ – ٣٨ و ٢ / ١٨٥ – ١٨٦، وما ينصرف وما لا ينصرف (الزجاج) : ٣٣.

وقال ابْن عصفور : ((... نحو الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنّها زائدة، فيما عرف اشتقاقه نحو : (اَصْفر) و (أحمر) إلا ألفاظًا يسيرة فإنّ الهمزة فيها أصلية وهي (أرْطَى) في لغة من يقول (أدِيم مَأروط)))[١] والآخر : أن تكون على وزن أفْعل : ذهب الأخفش والجرمي[٢] إلى زيادة همزة (أرطى)، معللان ما ذهبا إليه بالأمور الآتية :

أ- هي من (رَطَى) فهو (مَرْطي)[٣].

ب-(أَفْعل) همزتها زائدة، إذ كانت أولى، وبعدها ثلاثة أحرف.

ت-هي زائدة لقولهم : أَدِيم مَرْطِيْ.

ويبيّن الجرجاني رأيه في هذهِ المسألة بقولهِ : ((.. أن معنى الإلحاق هو ما تقدم من أنّك تزيد في الكلمة حرفًا لتلحق بوزن، فمن ذلك أَرْطَى الألف فيه للإلحاق بجَعْفَر، فهو بإزاء الراء، وإذا كان كذلك جرى مجرى الاسم الذي ليس فيه ألف التأنيث، فينون كقولك : ((أرْطىً يا فتى، ويدخل فيه التاء، فيقال : أرْطَاة، وهذا حكم كل ألف وجد بعده تاء التأنيث أعني حكم كل ألف دخل عليها تاء التأنيث أن لا يكون للتأنيث إذ لا يجتمع علامتا تأنيث، فلا يقال : حُبْلاَة ولا حَمْراة كما لا يجمع بين تاءين ..))[٤].

والمتأمل في نصِّ الجرجاني يلحظ الأمور الآتية :

أ- أن أرْطَى (فَعْلَى)، للإلحاق بـ (فَعْلَل) نحو : جَعْفَر.

ب-هي جمع ومفردة / أرطاة، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها.

ت-أنّهُ يفرق بين الألف الدالة على التأنيث مثل (بُشرى) وبين الألف نحو (أرْطى) و (مِغْزَى) مما يُنوّن وتدخل عليه علامة التأنيث فإن الفه لغير التأنيث[٥].

ث-لو كانت زائدة لقيل : أديم مَرْطي[٦].

ج-أنْ لا تجتمع علامتان للتأنيث في اللفظة الواحدة، فلا يقال : حبلاة ولا حمراة.

---

[١] الممتع في التصريف : ١ / ٥٥ ، ١ / ٢٣٥.

[٢] ينظر : المنصف : ١ / ١١٦، والممتع في التصريف : ١ / ٢٣٥، والجرمي وآراؤه في اللغة والنحو : ٢٢٧.

[٣] ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٥ / ١٥٥.

[٤] المقتصد في شرح التكملة : ١ / ٦١٠.

[٥] ينظر : المذكر والمؤنث (ابن جنيص) : ١٩٤ – ١٩٥.

[٦] ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٥ / ١٥٤ – ١٥٥.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلهِ تتمُّ النعم الصالحات.

ترتّب على هذه الدراسة عدد من النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي ينبغي أبانتها ؛ قصدًا للإفادة وإظهار العلل المعرفية للأشياء، وإقرار القواعد الصرفية وتعليلها على كلام العرب ومن أهم هذه النتائج الآتي :

١- في الفصل الأول تفرع عن صور التعليل بالقياس عند عبد القاهر الجرجاني ، القياس بحسب الاستعمال ومنه القياس المطرد ، والقياس بحسب العلة الجامعة ومنه قياس العلة ، والقياس المساوي ، وقياس الأولى ، وقياس الأدون، فضلا عن القياس بحسب المعنى واللفظ ولكل نوع من تلك الأنواع مصاديقه في المسائل الصرفية المتنوعة.

٢- اتضح من خلال الدراسة أن ظاهرة التعليل هي وسيلة فكرية وأداة عقلية استعملها الإنسان في موارد اقتضت منه تفسير الظواهر تفسيرًا متماشيًا مع روح اللغة، وبيان العلل أو الأسباب الموجبة للتغييرات التي تنال البنية اللفظية جراء الحذف أو الابدال والاعلال أو الزيادة والنقصان وما إلى ذلك مما يثري اللغة العربية ويورثها الخلود والنماء.

٣- استدل عبد القاهر الجرجاني بأدلة وأصول ، اعتمدها العلماء الأوائل كالسماع والقياس والإجماع وغيرها فعوّل عليها في تعليلاته الصرفية ، سواء كانت هذه الأدلة والأصول في المدرسة البصرية أم الكوفية ، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلافهم فيها، ثم يبين وجهة نظره في ذلك.

٤- ردّ عبد القاهر الجرجاني على علماء كبار مثل الخليل وسيبويه والكسائي وأبي علي الفارسي وغيرهم ، فنراه يرجح ما يراه مناسباً لمنهجه متفقا معه، فكان يعرض تعليل العلماء في المسألة الواحدة ومن ثم يرجح ما اتفق له فيتبناه، وهذا يدل على أنه لم يكن لغويًا مقلدًا، بل ذو شخصية علمية مستوعبة لأغلب العلوم من النحو والصرف والبلاغة والنقد والأدب وغيرها.

٥- تكشف الدراسة أن الغاية من تخفيف الصوامت في بِنية الكلمة عند الجرجاني بالحذف أو بالإبدال أو الادغام رغبةً للخفة في النطق، وتقليل الجهد المبذول من المتحدث وهذا

ينطبق مع قانون الاقتصاد اللغوي في تقليل الجهد، فالإنسان العربي يسعى إلى الخفة والسهولة والتيسير في النطق.

٦- ومن أهم النتائج التي أكدتها الدراسة ظهور نوع آخر من التعليل بالقياس عند عبد القاهر الحرجاني ، هو التعليل بألفاظ القياس الدالة على القبول ، كالقياس على الأكثر، والأغلب، والأحسن ، والأقيس ، والفصيح وغير ذلك مما يشعرنا باهتمام عبد القادر الجرجاني بهذه الأنواع لبيان غرضه التعليلي وإقرار القاعدة الصرفية وترسيخها.

٧- كشفت الدراسة الآراء الصرفية المتنوعة لعبد القاهر الجرجاني التي تستطيع معها القول إن التعليل الصرفي في كتاب المقتصد في شرح التكملة مادة متكاملة ، وتشكل موضوعًا صرفيًا وأفراً ظهرت في كل الأبواب الصرفية والصوتية .

٨- بعد استعراض عِلّة حذف الواو عند العلماء الأوائل تبين أنها كراهة (ثقل) أدّت إلى حذف (فاء الفعل) من المثال الواوي لدعوى كراهة وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وهذا الأمر فيه وجهة نظر من جهة أن الفاصل بين الواو والكسرة هو الصامت الصحيح (العين) في : (يَوْعِدُ)، وزعم الباحثون المحدثون أن سبب الحذف توالي أربع مقاطع صوتية تفضي إلى عدم التجانس الصوتي، حيث تتداخل المخالفة لحسم هذا النزاع عن طريق تقليل عدد المقاطع، والمقطع المرشح لهذه الحالة هو المقطع الأول من خلال إسقاط الواو.

٩- اهتم الجرجاني بتفسير مصطلحات بعض النحاة، كما استعمل في تعليلاته بعض مصطلحات علم المنطق وتعبيرات علماء الكلام، مما يدلّ على اطلاعه على أغلب علوم عصره وتأثره بها.

١٠-يمثّل التعليل سمةً شاخصةً عند عبد القاهر الجرجاني فقد عوّل عليه في جل مسائله واحتجاجاته الصرفية وهو الذي يهتم بتفسير الظواهر تفسيراً متماشيا مع روح اللغة وما هو عليه الدرس اللغوي الحديث ويعد نسيجاً رابطاً بين السماع والقياس ، كما هو وسيلة في إقناع المتلقي ومحاورته ، فهو يبين السبب وراء كل ظاهرة لغوية ، فيما لا يكفي الدليل النقلي والعقلي على بيانها وإظهارها بالصورة المقنعة . ولم يقتصر اهتمامه بالتعليل على مسائل النحو والصرف بل تعداهما إلى البلاغة والمعاني أيضًا.

١١-كشفت الدراسة أن بعض العلل متشابهة المعنى والمراد فهي متعددة نوعًا متشابهة قصدًا كما في علة القرب، والمشاكلة ، والمشابهة وغيرها ، ولكن أحسب أن هذا التمايز اللفظي قد يكشف عن فروق دقيقة في إيرادها لدى العلماء .

١٢-أثبتت الدراسة وجود أصول أخرى كالإجماع والاستصحاب وغيرها ، فقد أخذت مساحة واسعة من تعليلاته في مسائل الصرف المختلفة ، فشكلت هذه الأصول ، أصلاً تعليليا عنده ، وقد تم التعويل عليها من قبل العلماء الأوائل وإشاراتهم لها تثبت هذا.

١٣-ظهر أن عبد القاهر الجرجاني في كثير من تعليلاته لم يصرح بلفظ العلة ، وإنما غايته وهمه تفسير الأحكام والمسائل ، لذا أتسع شرحه وعد من أوسع الشروح التي وصلت إلينا لما احتواه من الشواهد القرآنية والشعرية والأحاديث النبوية والأقوال والحكم وغير ذلك في إقرار قواعده الصرفية والصوتية.

١٤-يميل الجرجاني في أكثر مواضع علله إلى ترجيح المذهب البصري ، ممّا يدلُّ على ميوله إلى المذهب البصري.

١٥-كان الجرجاني يعضد توجيهاته بآراء العلماء السابقين مثل سيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم لما يزيّن لنا القول أنه كان يتمتع باطلاع واسع على كتب السابقين، وعلى معرفة دقيقة لتوجيهاتهم.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولًا : القرآن الكريم.

ثانيًا : الكتب المطبوعة. (أ)

- ❖ الإبانة عن معاني القراءات ، مكي بن أبي طالب ، ت. د. محيي الدين رمضان ، ط١، دار المأمون للتراث ،١٣٩٩هـ.
- ❖ أبحاث صرفية ، د. خديجة زبار الحمداني ، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ١٤٣١هـ –٢٠٢٠م .
- ❖ أبحاث صرفية ، د. شكران حمد المالكي و د . غفران حمد المالكي ،ط / ١، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ،العراق ، ٢٠٢٣م .
- ❖ أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق – بغداد، ١٩٩٨م.
- ❖ الإبدال، أبو يوسف يعقوب بن السكيت، (ت ٢٤٤هـ) ، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة : علي النجدي ناصف ، ط /١، مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ – ١٩٧٨م .
- ❖ ابن الناظم النحوي ، محمد علي حمزة سعيد، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٤م.
- ❖ أبنية الاسماء والافعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد عبد الدايم ، مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة ،١٩٩٩م .
- ❖ أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، ط/ ١ ، منشورات مكتبة النهضة، بغداد ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.
- ❖ الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال : دراسة في كتاب لحن العوام لأبي بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ،إبراهيم سند إبراهيم أحمد الشيخ .
- ❖ أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت :٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي ، القاهرة.

❖ أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين ائمة التفسير . د. عبد الفتاح شبلي ، ط /١٤٠٩،٣هـ أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام النعيمي ، ط / ١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨٩ م.

❖ الإتباع والمزاوجة ، احمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد أديب عبد الواحد جمران ، منشورات وزارة الثقافة – دمشق ،١٩٩٥م .

❖ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطيّ، (ت ١١١٧هـ) الشهير بالبناء ، تحقيق : د . أنس مهرة ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

❖ أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، د. فدوى محمد حسان، ط١، عالم الكتب الحديثة، الأردن – أربد، ٢٠١١م.

❖ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، ط /١، مطبعة الدني ، مصر ،١٤٠٨هـ –١٩٨٧م .

❖ أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د . فوزي حسن الشايب ، ط/١ ، عالم الكتب الحديث، الأردن – أربد، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م .

❖ الإجماع في الدراسات النحوية ، د. حسين رفعت حسين ، ط /٢ ، عالم الكتب ، القاهرة، ٢٠١٠م .

❖ الاحتجاجُ الصّرفيُّ عندَ شُرَّاح الشَّافيةِ فِيْ القَرنِ الثَّامِن الهِجْرِي ، الدكتور باسم محمد عيادة الحلفي ،المركز العلمي للرسائل والأطاريح ، ط ١، لبنان –بيروت ، ١٤٤١هـ – ٢٠١٩ م.

❖ الاحتجاج الصرفي عند شرَّح الشافية في القرن الثامن الهجري ، د . باسم محمد عيادة الحلفي ، ط/ ١، المركز العلمي للرسائل والأطاريح ، لبنان – بيروت ، ١٤٤١هـ – ٢٠١٩م .

❖ أحياء النحو : الدكتور إبراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢م .

❖ أخبار النحويين البصريين القاضي أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، (ت٣٦٨هـ)، تحقيق :الدكتور طه محمد الزيني والدكتور محمد عبد المنعم ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤هـ ،١٩٥٥م .

❖ أدب الكاتب ، عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ،تحقيق : محمد الدلي ، ط/ ١ مؤسسة الرسالة ،بيروت ،١٤٠٢هـ – ١٩٨١م .

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، ط/١، مطبعة الخانجي، القاهرة ، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

❖ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت١٠٩٦هـ) ، تحقيق : د . عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، ط / ١، مطبعة النواعير ، الرمادي – بغداد ، ١٤١١هـ ١٩٩٠م .

❖ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : الأمام محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق وتعليق : أبي حفص سامي بن العربي الأثري ، دار الفضيلة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ –٢٠٠٠م.

❖ الإرشادات الجليلة في القراءات السبع من طريق الشاطبية ، محمد محمد سالم محسين ، دار محسين للطباعة والنشر والتوزيع ،ط ١، القاهرة ،– مصر ، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥ م .

❖ الأزهية في علم الحروف، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣.

❖ أساس البلاغة ، أبو القاسم جارالله محمود بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد باسم عيون السود ، ط /١، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان ،١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

❖ الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ، دراسة وتحقيق : الدكتور رياض حسين الخوام ، عالم الكتب.

❖ أسرار البلاغة ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ) تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ،مصر الجديدة ،١٤١٢هـ –١٩٩١م .

❖ الأشباه والنظائر في النحو، الشيخ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح : د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥.
❖ الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية، ط٥، مصر – القاهرة، ١٩٧٥م.
❖ أصول السرخسي : أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، تح : أبو الوفاء الأفغاني، لجنة احياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الداكن، الهند، (د.ط) (د.ت).
❖ أصول الفقه ، الشيخ محمد الخضري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م .
❖ أصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، ٢٠٠٤م.
❖ أصول النحو العربي في نظرية النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، ط٦، الناشر : عالم الكتب القاهرة، ١٩٩٧.
❖ الأصول دراسة أبيسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان، دار الشؤون ألثقافية ألعامة – ألعراق ، والهيئة المصرية ألعامة للكتاب – مصر ، ١٩٨٨م.
❖ الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ،١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
❖ الإعجاز الصرفي في القرآن دراسة نظرية تطبيقية ، الدكتور عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت .
❖ اعراب القراءات الشواذ، عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٣١٦هـ)، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
❖ اعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق : د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.
❖ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن احمد المعروف بابن خالويهِ (ت٣٧٠هـ)، دار مكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٥م .
❖ الإعلال في العربية، دراسة ألسنية معاصرة، د. كاظم جار الله الدراجيّ، ط١، طبع ونشر دار كنوز المعرفة، عمان، ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٣م.

❖ الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) قرأ وعلق عليه : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، كلية الآداب – جامعة طنطا ، ١٤٢٦ هـ –٢٠٠٦م.

❖ الاقليد (شرح المفصل)، أحمد بن محمود الجندي (ت٧٠٠هـ) ، تحقيق :د .محمود أحمد الدراويش ، مطابع الجامعة (جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م .

❖ أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسيني (ت ٥٤٢هـ)، تح : د. محمود محمد الطناحي، ط٢، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

❖ إنباه الرّواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

❖ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر – القاهرة، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.

❖ أوزان الفعل ومعانيها ، هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ،النجف الاشرف ، ١٩٧١م .

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار الندوة الجديدة، لبنان – بيروت، ١٩٨٠.

❖ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ،عبد الطيف الزبيدي ، تحقيق د . طارق الجنابي ، ط / ١ ،عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ .

❖ الايضاح في شرح المفصل ، عثمان بن عمر ، النحوي ،(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د.موسى بناني العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ،١٤٠٢هـ –١٩٨٢م

(ب)

❖ بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب ، ط / ١، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ، ١٤٠٣هـ –١٩٨٢م .

❖ البرهان في علوم القرآن بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤ هـ) ، تحقيق :- محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط/١ ،دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية، صيدا – لبنان.

(ت)

❖ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ، ج ٨ ، تحقيق :- د. عبد ألعزيز مطر ، راجعه :- عبد الستار محمد فراج ، ط/ ٢ ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
❖ تاج اللغة وصحاح العربية ، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) تحقيق :- أحمد عبد الغفور عطار، ط/ ٤، دار قلم الملايين ،بيروت – لبنان .
❖ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره : السيد أحمد صقر، (د.ط)، ١٩٧٣م.
❖ التبصرة والتذكرة ، عبدالله بن علي بن أسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع) ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي ألدين ، ط/١، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
❖ تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي، د . جواد كاظم عناد ، ط / ١، دار تموز ، دمشق، ٢٠٢١م .
❖ تجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى، د . جواد كاظم عناد ، ط/ ١، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١١م
❖ التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها ،د .علي سليمان الجوابرة ، دار مكتبة الحامد ، ط / ١،عمان، ٢٠١٢م .
❖ تصريف الأسماء والافعال ، د .فخر الدين قباوة :ك٢ ،مكتبة المعارف ، لبنان – بيروت، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م .
❖ التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث ، الطيب البكوش ، تقديم : صالح القرمادي، تونس، ١٩٧٣م.

❖ التصريف الملوكي (ابن جني) ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق:- البدراوي زهران ،ط/١، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، مصر ٢٠٠١م .
❖ تصريف لأفعال والمصادر والمشتقات ،د. صالح سليم عبد ألقادر الفاخري، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع ٢٠٠٧م .
❖ التطور النحوي للغة العربية برجشتراسر، تصحيح وتعليق ، د. رمضان عبد التواب ، ط/٤ ، الشركة الدولية للطباعة ، مصر ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م .
❖ التعريفات، علي بن محمد بن علي الحسني الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، وضح حواشيه وفهارسه، د. محمد باسل عيون السود، ط٤، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
❖ التعليقة على كتاب سيبويه ، الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي ، ابو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق :- د . عوض بن حمد القوزي ، ط/ ١ ، مطابع الحسني – الرياض ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
❖ التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث – قراءة في كتاب سيبويه ، د. عادل نير بيري الحساني ، ط/١ ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، بغداد ، ديوان الوقف السني ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .
❖ التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شبعان عوض محمد العبيدي، جامعة ليبيا، دار الكتب، بنغازي، ١٩٩٩م.
❖ تفسير غريب القران ، عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق :- السيد احمد صقر ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ،١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
❖ التقاء الساكنين في ضوء المقطع الصوتي ، د. صباح عطيوي عبود ، ط/ ١، دار الرضوان، عمان ،٢٠١٤.
❖ التكملة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧هـ) ، تحقيق :د . كاظم بحر المرجان ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.
❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد (ناظر الجيش) (ت ٧٧٨هـ)، تح : د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

❖ تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق ودراسة :- د. عبد السلام هارون، ط٢، الدار العربية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٤م.
❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، ابو محمد بدر الدين حسين بن قاسم ابن عبد الله بن علي المرادي المصري المالك (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق :- عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

(ح)

❖ حاشية الصبان، شرح الاشموني(ت ٩٢٩هـ)، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، ط/١، المكتبة التوفيقية ، مصر – القاهرة (د. ت).
❖ الحجة في القراءات السبع ، الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي ، ابو علي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشر جويجابي، ط/٢ ، دار المأمون للتراث، لبنان – بيروت ، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
❖ الحجة للقراء السبعة ،الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ،تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط/١، دار المأمون للتراث، دمشق ،١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

(خ)

❖ خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق :- عبد السلام محمد هارون ، ط/١، دار الخانجي – القاهرة ، دار الرفاعي – الرياض ،١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
❖ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق :- محمد علي النجار، قدم له :- د. عبد الحكيم راضي ، ط/٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، ٢٠١١م.

(د)

❖ الدراسات الصرفية في شروح الفصيح للهروي (ت ٤٣٣هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، والليليّ (ت ٦٩١هـ)، دراسة وصفية تحليلية، د. أسامة محد سويلم النعيمي.

❖ دراسات الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
❖ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، جمهورية العراق، ١٩٨٠م.
❖ دراسات في علم الصرف، د. عبد الله درويش، ط٣، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
❖ دراسات في علم الصرف، د. مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
❖ دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، (ت ١٨٣٨هـ)، تحقيق : د. أحمد ناجي القيسي، و د. حاتم صالح الضامن، و د. حسين تورال، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
❖ دمية القصر، لأبي الحسن الباخرزي (ت ٤٦٧هـ)، تحقيق : سامي مكي العاني، ط٢، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٠٥هـ.
❖ ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٣٨٩ هـ –١٩٩٦م .
❖ ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة (ت ١٣٠هـ)، جمعه وشرحه وحققه : د. محمد أديب عبد الواحد جمران، الناشر : مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
❖ ديوان الحطيئة ، تحقيق : د . حمدو طماس ، ط /٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥ م .
❖ ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدّم له ، الاستاذ علي فاعور ، ط م١ ، دار الكتب العلمية
❖ ديوان القطامي ،عمير بن شييم التغلبي (ت١٠١هـ)، تحقيق : د . محمود الربيعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ م.
❖ ديوان ذي الرمة ،تقديم أحمد حسن، ط/١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤١٥هـ –١٩٩٥م.

❖ ديوان رؤبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب) ، تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، ط/١، دار ابن قتيبة ، الكويت .
❖ ديوان زهير ابن أبي سلمى ، شرحه علي حسن فاعور ، ط/ ١، دار الكتب العلمية ، لبنان –بيروت، ١٩٨٨م .
❖ ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبد مهنة ، ط /٢، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان ، ١٤١٤هـ –١٩٩٤ م.
❖ ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق : د . ناصر الدين الأسد ، دار صادر – بيروت ، ١٩٦٧م.

(ر)

❖ رسالة الحدود : لعليّ بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرمّاني (ت ٣٨٤هـ)، تح : إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

(ز)

❖ الزاهر في معاني كلمات الناس ، محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) تحقيق: د . حاتم صالح الضامن ، واعتنى به ، عز الدين البدوي النجار ،ط /١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٢ –١٩٩٢ م.

(س)

❖ سر صناعة الاعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(ش)

❖ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

❖ شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، علق عليه، د. محمد بن المعطي، خرج شواهده وفهارسه أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع.
❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين ابن مالك (ت ٦٨٦هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود، ط/١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
❖ شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، تح : محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتب العربية، بيروت – لبنان، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.
❖ شرح الأشموني، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مراجعة : د. رمضان عبد التواب، ط/١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
❖ شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط/١، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
❖ شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، (ت ٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.
❖ شرح الرضي على الكافية، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق : د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
❖ شرح الشافية (الجاربردي)، فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، دراسة وتحقيق : د. ثامر ناصر حسين طعيمة العبيدي، ط/١، مكتب نور الحسن للطباعة والتنضيد، بغداد، ١٤٤٣هـ – ٢٠٢١م.
❖ شرح الشافية لمصنفها (ابن الحاجب) جمال الدين الدويني (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. غازي بن خلف العتيبي، ط١، نشر وطبع مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٤١هـ – ٢٠٢١م.
❖ شرح شافية ابن الحاجب، (الخضر اليزدي)، (ت ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق : حسن أحمد الحمدو العثمان، (د.ط)، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

❖ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تح : د. محمد نور الحسن، ود. محمد الزفزاف، ود. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ.

❖ شرح شافية ابن الحاجب، (ركن الدين) محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافية الدينية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

❖ شرح شافية ابن الحاجب، كمال الدين بن معين الدين الفسوي، (ت ١١٣٤هـ)، تحقيق : محمد محمود صبري لجبة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

❖ شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار)، جمال الدين ابن محمد (ت ٨٠٠هـ)، مجموعة الشافية، ضبط : محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ٢٠١٤م.

❖ شرح ألفية ابن معطٍ، د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخانجي، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

❖ شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل، الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق : د. عبد الرحم بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٩٠م.

❖ شرح المُلوكي في التصريف، موفق الدين، أبو البقاء، يعي بن علي بن يعيش بن يحيى، تح : د. محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣م.

❖ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق : د. صاحب أبو جناح.

❖ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

❖ شهوة الأصوات التناظر الصوتي في العربية – الحضور، والتمثلات، والظواهر، د. عادل نذير بيري الحساني، طبع دار رضوان، عمان، ط١، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

(ص)

❖ الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق : السيد أحمد صقر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، دار القلم للملايين، لبنان، ١٩٨٧م.

(ط)

❖ طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، (د.ط)، (د.ت).

❖ طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، (ت ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر، (د.ط)، (د.ت).

(ظ)

❖ ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صوتية صرفية، عبد الله محمد زين بن شهاب، طبع مركز عباد للدراسات والنشر، اليمن، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م.

❖ ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من المسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، طبع دار عمار، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

❖ ظاهرة الوجوب النحوي بين سيبويه والفرّاء، صباح علاوي السامرائي، ط١، الناشر دار مجلاوي، عمان – الأردن، ٢٠١٧م.

(ف)

❖ فَعَلت وافعلت، سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني، تحقيق : د. خليل إبراهيم العطية، ط/٢، دار صادر – بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦.

❖ فلسفتنا دراسة موضوعية في معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلامية والمادية الديالكتيكية (الماركسية)، العالم محمد باقر الصدر، ط١٢، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

❖ فوات الوفيات : محمد شاكر أحمد عبد الرحمن الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، تح: احسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.

(ق)

❖ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : د. عبد الصبور شاهين : مكتبة الخانجي، القاهرة.
❖ القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، د. محمد عاشور السويح، دار الجماهيرية، بنغازي، ١٩٨٦م.
❖ القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان – الأردن، ط١، ١٩٩٧م.

(ك)

❖ الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
❖ كتاب السبعة لابن مجاهد، تحقيق : د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف.
❖ كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٥هـ)، تحقيق : د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
❖ كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، ط/٢ ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م .
❖ الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أيوب بن موسى الحسيني الكوفي (ت ١٠٩٤هـ) تح : د. عدنان درويش، ود. محمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

(ل)

❖ اللباب في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ)، تح : د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
❖ لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي ،ابن منظور (ت٧١١هـ) ،ط /٣ ،دار صادر – بيروت ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
❖ لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
❖ اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق : سميح أبو مُغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨.
❖ اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.
❖ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعارف – مصر، ١٩٦٨م.
❖ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. فاضل غالب المطلبي، ط/١، دار الحرية للطباعة، بغداد – العراق، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
❖ ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، ط/٣، دار العلم للملايين، بيروت، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(م)

❖ ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) تحقيق : هدى محمود قراعة، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
❖ المبدع في التصريف، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : د. عبد الحميد السيد ، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
❖ المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١هـ)، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
❖ المجالات اللغوية للهجة طيء في لسان العرب، د. أحمد هاشم السامرائي، ط/١، دار دجلة، عمان – الأردن، ٢٠١٤م.

❖ مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ١٩٤٩هـ – ١٩٥٠م.
❖ مجمع الأمثال، أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تعليق : نعيم حسين زرزور، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
❖ مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، منشورات شركة المعارف الإسلامية، طهران، ١٣٧٩هـ.
❖ المحاجاة بالمسائل النحوية، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، مطبعة أسعد، بغداد، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م.
❖ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق : د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/٢، أعد الطبعة الثانية وقدم له : محمد بشير الأدلبي.
❖ مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد بن محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط/٥، مكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
❖ مختصر في شواذ القرآن، الحسين بن أحمد بن خالويه، تصحيح : برجستراس، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن – أربد، ٢٠٠٢م.
❖ المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تح : خليل إبراهيم جفال، ط١، احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩٦م.
❖ المدارس النحوية، د. إبراهيم السامرائي، ط/١، دار الفكر، عمَّان – الأردن، ١٩٨٧م.
❖ المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، ط/١، دار عمار للنشر، الأردن – عمان، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
❖ المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة : د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
❖ مراعاة الأصل في شواذ القراءات دراسة صوتية وصرفية، د. حيدر حبيب حمزة، مطبعة نيبور.

❖ المزدوج في العربية (المفهوم المصاديق التحولات)، د. جواد كاظم عناد، ط/١، دار تموز للنشر، دمشق، ٢٠١١م.
❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق : محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد التحاوي، ط/٣، مكتبة دار التراث، القاهرة.
❖ المسائل الحلبية، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق : حسن هنداوي، الناشر دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
❖ المسائل العضديات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق : د. علي جابر المنصوري، ط/١، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
❖ مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق : د. صالح حاتم الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
❖ المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، ط/١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
❖ المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.
❖ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح : ج١ : د. أحمد يوسف نجاتي، و ج٢ : د. محمد علي النجار، و ج٣ : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/٣، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣.
❖ معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم، د. كاطع جار الله سطام الدراجي، ط/١، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م.
❖ المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، عبد الحليم منقر – عطية الصوالحي – محمد خلف الله أحمد، مجمع اللغة العربية، ط/٤، مكتبة الشروق الدولية القاهرة، ٢٠٠٤.
❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة : سعيد الأفغاني، ط/١، مطبعة أمير، إيران، ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م.

❖ المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عظيمة، طبع دار الحديث، القاهرة، (د.ط) ، (د.ت).
❖ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاشكبري زاده أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨هـ)، تحقيق : كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة، مصر – القاهرة.
❖ المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق : د. علي توفيق الحمد، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
❖ المفصل في صنعة الأعراب، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح : د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
❖ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥هـ)، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين، ط/٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
❖ المقتصد في شرح التكملة، الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق : د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، ط/١، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ٢٠٠٧م.
❖ المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
❖ المقرّب، علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
❖ المقطع الصوتي في العربية، د. صباح عطيوي عبود، نشر وطبع الرضوان، عمان، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
❖ الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، طبع ونشر مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.
❖ من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، طبع الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.
❖ مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د. علي سامي النشار، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢م.

❖ المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لطف الله بن محمد بن غياث، دراسة وتحقيق : عبد الرحمن محمد شاهين، طبع دار مرجان للطباعة، (د.ط)، ١٩٨٤م.
❖ المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق : إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط/١، إدارة الثقافة العامة، ١٩٥٤م.
❖ منهج السالك إلى ألفية بن مالك ، علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ) ،ط/١ ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ،١٩٩٨م .
❖ المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي):عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠م .
❖ المهذب في علم الصرف، د. هاشم طه شلاش، ود. صلاح مهدي الفرطوسي، مطابع بيروت الحديثة، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
❖ موانع الإعلال في العربية دراسة صوتية صرفية، علاء صالح عبيد حسين الأسدي، طبع ونشر دار الرضوان، عمان، ط١، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.

(ن)

❖ النحو العربي ، د. عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)،ط /١٥ ،دار المعارف ، مصر.
❖ النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، نشر وطبع دار النهضة العربية، (د.ط)، ١٩٩٧م.
❖ النحو الوافي، عباس حسن، طبع دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م.
❖ نزهة الألباب في طبقات الأدباء ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، ط/٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
❖ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس سعيد الملخ ، ط /١، دار الشروق –عمان ،٢٠٠٠م .
❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان بن عيسى (الأعلم الشمنتري)، (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق : رشيد بلحبيب، وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(هـ)

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق :عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر.

(و)

❖ وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ابو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ) تحقيق : د. إحسان عباس ، ط٣ ، دار صادر – بيروت ،١٩٠٠م.

ثالثاً : الرسائل والأطاريح

أ) الرسائل :

❖ بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، رسالة ماجستير، تقدم بها، حسن أحمد الحمد العثماني، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

❖ التعليل الصرفي عند ابن جني في كتابه الخصائص، رسالة ماجستير تقدم بها، مصعب يونس طركي البجّاري، جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، ١٤٤٣هـ – ٢٠٢١م.

❖ الخلاف الصرفي في العربية، رسالة ماجستير، تقدم بها : ناصر سعيد العيشي، جامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

❖ الدرس الصرفي بين الخضر اليزدي وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير، تقدمت بها : نبأ سعيد عبد الموسوي، جامعة القادسية، كلية الآداب، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

❖ النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (رسالة ماجستير)، علاء الدين مصطفى محمود البحلوز، جامعة مؤته، ١٩٩٧م.

ب)الأطاريح :

- ❖ أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، (أطروحة)، د. فدوى محمد حسان، جامعة أم درمان الإسلامية.
- ❖ أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي (أطروحة)، د. كاظم عجيل سربوت محمد، جامعة المستنصرية، جمهورية العراق، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.
- ❖ الإعلال والإبدال عند اللغويين، دراسة صوتية صرفية، (أطروحة)، د. عثمان محمد آدم، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- ❖ أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي، أطروحة دكتوراه، تقدم بها : عبد المجيد السوالقة، جامعة مؤتة – كلية الدراسات العليا، ٢٠١٦م.
- ❖ البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري، أطروحة، تقدمت بها : شكران حمد شلاكة، كلية التربية، جامعة بابل، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- ❖ التعليل الصرفي في شروح تكملة أبي علي الفارسي لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، أطروحة، تقدمت بها : عاية نافع كافي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٣م.
- ❖ التعليل الصرفي في كتاب سيبويه، أطروحة تقدم بها إدريس حمد هادي الموسوي، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٧م.
- ❖ الحذف الصرفي في اللغة العربية، (أطروحة دكتوراه)، د. محمد أمين نهار الروابدة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.
- ❖ الخفة في شروح الشافية حتى نهاية القرن الثامن الهجري دراسة صوتية، أطروحة تقدم بها الطالب سالم جمعة صالح، كلية الآداب، جامعة القادسية، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م.
- ❖ الدرس الصرفي عند قره سنان (ت ٨٥٢هـ) في شرحه على شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، رسالة تقدمت بها : عذراء هليل عبد، كلية الآداب، جامعة القادسية، ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٣م.
- ❖ الدرس الصّرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة، أطروحة، تقدّم بها : حيدر حبيب حمزة الجبوري، كلية الآداب – جامعة القادسية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

❖ الرأي غير المستحسن في التوجيه الصرفي، رسالة، تقدّم بها : ماجد محمد كاظم، كلية التربية الإنسانية، جامعة بابل، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.
❖ الرد إلى الأصل في النحو والصرف (أطروحة) تقدم بها علي عبد الله حسن العنبكي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٣م.
❖ شرح التكملة لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) وهو الجزء الثاني من كتاب (المصباح في شرح الإيضاح)، أطروحة، قدمتها : حورية بنت مفرِّج بن سعدي، كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
❖ العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث، أطروحة دكتوراه، تقدم بها : عبد الكريم محمود علي القيسي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
❖ الكراهة عند الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في شرحيه على الشافية والكافية، أطروحة، تقدّم بها : حيدر نجم عبد زيارة، كية الآداب – جامعة القادسية، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٦م.

رابعاً : البحوث

❖ الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم وأثره الدلالي (كفاتا) أنموذجًا، (بحث)، د. كاطع جار الله سطام، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، مجلة الأستاذ، العدد (٢٠٨)، المجلد الأول، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
❖ الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتاب المحتسب دراسة في ضوء علم اللغة الحديث (رسالة ماجستير)، عمار عبد العباس عزيز الشمري، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ١٤٤١هـ – ٢٠١٩م.
❖ امتناع توالي إعلالين قراءة صوتية صرفية، د. عادل نذير بيري الحساني، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ط/٥، مجلة العميد، بابل، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
❖ التحويل في النحو العربي، (رسالة ماجستير)، راس الواد سيدي محمد، (د.ط)، الجزائر، ٢٠١٧.

❖ الجمع بين العوض والمعوض منه بين النظام والاستعمال (دراسة صوتية صرفية)، د. شكران حمد شلاكة، د. غفران حمد شلاكة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٤)، العدد (١)، ٢٠٢١م.
❖ ظاهرة التقاء الساكنين بين المعالجة الصوتية والمعالجة الصوتمية، مجدي بن عيسى، دار المنظومة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقص – تونس، ٢٠٠٥.
❖ العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه، إدريس حمد هادي، مجلة القادسية في الآداب العلوم التربوية، العددان (٣ – ٤) المجلد (٧)، ٢٠٠٨.
❖ قوة الحرف بالحركة – التصحيح أنموذجاً – دراسة صرفية صوتية، د. شكران حمد شلاكه المالكي، جامعة القادسية، كلية التربية، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.
❖ كراهة توالي إعلالين في العربية : دراسة صرفية صوتية، د. شكران حمد شلاكة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد ١٩، عدد ٤، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

خامساً : المخطوطات

❖ اللغات في شروح شافية ابن الحاجب (قراءة صوتية صرفية)، (مخطوط)، د. حيدر حبيب حمزة الجبوري.

Abstract

Al-Muqtasid's Book inexplaining Al-Takmila by Abdul Qahir Al-Jurjani is considered one of his most prominent and important commentaries in which he explained the book (Al-Takmila) by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmad Al-Farsi (d. 377 AH). It is perhaps one of his most extensive morphological works in terms of the abundance of scientific material, as it included his opinions and trends and was distinguished by its abundance of reasoning and analysis.

He followed in the footsteps of the predecessors, as he quoted from them and commented with his opinion in support or opposition, or with conclusions other than those recorded by the predecessors, so it is considered a complementary explanation for the sequel. Among the advantages of this method of explanation is the inclusion of all the words of the text in the explanation, which helps the reader to understand its words and reveal its dilemmas. This explanation was intended to be a continuation, so it limited itself to solving its problems and clarifying its ambiguities, adopting an economic approach between brevity and redundancy so as not to stray too far from the presentation of the text. Al-Muqtasid's book is distinguished by the most prominent phenomenon that distinguished the book, which is the phenomenon of reasoning. The discussion of reasons at the hands of Abd al-Qahir al-Jurjani reached a great extent, following the guidance of Abu Ali al-Farsi in that. He did not leave an issue without comment, explanation, or clarification, taking evidence of analogy, Qur'anic verses, poetic texts, and hadiths. The Prophetic and other sources are an aid to him in this, in addition to presenting the opinions of grammarians of different sects, while often contrasting them and examining them through discussion, response, and extracting the appropriate opinion from all of that.

This study came to examine this phenomenon in a descriptive and analytical manner, drawing attention to the great impact of this book. In morphology and the effects left by the phenomenon of morphological reasoning in modern morphological and phonetic studies, and the interest given by the hadith scholars to this phenomenon out of a desire to simplify the rules and analogies and to reveal the secrets of the language, especially the mental secrets of morphological rulings, in addition to investigating the morphological reasons and studying them according to Abd al-Qahir al-Jurjani and then treating and discussing them. Among Arabic scholars at various ages, and explaining his approach to reasoning,

his method, and his way of dealing with morphological issues. Perhaps one of the most important reasons for my choosing this topic is the importance of explanation and its authority in the morphological lesson and its reliance on the most powerful texts in morphology.

Part Two of the Book of Clarification by Abu Ali Al-Farsi (d. 377V) Which dazzled the minds and was widely written, so it was an honor for the researcher in morphological matters to read it, as his presence was pioneering, and his material was a reference. In addition to that, this explanation was not singled out for independent study, despite the abundance of morphological and phonetic sciences in it, so there are few studies in this aspect about this world. Al-Jalil, who was distinguished by his strength of will and high determination, and his open-mindedness that comprehended the sciences of language. He was knowledgeable in the science of speech and pronunciation, and a scholar of grammar, morphology, and rhetoric, especially his theory of rhythms and the miracle of the Qur'an, and his two books (Secrets of Rhetoric and Evidence of Miracles) were what invited me to reveal his morphological efforts.

In this study, I followed a descriptive and analytical approach based on introducing and deconstructing the text of the commentator, and balancing it with the texts of the grammarians. Then I mentioned the opinions of the modern scholars to create a balance between the opinions of the predecessors - especially Abd al-Qahir al-Jurjani and Abu Ali al-Farsi - and the opinions of the hadith scholars, taking into account the chronology in that. Accordingly, I have The research, by its nature and the abundance of its material, required it to be divided into three chapters, preceded by an introduction and followed by a conclusion.

As for the introduction, I summarized the talk about the scientific value of Al-Muqtasid's book in explaining Al-Takmelah. The first chapter included the justification by analogy, and it included three sections:

- The first topic: measurement and the definition of measurement linguistically and terminologically according to the ancients

And the modren scholars, and the types of analogy in the language, first: Sections of measurement according to usage: A- Consistent measurement, B- Abnormal measurement, C- Abandoned measurement.

- The second section: Sections of analogy according to the universal cause, which includes: -

A: Qiyas al-Illah: It has three sections: A- Equal Qiyas, 2- First Qiyas, 3- Inferior Qiyas.
B: Measurement of similarity.
T - steadfast measurement.
- The third section: Measurement according to clarity and concealment, divided into: -
A - The obvious analogy, B - The hidden analogy
The analogy is based on the word and meaning and is divided into A - verbal analogy, B - moral analogy.
Other issues in measurement:
As for the second chapter: it was entitled “Explanation by reason according to Abd al-Qahir al-Jurjani.”
The third chapter: justification by consensus and accompaniment
And some other evidence, and it contained three sections:
The first topic: justification by consensus.
The second topic: justification by accompaniment.
Section Three: Reasoning with some other evidence.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Qadisiyah University
College of Arts
Department of Arabic Language

The Reasoning in Al-Muqtasid's Book for Explaining Al-Takmila by Abd al-Qahir Al-Jurjani (d. 471 AH)

A Thesis

Submitted by

Zaher Suhail Abdullah

To the Council of the College of Arts , Al-Qadisiyah University, as a part of the requirements for obtaining a Master's degree in Arabic Language and Literature/Language.

Supervised by

Prof. Dr. Shukran Hamad Shalaka Al-Maliki

2024 A D 1445 A H